الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
**التخصص: تسويق وتجارة دولية**
**بعنوان:**

# تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي

## دراسة مجموعة من الدول

**إعداد الطالبة: باهي وفاء**
**المشرف: الدكتور لطفي مخزومي**
**المشرف المساعد: الأستاذ الدكتور عقبة عبد اللاوي**

**لجنة المناقشة**

| | | |
|---|---|---|
| **أ.د. فوزي محيريق** | أستاذ التعليم العالي – جامعة الوادي | **رئيسا** |
| **د. لطفي مخزومي** | أستاذ محاضر أ – جامعة الوادي | **مشرفا ومقررا** |
| **أ.د. عقبة عبد اللاوي** | أستاذ التعليم العالي – جامعة الوادي | **مقررا ثانيا** |
| **أ.د. حمزة بالي** | أستاذ التعليم العالي – جامعة الوادي | **ممتحنا** |
| **د. سمية دربال** | أستاذ محاضر أ – جامعة الوادي | **ممتحنا** |
| **د. نجوى حرنان** | أستاذ محاضر أ – جامعة خنشلة | **ممتحنا** |
| **د. عصام جوادي** | أستاذ محاضر أ – المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي | **ممتحنا** |

**السنة الجامعية 2022/2021**

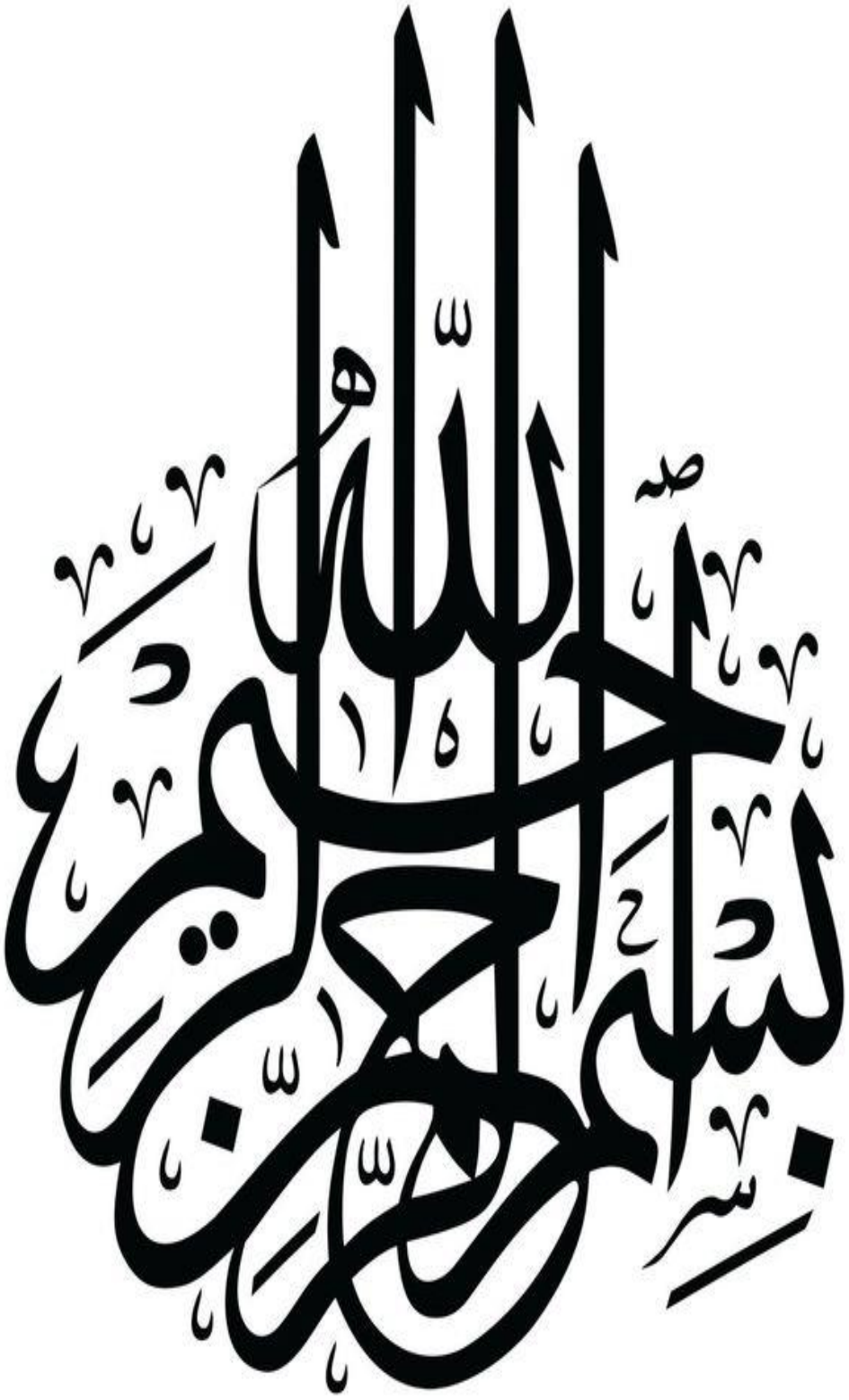
بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة

إلى والدتي الغالية حفظها الله

إلى زوجي العزيز الذي قاسمني عناء انجاز هذا العمل

إلى بناتي الغاليات

إلى أختي العزيزة وزوجها وأبنائها

إلى إخوتي الأحباء وزوجاتهم وبَنِيهم

إلى عائلتي الثانية اهل زوجي الكرام

الى كل الأهل والأصدقاء

أهدي هذا العمل

وفاء

# شكر

أحمد وأشكر الله الواحد الأحد الذي انعم عليّ بنعمة العلم والعقل،

وأمدّني بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل

أتوجه بالشكر الجزيل إلى:

الدكتور المشرف **لطفي مخزومي** والمشرف المساعد الأستاذ الدكتور **عقبة عبد اللاوي** اللذان تفضلا بالإشراف على بحثي هذا، وعلى نصائحهما وتوجيهاتهما القيمة التي أفادوني بها، كما أحيّي فيهما روح التواضع والمعاملة الطيبة فجزاهما الله عنّي كل الخير

الأساتذة أعضاء فريق التكوين الذين رافقوني بنصائحهم القيّمة خلال سنوات التكوين

الأساتذة أعضاء اللجنة الموقّرة الذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة

زوجي المهندس **بوراس عبد الباسط** على مساعدته ودعمه المستمر

اخي الأستاذ **باهي عبد المالك** وزوجته الدكتورة **جديدي سميحة** على مساعدتهم وتشجيعهم المستمر

كل من تعلمت على أيديهم طوال مسار الدراسة

وفاء

# الملخص

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي لمجموعة من الدول من فئة الدخل المتوسط وهي: الارجنتين، البرازيل، المكسيك، روسيا، تركيا، الهند، الصين، اندونيسيا، ماليزيا، تايلند، كمبوديا، الفلبين، الفيتنام، جنوب افريقيا، للفترة الممتدة من 1990 الى 2020، وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن المتغير التابع وهي تركّز الصادرات السلعية، ومساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات عالية التكنولوجيا، وبالنسبة للمتغيرات المفسرة والتي تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فقد استخدمت الدراسة الروابط الخلفية، والروابط الأمامية، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات البانل لتطبيق ثلاث طرق قياسية وهي: الابطاء الموزع المقطعي المعزز (CS.DL) وطريقة العزوم للتحيز المصحح (BC-GMM) والمربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS_igls) وقد بينت نتائج تقدير النموذج الأول بأن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية يُسهم في التنويع الاقتصادي في حين تُسهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الارتباط في شبكات الإنتاج من خلال الروابط الخلفية في خلق القيم المضافة في الصناعات التحويلية، كما يُسهم الاندماج في سلاسل القيمة العالمية في الارتقاء التكنولوجي للدول محل الدراسة بما يسمح من زيادة الصادرات عالية التقنية وذلك عير مدخل الروابط الأمامية والخلفية على حد السواء.

**الكلمات المفتاحية:** بيانات البانل، الصادرات، التنويع الاقتصادي، سلاسل القيمة العالمية، الصناعة التحويلية.

**الترميز الاقتصادي (JEL):** O140, O19, F23, F16, C33

## Abstract:

This study aims to measure the impact of participation in global value chains on the economic diversification of a group of middle-income countries, namely: Argentina, Brazil, Mexico, Russia, Turkey, India, China, Indonesia, Malaysia, Thailand, Cambodia, Philippines, Vietnam, South Africa, for the period from 1990 to 2020, using a set of economic indicators expressing the dependent variable, which are the concentration of merchandise exports, the contribution of the added value of manufacturing industries to the gross domestic product, and high-tech exports. The study used backlinks and forward links. The study relied on the panel data to apply three standard methods: enhanced cross-sectional latency (CS. DL), corrected bias moment method (BC-GMM) and possible generalized least squares (FGLS_igls). The model estimation results were shown. The first is that participation in global value chains through forward links contributes to economic diversification, while participation in global value chains through linkages in economic networks contributes A product through backlinks in creating added value in manufacturing industries. Integration into global value chains also contributes to the technological upgrading of the countries under study, allowing for an increase in high-tech exports through both the front and back links.

**Keywords**: Panel data, Exports, economic diversification, global value chains, Industrialization.

**Economic Coding (JEL)**: C33, F16, F23, O19, O140.

# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات


| | |
|---|---|
| **البسملة** | |
| **الإهداء** | |
| **الشكر** | |
| **الملخص** | |
| **فهرس المحتويات** | |
| **قائمة الجداول** | |
| **قائمة الأشكال البيانية** | |
| **قائمة الرموز والاختصارات** | |
| **قائمة الملاحق** | |
| **المقدمة** | أ |
| **الفصل الأول**<br>**أدبيات نظرية حول سلاسل القيمة العالمية والتنويع الاقتصادي** | |
| **تمهيد الفصل الأول** | **2** |
| **أولا: سلاسل القيمة العالمية مفاهيم ومرتكزات** | **3** |
| 1- لمحة تاريخية موجزة | 3 |
| 2- مفهوم سلاسل القيمة العالمية | 4 |
| 3- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | 9 |
| 4- فرص وتحديات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | 13 |
| 5- تحليل القدرة التنافسية من خلال سلاسل القيمة العالمية | 18 |
| **ثانيا: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي** | **32** |
| 1- الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي | 32 |
| 2- مفهوم التنويع الاقتصادي | 37 |
| 3- مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي | 42 |
| 4- أنواع التنويع الاقتصادي | 48 |
| 5- محددات التنويع الاقتصادي | 51 |
| 6- التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتحول الهيكلي | 56 |
| 7- سياسات تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | 58 |
| 8- التحديات التي تواجه سلاسل القيمة كأداة للتنويع الاقتصادي | 60 |
| 9- الإطار السياسي والمؤسسي للتنويع الاقتصادي | 61 |
| **خلاصة الفصل الأول** | **66** |
| **الفصل الثاني**<br>**الدراسات السابقة** | |
| **تمهيد الفصل الثاني** | **68** |
| **أولا: الجهود البحثية في موضوع سلاسل القيمة العالمية والتنويع الاقتصادي.** | **69** |
| 1- سلاسل القيمة والتنويع الاقتصادي | 69 |

| | |
|---|---|
| 2- التنويع الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة | 80 |
| **ثانيا: مناقشة وتحليل الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية** | **89** |
| 1- الدراسات التي تناولت سلاسل القيمة العالمية والتنويع الاقتصادي | 89 |
| 2- الدراسات التي تناولت التنويع الاقتصادي | 90 |
| 3- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة | 97 |
| **خلاصة الفصل الثاني** | **98** |
| **الفصل الثالث**<br>**الدراسة التطبيقية** | |
| **تمهيد الفصل الثالث** | **100** |
| **أولا: متغيرات الدراسة والأداء الاقتصادي لدول العينة** | **101** |
| 1- مجتمع وعينة الدراسة | 101 |
| 2- متغيرات الدراسة ومصادر البيانات | 101 |
| 3- الأداء الاقتصادي للدول محل الدراسة والمعطيات المجمعة | 107 |
| **ثانيا: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج** | **144** |
| 1- الطرق والاختبارات القياسية | 146 |
| 2- تحليل وتفسير النتائج | 166 |
| **خلاصة الفصل الثالث** | **180** |
| **الخاتمة** | **181** |
| **قائمة المراجع** | **189** |
| **الملاحق** | **201** |

# قائمة الجداول

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | مسار الارتقاء الوظيفي | 26 |
| (1-2) | ملخص الدراسات السابقة | 91 |
| (1-3) | متغيرات الدراسة ومصادر البيانات | 106 |
| (2-3) | مؤشرات قياس أداء بلدان العينة في سلاسل القيمة العالمية | 140 |
| (3-3) | نتائج اختبار التجانس لنموذج تركز الصادرات السلعية | 147 |
| (4-3) | الإحصاءات الوصفية 1 لمتغيرات نموذج تركز الصادرات السلعية | 148 |
| (5-3) | الإحصاءات الوصفية 2 لمتغيرات نموذج تركز الصادرات السلعية | 149 |
| (6-3) | اختبار استقلالية المقاطع العرضية لمتغيرات نموذج تركز الصادرات السلعية | 149 |
| (7-3) | اختبارات جذر الوحدة Pesaran CIPS لمتغيرات نموذج تركز الصادرات السلعية | 150 |
| (8-3) | اختبارات التكامل المشترك Westerlund | 150 |
| (9-3) | مقدرات طريقة الابطاء الموزع المقطعي المعزز لنموذج تركز الصادرات السلعية | 151 |
| (10-3) | نتائج اختبار التجانس لنموذج القيمة المضافة للصناعة التحويلية | 154 |
| (11-3) | الإحصاءات الوصفية 1 لمتغيرات نموذج القيمة المضافة للصناعة التحويلية | 154 |
| (12-3) | الإحصاءات الوصفية 2 لمتغيرات نموذج القيمة المضافة للصناعة التحويلية | 155 |
| (13-3) | اختبار استقلالية المقاطع العرضية لمتغيرات نموذج القيمة المضافة في الصناعة التحويلية | 155 |
| (14-3) | اختبارات جذر الوحدة Pesaran CIPS لمتغيرات نموذج القيمة المضافة في الصناعة التحويلية | 156 |
| (15-3) | اختبارات التكامل المشترك Westerlund لنموذج القيمة المضافة في الصناعة التحويلية | 156 |
| (16-3) | مقدرات التحيز المصحح للتأثيرات الثابتة | 157 |
| (17-3) | مقدرات التحيز المصحح للتأثيرات العشوائية | 157 |
| (18-3) | اختبار هوسمان المعمم للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية | 158 |
| (19-3) | نتائج اختبار التجانس لنموذج الصادرات عالية التقنية | 160 |
| (20-3) | الإحصاءات الوصفية 1 لنموذج الصادرات عالية التكنولوجيا | 161 |
| (21-3) | نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة | 162 |
| (22-3) | نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية | 162 |
| (23-3) | اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي | 163 |
| (24-3) | اختبار هوسمان المفاضلة بين التأثيرات الثابتة والعشوائية | 163 |
| (25-3) | اختبار تشخيص النموذج | 163 |
| (26-3) | التعامل مع مشكلتي عدم التجانس وارتباط المقاطع العرضية | 165 |

# قائمة الأشكال البيانية

# قائمة الأشكال البيانية


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي لأنشطة الشركات | **5** |
| (2-1) | أشكال سلسلة القيمة: شكل الافعى مقابل شكل العنكبوت | **7** |
| (3-1) | عناصر القيمة المضافة في اجمالي الصادرات | **11** |
| (4-1) | تحلل الصادرات الإجمالية إلى الصادرات ذات القيمة المضافة | **12** |
| (5-1) | منحنى الابتسامة | **24** |
| (6-1) | العوامل الثلاثة للنمو الداخلي | **36** |
| (7-1) | منحنى لورانز ومؤشر جيني | **46** |
| (8-1) | العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة | 58 |
| (9-1) | سياسة المنافسة والتنويع الاقتصادي. | **65** |
| (1-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للأرجنتين لسنة 2020 | 108 |
| (2-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للأرجنتين | 109 |
| (3-3) | مكانة الأرجنتين في سلاسل القيمة العالمية | 109 |
| (4-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للبرازيل لسنة 2020 | 110 |
| (5-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للبرازيل | 111 |
| (6-3) | مكانة البرازيل في سلاسل القيمة العالمية | **112** |
| (7-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للمكسيك لسنة 2020 | **112** |
| (8-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للمكسيك | **113** |
| (9-3) | مكانة المكسيك في سلاسل القيمة العالمية | **114** |
| (10-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للصين لسنة 2020 | **114** |
| (11-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للصين | **115** |
| (12-3) | مكانة الصين في سلاسل القيمة العالمية | **116** |
| (13-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لكمبوديا لسنة 2020 | **117** |
| (14-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لكمبوديا | **118** |
| (15-3) | مكانة كمبوديا في سلاسل القيمة العالمية | **118** |
| (16-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للهند لسنة 2020 | **119** |
| (17-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للهند | **120** |
| (18-3) | مكانة الهند في سلاسل القيمة العالمية | **120** |
| (19-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لإندونيسيا لسنة 2020 | **121** |
| (20-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لإندونيسيا | **122** |
| (21-3) | مكانة اندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية | **123** |
| (22-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لروسيا لسنة 2020 | **123** |
| (23-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لروسيا | **124** |
| (24-3) | مكانة روسيا في سلاسل القيمة العالمية | **125** |
| (25-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لتايلند لسنة 2020 | 126 |
| (26-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لتايلند | **126** |
| (27-3) | مكانة تايلند في سلاسل القيمة العالمية | **127** |

| | | |
|---|---|---|
| (28-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لتركيا لسنة 2020 | **128** |
| (29-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لتركيا | **129** |
| (30-3) | مكانة تركيا في سلاسل القيمة العالمية | **129** |
| (31-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لفيتنام لسنة 2020 | **130** |
| (32-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للفيتنام | **131** |
| (33-3) | مكانة فيتنام في سلاسل القيمة العالمية | **132** |
| (34-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للفلبين لسنة 2020 | **133** |
| (35-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للفلبين | **134** |
| (36-3) | مكانة الفلبين في سلاسل القيمة العالمية | **134** |
| (37-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لماليزيا لسنة 2020 | **135** |
| (38-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لماليزيا | **136** |
| (39-3) | مكانة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية | **137** |
| (40-3) | هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لجنوب افريقيا لسنة 2020 | 137 |
| (41-3) | تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لجنوب افريقيا | 138 |
| (42-3) | مكانة جنوب افريقيا في سلاسل القيمة العالمية | 139 |
| (43-3) | تطور مؤشر تركز الصادرات السلعية | 141 |
| (44-3) | تطور مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية | 143 |
| (45-3) | تطور مؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا | 144 |

# قائمة الرموز والاختصارات

# قائمة الرموز والاختصارات

| الاختصار | الدلالة باللغة الإنجليزية | التسمية باللغة العربية |
|---|---|---|
| **BC-GMM** | Bias-corrected method of moments | طريقة العزوم للتحيز المصحح |
| **CIP** | Competitive Industrial performance Index | مؤشر تنافسية الأداء الصناعي |
| **CS. DL** | Cross- sectional augmented distributed lag | الابطاء الموزع المقطعي المعزز |
| **CSD** | cross-sectional dependence | استقلالية المقاطع العرضية |
| **DIPP** | Décomposition internationale des processus productifs | التحلل الدولي لعمليات الانتاج |
| **DVA** | domestic value added | القيمة المضافة المحلية الاجمالية |
| **DVX** | domestic value added incorporated in other countries' exports | القيمة المضافة المحلية المدمجة في صادرات البلدان الأخرى |
| **FVA** | foreign value added | القيمة المضافة الأجنبية |
| **GMM** | Generalized Method of Moments | طريقة العزوم المعممة |
| **GVC** | Global value chain | سلسلة القيمة العالمية |
| **HHI** | HErfindahl-Hirschmann | مؤشر هيرفندال–هيرشمان |
| **ICT** | Information and communication technology | تكنولوجيا الاعلام والاتصال |
| **IO** | Input output | جداول المدخلات والمخرجات |
| **MRIO** | Multi-Regional Input-Output | جدول المدخلات والمخرجات متعدد المناطق |
| **NSI** | National innovation system | أنظمة الابتكار الوطنية |
| **NTMs** | Non-Tariff Barriers | التدابير غير التعريفية |
| **OBM** | Original Brand Manufacturer | تصنيع العلامة الأصلية |
| **ODM** | Original Design Manufacturer | تصنيع التصميم الأصلي |
| **OEA** | Original Equipment Assembling | تجميع المعدات الأصلية |
| **OEM** | Original Equipment Manufacturer | تصنيع المعدات الأصلية |
| **OLS** | Ordinary Least Square | المربعات الصغرى العادية |
| **SWOT** | strengths, weaknesses, opportunities, threats | نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات |
| **WDI** | World Development indicators | قاعدة البيانات لمؤشرات التنمية العالمية التابعة للبنك الدولي |
| **WEF** | World Economic Forum | المنتدى الاقتصادي العالمي |

# قائمة الملاحق

# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| 1 | مؤشرات مشاركة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية | 202 |
| 2 | مؤشرات مشاركة الفلبين في سلاسل القيمة العالمية | 203 |
| 3 | مؤشرات مشاركة الفيتنام في سلاسل القيمة العالمية | 204 |
| 4 | مؤشرات مشاركة تركيا في سلاسل القيمة العالمية | 205 |
| 5 | مؤشرات مشاركة تايلند في سلاسل القيمة العالمية | 206 |
| 6 | مؤشرات مشاركة روسيا في سلاسل القيمة العالمية | 207 |
| 7 | مؤشرات مشاركة الصين في سلاسل القيمة العالمية | 208 |
| 8 | مؤشرات مشاركة الهند في سلاسل القيمة العالمية | 209 |
| 9 | مؤشرات مشاركة كمبوديا في سلاسل القيمة العالمية | 210 |
| 10 | مؤشرات مشاركة الارجنتين في سلاسل القيمة العالمية | 211 |
| 11 | مؤشرات مشاركة المكسيك في سلاسل القيمة العالمية | 212 |
| 12 | مؤشرات مشاركة البرازيل في سلاسل القيمة العالمية | 213 |
| 13 | مؤشرات مشاركة اندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية | 214 |
| 14 | مؤشرات مشاركة جنوب افريقيا في سلاسل القيمة العالمية | 215 |
| 15 | اختبار التجانس والإحصاءات الوصفية لنموذج تركز الصادرات السلعية | 216 |
| 16 | اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تركز الصادرات السلعية | 218 |
| 17 | اختبار التجانس والإحصاءات الوصفية لنموذج القيمة المضافة للصناعة التحويلية | 219 |
| 18 | اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذجBC-GMM للتأثيرات الثابتة للقيمة المضافة للصناعة التحويلية | 221 |
| 19 | تقدير نموذج BC-GMM للتأثيرات العشوائية للقيمة المضافة للصناعة التحويلية واختبار هوسمان المعمم | 215 |
| 20 | اختبار التجانس والإحصاءات الوصفية لنموذج الصادرات عالية التكنولوجيا | 216 |
| 21 | الإحصاءات الوصفية وتقدير نموذج التاثيرات الثابتة للصادرات عالية التكنولوجيا | 217 |
| 22 | تقدير نموذج التأثيرات العشوائية للصادرات عالية التكنولوجيا واختبار (Breusch and Pagan) واختبار هوسمان Hausman | 218 |
| 23 | التعامل مع مشكلتي عدم التجانس وارتباط المقاطع العرضية في نموذج الدراسة | 219 |

# المقدمة

إن العمليات التجارية الدولية والاستثمار الدولي يحدثان داخل شبكات تقسّم الإنتاج الى خطوات منفصلة يمكن تنفيذها في بلدان مختلفة حيث تتبادل الشركات المدخلات والمنتجات من خلال سلاسل قيمة عابرة للحدود، وبعضها على درجة عالية من التعقيد، وقد شكّلت سلاسل القيمة سواء داخل الشركات او بين الشركات الإقليمية أو العالمية أكثر من ثلثي التجارة العالمية في عام 2017 إلى جانب نسبة بلغت 80 % في بعض الصناعات التحويلية، إضافة إلى ذلك الأثر من أبرز التغيرات التي ولدها نمو سلاسل القيمة العالمية و هو ادماج مجموعة من الاقتصادات النامية في الاقتصاد العالمي والتي زادت حصتها في التجارة العالمية ذات القيمة المضافة من 20 % في عام 1990 الى 30 % في عام 2000 الى اكثر من 40 % حاليا من سلاسل القيمة[1]، وتشارك فيها حتى اشد البلدان فقرا، وبذلك أصبح نمط الإنتاج العالمي للسلع والخدمات عبر سلاسل القيمة العالمية في العقود الثلاثة الماضية محركا للنمو ومساعدا في احداث تحولات في الهيكل الإنتاجي باتجاه التنويع القطاعي من جهة وباتجاه تنويع طبيعة المنتجات المتبادلة للسلع والخدمات العالية القيمة المضافة من جهة أخرى، مما يفضي الى تنويع سلة الصادرات وزيادة تعقيدها التكنولوجي وهذا ما تطمح اليه العديد من الدول خاصة النامية التي تصدر المواد الخام والتي تكون تقلبات أسعارها قوية مما يعرضها للصدمات وعدم الاستقرار الاقتصادي.

## 1. السؤال الرئيسي:

ستركّز الأطروحة آثار المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الاقتصاديات النامية، تحديدا الأثر الحاصل على التنويع الاقتصادي، من خلال تتبع عملية التغير الهيكلي الذي يحدث في البنية القطاعية للاقتصاد تحديدا الارتقاء الصناعي الذي يبرز من خلال مساهمة الصناعات التحويلية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي، ثم قياس تأثير المشاركة في تنويع هيكل الصادرات، ومن ثمّ قياس حالة الارتقاء التكنولوجي الحاصل في الصادرات عالية التقنية. وعلى ضوء ما سبق فإن إشكالية الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي الآتي:

**ما مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي في البلدان النامية؟**

[1] UNCTAD, **Global Value Chains: Investment and Trade for Development**, World Investment Report 2013, p: xxi.

## 2. الأسئلة الفرعية:

بهدف معالجة هذه الإشكالية، نقوم بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تساهم الروابط الأمامية والروابط الخلفية كمداخل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تنويع الصادرات السلعية؟
- إلى أي مدى تساهم الروابط الأمامية والروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية في زيادة مساهمة الصناعات التحويلية في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي؟
- إلى أي مدى تساهم الروابط الأمامية والروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية في زيادة الصادرات عالية التقنية؟

## 3. فرضيات الدراسة:

وكإجابة على الأسئلة السابقة نعتمد الفرضيات الآتية:

### 1.3. فرضيات السؤال الفرعي الأول:

- **الفرضية الأولى:** في المدى القصير تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى تنميط قسمة العمل الدولي من خلال ربط الدول النامية عبر حلقات الامداد، ما يُعيق تغيير هيكل الصادرات في المدى المنظور، في حين في المدى الطويل تُسهم آثار مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الأمامية في التحديث الاقتصادي، كما تُسهم سياسات تعزيز المشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة في استفادة اقتصادات الأسواق الناشئة من الفوائد المحتملة المرتبطة بالمشاركة فيما تعلق بتحسين الأداء وتنويع الصادرات.
- **الفرضية الثانية:** إن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية دورًا رئيسيًا في التنويع الاقتصادي والارتقاء بالصادرات، ويبرز دور سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والدولية في دعم مثل هذا التغيير الهيكلي من خلال الترتيبات التعاقدية التي تُسهم في توفير مدخلات العملية الإنتاجية، مثل السلع الوسيطة والتكنولوجيا والخدمات الإرشادية ومعلومات السوق، وهو ما يكون له أثر إيجابي على ترقية الصناعات وتعدد السلع القابلة للتصدير في البلد.

### 2.3. فرضيات السؤال الفرعي الثاني:

- **الفرضية الثالثة:** تُساهم التجارة من خلال الروابط الخلفية في زيادة قدرات التصنيع والرفع من مساهمة الصناعات التحويلية، كما أن عملية الارتقاء في مراحل المشاركة في سلاسل القيمة تُساهم في رفع قيمة الإنتاج بحسب القيم المضافة المحققة عند كل حلقة من حلقات الإنتاج، وهو الأمر الذي يُؤدي إلى تعميق زيادة نسبة مساهمة التصنيع في الناتج.

- **الفرضية الرابعة:** تتمركز مشاركة أغلب الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية في مراحل المنبع، وبذلك تُمثل الدول النامية مُصدِّرا للمواد الأولية، وبهذا التوصيف فإنّ الظاهرة الآخذة في التكوين لا تُعبّر عن كونها حالة مشاركة بقدر ما تمثل عمليات ملحقة بالسوق الداخلية للاقتصادات الصناعية المتطورة. وهو ما يُنمّط أكثر طبيعة قسمة العمل الدولي، وأشكال تخصص الدول النامية كمستودع لإمدادات الموارد الطبيعية، وبالتالي فإنه من الصعب إحداث تغير في هيكل الصناعة التحويلية عبر مدخل الروابط الأمامية للمشاركة في شبكات الإنتاج.

### 3.3. فرضيات السؤال الفرعي الثالث:

- **الفرضية الخامسة:** تسرعّ سلاسل القيمة العالمية من تقدم الشركات المحلية في البلدان النامية من خلال الوصول إلى الأسواق الجديدة ونقل المعرفة من الشركات الأم، كما يُمثل الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال المشاركة في سلاسل القيمة ويُسهم في زيادة تراكم رأس المال والتحويلات التكنولوجية وتطوير المعرفة وتحسين أداء العمالة في القطاعات عالية التقنية، وهو ما يُسهم في ارتقاء المحتوى التكنولوجي للقطاعات كثيفة التقنية، ما ينشأ عنه أثر للروابط الأمامية في زيادة صادرات هذه القطاعات.
- **الفرضية السادسة:** تعزز الروابط الخلفية في سلسلة القيمة العالمية المدمجة التعقيد التقني في تصنيع المعدات، وبذلك تعزز التعقيد التقني للصادرات، كما أن تكامل الإنتاج عبر الروابط الخلفية عبر إدراج منتجات وسيطة مستوردة في الصادرات المحلية يؤدي إلى تكثيف المحتوى التكنولوجي، ما يؤدي إلى الارتقاء بمساهمة الصادرات العالية التقنية في الهيكل الإجمالي للصادرات.

## 4. مبرّرات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصّص والرغبة في دراسة الموضوعات المرتبطة بآثار التجارة عبر سلاسل القيمة في الأداء الاقتصادي للدول النامية.
- يعتبر موضوع الأطروحة امتدادا لمذكرة الماستر التي عُنيت بدارسة أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية الاقتصادية في الدول العربية.
- الاهتمام بموضوع التنويع الاقتصادي، ومحاولة دراسة أهم المداخل والسياسات والخيارات الاقتصادية التيُ يمكن أن تُسهم في تحقيقه في الدول النامية.

## 5. أهمية الدراسة:

تُسهم الدراسة في مراجعة الأدبيات ذات الصلة بالتنويع الاقتصادي والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية باعتبارهما موضوعان على جانب كبير من الأهمية، كما تُسهم الدراسة في تقييم النتائج والآثار المترتبة من مشاركة

الدول النامية في شبكات الإنتاج الدولية على عملية الارتقاء الصناعي والتغير الهيكلي في بنية الاقتصاد والتصدير، بما يسمح من تحديد أهم المداخل التي تُسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي، وبما يُمكّن من صياغة الإستراتيجيات والاختيار بين البدائل التنموية والأدوات المتاحة لتحقيق الأهداف الاقتصادية لهذه الدول. كما تُحلل الدراسة مكامن القوة والسياسات والأدوات التي سمحت لمجموعة من الدول النامية وعلى وجه الخصوص الدول الآسيوية من الارتقاء في مراحل المشاركة وتعظيم المنافع المتأتية منها، بما يمكّن من محاكاة جوانب منها بحسب طبيعة كل بلد نام. وقد استخدمت الأطروحة أهم المقاربات القياسية الحديثة التي تُمكّن قياس الظاهرة محل الدراسة، واستخلاص أهم الاستنتاجات المرتبطة بها.

## 6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس آثار الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر مداخلها المختلفة على التنويع الاقتصادي في البلدان النامية، وعلى ذلك فإن الأطروحة تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- الإلمام بأهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وسلاسل القيمة العالمية؛
- تحديد مدى مشاركة وتموضع كل من بلدان عينة الدراسة ضمن سلاسل القيمة العالمية؛
- النمذجة القياسية للعلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتنويع الاقتصادي وتحديد أي من مؤشرات سلاسل القيمة العالمية الأكثر تأثيرا على التنويع الاقتصادي ومعرفة اتجاه العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية والروابط الخلفية بالنسبة للبلدان عينة الدراسة مما قد يتيح لنا تقديم بعض التوصيات تفيد صانعي السياسات وصناع القرار في البلدان النامية.

## 7. حدود الدراسة:

تغطي الدراسة أربعة عشر بلدا متمثلة في الأرجنتين، البرازيل، المكسيك، روسيا، تركيا، الهند، الصين، اندونيسيا، ماليزيا، تايلند، كمبوديا، الفلبين، الفيتنام، جنوب افريقيا، وتصنف هذه الدول ضمن مجموعة الدول متوسطة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي 2021، ومجموعة الأسواق الناشئة حسب تصنيف صندوق النقد الدولي 2021. أما زمانيا، ونظرا لطبيعة الموضوع فقد تعددت فترات الدراسة بحسب النماذج القياسية التي تم تقديرها ارتباطا بالمتغيرات التابعة المتضمنة في هذه النماذج، ما جعل الفترة الزمنية للدراسة تشمل ثلاث فترات نظرا لحداثة بعض المؤشرات فقد انحصرت الفترة الأولى بين عامي 1990 الى 2020، اما الفترة الثانية فقد انحصرت بين عامي 1995 الى 2020، اما الفترة الثالثة فقد كانت بين عامي 2007 و2020.

## 8. المنهج والأدوات المستخدمة:

تعـددت المنـاهج البحثيـة الـتي تم الاعتمـاد عليهـا بهـدف الإجابـة علـى إشـكالية الدراسـة الرئيسـية والإشـكاليات الثانويـة ومـن ثم اختبـار فرضـيات الدراسـة واسـتخلاص الاسـتنتاجات. وارتباطـا بـذلك تم استخدام:

- **المنهج الوصفي**: بهدف تفكيك عناصر الظاهرة ووصفها وتحديد العلاقات بينها، حيث حاولنا من خلال هذا المنهج تحديد أهم العوامل المساهمة في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وآليات الارتقاء ضمنها، بالإضافة إلى تحديد أهم المؤشرات المعبّرة عن هذه المشاركة، كما تم من خلال المنهج توصيف التنويع الاقتصادي وتحديد أهم مؤشرات قياسه والعوامل التي يُمكن أن تُسهم في تحقيقه. اضافة إلى مراجعة الأدبيات الاقتصادية السابقة في الموضوع، وتقديم التحليل الوصفي لمختلف البيانات المتعلقة بالاقتصاديات محل الدراسة.
- **المنهج التقويمي**: حيث تم استخدام منهج التقويم لتحديد وتثمين أهم الجوانب الإيجابية الناتجة عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والإشارة إلى جوانب الضعف ومداخل التأثير السلبي من هذه المشاركة خاصة ما تعلق بتنميط قسمة العمل الدولي، وتركيز حالة تبعية البلدان النامية للدول المتقدمة. بالإضافة إلى مناقشة مجموعة من الإشكاليات والقضايا التي تُطرح وتنشأ ارتباطا بطبيعة العلاقات الدولية والتجارية بين المراكز الرأسمالية والأطراف النامية.
- **المنهج التجريبي**: وبرز من خلال الدراسة التطبيقية، بهدف صياغة النماذج الاقتصادية المناسبة للإجابة عن إشكالية الدراسة، وقياس العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة ضمن هذه النماذج، مستعملين في ذات المنهج أدوات التحليل والقياس الاقتصادي ومقارباته المختلفة والاختبارات المناسبة لطبيعة كل نموذج حيث اعتمدنا ثلاث طرق مختلفة في التقدير وهي: طريقة الابطاء الموزع المقطعي المعزز (CS. DL) وطريقة العزوم للتحيز المصحح (BC-GMM) والمربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS_igls) وذلك باستخدام برنامج stata16.
- **المنهج الاستقرائي**: ومن أجل استخلاص النتائج، والوصول إلى استنتاجات يمكن تعميمها فقد تم استخدام الاستقراء الناقص، والذي يسمح بالحكم على الكل بما يوجد في الجزء، وهو ما يُمكّن من تعميم الاستنتاجات المستخلصة الظاهرة محل الدراسة في هذه الأطروحة.

### 9. صعوبات الدراسة:

تركّزت صعوبة الدراسة في الدراسة التطبيقية والتي تطلبت جهدا ووقتا كبيرين لانتقاء أي النماذج أكثر تعبيرا عن الظاهرة، وأكثر عمقا في تفسير تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي، ارتباطا بما هو متاح من بيانات اقتصادية.

### 10. هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات تم هيكلية الأطروحة ضمن ثلاثة فصول، وُسم الفصل الأول بأدبيات نظرية حول سلاسل القيمة والتنويع الاقتصادي، متضمنا قسمين يتناول الأول مفاهيم ومرتكزات سلاسل القيمة العالمية، في حين تطرق الثاني للإطار النظري للتنويع الاقتصادي. أما الفصل الثاني فركّز على تحليل الأدبيات النظرية والجهود العلمية السابقة في حقل الموضوع من أجل تحديد العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي السابق، وقد هُيكل في قسمين، حوى الأول عرضا للدراسات السابقة، في حين شمل الثاني مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية. أما الفصل الثالث فخصص للدراسة التطبيقية وقد قُسّم إلى قسمين يتناول الأول متغيرات الدراسة والاداء الاقتصادي لدول العينة، والقسم الثاني لتحليل النتائج ومناقشتها. أما الخاتمة فقد تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، وجملة من التوصيات على ضوء ما توصلنا إليه من نتائج.

# الفصل الأول: أدبيات نظرية حول سلاسل القيمة العالمية والتنويع الاقتصادي

## تمهيد:

في العقود الأخيرة تغيرت جغرافية الإنتاج الصناعي بشكل كبير وذلك بسبب التوسع الناتج عن تنظيم الإنتاج في شكل سلاسل قيمة عابرة للحدود والتي لاقت توسعا كبيرا نتيجة خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ودمج شرائح كبيرة من العمال في اقتصاد السوق العالمي في آسيا وأوروبا الوسطى، حيث انتقلت القطاعات غير الماهرة كثيفة العمالة خارج الاقتصادات المتقدمة بسرعة، وبالتالي شهدت البلدان منخفضة الدخل عمليات نمو اقتصادي سريعة ناشئة عن التحول الهيكلي الذي نتج عن الهجرة الواسعة النطاق للعمال من الكفاف إلى الأنشطة التجارية الحديثة القابلة للتداول، كما زادت حصتها من التجارة العالمية ذات القيمة المضافة، وكنتيجة لذلك ظهرت العديد من الأبحاث التي اهتمت بالتأصيل النظري لسلاسل القيمة العالمية وآثارها على الاقتصادات من مختلف الجوانب.

وفي هذا الفصل سوف نحاول الالمام في القسم الاول بالمفاهيم الاساسية المتعلقة بسلاسل القيمة العالمية، وتحليل القدرة التنافسية من خلال سلاسل القيمة، ونسلط الضوء على طرق القياس واهم المؤشرات، وفي القسم الثاني نتناول التنويع الاقتصادي ومحدداته ومؤشرات قياسه، مسلطين الضوء على اهم السياسات التي تعزز التنويع الاقتصادي من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

## أولا: سلاسل القيمة العالمية مفاهيم ومرتكزات

سنحاول في هذا الشق من الدراسة تسليط الضوء على أهم الأدبيات النظرية الخاصة بسلاسل القيمة العالمية حيث نبدأ بلمحة عن بداية ظهور المفهوم ثم نشرع في استعراض أهم المفاهيم الأساسية الخاصة بسلاسل القيمة ومحددات المشاركة وطرق قياسها ونختم بتحليل القدرة التنافسية من خلال سلاسل القيمة العالمية وذلك من خلال القدرة على المشاركة في سلسلة القيمة والمحافظة عليها والارتقاء بالمشاركة.

### 1. لمحة تاريخية موجزة:

في عالم ما قبل العولمة، أدت آليات النقل التقليدية الى أن كل مجتمع ينتج معظم ما يستهلكه، ومع ظهور ثورة البخار التي شغلت السكك الحديدية والسفن البخارية والتي أدت إلى انخفاض تكاليف التجارة، جعلت من الممكن فصل الإنتاج والاستهلاك مكانيًا، كما أن الميزة النسبية ووفورات الحجم جعلت الفصل مربحًا حيث بدأت "الثورة الصناعية" في بريطانيا في نفس الوقت تقريبًا، مما وفر لها ميزة تكلفة كبيرة في الإنتاج الصناعي، وهذا ما جعلها مستوردا للمواد الخام الزراعية والصناعية من البلدان النامية ومُصدّرا للسلع المصنعة الجاهزة، وفي منتصف القرن التاسع عشر تحولت البلدان في أوروبا والولايات المتحدة إلى التصنيع، واعتمدت أنماطًا تجارية دولية مماثلة. وكانت النتيجة دورة ذاتية من التخصص والإنتاج على نطاق واسع والابتكار ومكاسب الدخل التي جعلت المزيد من الابتكار مربحًا في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان.

وقد زاد الفصل بين الإنتاج والاستهلاك، الذي وصفه بالدوين بأنه "**أول تفكيك للعولمة**"، من أهمية القرب في عملية الإنتاج. من خلال تمكين التجارة الدولية، فقد وفرت ثورة النقل حافزًا للإنتاج على نطاق واسع، والذي تضمن الجمع بين السلع والتكنولوجيا والأشخاص والتدريب والاستثمار والمعلومات[1].

ومع ظهور ثورة تكنولوجيا المعلومات في ثمانينيات القرن الماضي حدث "**التفكيك الثاني**" حيث تم تقسيم عملية الانتاج نفسها عبر البلدان جغرافيا (نقل خارجي) وتنظيميا (الاستعانة بمصادر خارجية)[2]وهذا ما نتج عنه عولمة سلاسل القيمة.

[1] WTO, **Supply Chain Perspectives and Issues: A Literature Review**, by Albert Park, Gaurav Nayyar, Patrick Low, working papers**,** 2013, p 28.
[2] The World Bank, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, by O. Cattaneo G. Gereffi S. Miroudot D. Taglioni, Policy Research Working Paper 6406, April 2013, p: 2.

وبذلك لم يعد التخصص يعتمد على التوازن العام للميزة النسبية للبلدان في إنتاج سلعة نهائية، ولكن على الميزة النسبية لـ "المهام" التي تؤديها هذه البلدان في مرحلة معينة من سلسلة القيمة العالمية[1].

## 2. مفهوم سلسلة القيمة العالمية:

ظهر مصطلح "سلاسل القيمة" في دراسات إدارة الأعمال، وقد صمم بورتر (1985) المفهوم كإطار أساسي لتطوير استراتيجية الشركة لتعزيز القدرة التنافسية للشركات من خلال توجيه الانتباه إلى نظام الأنشطة بأكمله الذي ينطوي على إنتاج واستهلاك منتج، حيث يتم أولاً تقسيم كيان الشركة إلى مجموعة من الأنشطة التجارية ذات الوظائف الفردية التي تشكل وحدات تحليلية لتشخيص الميزة التنافسية للشركة. وعندما يكون لدى الشركة هيكل تنظيمي صغير نسبيًا، فإن مهمة كل وحدة (نشاط تجاري) – مثل تصميم المنتج، وشراء المواد، والتسويق، والتوزيع – تميل إلى أن تكون محددة بطريقة ما لمتابعة الهدف الفردي لتلك الوحدة المعينة، والتي قد تتعارض أو لا تتعارض مع هدف الوحدات الأخرى. ومع ذلك، في منظور سلسلة القيمة، يجب تنظيم جميع الأنشطة بشكل جماعي لضمان الأداء الأمثل لكيان الشركة ككل، وتحقيقا لهذه الغاية، يتم فحص طبيعة الروابط بين الأنشطة (سلاسل القيمة) بعناية – تمامًا كما لو كان يرسم مخططًا تشريحيًا للشركة – لاستيعاب العوامل الخارجية المحتملة من خلال التنسيق متعدد الوظائف، والذي يعد مصدرًا مهمًا للميزة التنافسية للشركة[2].

وقد تقوم الشركة بهدف تقليل التكاليف بالاستعانة بمصادر خارجية لتزويدها بالمدخلات اللازمة لعملية الإنتاج سواء كانوا موردين من داخل البلد أو موردين أجانب، أو نقل أنشطة التركيب وتجميع المنتجات النهائية للخارج. ويوضح الشكل (1-1) الموالي استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي لأنشطة الشركات حيث[3]:

- يمكن أن تتم العمليات داخل الشركة ومحليا. في هذه الحالة نتحدث عن الإنتاج المحلي؛
- يمكن أن تتم جميع مراحل الإنتاج داخل الشركة ولكن مع تشغيل بعضها في موقع أجنبي، أي من خلال الإنتاج في الخارج عبر الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي؛
- يمكن للشركات الاستعانة بمصادر خارجية للأنشطة للمقاولين والموردين المستقلين، الذين تحافظ معهم على علاقة تجارية على أسس تجارية؛

[1] OMC, IDE-JETRO, **la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est**, **du commerce des marchandises au commerce des taches**, Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011, p :4.
[2] World bank, IDE-JETRO, OECD, WTO**, Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development,** GLOBAL VALUE CHAIN DEVELOPMENT REPORT, 2017, p: 18.
[3] The World Bank, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, Op.Cit, p:3.

- يمكن أن يكون مقر الموردين في البلد المحلي (الاستعانة بمصادر خارجية محلية) أو العمل في موقع أجنبي (الاستعانة بمصادر خارجية في الخارج). وبالمثل، يمكن الاستعانة بمصادر خارجية لتجميع المنتجات النهائية أو خارجها أو كليهما.

وتؤدي استراتيجيات المصادر الجديدة هذه إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة داخل الشركة وكذلك التجارة العمودية مع الموردين الاجانب.

**الشكل (1–1) استراتيجيات التوزيع الهيكلي والجغرافي لأنشطة الشركات**

| | مصادر داخل الشركة | مورد خارجي |
|---|---|---|
| **انتاج محلي** | الانتاج المحلي الداخلي | الاستعانة بمصادر محلية |
| **الاستثمار الاجنبي المباشر العمودي** | التكامل الرأسي عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر | الحصول على المدخلات من الموردين الاجانب أو الاستعانة بمصادر خارجية لتجميع المنتجات النهائية |

**La source** : The World Bank, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, by O. Cattaneo G. Gereffi S. Miroudot D. Taglioni, Policy Research Working Paper 6406, April 2013, p:3.

كما يمكن للشركات تحقيق التكامل الرأسي عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر سواء مع أنشطة «المنبع» أو أنشطة «المصب»، فالأول يتم عن طريق التكامل الأمامي Backward integration ويحدث عندما تقوم شركة بإنتاج ما تحتاجه من مواد أولية لازمة لعملية الإنتاج كقيام شركة لتصنيع المواد الغذائية بامتلاك عدد من المزارع لزارعة ما تحتاجه من مدخلات .والثاني عن طريق التكامل الخلفي Foreward integration وذلك عندما تتجه الشركة نحو مراحل الإنتاج النهائية كقيام شركة استخراج البترول بامتلاك مصانع لتكرير البترول لاستخلاص مكوناته من بنزين وكيروزين...الخ[1].

وبالتالي فإن تجزئة سلاسل القيمة ساهمت فيه عدة عوامل أحدها رغبة المؤسسة في تحقيق مكاسب في الكفاءة، فزيادة المنافسة في الأسواق المحلية والدولية حتم على المؤسسات زيادة الكفاءة وتخفيض التكاليف، والطريق

[1] نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1996، ص:189.

لتحقيق ذلك هو التموين بالمنتجات الوسيطة عبر منتجين أكثر كفاءة. ومن الأسباب الأخرى الوصول للأسواق الناشئة وامتلاك أصول استراتيجية تسمح للمؤسسة باستغلال المعارف الخارجية[1].

وبذلك فإن ظاهرة التشتت والتوزع الجغرافي للإنتاج نتج عنه **سلاسل القيمة العالمية** والتي تعرف بأنها جميع الأنشطة التي تقوم بها الشركات لوضع المنتج في السوق، بدءا من التصميم وصولا لأسواق المستهلك النهائي، مرورا بالإنتاج، التسويق، الخدمات اللوجستية والتوزيع. وهي تتم إما من طرف شركة واحدة أو يتم تجزئتها وتوزيعها على عدة أطراف[2].

## 1.2. خصائص سلاسل القيمة العالمية

- **سلاسل القيمة العالمية هي وحدة تحليل مهمة لفهم القدرة التنافسية للمؤسسات:** قد تشمل الأنشطة على طول سلاسل القيمة العالمية المفهوم والتصميم والإنتاج والتسويق والتوزيع والبيع بالتجزئة والبحث والتطوير، وقد تشمل حتى إدارة النفايات وإعادة التدوير[3].
- **الانتشار الجغرافي:** اعتمادًا على احتياجات الصناعة، يؤدي كل رابط في السلسلة نشاطًا، وتضيف الشركات المختلفة قيمة في كل مرحلة من مراحل عملية الإنتاج أو الخدمة وقد أدت تقنيات النقل والمعلومات والاتصالات الجديدة إلى خفض تكلفة الوصول إلى المعلومات والمنتجات التجارية والخدمات وتسهيل التقسيم المكاني لسلاسل القيمة. وفقًا لذلك، يمكن تحديد موقع عملية إنتاج معينة في منطقة جغرافية معينة بسبب المزايا التنافسية للموقع[4].
- **سلاسل القيمة العالمية غير متجانسة عبر الصناعات والشركات والمنتجات والخدمات:** حيث تتبع بعض أجزاء سلسلة القيمة ترتيب خط التجميع الكلاسيكي إذ يخضع المنتج / الخدمة لعملية معالجة متسلسلة (أي سلاسل قيمة "الثعابين")، بينما تشمل أنشطة سلسلة القيمة الأخرى التجميع (النهائي) للعديد من الوسطاء في منتج / خدمة (أي سلاسل قيمة "العناكب")[5].والشكل (1-2) الموالي يوضح أشكال سلاسل القيمة.

---

[1] OMC, IDE-JETRO, **la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est : du commerce des marchandises au commerce des taches**, Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011, pp : 5-6.

[2] OECD, **économies interconnectées : comment tirer parti des chaines de valeur mondiales**, 2013, p 10.

[3] UNCTAD, **Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains**, report 2010, P: 3.

[4] Ibidem.

[5] OECD**, INTERCONNECTED ECONOMIES: BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS**, SYNTHESIS REPORT, 2013, P:14.

**شكل (1-2) أشكال سلسلة القيمة: شكل الافعى مقابل شكل العنكبوت**

- **شكل الافعى:**

المواد الخام ⟸ السلعة الوسيطة المعالجة 1 ⟸ السلعة الوسيطة المعالجة 2 ⟸ السلعة المعروضة على المستهلك النهائي

- **شكل العنكبوت:**

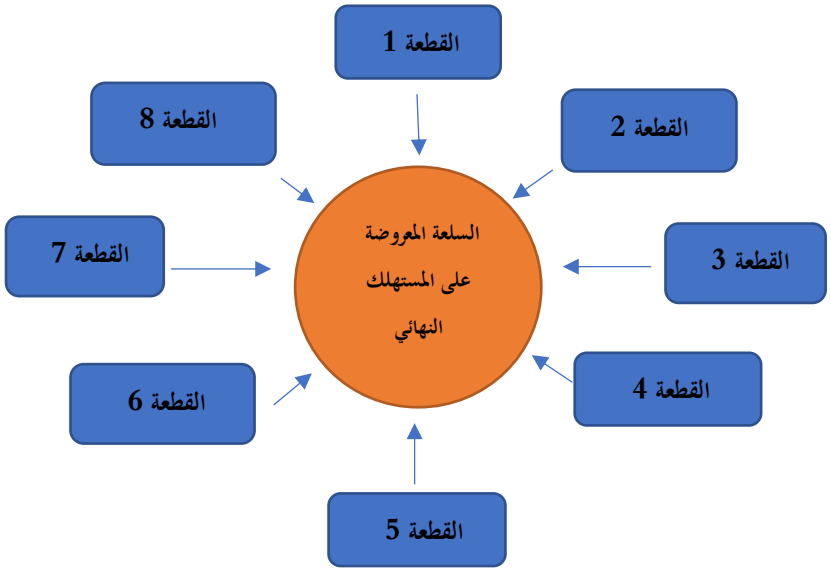


**المصدر**: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، راس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية، 2017، ص:25.

- **العمالة الماهرة ومنخفضة التكلفة حافز للانضمام:** تم دمج العديد من المواقع منخفضة التكلفة في سلاسل القيمة العالمية في صناعات مختارة كثيفة العمالة، في آسيا، نظرًا لامتلاك بعض المهارات المتخصصة والموارد البشرية المدربة، فقد نجحت شركات تكنولوجيا المعلومات في الهند وشركات الإلكترونيات في الصين ومقاطعة تايوان الصينية وماليزيا وسنغافورة في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وبالمثل، ولكن بدرجة أقل، في أمريكا اللاتينية، أتاح وجود مجموعة من الموردين المتنافسين للموردين المحليين لقطع غيار ومكونات السيارات في الأرجنتين والبرازيل ومكونات الإلكترونيات في المكسيك أن يصبحوا من الدرجة الأولى من الموردين في سلاسل القيمة العالمية[1].
- **سلسلة القيمة قد يحركها المنتج وقد يحركها المشتري:** يمكن تصنيف القوى الدافعة لسلاسل القيمة العالمية على أنها مدفوعة بالمنتج والمشتري تتشكّل القوة التي يحركها المنتج في الصناعات ذات رأس المال و / أو التكنولوجيا المكثفة حيث تتحكم الشركة التي تلعب دورًا رائدًا في التكنولوجيا الأساسية لهذه الصناعة،

[1] OECD, **INTERCONNECTED ECONOMIES: BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS**, Op.cit, p: 3.

وفي المقابل، تحدث القوة التي يحركها المشتري في الصناعات التي تتطلب عمالة كثيفة، مثل الملابس والأحذية والصناعات الزراعية[1]، وكذلك استهداف الأسواق بحسب أنماط المستهلكين.

- **أدت سلاسل القيمة العالمية إلى زيادة التخصص على مستوى المهام ووظائف الأعمال:** يمكن للشركات الرائدة الاعتماد بشكل متزايد على قاعدة المعرفة والموارد وعوامل الإنتاج الدولية (على عكس المحلية)، كما يمكن للشركات الصغيرة المشاركة بشكل متزايد في هذه الأنشطة العالمية دون الحاجة إلى إتقان جميع المعارف التكنولوجية والإدارية اللازمة لإنتاج منتج تنافسي عالمي[2].
- **المورد الطبيعي من أهم خصائص اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة:** من بين المحددات الاقتصادية التي أدت إلى تنمية سلاسل القيمة العالمية في البلدان النامية المورد الطبيعي، حيث يُعتبر الوصول إلى الموارد الطبيعية مثل النفط والتعدين والمنتجات الزراعية من أهم سمات اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية[3].

## 2.2. أهمية تحليل سلاسل القيمة العالمية:

يكتسي تحليل سلسلة القيمة أهمية نظرا لكونه[4]:

- يتناول طبيعة ومحددات القدرة التنافسية، ويساعد على الانتقال من رؤية شركة منفردة إلى مجموعة شركات مترابطة؛
- يساعد على تحديد الأنشطة التي تخضع لزيادة في العوائد وتلك التي تخضع لانخفاض في العوائد وذلك من خلال التركيز على جميع الروابط في السلسلة (وليس الانتاج فقط) وعلى جميع الأنشطة في كل وصلة؛
- نتيجة القدرة على معرفة الفروق في العوائد على مستوى مختلف الروابط في السلسلة، يساعد التحليل صانعي السياسات في صياغة السياسة المناسبة واتخاذ الخيارات اللازمة؛
- المشاركة في الأسواق العالمية مع اقتصار المنافسة على نقطة واحدة قد لا توفر النمو المستدام للدخل. من خلال التركيز على المسار الذي تنطوي عليه المشاركة في الأسواق العالمية يسمح تحليل سلسلة القيمة بفهم ديناميكية محددات توزيع الدخل؛

---

[1] Sunny Li Sun, Hao Chen Erin G. Pleggenkuhle-Miles, (2010),"**Moving upward in global value chains: the innovations of mobile phone developers in China**", Chinese Management Studies, Vol. 4 Iss 4, p: 305.

[2] OECD**, PARTICIPATION OF DEVELOPING COUNTRIES IN GLOBAL VALUE CHAINS**, by Przemyslaw Kowalski Javier Lopez Gonzalez Alexandros Ragoussis Cristian Ugarte, Trade Policy Papers, No. 179, 2015, p: 2.

[3] UNCTAD, **Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains,** Op.Cit, p: 3.

[4]. Raphael Kaplinsky and Mike Morris, **A Handbook for value chain research, institute of development studies**, 2001, p: 22-23.

- تحليل سلسلة القيمة يمكن أن يستخدم أيضا لفهم ديناميكيات توزيع الدخل داخل البلاد لا سيما في الاقتصادات الكبرى.

## 3. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

يمكن للشركات الكبيرة والصغيرة، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الانخراط في أحد الأنواع العديدة من الأنشطة التي يتم إجراؤها بطريقة منسقة عبر عدد من البلدان لجلب منتج من الفكرة إلى الاستخدام النهائي، على سبيل المثال، قد تشمل هذه الأنشطة الزراعة، واستخراج الموارد الطبيعية، والبحث والتطوير، وأنواع مختلفة من التصنيع، والتصميم، والإدارة، والتسويق، والتوزيع، وخدمات ما بعد البيع، وغيرها الكثير، ولا تعني المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بالضرورة التجارة المباشرة للسلع أو الخدمات عبر الحدود، بل تعني الارتباط بهذه الأنشطة من خلال عملية خلق القيمة، واعتمادًا على نوع المنتج والموقع الجغرافي للأنشطة المختلفة، ستكون بعض سلاسل القيمة إقليمية، بينما سيكون للبعض الآخر طبيعة عالمية مدفوعة بانخفاض التكاليف في التجارة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية[1].

### 1.3. محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نوع ودرجة الاندماج في سلاسل القيمة العالمية أهمها الخصائص الهيكلية للبلدان والتي تعتبر من المحددات الرئيسية للمشاركة في سلاسل القيمة وعلاقتها مع المشاركة عبر الروابط الامامية او الروابط الخلفية والعناصر التالية هي الأكثر أهمية[2]:

- **حجم السوق:** كلما كان حجم السوق المحلي أكبر كلما انخفضت المشاركة الخلفية لبلد ما، وزاد حجم المشاركة إلى الأمام اضافة الى أن البلدان ذات السوق الأكبر يمكنها أن تستفيد من مجموعة أوسع من الوسطاء المحليين سواء من حيث المشتريات أو المبيعات.
- **مستوى التنمية:** كلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل كلما ارتفع إجمالي المشاركة الأمامية والخلفية، حيث تميل البلدان المتقدمة إلى زيادة وارداتها من الخارج وتبيع حصة أعلى من إجمالي صادراتها كمنتجات وسيطة.
- **الهيكل الصناعي:** كلما ارتفعت حصة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، زادت المشاركة الخلفية، وانخفض مستوى المشاركة الأمامية.

[1] OECD, **PARTICIPATION OF DEVELOPING COUNTRIES IN GLOBAL VALUE CHAINS**, Op.Cit, p:2.
[2] Ibid, p : 7.

▪ **الموقع:** يتم تنظيم نشاط سلاسل القيمة العالمية حول مراكز التصنيع الكبرى، فكلما كانت المسافة إلى مراكز التصنيع الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا أقل، ارتفعت المشاركة الخلفية، مما يشير إلى وجود ميزة التموضع قرب هذه الاقتصادات.

كما يمكن للسياسات التجارية والسياسات الأخرى أن تلعب دوراً هاماً، وعلى وجه الخصوص نذكر:

▪ يمكن أن تسهل التعريفات الجمركية المنخفضة على الواردات، سواء في الداخل أو التي تواجهها في أسواق التصدير، والمشاركة في اتفاقيات التجارة الإقليمية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الامامية والخلفية.

▪ يميل انفتاح الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل إلى أن يكون له صلة كبيرة مع كل من التكامل الخلفي والأمامي.

▪ الأداء اللوجستي بما في ذلك تيسير التجارة، وحماية الملكية الفكرية، وجودة البنية التحتية، وكذلك جودة المؤسسات.

▪ بيئة الاستثمار واستقرار السياسات الاقتصادية، وسعر الصرف، وحرية حركة رؤوس الأموال، كل هذه العوامل لها تأثيرات قوية على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية

### 2.3. قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

يوضح الشكل (1-3) مختلف عناصر القيمة المضافة لإجمالي الصادرات حيث[1]:

[1] OMC**, rapport sur le commerce mondial**, 2014, p : 87.

**الشكل (1-3) عناصر القيمة المضافة في اجمالي الصادرات**

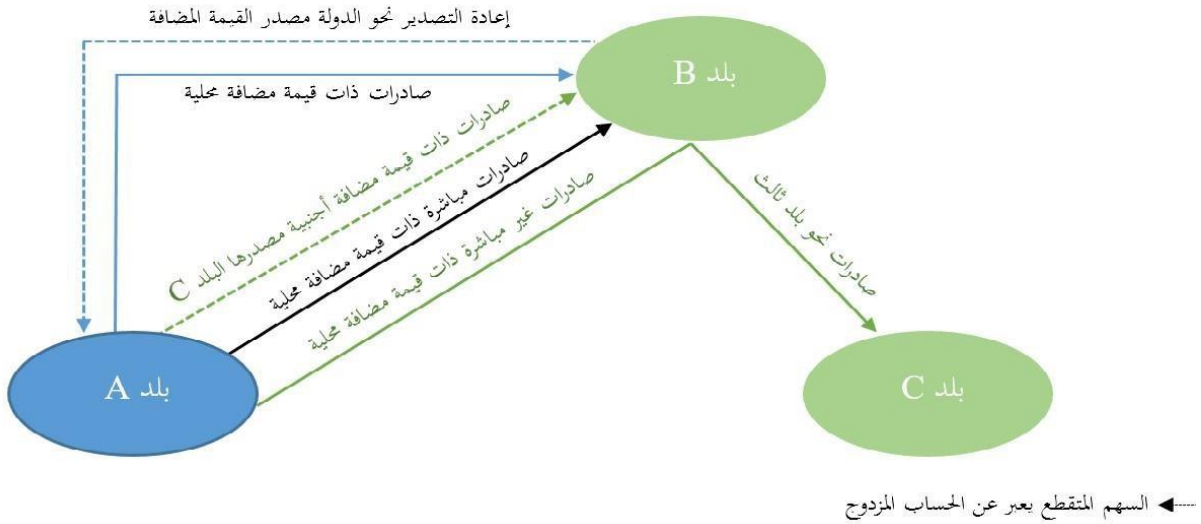


**La Source :** OMC, **rapport sur le commerce mondiale 2014**, p 87.

- يمثل الخط الأسود الثابت القيمة التي تم إنشاؤها محليًا في البلد "A"، والتي يتم استهلاكها في الواقع مباشرةً في البلد "B". ويمثل السهم الأخضر الثابت (الذي يمتد من الدولة "A" إلى الدولة "C" القيمة التي تم إنشاؤها في البلد "A" والمدمجة إلى المنتجات المصدرة من "A" إلى "B"، حيث تتم معالجتها مرة أخرى ثم تصديرها إلى البلد "C" هذه هي القيمة المضافة الوطنية التي يتم تصديرها بشكل غير مباشر إلى البلد "C".
- يمثل السهم الأزرق الصلب القيمة المضافة الوطنية للبلد "A" الذي يعاد استيراده في البضائع القادمة من الدولة "B".
- أخيرًا، يمثل السهم الأخضر المنقط القيمة المضافة الأجنبية المدرجة في صادرات الدولة. يقيس قيمة الصادرات من البلد "A" إلى البلد "B" من بلد ثالث. ولذلك فهو يعكس محتوى الصادرات في المنتجات المستوردة.

وقد اعتمدنا منهجية طورها كوبمان وآخرون (2011) ووصفت في أسلم وآخرون (2017) لتحليل إجمالي الصادرات إلى مكونات ذات قيمة مضافة بناءً على موقع خلق القيمة المضافة والغرض منها كما هو موضح في الشكل (1-4) هو تقسيم إجمالي الصادرات إلى مكونين رئيسيين: القيمة المضافة الأجنبية المضمنة في إجمالي الصادرات لبلد ما (الروابط الخلفية)foreign value added (FVA) والقيمة المضافة المحلية في الصادرات domestic value added (DVA)، كما يتحلل الجزء الأخير إلى الصادرات التي يتم استيعابها في بلد المقصد

وتلك التي تستخدم أيضًا كمدخلات وسيطة للصادرات إلى بلدان ثالثة (روابط أمامية domestic value added incorporated in other countries' exports (DVX)أو العودة إلى الوطن[1].

**الشكل (1–4) تحلل الصادرات الإجمالية إلى الصادرات ذات القيمة المضافة**

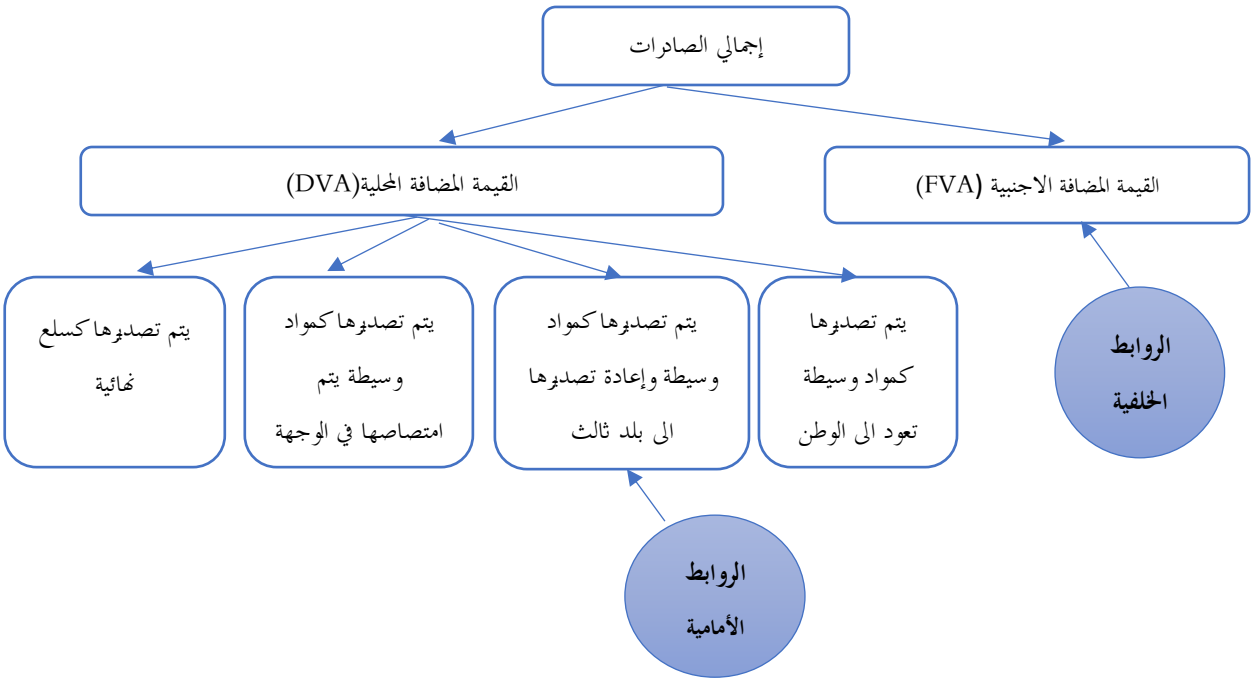


**La source**: IMF, **Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?** Working Papers, by Anna Ignatenko, Faezeh Raei, and Borislava Mircheva, January 2019, p: 6.

بناءً على هذا التحليل، يُعرَّف مقياسا المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على النحو التالي[2]:

- **الروابط الخلفية**: حصة القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي صادرات بلد ما؛
- **الروابط الأمامية**: القيمة المضافة المحلية المتجسدة في الصادرات الوسيطة التي يعاد تصديرها إلى بلدان ثالثة، معبرًا عنها كنسبة من إجمالي الصادرات.

ويعرَّف مقياس المشاركة الشامل على أنه مجموع الروابط الأمامية والخلفية، وبذلك يمكن تشكيل العلاقة التالية[3]:

$$GVC = FVA + DVX$$

[1] IMF, **Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?** Working Papers, by Anna Ignatenko, Faezeh Raei, and Borislava Mircheva, January 2019, pp: 6-7.
[2] IMF, **Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?** Op.Cit, pp: 6-7.
[3] UNIDO, UNU-MERIT**, Global Value Chains in Africa,** by Neil Foster-McGregor, Florian Kaulich and Robert Stehrer, working paper, 2015, p: 8.

مؤشر المشاركة هو مجموع القيمة المضافة الأجنبية المدرجة في صادرات بلد ما والقيمة المضافة المصدرة بشكل غير مباشر (أي قيمة المدخلات المنتجة محليًا والمستخدمة في الصادرات من بلدان ثالثة)، معبرًا عنها كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات هذا المؤشر يلتقط المشاركة في المنبع والمصب[1]

ومن خلال هذا التعريف يمكن صياغة العلاقة التالية[2]:

$$\frac{GVC}{\sum EX} = \frac{FVA}{\sum EX} + \frac{DVX}{\sum EX}$$

إن مقارنة هذين المقياسين يوفر دليلاً على المكان الذي يوجد فيه بلد أو قطاع معين داخل سلاسل القيمة العالمية[3].

يعكس مؤشر **Upstream Ness** أو **المنبع** عدد مراحل الإنتاج التي يجب أن يمر بها ناتج تلك الصناعة قبل أن يصل إلى المستهلكين النهائيين.

يعكس مؤشر **Downstream Ness** أو **المصب** عدد مراحل الإنتاج المجسدة في سلعة منتجة داخل قطاع ما.

نتيجة لذلك، كلما زاد حجم هذا المؤشر، زادت تعقيد عملية إنتاج المنتج النهائي. وبالتالي، يمكن النظر في المصب وكيل لتعقيد تكنولوجيا الإنتاج لمنتج نهائي معين[4].

## 4. فرص وتحديات ومخاطر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

تواجه الشركات فرصا وتحديات جديدة في السوق العالمي، وبما أن المخاطر متأصلة في السعي وراء تحقيق الفرص، سوف نحاول في هذا العنصر تسليط الضوء على أهم الفرص التي يمكن ان تُكتسب من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والمخاطر التي سوف تكون في الواجهة.

[1] OMC**, rapport sur le commerce mondial**, Op.Cit, p : 87.
[2] UNIDO, UNU-MERIT, **Global Value Chains in Africa**, Op.Cit, pp: 10-12.
[3] Ibid, p : 10
[4] IMF, **what are the Benefits and Why Do Countries Participate**? Op.Cit, pp: 6- 7.

### 1.4. الفرص:

إن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يتيح للبلدان الانفتاح في التجارة والاستثمار الأجنبي، مما يمكن أن يساعد في التنمية من خلال اكتساب المعرفة والتكنولوجيا وبناء القدرات في الأنشطة التي تقوم بها ونقل اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة التحويلية والخدمات وسوف نحاول استعراض هذه الفرص فيما يلي:

**1.1.4. نقل التكنولوجيا والمعرفة:** إن الاندماج في سلاسل القيمة هو وسيلة للاستفادة من مكاسب ديناميكية في التجارة، ورأس المال المادي والبشري، ويكون التركيز الأكثر أهمية على نقل التكنولوجيا والمعرفة بين البلدان المشاركة في سلاسل القيمة والذي يتم بطريقتين وهما:

- معرفة تقنيات الانتاج تُنقل مع تبادل السلع؛
- التكنولوجيا يمكن نقلها عندما تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار المباشر في بلد ما.

نقل التكنولوجيا هو الأكثر أهمية في حالة الواردات من السلع الوسيطة التي تميل إلى الارتفاع في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أكثر من واردات السلع النهائية الاتية من البلدان الصناعية لان المحتوى التكنولوجي يكون أكثر أهمية، إضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ثاني أهم قناة لانتقال الآثار التكنولوجية لسلاسل القيمة وهذه الآثار تكون أكبر في حالة الواردات المرتبطة به وهي الآلات والمعدات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير في تحسين نوعية صادرات البلدان النامية، إذ يحفز الاستثمار المحلي من خلال تقليص تكلفة اعتماد تكنولوجيا جديدة ويعزز المنافسة في السوق الداخلية[1].

وتجدر الإشارة أن فرصة انتقال التكنولوجيا والمعرفة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر أُثير حولها الكثير من الجدل لان هذه النتيجة تعتمد على مقدرة البلد المضيف على محاكاة التطور التكنولوجي والتحكم في التقنيات الحديثة وأن المستثمر الأجنبي لا يسعى لمنع نقل التكنولوجيا للبلد المضيف، لان الدول الكبرى المنتجة للتكنولوجيا يمكنها أن تضع العراقيل التي تمنع او تضعف من عملية نقل التكنولوجيا تحت أية ذريعة كانت، فالتجارة الدولية بالتكنولوجيا أبرزت عددا من المسائل السياسية على مستوى بعض الدول وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية مما أدى الى مخاوف في مجال نقل التكنولوجيا نذكر منها[2]:

[1] OMC, **rapport sur le commerce mondial**, Op.Cit, pp: 100-101.

[2] علاش أحمد، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا**، مجلة الابداع، المجلد 2، العدد 2، 2012.

- إن عملية تسريع نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى الدول الأقل تطورا قد يؤدي الى زيادة تنافسية سلع الدول المستقبلة نظرا لانخفاض تكاليف الإنتاج فيها؛
- إن عملية تصدير التكنولوجيا لا تتم بالتسعير الحقيقي لها، فأي اختراع جديد يحتاج الى سنوات من البحث والتطوير مما يتطلب نفقات عالية جدا، ومهما كانت الأرباح التي تُجنى من عملية نقل التكنولوجيا لا تحقق الهدف المنشود نظرا لكون المنتج في مرحلة النضج التي تحقق للبلد المستضيف أعلى الأرباح؛
- الخوف من أن تتحول التكنولوجيا المصدرة عن أهدافها المدنية الى الأهداف العسكرية؛
- رغبة الدول الكبرى في ان تبقى الدول المتخلفة سوقا رائجا لمنتجاتها.

**2.1.4 بناء القدرات**[*]: الاندماج في سلاسل القيمة العالمية يمكّن الدول ويشجعها على بناء القدرات عند الوصول إلى أسواق عالمية حيث يتم خلق فرص الربح، هذه القدرات يمكن تعزيزها بطرق مختلفة وذلك من خلال تدريب العمال، التفاعل مع الموردين والهندسة العكسية[**]، لذلك فإن المنظمات التي تقوم بدور مفيد في هذا الصدد هي تلك التي تقدم خدمات تنشر التكنولوجيا لا سيما في مجال القياس والمعايير، التجارب وضمان الجودة فضلا عن تقديم المشورة الفنية والتنظيمية، إضافة للسياسات والمؤسسات في البلدان النامية التي تؤثر على التدفقات الدولية في المعدات والخدمات ورأس المال البشري والاستثمار الأجنبي وهي ذات أهمية حاسمة من أجل تسهيل بناء القدرات.

إن بعض القدرات لا يمكن اكتسابها من خلال التفاعل المباشر مع العملاء الأجانب لكن سلاسل القيمة العالمية تقدم معلومات عن متطلبات السوق العالمية من حيث المنتجات والعمليات والتكنولوجيا والمعايير، وهذه المعلومات تعتبر فرصة للشركات المحلية التي تتوق لتصبح من موردي الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في سلاسل القيمة العالمية، إضافة إلى أن بناء القدرات يعطي بعض الشركات ميزة تنافسية في الأسواق التي تعمل فيها حيث يمكن أن تحقق مستوى ارباح أعلى بسبب قدراتها التي يصعب تكرارها، فمثلا كوستاريكا نجحت في اكتساب ميزة تنافسية كبيرة في مختلف القطاعات من خلال بناء القدرات عبر الاستثمار الأجنبي المباشر[1].

[*]. بناء القدرة يعني إمكانية الاستفادة القصوى من المعارف والتكنولوجيات في ظروف معينة وهي تحدد كيف يمكن للبلدان النامية ان تكون جزءا من سلاسل القيمة، وهذا هو المفهوم الواسع الذي يشمل نوعية الادارة، الممارسات المهنية، القدرة على الامتثال للمعايير الدولية، وتوظيف السلع، واختيار مصادر الامداد في أفضل مجموعة من المدخلات الاقل تكلفة.

[**]. هي آلية تعنى باكتشاف المبادئ التقنية لآلة أو نظام من خلال تحليل بنيته، ووظيفته وطريقة عمله. غالبا ما تتم هذه العملية بتحليل نظام ما (آلة ميكانيكية، برنامج حاسوبي، قطعة إلكترونية) إلى أجزاء أو محاولة إعادة تصنيع نظام مشابه له يقوم بنفس الوظيفة التي يقوم بها النظام الأصلي.

[1] OMC, **rapport sur le commerce mondial**, Op.Cit, pp: 100-101.

**3.1.4. الاندماج في سلاسل القيمة يؤدي الى التغيير الهيكلي:** الاندماج الأولي في سلاسل القيمة العالمية يؤدي غالبا إلى تحول هيكلي مفيد، هذا ما يحدث في كثير من الأحيان للبلدان في المراحل الأولى من التنمية حيث أن السكان إلى حد كبير يعملون في زراعة الكفاف، ففي البداية عادة ما يرتبط الاندماج في سلاسل القيمة مع مكاسب كبيرة في الإنتاجية والرفاه، لأن العمالة تحولت إلى قطاع التصنيع أو الخدمات على الرغم من أن هذين القطاعين يوظفان عمالة كبيرة غير ماهرة في المراحل الاولى من التنمية[1].

كما تجدر الإشارة هنا أيضا الى ان هناك جدل حول الاندماج في سلاسل القيمة العالمية ومدى فوائدها في احداث تغيرات هيكلية حيث توصلت دراسة Roman Stöllinger(2017) ودراسة Raphael Kaplinsky. (2015)بان الأثر في التغيير الهيكلي الذي يحدثه الاندماج في سلاسل القيمة العالمية لا يمكن تمييزه عن التأثير الهيكلي المقابل للتجارة بشكل عام، لذلك لا ينبغي المبالغة في تقدير دور سلاسل القيمة العالمية كأداة للسياسة الصناعية والتغير الهيكلي.

## 2.4. تحديات ومخاطر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

الى جانب الفرص التي يمكن اكتسابها من خلال الانضمام الى سلاسل القيمة العالمية هناك أيضًا العديد من المخاطر والتحديات التي قد تواجه البلدان المشاركة وهي:

- يهدد الاقتصاديات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية خطر والمتمثل في أن الصدمات يمكن أن تنتشر بسهولة إلى بقية الأطراف المشاركة في السلسلة[2] حيث ساهمت سلاسل القيمة العالمية في إعادة تشكيل مرونة التجارة الدولية حيث كشفت أزمة 2008–2009 عن مرونة تجارية أعلى وتعرضًا للأزمات المستوردة من خلال التجارة. على سبيل المثال، تم نقل الصعوبات التي واجهتها صناعة السيارات في الولايات المتحدة خلال أزمة 2008–2009 على الفور في جميع أنحاء سلاسل القيمة لصناعة السيارات، كما تسببت الكارثة الثلاثية لعام 2011 – الزلزال والتسونامي والنووي – في اليابان في حدوث اضطرابات في سلسلة الإنتاج لقطاعات مثل السيارات وأجهزة الكمبيوتر والإلكترونيات[3]؛
- تحتاج الشركات عادةً إلى نطاق إنتاج كبير نسبيًا للمشاركة في الأسواق العالمية، أو أن تتمتع بميزة تكنولوجية خاصة لدخول منافذ السوق العالمية لأن المعايير الدولية للسعر والجودة والمعايير وجداول التسليم أشد صرامة[4].

[1] OMC, **rapport sur le commerce mondial**, Op.Cit, pp: 100-101.
[2] The World Bank, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**, by Gary Gereffi, Xubei Luo, Policy Research Working Paper 6847, April 2014, p 54.
[3] The World Bank, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, Op.Cit, p: 7.
[4] The World Bank, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**, Op.Cit, p: 54.

- أن العوائد الأكبر تعود إلى تلك "الشركات الرائدة" في سلسلة القيمة التي تتحكم في العلامات التجارية وتصور المنتج، من ناحية، و تلك التي توفر التقنيات الأساسية والمكونات المتقدمة، من ناحية اخرى اما الشركات التي تقدم مهام التجميع الروتينية وغيرها من الخدمات البسيطة داخل سلاسل القيمة العالمية تكسب أقل، وتدفع أجور عمالها أقل، وتكون أكثر عرضة لدورات العمل لأنها تميل إلى شغل وظائف على نطاق واسع ورأس مال ثابت، وإذا كانت إحدى هذه الفئات من الشركات تميل إلى السيطرة على بلد أو منطقة معينة، فإن النتائج المترتبة على الأداء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية يمكن أن تكون عميقة ومستمرة، وتشكل أنظمة الأعمال للاقتصادات بأكملها على مدى فترات طويلة. وعلى وجه التحديد، يمكن للترسيخ في الأنشطة الضيقة والروتينية ذات القيمة المضافة المنخفضة أن يحبس الشركات والصناعات الوطنية في قطاعات غير مربحة وضيقة فكريا من سلاسل القيمة العالمية[1].
- هناك أيضًا خطر من الضغوط التنافسية المكثفة، حيث يمكن للجميع التنافس مع المصدرين من حيث الأسعار المنخفضة أو الجودة الأعلى، وبالتالي فإن الأفضل فقط هو الذي يمكن أن ينجح في سلاسل القيمة العالمية[2]؛

كما تم تسليط الضوء في تقرير التجارة والتنمية 2002 على الأخطار المحتملة على البلدان النامية من زيادة التكامل العالمي[3]:

- بما أن الشركات الرائدة تحكم سلاسل القيمة العالمية، فإن مشاركة وآفاق تطوير الشركات من البلدان النامية المشاركة في هذه السلاسل قد تعتمد على قرارات ونجاحات هذه الشركات الرائدة؛
- إذا كانت شركات البلدان النامية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية هذه تؤدي فقط أنشطة كثيفة العمالة وأنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة، ولم ترتق إلى المزيد من الانشطة ذات القيمة المضافة، فإن الفوائد المرتبطة بالتداعيات التكنولوجية لن تتحقق؛
- من أجل الدخول في سلاسل القيمة العالمية، تحتاج الشركات إلى أن تكون قادرة على المنافسة في نطاق ضيق من العمليات، مثل التجميع المنخفض التكنولوجيا. ونتيجة لذلك، فإن العديد من الشركات قادرة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، ويمكن للمشترين في هذه السلاسل أن يعززوا المنافسة بسهولة.

[1] UNIDO, **Mapping Global Value Chains: Intermediate Goods Trade and Structual Chang e in the World Economy**, WORKING PAPER, by Timothy J. Sturgeon, Olga Memedovic, 2011, pp: 3-4.
[2] The World Bank, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains,** Op.Cit, p: 54.
[3] John Humphrey, **upgrading in global value chains, Policy Integration Department World Commission on the Social Dimension of Globalization International Labour Office Geneva**, Working Paper No. 28, May 2004, p: 2.

وبالنظر إلى أن هناك مزايا ومساوئ للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، فمن الواضح أن الشركات في البلدان النامية تحتاج إلى ضمان مشاركاتهم بطريقة تعزز النمو المستدام هذا هو "الطريق السريع" إلى القدرة التنافسية، وعلى النقيض من ذلك إلى "الطريق المنخفض" الذي تتبعه عادة شركات في البلدان النامية تتنافس من خلال قيادة هوامش الربح بدلا من تحسين الإنتاجية والأجور والأرباح.

واخيرا، يمكن أن تكون تأثيرات سلاسل القيمة العالمية مختلطة. فعلى المستوى العام، يمكن لسلاسل القيمة العالمية أن تكون قوة إيجابية لأنها تضم البلدان والشركات والعاملين في مشاريع وأنشطة مشتركة. نظرًا لأن عمل الدول أصبح متشابكًا اقتصاديًا على المستوى الدقيق لسلاسل القيمة العالمية، فإن وجهة النظر المتفائلة هي أن الصراع الدولي الصارخ قد يصبح أقل احتمالًا، على الأقل بين البلدان التي لديها روابط واسعة النطاق لسلاسل القيمة العالمية. تسلط وجهة النظر المفعمة بالأمل هذه الضوء على أهمية إيجاد طرق لتشجيع تطوير سلاسل القيمة العالمية في البلدان التي لا تزال معزولة عنها (راجع موقع تطوير سلسلة القيمة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)[1].

## 5. تحليل القدرة التنافسية من خلال سلاسل القيمة العالمية:

إن قدرة أي بلد على المشاركة في التجارة العالمية والاستفادة من التحويلات التي ستولد النمو والتنمية أصبحت مرتبطة جزئياً بقدرته على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية الرئيسية ولا تُقاس القدرة التنافسية من حيث قدرة الدولة على تطوير صناعة متكاملة، ولكن قدرتها على تحديد أفضل مركز لها في سلاسل القيمة العالمية، وحسب دراسة اجراها البنك الدولي يتم قياس القدرة التنافسية لأي بلد على ثلاثة مستويات وهي:

- القدرة على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية؛
- القدرة على أن تظل جزءًا من سلاسل القيمة العالمية او المحافظة على المشاركة؛
- القدرة على الارتقاء داخل سلاسل القيمة العالمية.

### 1.5. القدرة على الانضمام الى سلاسل القيمة:

هناك عدد من العوائق التي يمكن أن تمنع مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية، سواء كانت مرتبطة بالاتصال بالأسواق الدولية، أو سهولة ممارسة الأعمال والاستثمار، أو القدرة على الاستجابة لطلب الشركات الرائدة وسنحاول ايجازها فيما يلي:

[1] UNIDO, **Mapping Global Value Chains: Intermediate Goods Trade and Structual Chang e in the World Economy**, Op.Cit, p: 4.

**1.1.5. ضمان القدرة التنافسية من حيث التكلفة:** تعتبر التكاليف (الإنتاج والعمالة والنقل والاستثمار والحوافز الضريبية) من العوامل الرئيسية لقرارات الشركات الرائدة للاستثمار أو إنتاج مصادر الإنتاج في البلدان النامية، ومع ذلك، تظل فكرة التكاليف غامضة إذ يمكن أن تشمل جميع العوامل الأخرى، على سبيل المثال[1]:

- يمكن أن تنتج التكاليف المرتفعة عن الافتقار إلى البنية التحتية أو المنافسة في الخدمات الأساسية؛
- يمكن أن تنتج أيضًا عن الأعباء الإدارية المفرطة (بما في ذلك على الحدود) أو قوانين العمل الصارمة (أي بيئة الأعمال الضعيفة)؛
- يمكن أن تنجم عن ارتفاع مستوى انعدام الأمن أو الفساد.
- إضافة الى الحوكمة والنوعية المؤسساتية والسياسات الاقتصادية...

وتجدر الإشارة الى أن التكاليف تفقد أهميتها إذا لم تأخذ في الاعتبار الإنتاجية والقدرة على تلبية متطلبات الإنتاج التي سنتطرق لها لاحقا.

**2.1.5. تحسين الاتصال بالأسواق الدولية:** إن تحسين الاتصال بالأسواق الدولية يتعلق بتحسين الروابط الأمامية والخلفية داخل سلاسل القيمة العالمية، وتأمين تدفق المدخلات والمخرجات، وإنشاء روابط فعالة مع الأسواق العالمية ويتضمن تقليل الحواجز التقليدية أمام التجارة بالإضافة إلى تعزيز تيسير التجارة. إضافة الى تطوير البنية التحتية إذ يعد تطور البنية التحتية عاملا اساسيا في نجاح اندماج البلدان في سلاسل القيمة العالمية كما إن الابتكارات في مجال خدمات البنية التحتية فتحت الباب لتحسين النقل الدولي وبالتالي السماح لعدد أكبر من البلدان بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. كما ينظر لنوعية خدمات البنية التحتية كأحد محددات الاداء التجاري للبلدان النامية فإمكانية الوصول الفوري للمعلومات لصانعي القرار، والتجارة الالكترونية للمستهلكين، وإدارة النقل والامداد، والربط بين مختلف الاطراف في سلسلة القيمة العالمية يعتمد على مدى توافر ومستوى تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالبنية التحتية للاتصالات هي أحد الشروط الاساسية للنمو واستدامة سلاسل القيمة وشبكات الإنتاج العالمية[2].

**3.1.5. تحسين مناخ الاعمال والاستثمار:** يمكن أن يُعهد بالإنتاج الخارجي إلى موردين مستقلين (تعهيد خارجي) أو فروع / شركات أجنبية انظر الشكل (1 –1) وينبغي تسهيل هذا التكامل الرأسي عبر الحدود، وهو أمر ضروري للرقابة الإدارية داخل سلاسل القيمة العالمية ويتم هذا التسهيل عن طريق إزالة

[1] The World Bank, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, Op.Cit, p:14.
[2] OMC, IDE-JETRO, **la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est**, Op.Cit, p : 30.

مختلف الحواجز الموجودة خلف الحدود أمام التجارة والاستثمار. كما يمكن أن تكون قرارات الاستثمار والقيام بأعمال تجارية في بلد أجنبي مدفوعة بعوامل التكلفة، لكنها ليست المحدد الوحيد، فقد يكون مناخ الأعمال بشكل عام، فضلاً عن جودة البنية التحتية والحوافز، بمثابة نقاط تحول للقرارات الاستراتيجية من قبل الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية.

هناك عدد من العوائق التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر من المرجح أن تستبعد بلدًا من سلاسل القيمة العالمية الرئيسية، أو تقصرها على أشكال معينة من حوكمة سلاسل القيمة العالمية التي تنطوي على الحد الأدنى من الفوائد (مثل التحويلات) والمخاطر القصوى (مثل تقلب الطلب والتعرض للتحولات السريعة في استراتيجيات الأعمال). وتشمل الحواجز وراء الحدود للاستثمار الأجنبي والتأسيس ما يلي:

- القيود المفروضة على الأسهم الأجنبية أو الملكية أو أشكال الشراكة.
- القيود المفروضة على حركة الموظفين الرئيسيين (بما في ذلك المنقولين داخل الشركة أو الحصص المفروضة على توظيف الأجانب و / أو الإدارة الأجنبية)؛
- قواعد المحتوى المحلي (التي تتعارض مع روح وسير عمل سلاسل القيمة العالمية)؛
- القيود المفروضة على إعادة المنافع والأشكال الأخرى من الرقابة على صرف العملات.

كما أنه من المهم أيضًا إنشاء بيئة مستقرة وآمنة للمستثمرين الأجانب، من خلال تعزيز شروط الاستقرار في العقود والمشاركة في آليات التحكيم الدولية (بما في ذلك الإقليمية) وتسوية المنازعات الرئيسية[1].

**4.1.5. تعزيز الابتكار وبناء القدرات:** من بين أهم الخصائص المميزة لسلاسل القيمة العالمية هي ان البلد لا يحتاج الى اتقان صناعة متكاملة للمشاركة فيها، وبذلك فإن المستثمرين الأجانب والشركات الرائدة التي تفكر في الاستعانة بمصادر خارجية لإتمام مرحلة من مراحل الإنتاج يبحثون عن شركات لديها القدرة الإنتاجية الكافية للاستجابة لمتطلباتهم والتكيف معها وتتمثل القدرة الإنتاجية في راس المال البشري، أنظمة الابتكار الوطنية، والامتثال للمعايير، حيث كثيراً ما تواجه البلدان النامية اختناقات في شغل المناصب الفنية الرئيسية لتلبية متطلبات عملية الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية، حيث يشكل رأس المال البشري قيدًا بشكل خاص على البلدان النامية التي تم فيها توجيه موارد تعليمية محدودة نحو التعليم المهني والجامعي بدلاً من التعليم التقني والفني وبما أن العاملين الفنيين أساسيون لضمان الامتثال للمعايير يتم التدريب على المهارات في البلدان النامية من قبل الحكومة وحدها – لا سيما في قطاع الزراعة والتعدين، حيث تميل هذه البرامج إلى نقص الموظفين وهي تستند إلى منهجيات قديمة.

[1] The World Bank, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, Op.Cit, p: 21.

كما يمكن أن تكون الاستفادة من المشترين لتدريب الموظفين المحليين وسيلة أكثر كفاءة لنقل المعرفة في سياق سلاسل القيمة العالمية لأن المعلومات محدثة وتتوافق مع احتياجات الشركات الرائدة. [1]

تدعم أنظمة الابتكار الوطنية (NSI) أنواع تكوين رأس المال البشري، المتعلقة بالهندسة وتطوير المنتجات، والتي تعزز نشر المعرفة والابتكار والارتقاء من خلال تعزيز الروابط بين الأفراد والشركات (المحلية والأجنبية) والمؤسسات وهي مهمة بشكل خاص لتحسين وضع الشركات المحلية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في التصنيع والخدمات البحرية وسلاسل قيمة التعدين، بالنظر إلى الوتيرة السريعة التي تتطور بها متطلبات التكنولوجيا في هذه القطاعات. ومع ذلك، غالبًا ما تكون المعاهد الوطنية للإحصاء غائبة أو ضعيفة في البلدان النامية، وهناك ميل لإبعاد أهميتها إلى مراحل تطوير المنتجات عالية القيمة فقط في السلسلة. عادة ما يكون البحث والتطوير المحدود الذي يتم إجراؤه غير مستغل بشكل كافٍ نتيجة لضعف التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة[2]

إن الامتثال للمعايير يرتبط بتطوير القدرات حيث يبدو من الواضح أن شرط الامتثال للمعايير يقيد البلدان النامية لسببين رئيسيين[3]:

**أولاً**، عندما تسعى الجهات الفاعلة في البلدان النامية إلى الدخول أو الترقية إلى شريحة جديدة من سلسلة القيمة، يكون الطلب على الشهادات محدودًا؛ بسبب وفورات الحجم الضعيفة هذه، فإن شركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات التدريب وإصدار الشهادات غائبة بشكل عام عن السوق. يجب على الشركات إجراء أبحاث السوق داخل الشركة لتحديد متطلبات الاعتماد ومراجعي الاستيراد.

**ثانيًا**، وربما الأهم، غالبًا ما تفتقر شركات البلدان النامية إلى الموظفين والموارد المالية المتاحة للخضوع لعملية التصديق، والحفاظ على الشهادة في الوقت المناسب نظرًا لحجمها النسبي. الدور المتغير للمعايير في الأسواق النهائية المختلفة يقدم بدائل لشركات البلدان النامية. تميل الأسواق العالمية، التي يسيطر عليها عادةً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، إلى أن يكون لديها معايير قوية على المستويات العامة والخاصة والمجتمع المدني، لذلك أصبح الامتثال للمعايير شرطًا مسبقًا للدخول في سلاسل القيمة العالمية التي تخدم هذه الأسواق. ومع ذلك، في الأسواق الناشئة، غالبًا ما تكون المعايير منخفضة لعدد من الأسباب:

- لم تتطور المؤسسات العامة بشكل كافٍ لوضع معايير صارمة للصحة والسلامة؛

[1] OECD, **Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains**, Trade Policy Papers, No. 160, by Penny Bamber, Karina Fernandez-Stark, Gary Gereffi, Andrew Guinn, p: 26.
[2] OECD, WTO and World Bank Group, **GLOBAL VALUE CHAINS: CHALLENGES, OPPORTUNITIES, AND IMPLICATIONS FOR POLICY**, Report prepared for submission to the G20 Trade Ministers Meeting Sydney, July 2014, P:37.
[3] OECD, **Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains,** Op.Cit, p: 26.

- المستهلكون أقل تعليما ويطالبون بمنتجات أقل تمايزًا (تخفيف المعايير الخاصة)؛
- غالبًا ما يكون المجتمع المدني أقل نشاطًا، مما يقلل من دور المتطلبات البيئية والاجتماعية.

### 2.5. الحفاظ على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

بعد استعراض القدرة على الانضمام في سلاسل القيمة العالمية وذلك من خلال ضمان القدرة التنافسية من حيث التكاليف، وتحسين مناخ الاعمال، وتحسين الاتصال بالأسواق الدولية، وبناء القدرات والابتكار، تأتي المرحلة الموالية وهي المحافظة على المشاركة او القدرة على البقاء جزءا من السلسلة خاصة ان استراتيجيات الأعمال تتسم بالمرونة وتميل إلى التكيف بسرعة مع التغيرات في الطلب (أذواق المستهلكين وإنفاقهم) والعرض (المنافسة بين مزودي المدخلات). وبالتالي، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تحتوي على عدد من المخاطر وتثير قضايا الاستدامة التي ينبغي معالجتها من خلال سياسات التجارة والقدرة التنافسية وذلك من خلال[1]:

**1.2.5. تحديد التهديدات والفرص:** في سياق تحليل سلسلة القيمة فان قدرة البلد على الانضمام والبقاء جزءًا من سلاسل القيمة العالمية ينطوي على تحديد الفرص والتهديدات التي تواجهها ومن بين الطرق الشائعة لتحديد الفرص والتهديدات تحليلات SWOT (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات)، فهي تسمح بتقييم عوامل التنافسية الداخلية (نقاط القوة والضعف) والخارجية (الفرص والتهديدات) للبلد، وما سنسلط عليه الضوء هو العوامل الخارجية ذات الأهمية الخاصة بسلاسل القيمة العالمية وتشمل ما يلي:

- الاختلافات في طول سلاسل القيمة العالمية (على سبيل المثال، توحيد سلاسل القيمة العالمية التي تقلل من عدد المشاركين والانتشار الجغرافي للإنتاج)؛
- التحول في الأسواق النهائية (على سبيل المثال، ظهور سوق إقليمي كبير يبرر زيادة وجود وإنتاج الشركات الرائدة في المنطقة)؛
- زيادة المنافسة على قطاعات معينة من الإنتاج بسبب اللحاق بالركب الاقتصادي للمنافس أو فقدان القدرة التنافسية (على سبيل المثال، ارتفاع تكاليف العمالة)؛
- تقلبات أسعار الصرف التي قد تؤثر على القدرة التنافسية للبلد؛
- التدابير الحمائية (للواردات والصادرات) التي تؤثر على تكاليف التجارة والتدفقات (على سبيل المثال، الحصص وتدابير مكافحة الإغراق على الصلب التي تؤثر على استيراد منتجات الصلب، وهي مدخلات أساسية للعديد من الصناعات).

[1] The World Bank, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, Op.Cit, pp: 28-29

إن المعرفة الجيدة بالأسواق واتجاهات الأعمال (على سبيل المثال، ما يسمى بـ "الطيران إلى التكلفة المنخفضة" في أوقات الأزمات، أو تطوير استراتيجية "الابتكار العكسي" لمنتج عالمي رئيسي ضروري لاغتنام الفرص وتوقع تهديدات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

**2.2.5. الاستجابة لأولويات واستراتيجيات العمل:** بمجرد تحديد الفرص والتهديدات، يجب على الدولة تعديل سياساتها لتلائم الاحتياجات المتغيرة للشركات الرائدة. على سبيل المثال، في حالة توحيد سلاسل القيمة العالمية، من المهم تطوير خدمات ما قبل وما بعد الإنتاج لتجميع المهام وتقديم حزمة أكثر شمولاً للشركات الرائدة.

**3.2.5. تصميم استراتيجيات طويلة المدى:** تظل نقاط التحول المتعلقة بالإدراج في سلاسل القيمة العالمية صالحة طوال عمر علاقة العمل، ويمكن عكس قرارات العمل بسهولة. على سبيل المثال، قد تواجه الدولة التي انضمت إلى سلاسل القيمة العالمية على أساس تكاليف العمالة المنخفضة نسبيًا مشكلة استدامة المشاركة مع انتقال المنافسين ذوي الدخل المنخفض إلى أعلى سلسلة القيمة أو ارتفاع تكاليف العمالة. وهنا ينبغي تجنب فخ "الدخل المتوسط" وذلك من خلال تصميم استراتيجية طويلة الأجل لا تعتمد على العمالة الرخيصة، بل على مكاسب الإنتاجية والكفاءة على طول سلسلة القيمة، فضلاً عن الانتقال إلى أعلى سلسلة القيمة، من خلال الارتقاء في حلقات السلسلة وهذا ما سنستعرضه في العنصر التالي.

### 3.5. الارتقاء في سلسلة القيمة:

يُعد تطوير سلسلة القيمة أو الارتقاء بها أفضل استراتيجية طويلة الأجل للحفاظ على مشاركة الدولة في سلاسل القيمة العالمية. حيث أن الهدف هو الحصول على المزيد من القيمة المضافة وتعظيم فوائد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وفيما يلي سنحاول استعراض مفهوم الارتقاء وطرقه كما سنتطرق الى حوكمة سلاسل القيمة باعتبارها المؤثر في عملية الارتقاء.

**1.3.5. الارتقاء الاقتصادي:** يمكن تعريف الارتقاء الاقتصادي بأنه "العملية التي تنتقل من خلالها الجهات الاقتصادية – الدول والشركات والعمال – من الأنشطة منخفضة القيمة إلى الأنشطة عالية القيمة نسبيًا في شبكات الإنتاج العالمية"[1]

[1] Gary Gereffi, **Economic upgrading in global value chains**, Handbook on global value chains, chapter November 2019, pp: 240-250

**الشكل (1–5) منحنى الابتسامة**

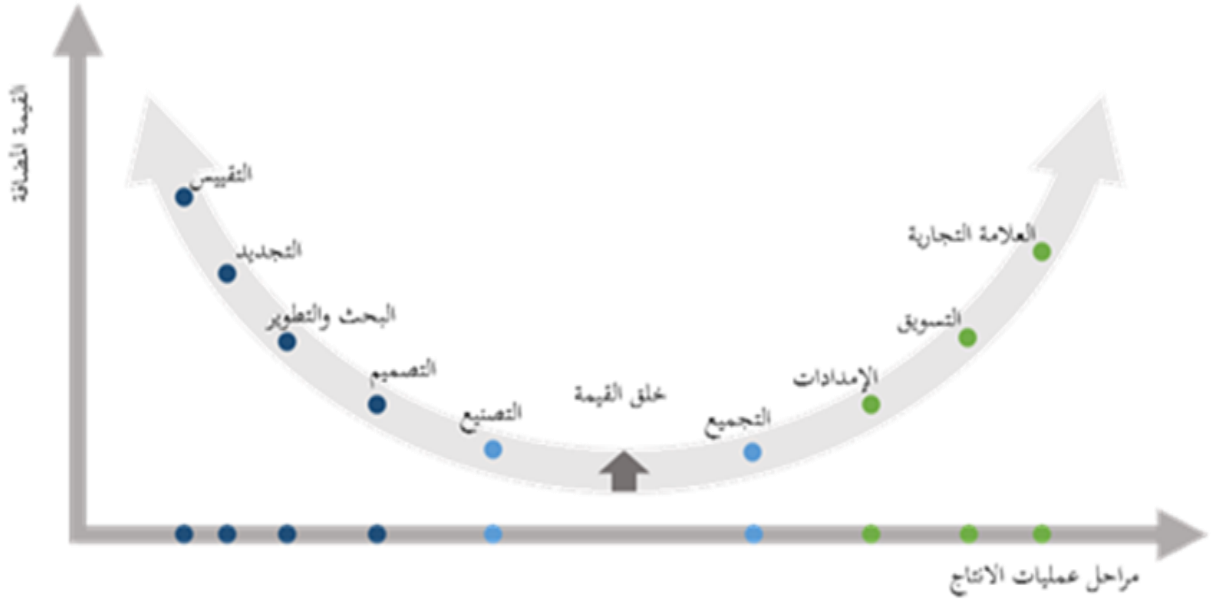


**La source**: WEF, **the shifting geography of global value chains**, Implications for Developing Countries and Trade Policy, 2012, p: 21.

عادة ما يتم تمثيل ترقية سلسلة القيمة العالمية وعلاقتها– بالقيمة المضافة من خلال "منحنى مبتسم"، اقترحه ستان شيه، مؤسس شركة أيسر التايوانية. يوضح كيف يتم توزيع القيمة المضافة على طول سلسلة القيمة. في المنتصف توجد الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، حيث تكون الحواجز أمام الدخول منخفضة وتعتمد المنافسة بشكل أساسي على السعر لذلك يجب أن يكون لدى الشركات الواقعة في منتصف المنحنى حافزًا لرفع مستوى وضعها سواء في المنبع أو عند المصب، حيث تكون الحواجز التي تعترض الدخول أعلى والمنافسة أقل شراسة[1]

غالبًا ما تم استخدام مفهوم الترقية – صنع منتجات أفضل، أو جعلها أكثر كفاءة، أو الانتقال إلى أنشطة أكثر مهارة – في دراسات القدرة التنافسية Porter (1990) وهو وثيق الصلة هنا.

باتباع هذا النهج، فإن الترقية مرتبطة بشكل حاسم بالابتكار، وهنا نعرّف الترقية على أنها ابتكار لزيادة القيمة المضافة. تحقق المؤسسات ذلك بطرق مختلفة، على سبيل المثال، دخول منافذ سوقية ذات قيمة أعلى للوحدة أو قطاعات جديدة، أو عن طريق الاضطلاع بوظائف إنتاجية (أو خدمية) جديدة[2] .

[1] Tobias Ylömäki, **Global Value Chain Upgrading**, ETLA Working Papers, No. 36 11 March 2016, P: 4.
[2] Elisa Giuliani, Carlo Pietrobelli, Roberta Rabellotti , **Upgrading in Global Value Chains: Lessons from Latin American Clusters**, **World Development** Vol. 33, No. 4, pp. 549–573, 2005, p: 552.

**2.3.5. طرق الارتقاء في سلسلة القيمة:** يمكن وصف مفهوم الارتقاء بشكل فعال للمؤسسات التي تعمل ضمن سلسلة القيمة، حيث يتم تحديد هذه الأنواع من الارتقاء: [1]

- **ترقية المنتج:** والذي يصف التحول إلى إنتاج منتج ذي قيمة أعلى؛
- **ترقية العملية:** ويقصد بها التحسينات التي تضيف الكفاءة في أنظمة الإنتاج، مثل دمج تكنولوجيا أكثر تعقيدًا؛
- **الارتقاء الوظيفي:** وهو الانتقال إلى مراحل ذات قيمة أعلى في السلسلة تتطلب مهارات إضافية؛
- **الارتقاء بالسلسلة:** الذي يصف الدخول في سلسلة قيمة جديدة من خلال الاستفادة من المعارف والمهارات المكتسبة في السلسلة الحالية؛
- **ترقية السوق النهائية،** والتي تصف التوغل في قطاعات السوق النهائية الجديدة ذات القيمة الأعلى، والتي قد تنطوي على تحولات جغرافية أو صناعية، مثل انتقال موردي المنسوجات من مصنعي الملابس إلى العملاء في الصناعات الطبية أو الدفاعية أو البناء

في حين أن هذه الأنواع الأساسية من الارتقاء الاقتصادي قد أثبتت قدرتها على الصمود وتم الإشارة إليها على نطاق واسع في الأدبيات، إلا أن التصنيف نفسه ثابت نسبيًا. ولا يخبرنا كيف يمكن ربط هذه الأنواع من الترقية أو تطورها بمرور الوقت. تم تناول فكرة المسارات الديناميكية للترقية في العديد من المقالات التي تستند إلى حد كبير إلى خبرة منتجي شرق آسيا في قطاعات السلع الاستهلاكية مثل الملابس والأحذية والإلكترونيات. تسلط إحدى أشهر الصيغ الضوء على سلسلة من الأدوار الإنتاجية ومسارات الترقية المحتملة التي يمكن أن تتبناها الشركات باستخدام القدرات المتزايدة على مستوى الشركة وهي[2]:

- تجميع المدخلات المستوردة، غالبًا في مناطق معالجة الصادرات (مناطق تجهيز الصادرات)؛
- الإنتاج المحلي وتوريد المنتجات النهائية المعروف أيضًا باسم (تصنيع المعدات الأصلية Original Equipment Manufacturer) أو (OEM) ؛
- تصميم المنتجات المباعة تحت العلامة التجارية لشركات أخرى (تصنيع التصميم الأصل Original Design Manufacturer) أو (ODM) ؛
- بيع البضائع ذات العلامات التجارية الخاصة في الأسواق المحلية والخارجية (تصنيع العلامة الاصلية Original Brand Manufacturer) أو (OBM).

[1] OECD, **Upgrading in Global Value Chains: Addressing the Skills Challenge in Developing Countries**, Background Paper, by Karina Fernandez-Stark, Penny Bamber and Gary Gereffi ,2012, pp: 6-8.
[2] Gary Gereffi, **Economic upgrading in global value chains**, Op.Cit, pp: 240-250.

غالبًا ما يكون من السهل على الدول النامية تحقيق الارتقاء بالمنتج والعملية، وذلك قد يتطلب تعديلات طفيفة نسبيًا في الإنتاج وتنمية المهارات مع انخفاض إجمالي الاستثمار وذلك راجع لعوامل مثل كثافة رأس المال ومحدودية الوصول إلى التكنولوجيا، قد تختار الشركات أيضًا أن تصبح مساهمًا قويًا في المراحل الأدنى من سلسلة القيمة، بينما تسعى نظيرتها من البلدان إلى الترقية الوظيفية باعتبارها الطريقة الأكثر مباشرة لزيادة قيمة مشاركتها في هذه السلاسل[1] والجدول التالي يلخص مسار الارتقاء الوظيفي:

**الجدول (1-1) مسار الارتقاء الوظيفي في سلاسل القيمة العالمية**

| | |
|---|---|
| **التجميع** ↓ | ينصب التركيز على الإنتاج وحده، وغالبًا ما يتم اتباع مواصفات المشترين واستخدام المواد التي يوفرها المشتري. في قطاع الملابس، يمكن وصف ذلك بأنه "قص-صنع-وتقليم" |
| **تصنيع المعدات الاصلية (OEM)** ↓ | يتولى المورد نطاقًا أوسع من وظائف التصنيع، بما في ذلك تحديد مصادر المدخلات والوظائف اللوجستية. لا يزال المشتري مسؤولاً عن التصميم والتسويق. في قطاع الملابس، سيوصف هذا بأنه إنتاج "حزمة كاملة" |
| **تصميم المنتجات المباعة تحت العلامة التجارية لشركات أخرى (ODM)** ↓ | بالإضافة إلى التصنيع، يقوم المورد بتنفيذ أجزاء من عملية التصميم، ربما بالتعاون مع المشتري. في الحالات الأكثر تقدمًا، يقوم المشتري فقط بإرفاق علامته التجارية الخاصة، أو "شارة" بمنتج صممه وصنعه المورد |
| **بيع البضائع ذات العلامات التجارية الخاصة في الأسواق المحلية والخارجية (OBM)** ↓ | يقوم المورد بتصميم وإنتاج وتسويق منتجاته الخاصة تحت علامته التجارية الخاصة. لم تعد تعتمد على مشترٍ لهذه الوظائف. |

**La source**: John Humphrey, **upgrading in global value chains**, Policy Integration Department World Commission on the Social Dimension of Globalization International Labour Office Geneva, Working Paper No. 28, May 2004, p 8.

سنركز هنا على فكرة الترقية الوظيفية، ومسار الترقية المحتمل من مناطق تجهيز الصادرات إلى تصنيع المعدات الأصلية OEM تصميم المنتجات المباعة تحت العلامة التجارية لشركات أخرى(ODM) وبيع البضائع ذات العلامات التجارية الخاصة OBM [2]:

**أولاً**، المسار من التجميع إلى تصنيع المعدات الأصلية (أو إنتاج الحزمة الكاملة)، وأنشطة OBM، وODM هو سلسلة من تحولات الترقية الوظيفية. في كل مرحلة، تقوم الشركات بأنشطة جديدة تضيف قيمة إلى المنتج، ولكنها لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين أرباح الشركة في السلسلة. ومع ذلك، هناك اتفاق واسع النطاق على أن البقاء فقط في مرحلة التجميع للصناعات العالمية، مع الحد الأدنى من السياسات

[1] OECD, **Upgrading in Global Value Chains: Addressing the Skills Challenge in Developing Countries,** Op.cit, pp: 6-8
[2] Gary Gereffi, **Economic upgrading in global value chains**, Op.cit, pp: 240-250.

الاجتماعية أو الصناعية الداعمة لتحسين ظروف العمل وتعزيز الروابط المحلية بدلاً من الانتقال إلى نسخة معينة من إنتاج الحزمة الكامل (OEM)، يُخضع الموردون في الاقتصادات النامية إلى أدنى عوائد وأشد ضغوط تنافسية في سلاسل القيمة العالمية؛

**ثانيًا**، مسار الترقية هذا ليس بالضرورة خطيًا؛ قد تقفز الشركات أو تتخطى المراحل، ويمكن إيجاد طرق أخرى لتحسين مكانة الشركة في السلسلة – على سبيل المثال، البيع لأسواق نهائية مختلفة بمعايير أو أسعار أعلى، يقدم دور الصين المتطور في مجال تكنولوجيا الاعلام والاتصال رؤى مهمة حول كيفية تعامل الصين مع اعتمادها الشديد على التكنولوجيا الأجنبية من خلال تعزيز قدراتها التكنولوجية الخاصة من خلال "الابتكار المحلي". تمكنت الشركات من القفز من مرحلة تصنيع المعدات الأصلية إلى مرحلة بيع البضائع ذات العلامات التجارية الخاصة في الأسواق المحلية والخارجية (OBM) في الهواتف المحمولة مع علامات تجارية مثلXiaomi وHuawei وOppo دون المرور بمرحلة تصميم المنتجات المباعة تحت العلامة التجارية لشركات أخرى (ODM) استنادًا إلى أسلوبها الفريد في التعلم من الشركات الأجنبية التي استثمرت في الصين.

**ثالثًا**، يجب الحذر من التجانس الزائف في كيفية تعريف مراحل الترقية لأنها تختلف باختلاف الصناعة وبمرور الوقت، على سبيل المثال، يختلف مفهوم شركات تصنيع المعدات الأصلية تمامًا في السيارات (حيث يشير إلى مجمّع السيارات الجاهزة) والإلكترونيات (حيث يشير إلى موردي الدرجة الأولى). وبالمثل، فإن دور ODM في صناعة الملابس واسع الانتشار، بينما يشير في مجال الإلكترونيات إلى مكانة لم يتمكن سوى مصنعي العقود التايوانية من استغلالها، ومع ذلك، فإن نموذج ODM في الصين الذي طورته الشركات التايوانية يتحدى النسخة القوية من "أطروحة التشكيل" والتي تؤكد أن القدرة التنافسية لمصنعي عقود ODM في المجال تنتج صناعة أجهزة الكمبيوتر(PC) من اتباع المواصفات التي توفرها الشركات الرائدة ذات العلامات التجاري مثل (HP ، Dell وIBM)وقادة الأنظمة الأساسية مثل Intel و Microsoftالتفسير الأكثر دقة هو أنه بالنسبة لمنتجات مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة، حيث توفر أجهزة ODM التايوانية أكثر من 90 في المائة من السوق العالمية فإن ODM التايوانية لا تقبل فقط المواصفات من الشركات الرائدة. بدلاً من ذلك، من المتوقع أن يقترحوا "حل نظام كامل" يتضمن مفاوضات مستمرة مع العلامات التجارية لأجهزة الكمبيوتر الشخصية وقادة المنصات ويمنح ODM قدرًا معينًا من الاستقلالية والتحكم في تطوير التكنولوجيا في بنية نظام الكمبيوتر الشخصي.

**3.3.5. الارتقاء الاجتماعي والارتقاء البيئي:** في العقد الماضي، تم توسيع مفهوم الارتقاء ليشمل الجوانب الاجتماعية والبيئية، بعد زيادة الاهتمام بالتأثير السلبي للعولمة على الاقتصادات النامية وسنحاول استعراض هذين المفهومين بشكل موجز فيما يلي:

- **الارتقاء الاجتماعي:** يرتكز على إطار عمل منظمة العمل الدولية بشأن "العمل اللائق"، ويُعرَّف بأنه تحسين حقوق واستحقاقات العمال وتحسين جودة التوظيف، كما يمكن تحديد الارتقاء الاجتماعي إلى مكونين: معايير قابلة للقياس ، والتي تشير إلى جوانب ظروف العمل التي يمكن قياسها بسهولة أكبر (على سبيل المثال ، مستويات الأجور ، وساعات العمل ، ونوع التوظيف؛ وحقوق التمكين) والتي يصعب قياسها والإشارة إلى عمليات التفاوض المعقدة، مثل حرية تكوين الجمعيات، والحق في التمثيل النقابي، وعدم التمييز والمفاوضة الجماعية، والتعبير عن الرأي والتمكين.
- **الارتقاء البيئي:** هو ''العملية التي يتحرك من خلالها الفاعلون الاقتصاديون نحو نظام إنتاج يتجنب أو يقلل الضرر البيئي الناجم عن منتجاتهم أو عملياتهم أو نظمهم الإدارية."، ويمكن تحديده بشكل أكبر بواسطة:
  - ✓ **تحسينات العملية** (أي الكفاءة البيئية التي يتم تحقيقها من خلال إعادة تنظيم أنظمة الإنتاج أو استخدام تقنية فائقة)؛
  - ✓ **تحسينات المنتج** (أي تطوير خطوط إنتاج أكثر تطوراً وصديقة للبيئة)؛
  - ✓ **التحسينات التنظيمية** (أي تعزيز طريقة للشركة ممارسة الأعمال التجارية، وغالبا ما ترتبط بتلبية المعايير والشهادات الدولية)

وقد وجدت العديد من الدراسات أن الترقية عملية غير متكافئة للغاية، حيث لا تتحقق دائمًا إمكانات التعلم والنمو؛ غالبًا ما يتعايش صعود وهبوط الدرجات، والمفاضلات بين الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تعتمد إمكانية الشركات والأقاليم في التعلم والتطور بشكل فعال من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على نوع آلية التنسيق التي تنفذها الشركات الرائدة ومصالحها الاستراتيجية (على سبيل المثال ، همفري وشميتز، كابلينسكي وموريس، القدرات الاستيعابية والهبات التكنولوجية للشركات (على سبيل المثال؛ موريسون وآخرون، بيتروبيللي ورابيلوتي، ودور الدولة والسياق المؤسسي الذي تندمج فيه الشركات المحلية[1].

[1] Valentina De Marchi, and Matthew Alford, **State policies and upgrading in global value chains: A systematic literature review,** Journal of International Business Policy, 2021, p: 3.

**4.3.5. حوكمة سلاسل القيمة العالمية:** تتأثر احتمالات الارتقاء بشكل كبير بحوكمة سلسلة القيمة في سلاسل القيمة العالمية: من الذي يقرر كيفية مشاركة كل رابط في السلسلة في الإنتاج؟

تعرض سلاسل القيمة العالمية أشكالاً مختلفة من التنسيق أو "هياكل الحوكمة". تختلف الطريقة التي يتم بها تنسيق الأنشطة في السلسلة اختلافًا كبيرًا، ليس فقط بين السلاسل ولكن أيضًا في نقاط مختلفة في نفس السلسلة. يمكن أن يكون سلاسل القيمة العالمية "مدفوعة بالمشتري" أو "مدفوعة بالمنتج". ينسق المشترون أو المنتجون عملية سلاسل القيمة العالمية أو يتحكمون فيها لقد غيرت العديد من الشركات عبر الوطنية دورها من كونها منتجة عالمية إلى مشترين عالميين ومنسقين عالميين، لا سيما في السلاسل التي يقودها المشتري.

- **سلاسل القيمة التي يحركها المشتري والمنتج:** سلاسل السلع التي يحركها المنتج هي تلك التي يلعب فيها المصنعون الكبار، وعبر الوطنيون في العادة، دورًا مركزيًا في تنسيق شبكات الإنتاج (بما في ذلك روابطهم الخلفية والأمامية). هذه سمة من سمات الصناعات كثيفة رأس المال والتكنولوجيا مثل السيارات والطائرات وأجهزة الكمبيوتر والآلات الثقيلة، بينما تشير سلاسل السلع التي يقودها المشترون إلى تلك الصناعات التي يلعب فيها كبار تجار التجزئة والمسوقين والشركات المصنعة ذات العلامات التجارية دورًا محوريًا في إنشاء شبكات إنتاج لامركزية في مجموعة متنوعة من البلدان المصدرة، والتي تقع عادةً في البلدان النامية. أصبح هذا النمط من التصنيع الذي تقوده التجارة شائعًا في صناعات السلع الاستهلاكية كثيفة العمالة مثل الملابس والأحذية ولعب الأطفال والأدوات المنزلية والإلكترونيات الاستهلاكية ومجموعة متنوعة من الحرف اليدوية. عادةً ما تقوم شبكات متدرجة من مقاولي العالم الثالث الذين يصنعون سلعًا تامة الصنع للمشترين الأجانب بالإنتاج. يتم توفير المواصفات من قبل كبار تجار التجزئة أو المسوقين الذين يطلبون البضائع[1].

ويمكن تقسيم أنواع الحوكمة إلى الفئات الفرعية التالية[2]:

- **الأسواق (ذراع):** علاقة شركة قائمة على السوق. تتميز بانخفاض تكاليف التحويل لكل من المنتج والمشتري.
- **وحدات:** يتم تصنيع المنتجات وفقًا لمواصفات العميل ولكن درجة مشاركة العميل في العملية منخفضة عادةً.

[1] UNCTAD, **Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains**, Op.cit P:3.
[2] Tobias Ylömäki, **Global Value Chain Upgrading**, Op.cit, P: 5.

- **علائقية:** علاقة مستقرة تعتمد على بعضها البعض حيث يكون لدى المورد (غالبًا ما يتمتع بمهارات عالية) درجة عالية من المشاركة في تحديد المنتج النهائي.
- **أسيرة:** سلسلة يقودها المشتري حيث يعتمد صغار الموردين على كبار المشترين. هذا يشكل علاقة أسيرة مع العميل، حيث سيواجه المورد تكاليف عالية إذا أراد التحول إلى عميل آخر. الشركات الرائدة لها دور مهم في مواصفات المنتج.
- **التسلسل الهرمي:** المورد هو شركة تابعة للشركة الرائدة، وبالتالي يكون تحت السيطرة الإدارية المباشرة للشركة الرائدة.

وقد أشار جريفي بأن هيكل الحوكمة لسلاسل القيمة العالمية يتحدد من خلال ثلاثة عوامل[1]:

- تعقيد المعاملات؛
- وقابلية تدوين المعلومات؛
- وقدرة الموردين.

حيث تلعب هياكل الحوكمة دورًا مهمًا فيما يتعلق بآفاق ترقية الشركة: على سبيل المثال، إذا كانت الشركة مورِّدًا في سلسلة قيمة مقيدة، يمكن أن تكون احتمالات الترقية محدودة جدا، إذا كانت الشركة الرائدة غير راغبة أو معاقة، في حين تعتبر سلاسل القيمة العلائقية أفضل من تقدم ظروف الترقية المثالية، وذلك بفضل التعلم المتبادل والكفاءة العالية للموردين.

غالبًا ما يتم حظر الترقية الوظيفية من قبل الموردين المحليين في أمريكا اللاتينية وأماكن أخرى من قبل الشركات الرائدة في GVC، على الرغم من أنها ستدعم ترقية المنتج والعملية. وعلى الرغم من ذلك، في أجزاء مختلفة من العالم، وخاصة في الاقتصادات الناشئة، نشأت الشركات المحلية الرائدة والموردون عبر الوطنيون من الدرجة الأولى الذين يدعمون ترقية سلاسل القيمة العالمية، غالبًا كنتاج ثانوي لسياسات الدولة الحازمة لإنشاء أبطال وطنيين. وكمثال عن ذلك تتمتع كوريا الجنوبية بأقوى سجل حافل في الترويج لشركات التشايبول المتكاملة رأسياً مثل Samsung وHyundai وLG التي تربط بين قدرات OEM وOBM؛ وفي كل من تايوان وسنغافورة، ارتقت الشركات المحلية في سلسلة القيمة في مختلف الصناعات مثل الإلكترونيات والأجهزة الطبية من خلال توفير المكونات والتجمعات الفرعية المتقدمة تقنيًا لقيادة الشركات في سلاسل القيمة العالمية؛ أما في مجال الطيران، تعتبر شركة Embraer في البرازيل وبومبارديه في كندا رائدين

[1] Sunny Li Sun, Hao Chen Erin G. Pleggenkuhle-Miles,"**Moving upward in global value chains: the innovations of mobile phone developers in China**", Chinese Management Studies, Vol. 4 Iss 4, 2010, p: 305.

في صناعة الطائرات التجارية متوسطة الحجم؛ وفي قطاع الخدمات الخارجية في الهند، تعتبر شركة تاتا للاستشارات، وويبرو، وإنفوسيس من الشركات العالمية؛ وفي الاقتصاد الرقمي الصيني، تهيمن شركات Alibaba وBaidu وTencent على السوق المحلية الضخمة. في جميع هذه الحالات، حدث الارتقاء الوظيفي الذي يشمل الموردين المحليين بسبب السياسات الحكومية الداعمة، والمنافسة الاستراتيجية بين الشركات الرائدة، والديناميكية التكنولوجية داخل سلاسل القيمة العالمية[1].

[1] Gary Gereffi, **Economic upgrading in global value chains**, Op.Cit, pp: 240-250

## ثانيا: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي.

### 1. الأسس النظرية للتنويع الاقتصادي:

إن التنويع الاقتصادي هو مفهوم متجذر في علم الاقتصاد والإدارة ومن أجل تبرير هذا التوجه بشكل أفضل، سنحاول تقديم ثلاث نظريات تأسيسية للتنويع، وهي نظرية المحفظة الحديثة، ونظرية التجارة داخل الصناعة ونظرية النمو الداخلي.

#### 1.1. نظرية المحفظة الحديثة:

قام المحلل الأمريكي "ماركويتز" بوضع الأسس لنظرية المحفظة، وبين كيف يتم بناء المحفظة الاستثمارية المثلى المكونة من أدوات الاستثمار، و على الرغم من أن المحفظة الاستثمارية بمفهومها الواسع تشمل كل الموجودات والأصول الاستثمارية إلا أنها بمفهومها الضيق يمكن أن تكون أكثر تخصصا بحيث تشمل فقط بعض الأدوات الاستثمارية التي تهدف إلى تفادي المخاطر الكبيرة التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار عن طريق التنويع الذي يعتمد عليه مبدأ المحفظة، فمبدأ التنويع يقوم على نصيحة هامة وهي لا تضع البيض في سلة واحدة، حيث تهدف إدارة المحفظة إلى تحقيق التوازن بين الخطر والعائد[1].

وقد أسس ماركويتز (1952، 1959) تفكيره على مبدأ النفور من المخاطرة ويعتمد هذا المبدأ على افتراضين[2]:

- **الأول** أنه بين استثمارين لهما نفس العائد المتوقع، سيفضل المستثمر الاستثمار الأقل خطورة؛
- **الثاني** أنه بين استثمارين لهما نفس المخاطرة، سيفضل المستثمر الاستثمار الذي يحقق أعلى عائد متوقع.

وحسب النظرية فإن كل منطقة لها مجموعة محدودة من الموارد تنتج تيار من العوائد، والتنويع الاقتصادي يهدف الى نمو العوائد للمنطقة من خلال تخصيص مواردها المحدودة على محفظة القطاعات والاستفادة من العلاقات بين الصناعات ومن ثم تحقيق الاستقرار في الدخل الكلي، وبذلك فإن إطار المحفظة يساعد صانعي السياسات في وضع وتطوير استراتيجيات تنويع مناسبة أين يمكن أن تخدم هدف مزدوج وهو تحقيق النمو الاقتصادي (زيادة العوائد) وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد (تقليل المخاطر)[3].

---

[1] بن موسى كمال، **المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها**، مجلة الباحث، عدد 03 / 2004، ص: 37.

[2] Markowitz, Harry, **Portfolio selection** efficient diversification of investements, New York, London, cowles foundation for research in Economics at Yale University, 1959, p: 6.

[3] Department of Business, Economic development and Tourism State of Hawaii, **Measuring economic diversification in Hawaii**, 2008, P: 8.

### 2.1. نظرية التجارة داخل الصناعة:

إن نظرية المحفظة الحديثة وجدت تطبيقها المباشر في التنويع المالي الدولي وذلك في سياق العولمة المالية، وغير المباشر في تنويع الصادرات المتجذر ايضا في النظرية الجديدة للتجارة الدولية للتبادل بين الصناعة، حيث لا يمكننا التطرق لنظريات التجارة الدولية دون التفكير في التخصص الدولي الذي تروج له النظريات الكلاسيكية للمزايا المطلقة لآدم سميث (1776)، والمزايا النسبية لديفيد ريكاردو (1817) وقانون نسب العوامل. للنظريات الكلاسيكية الجديدة لهيكشر (1919)، أوهلين (1933) وساموبلسون (1941، 1948 و1949). وفي مواجهة عجز هذه النظريات عن تفسير الظاهرة المعاصرة المتميزة بالتجارة الدولية بين الدول الصناعية ذات العوامل المختلفة، تطورت نظريات جديدة للتجارة الدولية تشرح أسس نظرية التبادل داخل الصناعة وإلى أي مدى تدمج مفهوم التنويع لشرح التبادل الدولي للسلع الوسيطة والمنتجات المماثلة*، كما تحاول ان تشرح كيف تشكل نظرية التبادل داخل الصناعة مجموعة مختلفة عن المناهج الكلاسيكية[1].

مصطلح "التجارة داخل الصناعة" له دلالتين الدلالة الأولى للتجارة داخل الصناعة تحدد الواردات والصادرات من المنتجات المماثلة بين البلدان. على سبيل المثال، يستورد الفرنسيون السيارات الألمانية ويستورد الألمان السيارات الفرنسية. الدلالة الثانية تمثل الواردات والصادرات من المنتجات الوسيطة التي "أعيد إدخالها" في عملية الإنتاج لتصنيع المنتجات النهائية، وبالتالي فهذه مكونات وقطع غيار مدمجة في الإنتاج. يعد تصنيع الحواسيب الصغيرة مثالًا نموذجيًا بمعنى أنه يتم تنظيمه في مراحل إنتاجية متتالية (التصميم، تصنيع المكونات، التجميع) منفصلة حيث تدمج نظرية التبادل داخل الصناعة هذين البعدين.

إن عمل Linder (1961) مع "نهج الطلب التمثيلي" الذي شكل أسس نظرية التبادل داخل الصناعة. ووفقًا لهذا المؤلف، فإن قرب البلدان من حيث مستوى التنمية يسمح بتبادل المنتجات المماثلة بمعنى أن الطلب المحلي يحفز الإنتاج المحلي مما يسمح بتحقيق وفورات الحجم وتحسين المعرفة، يشجع تحقيق وفورات الحجم المنتجين المحليين على البحث عن منافذ في الأسواق الخارجية حيث يوجد بالفعل طلب على هذا النوع من المنتجات. في هذه الحالة، لم تعد عوامل الإنتاج (العمالة، رأس المال، إلخ) هي التي تحدد التجارة الدولية، بل الطلب على المنتج لأن السوق الخارجي ليس سوى امتداد للسوق الداخلي[2].

*المنتجات المماثلة هي منتجات قابلة للاستبدال تمامًا: فهي تلبي نفس الحاجة. يمكن أن تكون متطابقة أو متمايزة ببساطة من خلال خصائص استهلاكها. من وجهة نظر المنتج، هناك سلع تستخدم نفس خصائص الإنتاج؛ لذلك يمكن أن تكون قابلة للاستبدال في عملية الإنتاج الخاصة بهم.

[1] Jean-Louis Mucchielli, **PRINCIPES D'ECONOMIE INTERNATIONALE**, Ed. ECONOMICA, 1989, pp: 179-180.

[2] Linder S. B., **An Essay on Trade and Transformation**. PRINTED IN SWEDEN BY ALMQVIST & WIKSELLS BOKTRYCKERI AB UPPSALA,1961, pp: 87.88.

وتم تعزيز نهج Linder (1961) بواسطة Lassudrie-Duchêne (1971)[1] من خلال "نهج الطلب المتباين"، والذي ينص على أنه إذا كانت التجارة المتبادلة بين دولتين تتعلق بمنتجات مماثلة، فإنها ليست متطابقة تمامًا. يمكن تمييزها حسب نوعيتها أو خصائصها الفعلية. وبالتالي، فإن مشاركة أي دولة في التجارة بين الفروع ستسمح لها بتلبية الطلب المحلي للمستهلكين الذين يرغبون في التفريق بين استهلاكهم واستهلاك الجيران والمواطنين. كما أن هذه المشاركة في التبادل بين الفروع ستجعل من الممكن توسيع السوق المحتمل للشركات المحلية في الخارج.

ومن منظور السلع الوسيطة، أظهر Lassudrie-Duchêne and Mucchielli (1979) أن "البلدان الوسيطة"، الشركات المصنعة للمنتجات المتقدمة تقنيًا، والمكثفة في رأس المال التقني والمعرفة البشرية، تتمتع بمزايا نسبية مقارنة بالبلدان النامية. هذا هو مبدأ المزايا النسبية الذي يجعل من الممكن فهم نمو خطط التأثير الوطنية بشكل أفضل مقارنة بالدول النامية واللحاق بالركب مقارنة بالبلدان المتقدمة. من خلال تنقيح هذا التحليل، طور Lassudrie Duchêne (1982) مفهوم التحلل الدولي للعمليات الإنتاجية décomposition internationale des processus productifs (DIPP)، والذي يبدو أنه يجعل تحليل التنويع متوافقًا مع النظريات الجديدة للتجارة الدولية[2].

التحلل الدولي للعمليات الإنتاجية هو أصل التنويع الأفقي في نفس الصناعة بسبب الواردات والصادرات من السلع الوسيطة. وبالتالي، سيسمح DIPP للبلدان المدمجة في التجارة الدولية بالتغلب على معوقاتها في سلسلة الإنتاج من خلال التبادل داخل الفروع للمكونات التي تكون أقل قدرة على المنافسة فيها، مما يؤدي إلى تنويع الهيكل الصناعي مع إنشاء " منافسة جديدة ". صناعة. يتم تسهيل ذلك من خلال تجزئة سلسلة القيمة وعمليات النقل الصناعية التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات. يُلاحظ التطابق بين التنويع والتنمية الدولية للتجارة داخل الفروع من خلال تنوع محتمل أكبر للصادرات، كما يتضح من صناعة الطيران مع برنامج إيرباص في فرنسا ومثال الصين تجارة التجميع، مما مكنها من تصدير المزيد والمزيد من المنتجات المصنعة في الخارج[3].

تتميز مجموعة هذه المقاربات الجديدة للتجارة الدولية عن تلك الخاصة بالمناهج الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة، بينما تظل في استمرارية الأخيرة، من خلال التخلي عن المنافسة النقية والكمال، وعدم تحرك عوامل الإنتاج لصالح المنافسة غير الكاملة وتنقل عوامل الإنتاج. وبالتالي، فإن هذه المجموعة الجديدة تجعل من الممكن دراسة

[1] Paterne Ndjambou, **La Diversification Economique Territoriale Au Gabon : Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives**, Thèse De Doctorat Présentée A L'université Du Québec, 2013, p : 97.

[2] Berthélemy Jean-Claude, **Commerce international et diversification économique,** Revue d'économie politique, 115/5 (Vol. 115), p :591-611

[3] Ibid.

التبادلات الدولية بشكل أفضل في سياق العولمة. ستساهم التطورات النظرية في التبادل داخل الصناعة في دمج التنويع في نظريات النمو الداخلي.

### 3.1 نظرية النمو الداخلي:

برزت النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي أو نظريات النمو الداخلي المنشأ، كنقد نظري للمقاربات التقليدية لنظرية النمو، والتي تعتمد على فرضية النمو الخارجي المنشأ. حيث أنصب تركيز علماء الاقتصاد من أمثال لوكاس ورومر وغيرهما، على محاولة فهم تأثير بعض العوامل الداخلية على مفهوم نظرية النمو. وهو ما سمح بظهور مقاربات أخرى لتفسير النمو الطويل الأجل. وجاءت هذه الإسهامات لأول مرة ضمن مقالات لوكاس عام 1988 وبول رومر عام 1986 من خلال نموذجهم الحركي المرتبط بمتغيرات داخلية لها صلة بالبحث والتطوير. فنظرية النمو الداخلي المنشأ تبحث عن تفسير لمعدل النمو الاقتصادي من خلال عوامل أخرى أهملتها أطروحات سولو وهو ما يطلق عليه اصطلاحا بواقي سولو. ففسرت وجود زيادة في عوائد الحجم والتباين في معدلات النمو الاقتصادي الطويل الأجل بين الدول. ويمكن أن نحصر إسهامات علماء الاقتصاد في إثبات العلاقة بين عنصر البحث والتطوير والنمو الاقتصادي في إسهامات أساسية هي:[1]

- نظرية رومر (تراكم رأس المال المادي أو التراكم المعرفي 1986) وهو نموذج بسيط، استبدل فيه فرضية عامل التطور التكنولوجي الخارجي لنموذج سولو بعامل تراكم المعرفة كمتغير داخلي، فالمعرفة حسب رومر سلعة عامة تمثل جزء من رأس المال، ونظرية رومر المعدلة (تراكم رأس المال التكنولوجي1990) وترى أن إنتاج السلع الرأسمالية الوسيطة المصدر الأساسي للتقدم التكنولوجي بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية داخل الاقتصاد ويضمن عدم الانخفاض السريع للناتج الحدي لرأس المال مع تراكم رأس مال. ويقسم الاقتصاد إلى قطاعين أساسيين هما:
  - قطاع البحوث أو قطاع إنتاج المعرفة: يستخدم رأس المال البشري والرصيد الحالي من التكنولوجيا وذلك لإنتاج المعرفة الحديثة والتي تشمل التصميمات الحديثة للسلع الرأسمالية.
  - قطاع إنتاج السلع والمنتجات أو السلع الرأسمالية والسلع النهائية: وهو يستخدم الموارد المتاحة لإنتاج السلع الرأسمالية واخراج الناتج النهائي.

[1] صباح فاضل، صبرينة طكوش، **أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990 – 2014)**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20 العدد 02 (34-2016)، ص: 177.

- نظرية لوكاس (تراكم رأس المال البشري 1988) وركز لوكاس على أهمية دور رأس المال البشري كمحرك للنمو في ظل عدم كفاية تراكم رأس المال المادي في تحقيق النمو المستمر[1] .يفرق لوكاس بين رأس المال العيني ورأس المال البشري، فتراكم رأس المال البشري يعطي مكاسب جديدة على المستوى الذاتي لصالح الكفاءات الفردية أو إنتاجية العامل. أما على المستوى الكلي فينعكس بزيادة الاستثمار في التدريس والتدريب لدفع معدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- نظرية بارو قدم بارو نموذج مفترضا أن الإنفاق على البنية التحتية يزيد من إنتاجية رأس المال الخاص، وبالتالي يشكل عاملاً من عوامل الإنتاج "الخارجية" للشركة[2].

**الشكل (1–6) العوامل الثلاثة للنمو الداخلي**

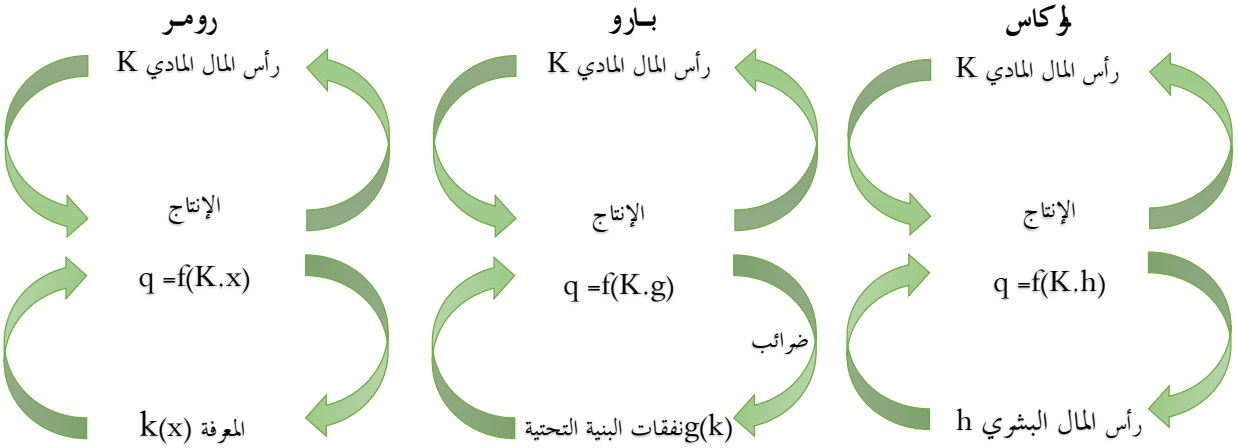


**La source** : Pierre-Alain Muet, **Les théories contemporaines de la croissance**, Observations et diagnostics économiques n° 45 (numéro spécial) /juin 1993. P : 45.

تعترف هذه النماذج الثلاثة لنظرية النمو الداخلي بتدخل الدولة في استثمار البحث والتطوير، في توفير السلع العامة (البنية التحتية)، وفي تنظيم السوق في سياق المنافسة غير الكاملة. من خلال البحث عن المصادر الأساسية للنمو طويل الأجل، فإن هذه النماذج بشكل عام ونموذج رومر (1986، 1990) على وجه الخصوص قد أدمجتا التنويع كأحد عوامل النمو الاقتصادي ككل، حيث تسمح العوامل الخارجية التكنولوجية الناتجة عن انتشار الابتكار بين الشركات المبتكرة والمختبرات العامة والجامعات بإنشاء منتجات وسيطة جديدة وعمليات تصنيع جديدة ومنتجات نهائية جديدة أو محسنة. يؤدي انتشار المنتجات المتنوعة، الوسيطة والنهائية، الناجم عن البحث والتطوير إلى تنوع اقتصادي أكبر (زيادة في السلع التي يعرف الاقتصاد كيفية إنتاجها بفضل ظهور عدد أكبر من القطاعات

[1] Pierre-Alain Muet, **Les théories contemporaines de la croissance**, Observations et diagnostics économiques n° 45 (numéro spécial) /juin 1993. P : 46
[2] Ibid, P : 45.

الصناعية). بناءً على هذا المنطق، قدم Romer (1990) حجة إضافية مفادها أن تنويع المدخلات (السلع الوسيطة) في الإنتاج يمكن أن يكون مفيدًا للنمو.

## 2. مفهوم التنويع الاقتصادي:

### 1.2. تعريف التنويع الاقتصادي:

للتنويع الاقتصادي تعاريف متعددة تختلف عن بعضها البعض باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، في حين يربط بعض الباحثين والكتاب التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية حيث يرتبط التنويع بالسياسات الهادفة إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها، أو تخضع إلى انخفاض مزمن[1]. وفيما يلي نذكر بعض التعريفات منها:

يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه التحول نحو هيكل أكثر تنوعًا **للإنتاج المحلي والتجارة** بهدف زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتوفير الأساس للنمو المستدام للحد من الفقر.

ينتج تنويع **الإنتاج المحلي** عن تحول الناتج المحلي عبر القطاعات والصناعات والشركات. لأنه يجسد ديناميات التحول الهيكلي، لأن التنويع الناجح للإنتاج المحلي يستلزم إعادة تخصيص الموارد عبر و / أو داخل الصناعات من الأنشطة منخفضة الإنتاجية إلى تلك ذات الإنتاجية العالية.

في حين يحدث **التنويع التجاري** بثلاث طرق:

- تصدير (أو استيراد) منتجات جديدة (سلع أو خدمات)؛
- تصدير (أو استيراد) المنتجات الحالية إلى أسواق جديدة؛
- الارتقاء النوعي بالمنتجات المصدرة (أو المستوردة)[2].

كما يمكن تعريف سياسة التنويع الاقتصادي بأنها السياسة التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد محدد من الصادرات السلعية ويمكن أن يصبح التنويع أفقيا من خلال البحث عن الفرص الجديدة لسلع جديدة في نفس القطاع مثل التعدين والطاقة والزراعة وغيرها او يكون التنويع عموديا من خلال إضافة مدخلات لمراحل عملية الاستيرادات المحلية، ولذلك فالتنويع العمودي يشجع الى تحقيق المزيد من الروابط الامامية بين القطاعات الاقتصادية،

[1] عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013، ص: 5.

[2] OECD, WTO, **ECONOMIC DIVERSIFICATION AND EMPOWERMENT, AID FOR TRADE AT A GLANCE**, 2019, p :142.

كأن تصبح مخرجات أحد الصناعات المحلية مدخلا في صناعات أخرى وبذلك يتم رفع القيمة المضافة للصناعة المنتجة محليا.

وضمن هذا المفهوم فالتنويع يشير إلى اتباع سياسة التصنيع في الاقتصاد، وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وبذلك فإن عدم الاستقرار الاقتصادي سواء بالأسعار أو الكميات المطلوبة من أي مجموعة سلعية يمكن تداركها وتحقيق الربح أو تعويض الخسائر فيها من خلال التنويع في انتاج المجموعات السلعية الاخرى. إن التنويع الاقتصادي هو سياسة خفض حجم المخاطر الاقتصادية من خلال تقسيم الاصول المتاحة بين عدة ضمانات واعادة البناء الهيكلي للاقتصاد، وذلك لأنه ضروري للغاية وحتمي للبلد لتقوية وتعزيز الامن الاقتصادي حيث يرفع من درجة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فيها، ويخلق فرص عمل لعدد أكبر من الافراد خصوصا بالنسبة للبلدان ذات العدد المتزايد من السكان[1].

## 2.2. أهداف التنويع الاقتصادي:

يمُكن تحديد عدة أهداف رئيسية تدفع الدول إلى تنويع اقتصاداتها:

- **التقليل من نسبة المخاطر والأزمات والصّدمات الاقتصادية الخارجية،** مثل تقلبات أسعار المواد الاولية كالنّفط، والتقلبات المناخية (الفيضانات، الجفاف، ...) بالنسبة للدول الزراعية، وتدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة على المستوى التجاري .[2]
- **الاستدامة المالية:** إن تمويل متطلبات المالية العامة المتنوعة من خلال الاعتماد على مورد مالي واحد أو موارد محدودة جدا، لا يمكن أن بتحقق، وحتى وان تحقق فإنه لا يكون إلا على المدى القصير أو ربما المتوسط، بالإضافة إلى ما يرافقه من الآثار السلبية التي بتركها على الاقتصاد، التي تعرف بظاهرة المرض الهولندي* والتي تزبد من هشاشة الاقتصاد وانخفاض قدراته التنافسية في الأسواق العالمية. وكنتيجة لاعتماد المالية العامة عليها بشكل كبير جدا، هذا ما بجعلها هي الأخرى تعاني من التذبذب الذي يصيب إيراداتها، خصوصا التي تعتمد

[1] Martin Hvidt, **Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends**, the London School of Economic and Political Science, 2013, p: 4, 5.

[2] محمد الامين لزعر، **الدول العربية وتنويع الصادرات**، جسر التنمية، العدد 135، المعهد العربي للتخطيط، 2017، ص: 10.

*يقصد بالمرض الهولندي (Disease Dutch)، اسم لـ حالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900 – 1950، بعد اكتشاف النفط في بحر الشمال، حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي البذخي، فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمرض الهولندي. وبالتالي أصبح هذا المصطلح يطلق على تلك الحالة الاقتصادية التي تنشا عند حدوث طفرة مالية في بلد ما بسبب اكتشاف الموارد الطبيعية في أراضيه. ويطلق كذلك على هذا المصطلح بـ " لعنة الموارد" وهي مجموع الآثار السلبية التي تؤثر على بناء اقتصاد مبني على الخطط والاستراتيجيات الواضحة لإدارة الثروة.

عليها بشكل كبير جدا، وهذا ما يؤثر على برامجها الإنفاقية أو تلجأ إلى الإيرادات غير الاعتيادية كالقروض أو الإصدار النقدي الجديد أو المساعدات والمنح الدولية، التي لا تستطيع الاعتماد عليها لمدة طويلة فأصبح البحث من قبل الدولة عن الإيرادات ذات القابلية على الاستمرارية، لتمويل نشاطاتها الآنية والمستقبلية دون اللجوء إلى الديون وغيرها التي تثقل كاهل الدولة والأجيال اللاحقة، وتنويع مصادر الإيرادات وترشيد نظم الدعم المختلفة وتوجيهها بشكل مباشر لمستحقيها. وبما أن الاستدامة المالية لا يمكن تحقيقها في ظل الاقتصاد الأحادي، أصبحت مسألة الاستدامة المالية إحدى أهداف التنويع الاقتصادي[1]

- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات انتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم الى ارتفاع دخول عوائد عناصر الانتاج واستقرارها، مما يؤدي الى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا[2]؛
- **توليد الفرص الوظيفية:** ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي الى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية ويقلص من معدلات البطالة[3]؛
- **تحسين التجارة الخارجية:** يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحسين التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا، إذ إن اعتماد الاقتصاد على مورد واحد أو موارد محدودة جدا في التعامل مع العالم الخارجي من حيث التصدير، وفي الوقت نفسه يعتمد على العالم الخارجي في تلبية متطلباته المحلية بشكل متنوع من حيث الاستيراد، سيشوه التجارة الخارجية وبجعلها تعاني من الاختلال وهذا ما يترك آثارا سلبية كثيرة على الاقتصاد، كاستنزاف احتياطات الموارد المحدودة التي تعتمد عليها بشكل كبير جدا ولا يمكن تجديدها، والاحتياطي الأجنبي وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وزيادة البطالة ولذا فإن تجنب هذه الآثار التي بتركها اختلال التجارة الخارجية على الاقتصاد كنتيجة الاعتماد على مورد واحد في التصدير والاستيراد المتنوع، يكمن في تحسين أداء التجارة الخارجية من خلال التخلص من أحادية الصادرات والعمل على تنويعها وتقليص الاستيراد والعمل على رفع جودتها، أي استيراد السلع والخدمات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى استبراد السلع التي لا تمتلك الميزة النسبية وبما أن تحقيق تنويع الصادرات وأحادية الاستيراد لا يمكن أن تتحقق

---

[1] حامد عبد الحسين الجبوري، **ماهي الأهداف الاقتصادية للتنويع الاقتصادي**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 2018/07/04، تاريخ الاطلاع 2021/01/22، متاح على الرابط:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/07/04/467626.html

[2] Martin Hvidt, Op.Cit, p: 4-5.

[3] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الاول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16-17 ربيع الثاني 1435هـ الموافق 16-17 فبراير 2014م، ص: 8.

من دون وجود تنويع اقتصادي فتحسين التجارة الخارجية يعد أحد أهداف التنويع الاقتصادي لأنه سيعالج الكثير من المشاكل التي تحصل في ظل أحادية الاقتصاد[1] بحيث أن هيمنة الريع على الصادرات بجعلها هشة أمام أي هزة تدفع الأسعار إلى الانخفاض إلى مستويات متدنية[2]؛

- **تنويع الصادرات بمثابة تحوط ضد تقلبات النمو الاقتصادي،** إذ أن أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا التقلب هو أن البلدان النامية تركز في إنتاجها على القطاعات الأكثر تقلبا والتي تتعرض الى الكثير من الصدمات الكلية سواء كانت هذه الصدمات داخلية ام خارجية، إذ لوحظ ما يقارب 50 بالمائة من التقلبات التي تواجه هذه البلدان كان سببها أنها تركزت في القطاعات الأكثر عرضة لهذه الصدمات على خلاف البلدان المتقدمة التي لديها بنية اقتصاديه أكثر تنوعا الامر الذي يسمح لهيكل صادراتها ان يكون متنوعا[3]؛
- **تعزيز التنمية المستدامة:** أثبتت بعض الدراسات التي تناولت تقلب معدلات النمو الاقتصادي عبر الزمن، وعدم تمكن العديد من الدول الفقيرة للوصول إلى تنمية مستمرة ومستدامة، أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة كامنة وراء ذلك ترتبط جميعها بضعف التنويع الاقتصادي:
  - تخصص الدول الفقيرة في إنتاج وتصدير عدد قليل من المنتجات؛
  - تعرض الدول الفقيرة بصورة متكررة وشديدة للصدمات الكلية؛
  - ارتفاع حدة التقلبات على المستوى الاقتصادي الكلي نتيجة لأثر الصدمات على القطاعات المتخصصة.

وبالتالي، فإن ارتفاع درجة التنويع الاقتصادي ستؤدي بالمقابل إلى استقرار معدلات النمو عبر الزمن، وتحقيق التنمية المستدامة، ونتيجة للمزايا التي يحققها التنويع، يعد الاقتصاد الاكثر تنويعا أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة، وأقل تأثرا بالطفرات والصدمات والدورات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة، وبذلك تتوطد علاقة بين التنويع والنمو الاقتصادي[4].

---

[1] حامد عبد الحسن الجبوري، مرجع سابق، ص: 2.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014**، **مؤسسة** كنوز الحكمة، الجزائر، 2015، ص: 31.

[3] سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر، **الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003–2015)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (34)، كانون الأول، 2017، ص ص: 119–120.

[4] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، مرجع سبق ذكره، ص: 8–9.

### 3.2. تحديات التنويع الاقتصادي:

لتقدير تكاليف وفوائد عملية التنويع بشكل أفضل، من الضروري تحديد المبادئ الأساسية بشكل أفضل لشرحها أو تبريرها في الواقع[1]:

- **يستجيب تنويع الإنتاج لقانون تناقص العوائد:** في الواقع، فإن تنويع محفظة الأصول يقلل من المخاطر، ولكن الفائدة الهامشية للتسريع أو الزيادة في التنويع هي وظيفة متناقصة للمستوى الحالي للمحفظة أو التوزيع القطاعي للإنتاج. يؤدي التنويع إلى نتائج عكسية إذا كان من الضروري تجريد قطاعات فعالة من الموارد لصالح قطاعات جديدة؛
- **يعتبر الارتباط بين أداء القطاع أمرًا بالغ الأهمية:** تكون المكاسب المتوقعة من التنويع أكبر إذا لم يكن الإنتاج في القطاع الجديد مرتبطًا تمامًا (وإذا كان ذلك ممكنًا، إذا كان مرتبطًا بشكل سلبي) مع بقية الاقتصاد، إذا لم يحقق أداء جدير بالثناء، وهذا يعني أن تنويع الإنتاج لا يتوافق فقط مع الهجرة إلى قطاعات جديدة، بل يتعلق بتعزيز القطاعات الأكثر قدرة على المنافسة من بقية الاقتصاد؛
- **التنويع له تكلفة كبيرة:** تصبح هذه العملية ذات نتائج عكسية إذا كان من الضروري تجريد القطاعات الفعالة من الموارد لصالح قطاعات جديدة، قد يتطلب أيضًا موارد إضافية غير متوفرة؛
- **التنويع الاقتصادي يجعل من الممكن عدم الاعتماد المفرط على القطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية:** لكنها تدعو إلى توسيع نطاق السلع والخدمات المنتجة للتصدير، وكذلك إلى قطاع خاص ديناميكي يتمتع بإمكانية الوصول إلى قوة عاملة مؤهلة ويعمل في بيئة اقتصادية مناسبة؛
- **يتطلب التنويع الاقتصادي حوافز مناسبة لتوسيع المعالجة والخدمات،** بما في ذلك:
  - أسعار مستقرة تحمي من الإفراط في التقييم الضار بالصادرات
  - تدابير للحد من أشكال المنافسة الاجتماعية، تخريبية من حيث الوصول إلى الاستغلال الموارد الطبيعية، التي يترتب عليها الفساد والافتقار إلى الديمقراطية وعدم احترام حقوق الإنسان؛
- **التنويع الاقتصادي عملية تستغرق وقتاً (متوسط وطويل الأجل):** بشكل عام، يجب موازنة تقلبات الأسعار بأدوات فعالة قصيرة الأجل (صناديق الاستقرار المالي، أسواق المشتقات، تقنيات التأمين، التمويل التعويضي، إلخ)، كل منها يمثل صعوبات في التنفيذ وتكاليفه.

[1] Séverin Yves KAMGNA**, DIVERSIFICATION ECONOMIQUE EN AFRIQUE CENTRALE : ETATS DES LIEUX ET ENSEIGNEMENTS**, Bank of Central African. State, Novembre 2007, p p: 3- 4.

## 3. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

يمكن تقسيم مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي الى مجموعتين مختلفتين، وذلك وفقا للأداء الاقتصادي وكذلك حسب درجة التركيز الاقتصادي وهذا كما يلي:

### 1.3. مؤشرات التنويع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي:

هذه المعايير والمتغيرات تعبر عن أداء الاقتصاد الكلي ويمكن الاستناد اليها لتقييم نجاح أو فشل سياسات التنوع الاقتصادي وتقييمها في بلد ما ومن المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع نذكر منها ما يلي[1]:

- **معدل ودرجة التغير الهيكلي**، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج قياس المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد أيضا معدلاتً النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك
- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط**. ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن .
- **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة**، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط. ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية .
- **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات**: بصورة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته .
- **تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع**. ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي .
- **نسبة مساهمة كل من القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي**، وهذا مؤشر هام لأنً التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي .
- **مقاييس الإنتاجية**، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

[1] ESCWA**, Economic diversification in the oil-producing countries, the case of the gulf cooperation council economies**, 10 january, un newyork,2001, p: 10.

### 2.3. مؤشرات تتعلق بالتنويع والتركيز الاقتصادي حسب النشاط أو القطاع أو المنتج:

يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة، تتفاوت في كفاءتها وملائمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظاهرة التشتت Dispersion كمعامل الاختلاف، أو على قياس خاصية التركز Concentration كمؤشر جيني، أو على مفهوم التنوع Diversification كمعامل هير فندال- هيرشمان الذي يعد الاكثر شيوعا. وتعطي هذه المؤشرات مقاييس متقاربة في اتجاهاتها وتغيراتها عند تقديرها الكمي لظاهرة التنويع الاقتصادي[1]، وسوف نحاول تسليط الضوء على المؤشرات التالية:

**1.2.3. مؤشر أوكيف Ogive**: استخدم مؤشر Ogive لأول مرة بواسطة Tress (1938) لقياس التنويع الصناعي، منذ ذلك الحين يعتبر واحد من أكثر المؤشرات شيوعا لقياس التنويع الصناعي[2].

ويعطى بالعلاقة التالية[3]:

$$OGV = \sum_{i=1}^{N} \frac{(si - 1/N)}{1/N}$$

حيث:

N هو عدد القطاعات في الاقتصاد

Si الحصة القطاعية للنشاط الاقتصادي في التشغيل من قطاع واحد وعادة ما يعبر عنه (حصة التشغيل).

يتم توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات[4]:

- يكون التوزيع المتساوي مع القطاعات n إذا كان siتساوي n/1 وهي النسبة المثالية لكل قطاع.
- إذا كان المؤشر يساوي الصفر يعني التنوع تام.
- كلما كان التوزيع غبر متكافئ أكثر للنشاط القطاعي سيؤدي إلى قيمة أعلى للمؤشر.

**2.2.3. مؤشر انتروبي (ثيل) Entropie**: يقارن مقياس الانتروبي التوظيف الحالي أو توزيعات الدخل بين الصناعات في منطقة ما بالتوزيع المتساوي. تشير قيم مؤشر الانتروبي الأعلى إلى نسب أكبر من التنوع،

[1] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في السعودية**، مرجع سابق، ص 6.

[2] Paterne Ndjambou, **La Diversification Economique Territoriale Au Gabon : Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives**, Op.Cit, p : 117.

[3] Nicole Palan, **Measurement of Specialization – The Choice of Indices**, FIW Working Paper N° 62, December, 2010, p: 15.

[4] Department of Business, Economic Development and Tourism, **Measuring Economic Diversification in Hawaii, Research and Economic Analysis Division,** State of Hawaii, February 2008, p: 3.

بينما تشير القيم الأقل إلى تخصص أكثر نسبيًا. ستؤدي القيمة القصوى للمقياس إلى التوزيع المتساوي للعمالة بين جميع الصناعات.

الحد الأدنى لقيمة الصفر (الحد الأقصى للتخصص) يمكن أن يحدث إذا تركزت العمالة في صناعة واحدة.

إذا تم توزيع العمالة بالتساوي بين القطاعات N، فإن مؤشر الإنتروبي سيصل إلى قيمته القصوى، مما يشير إلى التنوع المثالي[1]، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي[2]:

$$ENT = \sum_{i=1}^{n} Si\ ln\left(\frac{1}{si}\right)$$

حيث:

N هو عدد القطاعات؛

Si هي حصة النشاط الاقتصادي في الصناعة؛

ln اللوغاريتم الطبيعي.

على الرغم من أن كلاً من مؤشري اوكيف والإنتروبي يسفران عن تصنيفات تنوع متشابهة في الترتيب حسب القطاع، إلا أن مؤشر الانتروبي هو المقياس الأكثر شيوعًا للتركيز القطاعي[3].

**3.2.3. مؤشر هيرفندال–هيرشمان، Hirschman–Herfindahl**: يعتمد معامل هرفندال–هيرشمان على قياس تركيب وبنية المتغير ومدى تنوعه. ويستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما، وإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها. ويطبق هذا المعامل بصورة واسعة لقياس التنوع الاقتصادي. وقد صمم هذا المعامل أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين، واستخدم بتوسع من قبل المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة أو قطاع معين، كما استخدم هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير[4].

ويعرف معامل هيرفندل–هيرشمان بالصيغة التالية[5]:

[1] Nicole Palan, Op-Cit, p : 14.

[2] Hoa phu duy Tran, **Industrial diversity and Economic Performance: A Spatial Analysis**, Dissetrations and Theses from the College of Business Administration, paper 19, 2011, p: 7.

[3] Measuring Economic Diversification in Hawaii, Op.Cit, P:4.

[4] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في السعودية**، مرجع سابق، ص: 9.

[5] UNCTAD**, Handbook of Statistics**, Nations Unies, New York and Geneva, 2008, p: 4.

$$HHI = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \left(\frac{xi}{x}\right)^2 - \sqrt{\frac{1}{n}}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث:

N : عدد النشاطات،

Xi: قيمة المتغير في النشاط i،

X القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

تتراوح قيمة معامل هيرفندل–هيرشمان بين الصفر والواحد أي $(0 \leq H \leq 1)$ فإن كان صفرا كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد (أي تساوي حصص النشاطات بعد نسبها مثلا إلى الناتج الكلي لجميع النشاطات)، وإذا كان واحد صحيح فإن مقدار التنوع يكون معدوما، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية النشاطات بأية حصة من الناتج المحلي الاجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هير فندال دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها.

أما المتغيرات التي تطبق عليها مؤشرات التنويع، فهي أيضا عديدة ومنها الناتج المحلي الاجمالي، والصادرات، والواردات، والايرادات الفعلية للحكومة، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، وقوة العمل...الخ، وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيارا لتنوع الإقتصاد يتكون من أربعة عناصر هي: مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، نسبة إسهام العمل في الصناعة، مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء، مقدار التركز في الصادرات[1].

### 4.2.3. نموذج المدخلات–المخرجات، (I.O) Out put–In put model:

إن الفكرة الاساسية لجداول المدخلات–المخرجات أو (I.O) جاء بها الاقتصادي الامريكي Leontief عام 1941 لوضع هيكل الاقتصاد الامريكي من خلال تطوير نموذجا اقتصاديا لوضع علاقة بين المدخلات والمخرجات، ويعرف أيضا بنموذج التشابك القطاعي لليونتيف[2].

يقوم هذا التحليل على أساس وجود الاعتماد المتبادل بين القطاعات والصناعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، فكل صناعة أو قطاع يأخذ احتياجاته من القطاعات الأخرى لكي ينتج، هذا إلى جانب أن انتاجه

[1] ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في السعودية**، مرجع سابق، ص: 9.10.

[2] Ezra Davar, **15th International Input-Output Conference Beijing**, China, P.R. 27 June – 1 July, 2005, pp:7-9.

سوف يوجه إلى القطاعات الانتاجية الأخرى وأيضا إلى قطاعات الطلب النهائي من المستهلكين محليا ودوليا[1].

**5.2.3. معامل التركز، Coefficient Concentration**: ويستند الى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو عدم توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركزها، ويعد مؤشر جيني Coefficient Gini نسبة للعالم الإيطالي كورادو جيني 1912، من أفضل مقاييس التركز وأبسطها يهتم بقياس عدالة توزيع الدخل القومي[2] والشكل (1-7) يقدم ثلاث منحنيات لورنز من ثلاث توزيعات افتراضية للدخل:

- المنحنى A هو منحنى لورنز القياسي وهو يمثل تحليل توزيعات الدخل الفعلية؛
- المنحنى B لتوزيع الدخل المتساوي وهي تعتبر حالة متطرفة حيث تتساوى جميع المداخيل؛
- المنحنى C فهو يمثل حالة متطرفة أخرى حيث تكون جميع الدخول صفرية باستثناء آخرها.

**الشكل (1-7) منحنى لورانز ومؤشر جيني**

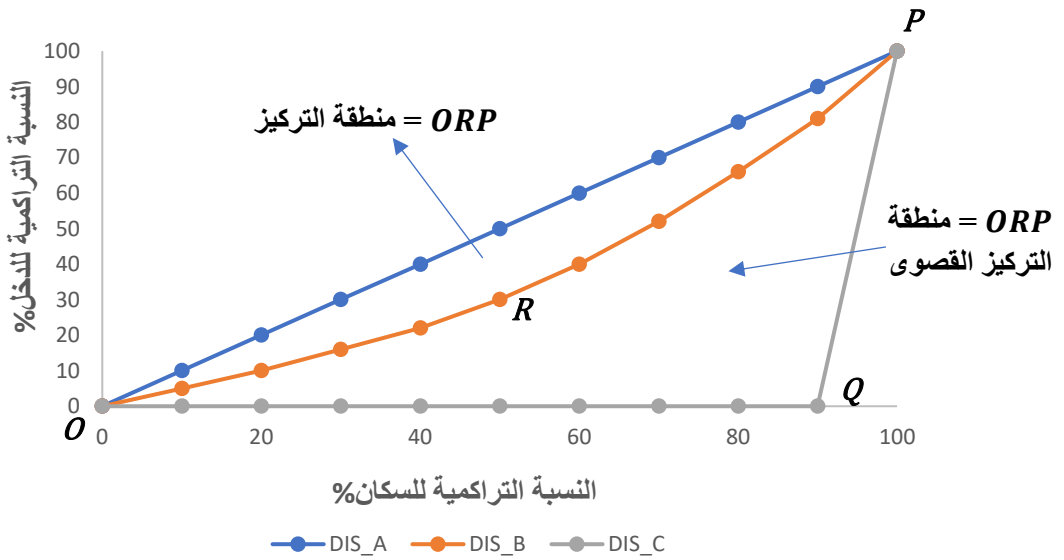


$$\text{جيني} = \frac{\text{منطقة التركيز}}{\text{منطقة التركيز القصوى}} = \frac{ORP}{OPQ}$$

**La source:** Lorenzo Giovanni Bellù, **Agricultural Policy Support Service,** Policy Assistance Division, FAO, Rome, Italy, Inequality Analysis, The Gini Index, 2006, P 07.

[1] John E, Wagner, **Regional Economic diversity: ation, Concept, or State of Confusion**, Journal of Regional Analysis and Policy, 2000, p: 11.
[2] Lorenzo Giovanni Bellù, **Agricultural Policy Support Service**, Policy Assistance Division, FAO, Rome, Italy, Inequality Analysis, The Gini Index, 2006, P 06.

في الشكل (1-7) نظرًا لأن OP هي خط التوزيع المتساوي، فإن ORP هي المنطقة المحددة بواسطة منحنى لورنز لتوزيع الدخل القياسي وخط التوزيع المتساوي، ما نسميه منطقة التركيز. أما المنطقة OPQ هي منطقة التركيز القصوى، أي المنطقة الواقعة بين منحنى لورنز لتوزيع الدخل C وخط التوزيع المتساوي.

مع مراعاة أن خط التوزيع المتساوي OP ومنطقة OPQ يمثلان القيم القصوى التي يمكن أن تفترضها منطقة التركيز في تمثيل منحنى لورنز[1].

فإما أن تكون هذه المنطقة صفراً (كما في حالة خط التوزيع المتساوي للتوزيع B) أو أن هذه المنطقة في أقصى حد لها (في حالة التوزيع C) بالنسبة لتوزيع الدخل القياسي، ستكون منطقة التركيز بطريقة ما بين 0 ومنطقة التركيز القصوى، والمعادلة المرفقة بالشكل (1-7) توضح طريقة حساب المؤشر حيث تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر (الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة) والواحد الصحيح (الذي يمثل عدم مساواة تامة)[2] أي أنه كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

**6.2.3. مؤشر تنوع الصادرات:** هو مؤشر صادر عن مؤسسة الاونكتاد ويعرف بمؤشر الاونكتاد حيث يقيس مؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين (0 و1) بحيث يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوع كلي ويتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون التنوع معدوما، وهي الحالة التي تكون فيها الصادرات متمركزة في نوع واحد[3].

ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$SJ = \frac{\sum_{i=1}|hij - hi|}{2}$$

حيث:

hij: تمثل حصة السلعة i من جملة صادرات او واردات البلد j؛

hi: حصة السلعة i من جملة صادرات او واردات العالم.

ويقيس هذا المؤشر نصيب السلعة i من إجمالي الصادرات .

[1] Lorenzo Giovanni Bellù, **Agricultural Policy Support Service**, Op.cit, pp :6-7.

[2] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2009، ص: 208.

[3] United Nation, **The Concept of Economic Diversification In The Context Of Response Measures**, Technical Paper By The Secretariat, 6 May 2016, p: 14.

**7.2.3. قياس التنويع في إطار دلالات الهامش المكثف ونظيره الموسع للصادرات:** قام صندوق النقد الدولي بتطوير منهجية حديثة لقياس التنويع وتحديد مصادره، وذلك من خلال قاعدة بيانات ممتدة لكافة دول العالم، وتم قياس وتقييم التنويع في الصادرات استنادا لمؤشرين فرعيين أساسيين وهما: **"التنويع الموسع للصادرات"** و**"التنويع المكثف للصادرات"** حيث يعكس المؤشر الأول الزيادة في عدد منتجات التصدير او في عدد الشركاء التجاريين اما التنويع المكثف للصادرات فهو يرصد تطور حصص صادرات المنتجات او الشركاء التجاريين وكلما كانت قيمة هذه المؤشرات منخفضة كلما دل ذلك على تنويع أعلى ويعتبر بلد ما أقل تنوعا عندما تكون عائدات صادراته ترتكز على عدد قليل من القطاعات أو عدد محدود من الشركاء التجاريين، هذا بالرغم من كونه قد يصدر الكثير من السلع المختلفة او يتاجر مع العديد من الدول[1].

## 4. أنواع التنويع الاقتصادي:

يوجد أنماط وأشكال مختلفة من التنويع، أولا قد يكون التنويع في جعل الهيكل الإنتاجي المحلي لبلد ما أكثر تنوعا وذو قاعدة اقتصادية عريضة وأقل اعتمادا على عدد قليل من الأنشطة. ثانيا، على صعيد الصادرات، التنويع قد يكون حول توسيع سلة الصادرات البلد و/أو عن دخول أسواق جديدة للتصدير، بوجه عام يمكن أن نميز بين مستويين هامين هما[2]:

### 1.4. تنويع الانتاج:

يكون متعلق بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصادات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج، وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الأنشطة الإنتاجية، وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها مثل" لعنة الموارد طبيعية" أو ما يسمى بالمرض الهولندي، فالتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، الصدار الثالث، 2018، ص:88.

[2] GIZ, UNIDO**: Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP", tool 4, "Diversification– domestic and Export Dimensions"**, 2015, p 1.

تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية[1].

ويحصل تنويع الإنتاج، عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج والدخل القومي، وهذه القطاعات تشتمل على الزراعة، الصناعة(الاستخراجية/التحويلية) والخدمات. وهنا يظهر بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالإجمال على ميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي، باعتباره هو محور التحولات الهيكلية في الاقتصاد، وذلك بالنظر إلى دوره كقطاع قيادي يضمن توسعا وتشابكا متناميين لكافة النشاطات الأخرى، الا ان تنويع القاعدة الإنتاجية تواجه تحديات تكمن في اتجاهين:

- **جانب الطلب**: ويتمثل في اصلاح الإطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي، والتي تهدف إلى تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ويتمثل هذا الإطار بمجموعة السياسات الاقتصادية الكلية الرئيسية المستخدمة في إدارة الطلب الكلي، وهي: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف؛
- **جانب العرض**: ويتمثل في تنمية تراكم رأس المال البشري، وإصلاح القطاع العام، وتشوهات سوق العمل، وبناء قاعدة صناعية تدعم الصادرات [2].

وفي إطار التنويع الانتاجي يمكن كذلك التمييز بين[3]:

- **التنويع العمودي**: هو شكل من أشكال التنويع الذي تقوم فيه الشركة بتصنيع الوحدات الفرعية وقطع الغيار والمواد الأولية لبناء المنتجات الحالية، أي المنتجات الجديدة التي منتجاتها الموارد الحالية تشكل المواد الخام أو المكونات. هذا النوع من التنويع يمكن أن يتم في المراحل الأولى والنهائية من سلسلة الإنتاج بمعنى أن الشركة تتوسع في المراحل الجديدة من عملية الإنتاج، في وقت مبكر أو متأخر من تلك التي حققتها في السابق هذا التنويع يسمح للشركة باكتساب مهارات جديدة وتعزيز إمكاناتها التنافسية في "نطاق العمل الرئيسي"، وهذا هو التنويع التكميلي، لأن الشركة تضيف مهارات وظيفية جديدة إلى المهارات القائمة؛

---

[1] موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص 136.

[2] بن موفق مرزوق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة علوم اقتصاديه، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019/2018، ص: 30.

[3] Paterne Ndjambou**, La Diversification Economique Territoriale Au Gabon : Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives**, Op.Cit, PP : 85- 86.

- **التنويع الأفقي**: هو شكل من أشكال التنويع فيه تقوم الشركة بتصنيع منتجات أو خدمات جديدة متوافقة أو مكملة لخبرتها الحالية في الإنتاج من حيث الخبرة والتكنولوجيا هذه الأنشطة الجديدة تعتمد أساسا على التآزر والتكامل داخل المنظمة؛
- **التنويع الجانبي**: هو شكل من أشكال التنويع الذي فيه تدخل الشركة مجال نشاط جديد من خلال تصنيع منتجات جديدة، لا علاقة لها بمنتجاتها أو خدماتها الحالية، هذا النوع من التنويع يعرف أيضا باسم التنوع غير المتجانس يتفق جميع الخبراء على أن هذا هو خيار التنويع الأكثر خطورة لأنه يدفع لتغيير كبير في سلسلة الإنتاج؛
- **التنويع الجغرافي**: هو شكل من أشكال التنويع لا يعني أن تقوم الشركة بتصدير منتجاتها إلى بلدان أو مناطق أخرى فقط، ولكن على عكس ذلك على الشركة أن تخرج من السوق التقليدي وتهاجم إلى منطقة أخرى تختلف فيها عوامل النجاح الرئيسية. لهذا للقيام بذلك فإنه يتطلب من الشركة التكيف مع البيئة الجديدة التي تدخلها لتحسين الإنتاج ويمكن أن يعزز أعمدة التنمية الإقليمية وتسمى عموما "العناقيد".

### 2.4. تنويع التجارة الخارجية (الأسواق):

من خلال دراسة التنويع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عن طريق قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات ودراسة طبيعة هذه السلعة (هل هي أولية أو مصنعة؟) فشدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية ومنه فتنويع التجارة الخارجية، يرتبط إلى حد كبير بتحليل الهيكل السلعي لها[1]. ويتم تنويع الاسواق في جانبين رئيسيين:

- **تنويع هيكل الصادرات**: كثيرا ما يقترح أن تنويع الصادرات يسهم في تسريع النمو في البلدان النامية، فقد يؤدي التنويع الأفقي للصادرات إلى قطاعات تصدير جديدة تؤدي إلى توليد تأثيرات خارجية إيجابية على الاقتصاد حيث تستفيد القطاعات الموجهة للتصدير من أنشطة التعلم الديناميكية بسبب الاتصالات مع المشترين الأجانب والتعرض للمنافسة الدولية، أما التنويع الرأسي للخروج من صادرات المواد الأولية إلى الصادرات المصنعة هو أيضا المرتبطة بالنمو لأن قطاعات التصدير الأولية لا تظهر في كثير من الأحيان تداعيات قوية، وبالتالي يجب أن يكون من المتوقع أن يرتبط تنوع الصادرات الأفقي والرأسي بشكل ايجابي بالنمو الاقتصادي[2] .

[1] بن موفق مرزوق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة** مرجع سبق ذكره، ص: 30.
[2] Herzer Dierk, Nowak-Lehmann, **Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile**, Research Committee on Development Economics (AEL), German Economic Association, Leibniz Information Centre for Economics, 2006, P 1.

- **تنويع هيكل الواردات:** وعدم التركيز على نوع محدد أو مجموعة معينة من السلع؛ لأن ذلك سيوثر على مسار التنمية ويفقدها استقلاليتها، ولذلك فإن تنويع الواردات، قد يعني حتى تقليل أصنافها على عكس الصادرات وذلك بأن يشطب البلد المعني في قائمة البضائع التي يستوردها أبوابا كباب الأغذية، الأقمشة والسلع الفاخرة...إلخ ثم تدريجيا أصنافا كثيرة من المنتوجات بقدر ما ينظم إنتاجها في أراضيه وعوضا عن ذلك يتم التركيز على المنتجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية والمعقدة .وعلى صعيد آخر، تتصف الدول المتقدمة الصناعية بالتنوع الشديد في اقتصادياتها، وهو ما يعكسه التشابك والترابط الكبير في القطاعات الاقتصادية، وتكاملها على عدة مستويات، أما الدول المتخلفة تتسم بالتخصص في إنتاج عدد قليل من المواد الأولية، وهو ما يعكسه مؤشر الصادرات، حيث تتركز في عدد محدود من المواد وفي الغالب تشكل مادة أولية واحدة نسبة بالغة الارتفاع من قيمة الصادرات الكلية، وهو ما أدى إلى تسميتها باقتصاديات المحصول الواحد، أو بالاقتصاديات الريعية، فأصبحت التجارة الخارجية فيها قطاعا محركا، حيث أنها صارت بمثابة الاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة الصناعية، وذلك باعتباره متغيرا مستقلا رئيسيا يعتمد عليه النشاط الاقتصادي في الأقطار المتخلفة، وهو ما يعني اندماج اقتصاديات المحصول الواحد في الأسواق الدولية المتقدمة وتبعيتها لهذه الأسواق، وخلال العقود الأخيرة تفاقمت ظاهرة الاختلال البنياني في كل من الإنتاج الوطني والتجارة الخارجية للاقتصاديات المتخلفة وذلك بالتزامن مع تعاظم معدلات نمو السكان وتزايد مستلزمات التنمية، أصبحت على إثرها الصادرات أكثر تخصصا والاستيرادات أكثر تنوعا وأكبر حجما.

وبالنظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر الجسيمة المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصديري لبلد ما. وفي معظم الحالات فإن هيكل الإنتاج الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية. ونفس الشيء، فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير، بشكل عام، هو أفضل من التركيز على القليل[1].

## 5. محددات التنويع الاقتصادي:

هنالك العديد من العوامل المؤثرة في تحفيز التنوع الاقتصادي، ونظرا لتزامن أثر هذه العوامل فإنه من الضروري التعامل معها بصورة شمولية، إضافة الى ذلك فإن هذه العوامل تتباين بتباين الظروف المحلية وهي محددات كمية على مستوى الشركة، لقد قام البنك الدولي بمراجعة العديد من محفزات التنوع الاقتصادي في العديد من الدراسات،

[1] بن موفق مرزوق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**،مرجع سبق ذكره، ص: 30، 31.

وصنفها في أربع فئات تضم الاصلاحات الاقتصادية، والعوامل الهيكلية، ومتغيرات الاقتصاد الكلي والموارد الطبيعية[1] وسنحاول فيما يلي استعراض هذه المحفزات:

## 1.5. الاصلاحات الاقتصادية:

**1.1.5. تحرير التجارة:** وتعني إزالة أو تقليل الحواجز التي تعترض التجارة بين البلدان مما يؤدي الى تسهيل المنافسة والاستثمار والمساهمة في خلق فرص العمل وزيادة الدخل، ويعود تحرير التجارة بفوائد على المستهلكين بسبب توفر المنتجات المستوردة بتكلفة منخفضة، كما تستفيد الشركات أيضًا من وجود المزيد من الفرص للتصدير، هذه مكاسب المدى القصير بينما تأتي المكاسب طويلة الأجل من إعادة تخصيص موارد العمل عبر القطاعات ومن نمو إنتاجية العمل.

وعادة ما يتم قياس تحرير التجارة أو الوصول المفتوح إلى الأسواق كنسبة من الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، وللوصول إلى الأسواق المفتوحة أيضًا تأثيرات إيجابية على إجمالي عامل الإنتاجية، وبالتالي زيادة عدد الشركات القادرة على التصدير ومن ثم توفير إمكانية زيادة تنويع الصادرات وهذا ما توصل له Agosin 2012، Melitz 2003، كما لاحظت دراسة حديثة باستخدام نموذج الحالة المستقرة أن الانفتاح التجاري كان له تأثير إيجابي على أداء الصادرات في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[2].

**2.1.5. التنمية المالية:** عن طريق الحد من قيود السيولة، وهذا قد يساعد على الدخول إلى الأسواق الدولية وتسهيل تنويع الصادرات وهذا ما توصل له Agosin 2012 حيث وجد أن التنمية المالية تسهل التنويع. كما توصل Mala وUlabasoglu 2013 أن البلدان ذات الأسواق المالية الأكثر تقدمًا تميل إلى أن تكون أكثر تنوعًا، وعادة ما يعبر عن التنمية المالية بالحصول على التمويل ويقاس بحصة الائتمان المحلي للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ويتم استخلاصها من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية WDI التابعة للبنك الدولي[3].

## 2.5. العوامل الهيكلية:

وتتمثل في عدد السكان وراس المال البشري، ونوعية المؤسسات

---

[1] أحمد عدنان الطيط، أنيس العمري، **حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 26، العدد 3، 2018، ص ص: 60-61.

[2] United Nations, **The concept of economic diversification in the context of response measures**, Op.cit, p: 17.

[3] The World Bank**, Toward Economic Diversification in Trinidad and Tobago**, Policy Research Working Paper 6840, by Rohan Longmore Pascal Jaupart Marta Riveira Cazorla, 2014, p: 9.

**1.2.5. سكان البلد:** كلما زاد عدد السكان، زاد تنوع البلد حيث يمكن للشركات المحلية الوصول إلى سوق أكبر وبالتالي الاستفادة من وفورات الحجم، حيث وجد الكواز 2008 أن البلدان ذات الكثافة السكانية الأكبر تكون أكثر تنوعًا[1].

**2.2.5. رأس المال البشري:** يعتبر راس المال البشري مهما جدا في تحقيق التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، حيث يعرف راس المال البشري بانه " الرصيد من القدرات البشرية المنتجة اقتصاديا"[2] كمايعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي رأس المال البشري بأنه كل ما يزيد من إنتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة[3] ، حيث يسمح رأس المال البشري للاقتصادات بتغيير أنماط تخصصها من السلع الأولية إلى السلع المصنعة التي تعتمد على المعرفة[4].

**3.2.5. نوعية المؤسسات:** تعتبر جودة المؤسسات والحكم الراشد من أهم شروط بناء بيئة مؤسسية تسمح بتحقيق التنويع الاقتصادي، وقد عملت العديد من الدراسات على تفسير العلاقة بين وفرة الموارد والاداء الاقتصادي، وقد توصلت إلى وجود ارتباط قوي بين وفرة الثروات الطبيعية وضعف الاداء الاقتصادي "مفارقة الوفرة" أو "لعنة الموارد" وغياب الحكم الراشد، حيث يعتبر ضعف المؤسسات وغياب الحكم الراشد من الاسباب الرئيسية في عدم قدرة الدول الريعية على تحقيق التنويع الاقتصادي، ويشمل تعبير " ضعف المؤسسات" عدة معاني فيمكن أن يشير الى عدم كفاية القوانين أو تنفيذها أو ضعف السياسة الاقتصادية وكفاءة الحكومة، أو تراخي الارادة وضعف الضمانات الوقائية لمنع الفساد وقد ركزت دراسة collier 1997 على أن الفساد والريع النفطي يقف حاجزا أمام قدرة الدول على تحقيق التنويع الاقتصادي، فنظرا إلى أن الايرادات المتولدة من النفط تتدفق بصورة مباشرة الى خزائن الحكومة، فقد تكون نخب الادارة العامة قادرة على استغلال ضعف نظام الضوابط لاختلاس تلك الثروات لحسابها وتوجيهها الى الخارج بدلا من استخدامها في تطوير وتنويع القاعدة الاقتصادية[5].

من جهة اخرى بينت دراسة Mehlum and others 2006 أن الحكم الراشد ومؤسسات الحكم القوية كانت السبب الرئيسي في تحقيق التنويع الاقتصادي في العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية[6]، وتشير تجارب البلدان الناجحة إلى أن إدارة ثروات الموارد الطبيعية تتطلب الالتزام بثلاثة مبادئ مرتبطة ببعضها

[1] The World Bank**, Toward Economic Diversification in Trinidad and Tobago**, Op.cit, p: 9.
[2] Behrman. Jere, Paul Taubman**, Human capital**, Encyclopedia of Economics, New York, 1982, p: 474.
[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003**، ص: 90.
[4] United Nation**, The concept of economic diversification in the context of response measures,** Op.cit, p: 17.
[5] Collier.P, The Bottom Billion: **Why the poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About it, Oxford: Oxford University Press**, 2007, p:64.
[6] Mehlum, H and others, **Institutions and the Resource Curse**, Economic Journal, Vol.116, No.508, 2006, pp: 1-20.

البعض، وهي شفافية المالية العامة، ووضع قواعد يستند إليها تطبيق سياسة المالية العامة، ومؤسسات قوية في مجال الإدارة المالية العامة. فعلى سبيل المثال، نجد في النرويج وألاسكا نموذجا للشفافية في طريقة جمع إيرادات الموارد الطبيعية واستخدامها في الموازنة. وتساعد هذه الشفافية الناس على فهم واستخدام ثروات الموارد الطبيعية وتضمن مساءلة القادة السياسيين عن قراراتهم. وفي شيلي، تحمي قواعد المالية العامة ثروات الموارد الطبيعية من تأثير أي تغيرات قد تنشأ نتيجة الضغوط السياسية، كما تستطيع مؤسساتها القوية إدارة الاستثمارات العامة. ويساعد ذلك في تحويل ثروة الموارد الطبيعية إلى أصول منتجة، بما في ذلك البنية التحتية ورأس المال البشري[1].

## 3.5. عوامل الاقتصاد الكلي:

**1.3.5. سعر الصرف:** يطلق سعر الصرف على ثمن عملة بلد معين بدلالة عملة بلد آخر ، حيث يمكن القول أن " سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة تسمى (عملة التسعير) مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر تسمى (العملة الأساسية)[2]، وقد اعتمد البنك الدولي على مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي كأحد عوامل الاقتصاد الكلي المحفزة للتنويع الاقتصادي حيث يقيس هذا المؤشر مركز القوى الشرائية لبلدان الرابطة التجارية مع البلد، وقد عرف على أنه:" معدل صرف فعلي اسمي مرجح بالأسعار النسبية بين البلد المعني وأهم شركائه التجاريين، ومعدل الصرف الفعلي الاسمي هو تطور سعر صرف البلد موضع الاعتبار مقابل عملات أهم الشركاء التجاريين لهذا البلد وأي تغير في سعر صرف عملة هذا البلد مقابل سلة ثابتة من العملات خلال فترة زمنية، لا تعكس القدرة التنافسية لهذا البلد بالشكل الكامل إلا بعد إدخال الرقم القياسي للأسعار النسبية لتكون مؤشرا حقيقيا للتنافسية الدولية للبلد المعني"[3]، ومن دون سعر صرف تنافسي ومستقر لا يمكن عمليا تحريك الاستثمارات حيث أن ارتفاع سعر الصرف يقلل من ربحية الاستثمار وبالتالي استغناء المستثمرين عن الانشطة الجديدة وهذا ما أكدته دراسة Agosin 2012.

---

[1] صندوق النقد الدولي، **المعركة من اجل الصحة العالمية، تقاسم الثروة**، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2014، المجلد51، العدد 4، ص: 52.

[2] Christopher D. Piros, Jerald E. Pinto, **Economics for Investement Decision Makers: Micro, Macro, and international Economics**, CFA Institute Investment Series, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, USA, 2013, p 62.

[3] لزعر علي، آيت يحي سمير، **معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، العدد 11، 2012، ص: 50.

**2.3.5. التضخم:** هو معدل الزيادة في الاسعار على مدى فترة زمنية معينة[1]، ان معدلات التضخم المرتفعة تقلل القدرة التنافسية للصادرات المحلية وبالتالي لا تشجع على خلق نشاطات تصديرية جديدة وهذا ما أكدته دراسة الكواز 2008.

**3.3.5. الاستثمار المحلي:** (اجمالي تكوين رأس المال الثابت) ويقاس كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ويستخدم لتقييم تأثير إجمالي الاستثمار على تكوين الصادرات حيث يرى الكواز (2008) أن الاستثمار الرأسمالي له تأثير قوي وإيجابي على التنويع[2].

**4.3.5. الاستثمار الأجنبي المباشر:** وُجد أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على قطاعات مختلفة باختلاف اختيار المستثمر للقطاع. وجد Amighini 2014 أن الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجنوب والجنوب له تأثير مختلف عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بين الشمال والجنوب في قارة إفريقيا حيث يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر بين بلدان الجنوب على تسريع التحول الهيكلي من خلال تعزيز التنويع في الصناعات الرئيسية منخفضة التكنولوجيا مثل الصناعة الزراعية والمنسوجات ورفع متوسط جودة الصادرات الصناعية. إضافة الى أن هناك أدلة قوية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التكوين القطاعي للعمالة الصناعية ويزيد من التنويع الأفقي للصادرات[3]، وهذا ما أكدته دراسة Ulbasoglu وMala سنة 2013.

**5.3.5. متوسط دخل الفرد:** ويعبر عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ان الدراسات التي تثبت صلة الدخل بالتنويع موجودة في الادبيات، ومع ذلك تم تقديم علاقة غير خطية بينهما لأول مرة في عام 2003 من قبل Imbs وWacziarg، اللذان درسا مراحل التنويع من خلال التحليل الاقتصادي القياسي حيث كشفت الدراسة عن علاقة مقلوبة منحنية على شكل حرف U بين تنويع المنتجات والناتج المحلي الإجمالي للفرد. حيث تتنوع البلدان في البداية ولكن في وقت لاحق نسبيا في عملية التنمية تبدأ في التخصص مرة اخرى[4].

**6.3.5. التبادل التجاري:** يؤدي ارتفاع معدلات التبادل التجاري الى زيادة تركيز الصادرات حيث يتم إعادة تخصيص عوامل الانتاج للقطاعات الرئيسية القليلة التي زادت أسعار الانتاج فيها، ومن ناحية اخرى يمكن أن يؤدي ارتفاع معدلات التبادل التجاري الى زيادة ربحية التصدير وزيادة التنويع حيث وجد Agosin

[1] سيدا اونر، **ما هو التضخم**، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2010، ص: 44.

[2] The World Bank**, Toward Economic Diversification in Trinidad and Tobago,** op-cit, p: 10.

[3] United Nation, **The concept of economic diversification in the context of response measures,** op-cit, p: 15

[4] The World Bank**, Toward Economic Diversification in Trinidad and Tobago,** Op.cit, p: 10.

سنة 2012 أن معدلات التبادل التجاري الايجابية تقلل من تركيز الصادرات بالنسبة للدول ذات المستويات المنخفضة من رأس المال البشري[1].

### 4.5. الموارد الطبيعية:

تشير نظرية نقمة الموارد الطبيعية إلى أنه الدول الغنية ليس فقط يمكن أن تفشل في الاستفادة من هبة الطبيعة ولكن يمكن أن يكون أداؤها أسوأ من الدول التي تمتلك أقل ما يمكن من تلك الهبات، وعلى أية حال فإنه يمكن النظر الى الموارد الطبيعية بوصفها نعمة أم نقمة تبعا لعدة عوامل تتضمن جودة النظام المؤسسي والمالي وممارسات الحوكمة الجيدة[2].

## 6. التنويع الاقتصادي وعلاقته بالتحول الهيكلي:

### 1.6. مفهوم التحول الهيكلي:

يعرف التحول الهيكلي بأنه انتقال الاقتصاد القومي من الأنشطة أو القطاعات ذات الانتاجية المنخفضة المكثفة للعمل الى الانشطة ذات الانتاجية المرتفعة المكثفة للمهارة، بمعنى زيادة الانتاجية في القطاع الحديث وتحديدا الصناعة والخدمات، إذ يشير الى إعادة تخصيص الانشطة الاقتصادية عبر القطاعات الاقتصادية الرئيسة الزراعة، الصناعة والخدمات لصالح القطاعات الحديثة وتتضمن عملية التحول الهيكلي عمليات مترابطة وطويلة الأمد للتغيير الهيكلي تصاحب التنمية الاقتصادية، وأهمها زيادة تراكم رأس المال المادي والبشري وإحداث تغيرات جذرية في هيكل الانتاج والطلب والتجارة واستخدام عناصر الانتاج، فضلا عن زيادة مستويات التحضر وارتفاع معدلات التعليم والصحة وتوقعات الحياة وكذلك زيادة دخول الافراد والتقدم إلى مرحلة متقدمة من التنمية[3].

ويعكس التحول الهيكلي الخصائص المميزة لعملية التنمية سواء للدول النامية أو المتقدمة، وهو في الوقت نفسه السبب والنتيجة للنمو الاقتصادي[4].

---

[1] The World Bank**, Toward Economic Diversification in Trinidad and Tobago,** Op.cit, p: 10.

[2] أحمد عدنان الطيط، أنيس العمري، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

[3] عبد الوهاب ذونون سعدون، **تحليل وتقييم الاداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي "تركيا أنموذجا"** ، مجلة تنمية الرافدين، العدد 132، المجلد38، 2019، ص: 48.

[4] Timmer, C. Peter and selvin Akkus, **The Structural Transformation as a pathway out of poverty: Analytics, Empirics and politics**, Center Global for Development, working paper, No150. 2008, P: 7.

كما وإن دراسة التحول الهيكلي قد لازمها التركيز على أهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية، إذ تم تأكيد ارتباطا وثيقا بين التصنيع والتحول الهيكلي، إذ تعد الصناعة التحويلية عنصرا مهماً في عملية التحول الهيكلي لدرجة وجود اتفاق على الارتباط الوثيق بين مستوى الدخل المرتفع وحصة الموارد المخصصة للصناعة التحويلية[1]

## 2.6. التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي:

يمكن اعتبار ظاهرة التنمية الاقتصادية كنتاج عملية تحول هيكلي معقدة تنتقل فيه الاقتصادات من مرحلة الاقتصاد الزراعي– الحرفي الريفي الثنائي (اقتصاد أولي) مع وجود فائض عمالة في حالة بطالة مقنعة، إلى اقتصاد صناعي حضري تمتص فيه البطالة المقنعة وتصبح التكاليف وبعدها الإنتاجية والاختراع والمعرفة أساس العملية التنموية والنمو (اقتصاد حديث) وقد أسفرت الدراسات التطبيقية لكل من "شنري وسكواير" في البنك الدولي والتي تم احياؤها مؤخرا إلى تحديد ملامح وأهم سمات التحول الهيكلي، وحسب النموذج فإن عملية التحول الهيكلي تتم تدريجيا بحيث يرتفع الدخل القومي ويتغير الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية من خلال انخفاض حصة القطاع الأولي ( الزراعة والصيد والمناجم والغابات) الى مستوى محدد ليصبح الاقتصاد قائما أساسا على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية، وبعدها تشهد الدول الصناعية تحولا نحو مزيدا من الخدمات الانتاجية وقد أكد اقتصاديون آخرون أن تحولات هيكلية أخرى تحدث مع عملية التنمية منها هيكل التشغيل (كلارك) وكذلك تغير توزيع الدخل (كوزنت) وكذلك الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر (راي وفاني) وكذلك امتصاص فائض العمالة (لويس).

ان عملية التحول الهيكلي من اقتصاد أولي الى اقتصاد صناعي حديث ستفضي في نهاية المطاف الى تنويع الاقتصاد اذا صاحب ذلك تحولا هيكليا أعمق داخل القطاعات (الزراعة والصناعة والخدمات) بحيث يتم زيادة عدد وحجم ونوع وبدائل السلع المنتجة، وتعمل السياسات القطاعية على توجيه الاستثمار الخاص والعام نحو مجموعة من الأنشطة المستهدفة ذات القيم المضافة المرتفعة، من خلال السيطرة على أكبر قدر من سلسلة القيم المضافة عبر تصنيعها وتحويلها الى منتجات وسيطة ونهائية، والانتقال في سلم المعرفة والتقانة، والانتقال من نظام قائم على استغلال الموارد الطبيعية الى انتاج السلع ذات التقانة المتوسطة والمرتفعة[2].

## 3.6. العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة:

تعتبر التغيرات المستمرة في الهيكل الاقتصادي من الامور المهمة لاستدامة النمو الاقتصادي وقد وثقت العديد من الدراسات التطبيقية الدولية دور التنويع الاقتصادي في الدول النامية في تخفيض التقلبات في الناتج المحلي الاجمالي

[1] Unated Nations, **Diverging Growth and Development, world Economic and social survey,** 2006, p: 31.

[2] المعهد العربي للتخطيط، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص: 99–101.

واطالة فترة موجات النمو الاقتصادي الموجبة والمهم هنا التأكيد على اهمية نوعية هيكل الاقتصاد في استدامة النمو الاقتصادي، فالتغير التكنولوجي مثلا ينتج قطاعات اقتصادية جديدة ويقلص قطاعات اخرى ذات تكنولوجيا أقل تطورا، ويتفاعل التغير التكنولوجي مع التغير في الطلب ليحدث التغير في هيكل الانتاج في الدولة، ويوضح الشكل رقم (1-8) أدناه العلاقة بين التحول في الهياكل الاقتصادية واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث يؤدي التحول الهيكلي إلى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود الى زيادة تنويع الأنشطة الاقتصادية، وتطوير بعض الانشطة الاقتصادية الاخرى، وبالتالي زيادة الانتاجية ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على المشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالمية كل هذه الانشطة ستنعكس إيجابا على تمكين الدولة من استدامة النمو الاقتصادي من خلال زيادة معدله وإطالة مدة موجاته الموجبة، وتقليل حالات توقفه وتقلباته، وتمهد لتحقيق التنمية المستدامة بأنواعها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما أنها ستعجل بإمكانات اللحاق بالدول المتقدمة التي تمكنت فعليا من إنجاز هذا التحول[1].

**الشكل (1-8) العلاقة بين التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.**

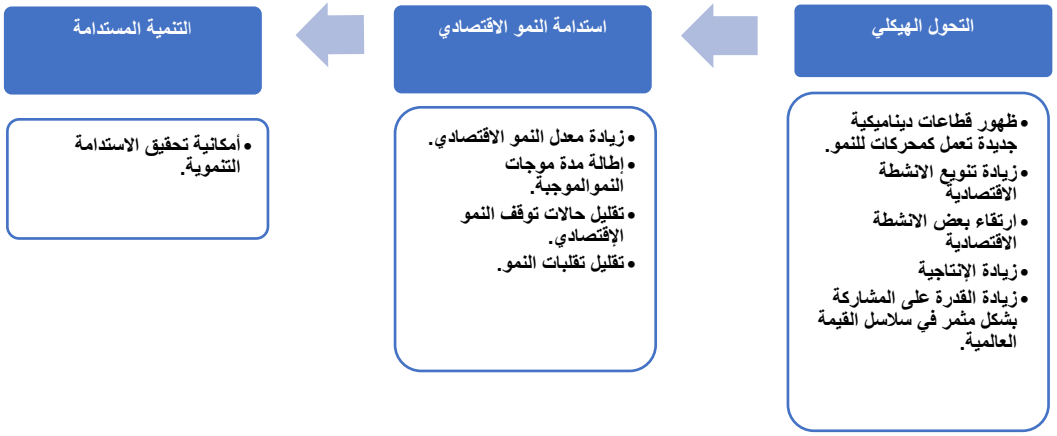


**المصدر**: تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، الإصدار الثالث، 2018، ص:51.

## 7. سياسات تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

إن فوائد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليست تلقائية لتعزيز التنوع الاقتصادي، ولكن هناك عدد من السياسات والتدابير التي يمكن استخدامها لزيادة فرص أن تسود هذه النتيجة، حيث توصل Pietrobelli و Staritzسنة 2013، إلى أنه يمكن أن يكون الغرض من الاندماج في سلسلة القيمة لسببين أساسيين هما[2]:

[1] المعهد العربي للتخطيط، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

[2] UNCTAD, **CLIMATE POLICIES, ECONOMIC DIVERSIFICATION AND TRADE**, New York and Geneva, 2018, pp: 4- 5.

- استهداف الوصول والتكامل في سلاسل القيمة العالمية؛
- استهداف التقاط القيمة داخل سلاسل القيمة العالمية.

إن النوع الأول من التدخلات مناسب للبلدان النامية ذات المشاركة الضعيفة في سلاسل القيمة العالمية، في حين أن الثاني أكثر ملاءمةً للبلدان الناشئة التي تسعى إلى انتزاع فوائد أكثر جوهرية من مشاركة GVC الحالية.

حيث توجد في الفئة الاولى تدابير أفقية لزيادة القدرة التنافسية لشركاء GVC المحتملين، ومن أحد الأمثلة على هذا النوع من السياسات:

- المعونة من أجل تيسير التجارة لعبت دورًا مهمًا في السماح لمنتجي البلدان النامية بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وهي تسلط الضوء بشكل خاص على البنية التحتية للنقل والإصلاحات التي تقلل من الوقت والتكاليف لعبور البضائع للحدود.
- خفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة وتدفقات الاستثمار سيجعل مشاركة الشركات المحلية في سلاسل القيمة العالمية أكثر جدوى. حيث تحظى الحواجز التي تعترض السلع الوسيطة بأهمية خاصة، بالنظر إلى أهميتها للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة العالمية.

ومن المهم أيضًا معالجة العوائق التي تعترض التجارة في الخدمات؛ حيث تعمل الخدمات في سلاسل القيمة العالمية كميسرين لإدارة سلسلة التوريد وكعناصر في سلسلة التوريد في حد ذاتها.

بينما تهدف الفئة الثانية من التدخل إلى مساعدة الشركات على الترقية داخل سلاسل القيمة حيث وجد همفري وشميتز (2002) أن التمويل مهم للغاية للشركات التي تطمح إلى الترقية إذ أن أي نوع من التطوير سيتطلب رأس مال ونفقات أخرى، والتمويل هو عقبة رئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية.

ويسلط موريسون وبيتروبيلي ورابيلوتي (2008) الضوء على أهمية أنظمة الابتكار المحلية، حيث يمكن للحكومات أن تقود الريادة في إنشاء أنظمة للابتكار من خلال إنشاء مراكز تدريب، والاستثمار في التعليم الأساسي والتفاني، وتعزيز الروابط بين المؤسسات والشركات التعليمية، وإصلاح قوانين الملكية الفكرية وعمليات براءات الاختراع.

وتؤكد دراسة Pietrobelli وStaritz سنة 2013 على أن أي تدخلات في سلسلة القيمة يجب أن تكون مصممة ومحددة للسياق، ومكيفة مع الحقائق المحددة للشركات وسلاسل القيمة المعنية، ونقاط القوة والضعف الخاصة

في نظام الدعم الحالي، والعقبات الرئيسية التي تنطوي عليها. كما تجدر الإشارة أيضًا إلى أن أي جهود لتمكين مشاركة GVC يجب أن توضع في سياق استراتيجية إنمائية وطنية أوسع.

## 8. التحديات التي تواجه سلاسل القيمة كأدوات للتنويع الاقتصادي:

إن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تعني زيادة فرص مشاركة البلدان النامية في النظام التجاري العالمي ولكن هذه المشاركة وما يصاحبها من فوائد من حيث النمو والحد من الفقر والتنويع الاقتصادي تواجهها بعض التحديات والمحاذير التي يجب مراعاتها وهي[1]:

**أولاً**، ان النمو الإجمالي في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كان كبيرا لكنه بنسب متفاوتًا حيث نجد مصنع في آسيا وأمريكا الشمالية ومصنع في أوروبا وفي المقابل لا توجد ديناميكيات إقليمية مكافئة لأمريكا اللاتينية أو إفريقيا. يشير Estevadeordal وBlyde وSuominen (2013) إلى أن هذا يرجع إلى زيادة تكاليف النقل مع زيادة الإنتاج من مركز سلسلة القيمة، وبسبب انتشار اتفاقيات التجارة التفضيلية بين المحاور الحالية يمثل هذا تحديًا للشركات خارج هذه المناطق، والتي بإمكانها الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية إذا تمكنت من التغلب على تلك الاعتبارات التعويضية.

**ثانيًا**، يمكن أن يكون للمشاركة في GVCs آثار تنموية مختلفة جدًا اعتمادًا على طبيعة وشروط المشاركة، حيث تشارك العديد من البلدان النامية في GVCs في مراحل التجميع وهي أسفل منحنى الابتسامة، وهو موضع يشير إلى التقاط أقل قيمة مضافة بالنسبة إلى المراحل الأخرى من السلسلة، وعندما تشارك البلدان النامية في مراحل المنبع من سلسلة القيمة، فإنها غالبًا ما تكون كمزود للمواد الخام الموجهة لمزيد من المعالجة بعد التصدير مرة أخرى، فينتج عن ذلك حصة أقل من القيمة المضافة مقارنة بالمشاركة في المراحل الأخرى من سلسلة القيمة.

كما يشير همفريز وشميتز (2002) إلى أن معظم المشاركين من البلدان النامية في GVCs يتمركزون فيما يسمونه سلاسل القيمة شبه الهرمية، حيث تمارس شركة رائدة قدراً كبيراً من السيطرة على الشركات الأخرى في السلسلة، وعلى مواصفات المنتج والعمليات وآليات التحكم، بمعنى أن اليد القوية للشركة الرائدة ستبقي الشركات الأخرى في سلسلة القيمة ضعيفة في المجالات التي تتحكم فيها، مثل تصميم المنتجات وإدارة سلسلة التوريد والتسويق – وكثير منها بحاجة إلى التمكن من إتقانها إذا أريد للشركات المساهمة في التنوع الاقتصادي.

[1] UNCTAD, **CLIMATE POLICIES, ECONOMIC DIVERSIFICATION AND TRADE**, Op.cit, p: 3

**ثالثًا،** لا يمكن اعتبار قدرة الشركات المحلية على الترقية أو الاستفادة من الآثار غير المباشرة للمعرفة أمراً مفروغاً منه. حيث تحتاج الشركات المعنية إلى استثمار الموارد في جهد مكرس قد يتضمن شراء معدات جديدة أو إعادة تنظيم العمليات الإنتاجية والإدارية أو توظيف و / أو إعادة تدريب الموظفين. قد تنطوي على عملية حساسة للدخول في منافسة مع الشركة الرائدة أو الشركات الأخرى في بعض مراحل سلاسل القيمة الحالية. يعتمد النجاح على قدرة الشركة على استيعاب الممارسات والتقنيات الجديدة واستخدامها، والنمو إلى ما بعد العمليات الثابتة.

## 9. الإطار السياسي والمؤسسي للتنويع الاقتصادي:

هناك مسارات متعددة للتنويع الناجح، في البلدان ذات المستويات المنخفضة جدًا من التنمية الاقتصادية تكون الأولوية عادةً لتصحيح الأساسيات ومع تطور البلدان، قد تصبح مسارات التنويع المتعددة متاحة، إذ إن توفير أسس التحول الهيكلي والنمو المدفوع بالقطاع الخاص هو عنصر أساسي في تحقيق قاعدة أوسع من الأنشطة الاقتصادية، حيث لم يشهد أي بلد نمواً مستداماً وانخفاضاً ملحوظاً في الفقر دون الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي يمكن من خلاله لشركاء التنمية مساعدة البلدان النامية على وضع العناصر الأساسية التالية[1]:

- إطار حوافز مناسب من خلال إصلاحات لمناخ الأعمال والاستثمار، ومراجعة سياسات التجارة والاستثمار لإزالة التحيز ضد التصدير وضمان المنافسة الفعالة في أسواق المنتجات والعوامل وفي الخدمات الأساسية مثل النقل والتمويل والطاقة والاتصالات؛
- الاستثمارات وإصلاح السياسات التي تقلل من تكاليف التجارة – كان انخفاض تكاليف التجارة والخدمات اللوجستية التجارية الفعالة في صميم نجاح دول شرق آسيا في الاندماج في الاقتصاد العالمي وتحقيق اقتصادات أكثر تنوعًا ليس فقط مع وظائف أكثر ولكن أيضًا أفضل؛
- سياسات فعالة لدعم التكيف وإعادة تخصيص الموارد للأنشطة الجديدة – من القطاعات المتدهورة ولكن أيضًا من القطاع غير الرسمي والداخلين الجدد إلى سوق العمل؛
- التدخلات الحكومية التي تستهدف أسواق معينة وفشل سياسي ومؤسسي.

يوفر هذا النهج قاعدة تحليلية يمكن للبلد من خلالها تحديد استراتيجية لمعالجة متطلبات السياسة الأساسية للتنويع الذي يقوده القطاع الخاص، كما يوفر أيضًا تسلسلًا تدريجيًا عامًا للتدابير ذات الأولوية حيث يجب أن يكون التركيز الأولي على معالجة إطار حوافز الدولة إذ لن تكون هناك فائدة تذكر في الاستثمار بكثافة في البنية التحتية

[1] OECD, WTO, **AID FOR TRADE AT A GLANCE**: **ECONOMIC DIVERSIFICATION AND EMPOWERMENT,** OECD Publishing, Paris**,** 2019, p: 143.

لتقليل تكاليف التجارة أو في وضع تدابير لدعم حركة الموارد أو استهداف إخفاقات سوق محددة إذا ظل إطار الحوافز مشوهًا وكان هناك تحيز قوي ضد الصادرات أو إذا واجهت القطاعات أهمية كبيرة في حواجز الدخول في شكل حواجز جمركية أو غير جمركية. في هذه الحالة، من المرجح أن تؤدي السياسات النشطة إلى تفاقم سوء تخصيص الموارد.

## 1.9. الإطار الحافز للتنويع الاقتصادي:

تشير تجربة مجموعة البنك الدولي في تقديم المشورة للحكومات بشأن التنويع الاقتصادي إلى أن هناك ثلاث مجالات رئيسية للحوافز الاقتصادية تتقاطع لتؤثر على إطار عمل التنويع وهي:

- تنظيم الأعمال وسياسة الاستثمار؛
- تصميم السياسة التجارية؛
- سياسة المنافسة.

**1.1.9. تنظيم الأعمال وسياسة الاستثمار:** يُعد تنظيم الأعمال الواضح والشفاف والذي يمكن التنبؤ به والذي يوفر تكافؤ الفرص بين المستثمرين – الصغار والكبار، المحليون والأجانب – ضروريًا للتنويع الاقتصادي. كما أن لوائح العمل مثل تلك التي تحكم أسواق الائتمان، وتوظيف العمال وفصلهم، ومعايير الجودة، والإجراءات والتراخيص اللازمة لبدء عمل تجاري، وإنفاذ العقود والإعسار – كلها تشكل جزءًا أساسيًا من إطار الحوافز لتشجيع الاستثمار في أنشطة جديدة.

وهناك ثلاث طرق رئيسية يعمل بها تنظيم الأعمال ومناخ الاستثمار على تكييف الحوافز نحو التنويع:

- عن طريق خفض تكاليف الاستثمار في أنشطة جديدة وتحسين الكفاءة التي تنتقل بها الموارد من الشركات والقطاعات المتدهورة إلى شركات وقطاعات أكثر ديناميكية حيث يمكن أن يؤثر وقت وتكلفة فتح مشروع تجاري على ريادة الأعمال وقدرة الشركات على الاستجابة للفرص الناشئة في الصناعات القائمة والجديدة. وبالمثل، فإن أنظمة الإفلاس الفعالة التي تسهل الخروج وتشجع على المخاطرة تشكل حافزًا مهمًا لدخول السوق؛
- من خلال التأثير على العمليات التجارية اليومية وقرارات الاستثمار. وتشمل هذه اللوائح الضريبية وسوق الائتمان وتنظيم سوق العمل؛
- من خلال إثبات بيئة عمل شفافة ويمكن التنبؤ بها، والحد من المخاطر المرتبطة باختبار المنتجات والأسواق الجديدة.

**2.1.9. السياسة التجارية:** بقصد بالسياسة التجارية لحكومة بلد ما، "تلك الاجراءات التي تتخذها او القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة او غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان او التأثير على نوعية التبادل او اتجاهاته"[1].

وتؤثر السياسة التجارية على تنويع الصادرات كما يلي[2]:

- يمثل التكامل الإقليمي والتجارة المتعمقة بين بلدان الجنوب آليات فعالة لزيادة فرص السوق الجديدة للشركات المصدرة، وغالبًا ما يكون تنويع الصادرات إلى الأسواق ذات الدخل المرتفع أكثر صعوبة من تنويع الصادرات إلى الأسواق الإقليمية؛
- يحدد مستوى حماية الاستيراد الحوافز اللازمة لإنتاج سلع قابلة للتصدير من خلال رفع السعر المحلي للواردات بشكل مباشر مقارنة بالصادرات؛
- نظرًا لأن التعريفة ترفع سعر الواردات، فسيقوم المستهلكون بتحويل الاستهلاك نحو السلع غير المتداولة ورفع أسعارها إذا كان هذان النوعان من السلع بديلين. وبالتالي، فإن التعريفة الجمركية على الواردات ستخفض سعر الصادرات بالنسبة للسلع غير المتداولة وتحويل الإنتاج بعيدًا عن الصادرات. كما أن التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة التي يستخدمها المصدرون في غياب مخططات رد الرسوم الجمركية التي تعمل بشكل جيد تزيد من تكلفة إنتاج السلع للتصدير، وبالتالي ستقلل من إنتاج السلع القابلة للتداول. تعد التعريفات الجمركية على الوسطاء ذات أهمية مركزية للمشاركة الناجحة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛
- من المهم أيضًا معالجة التدابير غير التعريفية كجزء من استراتيجية التنويع. يمكن للقواعد واللوائح في الأسواق الخارجية التي تحكم قضايا مثل الإجراءات الحدودية واللوائح الفنية والمعايير أن ترفع تكاليف التجارة وتحد من دخول المصدرين الجدد، خاصة عندما يتم تصميمها و / أو تنفيذها بطريقة تميز ضد التجارة؛
- يمكن لسياسات تجارة الخدمات أن تحفز التنويع من خلال توسيع صادرات الخدمات. ويمكنها أيضًا تعزيز تنويع صادرات السلع من خلال تحسين الوصول إلى نطاق أوسع من مدخلات الخدمات المنتجة بشكل أكثر كفاءة؛

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص: 70.

[2] OECD, WTO, **AID FOR TRADE AT A GLANCE: ECONOMIC DIVERSIFICATION AND EMPOWERMENT,** op-cit, p: 146, 147.

- تؤدي التكاليف المرتفعة للطاقة والاتصالات والخدمات اللوجستية والتمويل إلى تآكل القدرة التنافسية للشركات ومنعها من تنويع الإنتاج والصادرات. مع تطور البلدان، يمكن أن يساعد تحرير قطاع الخدمات الشركات على تلبية متطلبات التوريد والتنويع والاندماج في سلاسل القيمة العالمية في أسواق السلع والخدمات على حد سواء.

**3.1.9. سياسة المنافسة:** في ظل العولمة لم تعد الأسواق المحلية منعزلة عن الأسواق الدولية ولم تعد الأسعار المحلية تتحدد بمعزل عن الأسعار الدولية، ولم تعد الشركات المحلية قادرة على تخفيض الإنتاج لرفع الأسعار وتحقيق الأرباح. أيضاً فإن أدوات الحماية التي كانت تستخدم في الماضي لم تعد قائمة في ظل منظمة التجارة العالمية و زيادة الانفتاح و الارتباط بين الأسواق العالمية، و في ظل زيادة قدرة الشركات الدولية النشاط على النفاذ إلى الأسواق الدولية، و تنامي عملية الاندماج بين هذه الشركات و لكل هذه الأسباب لم يعد مفهوم وضع سياسات لحماية المنافسة و منع الاحتكار مقصوراً على الحد من قدرة المنشآت المحلية على السيطرة على الأسواق المحلية، بل اتسع هذا المفهوم ليشمل الممارسات الاحتكارية التي قد تقوم بها المؤسسات الدولية النشاط في الأسواق المحلية لتحقيق أرباح والإضرار بالمؤسسات المنافسة سواء محلية أو دولية[1]

تلعب سياسة المنافسة دورًا مهمًا في توسيع قطاع خاص يتسم بالكفاءة والتنوع وتتجاوز تنفيذ إطار قانوني لمعالجة المواقف المهيمنة والتواطؤ والمنافسة غير العادلة وتحقيقات مكافحة الاحتكار لتشمل الإنفاذ القانوني والدعوة للمنافسة والفعالية المؤسسية. يمكن للسلوك المناهض للمنافسة أن يعيق بشكل خطير نطاق وحوافز الابتكار والتنويع (انظر الشكل 9.1)، تعد قوانين مكافحة الاحتكار والمنافسة الواضحة وإنفاذها الفعال والذي يمكن التنبؤ به أمرًا ضروريًا لاستكمال اللوائح التي تمكّن الشركات من الدخول والتنافس، تظهر الأدلة التجريبية أن المنافسة القوية في السوق في المتوسط تشجع الابتكار. بالإضافة إلى زيادة حوافز الشركات لـ "ابتكار العمليات"، فإن تشجيع المنافسة يشجع أيضًا "ابتكار المنتجات[2]."

يمكن لسياسة المنافسة أيضًا أن تلعب دورًا رئيسيًا في زيادة كفاءة الصناعات الموردة للمدخلات المحلية ودعم المزيد من الروابط الخلفية والأمامية التي تعزز التنويع، الإصلاحات التي تعزز المنافسة في أسواق المدخلات لها آثار غير مباشرة على شركات المصب، في العديد من البلدان النامية، غالبًا ما تكون أسواق المدخلات (مثل الأسمدة

[1] عزالدين آدم ذو النون، خالد حسن البيلي، **دور سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار في ظل الاقتصاد الحر** "أهم التجارب الدولية مع دراسة خاصة للحالة السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (2) المجلد 17، 2016، ص: 43.

[2] OECD, WTO, **AID FOR TRADE AT A GLANCE: ECONOMIC DIVERSIFICATION AND EMPOWERMENT,** op-cit, p: 148.

والأسمنت والطاقة والتمويل وأسواق الاتصالات) مثقلة بحواجز الدخول والسلوك المنافي للمنافسة، بسبب وفورات الحجم وتأثيرات الشبكة ووجود الشركات المملوكة للدولة، كما إن تعزيز المنافسة بين موردي الخدمات يمكن أن يثبت أنه مهم بشكل خاص لخفض الأسعار للمستهلكين والمنتجين على حد سواء. في حين أن مجموعة من العوامل الأخرى – على نطاق ضيق، وضعف ضمانات الأصول غير الملموسة، وعدم كفاية الوصول إلى التمويل، وأوجه القصور التنظيمية – تساهم في عدم كفاءة قطاع الخدمات، تظهر الدراسات أن المردود من زيادة المنافسة والكفاءة يمكن أن يكون كبيرًا. يوفر توسيع نطاق تجارة الخدمات مزايا مزدوجة: تمثل صادرات الخدمات مصدرًا مهمًا محتملاً لعائدات النقد الأجنبي التي تدعم جهود التنويع[1] .

**الشكل رقم (1–9) سياسة المنافسة والتنويع الاقتصادي.**

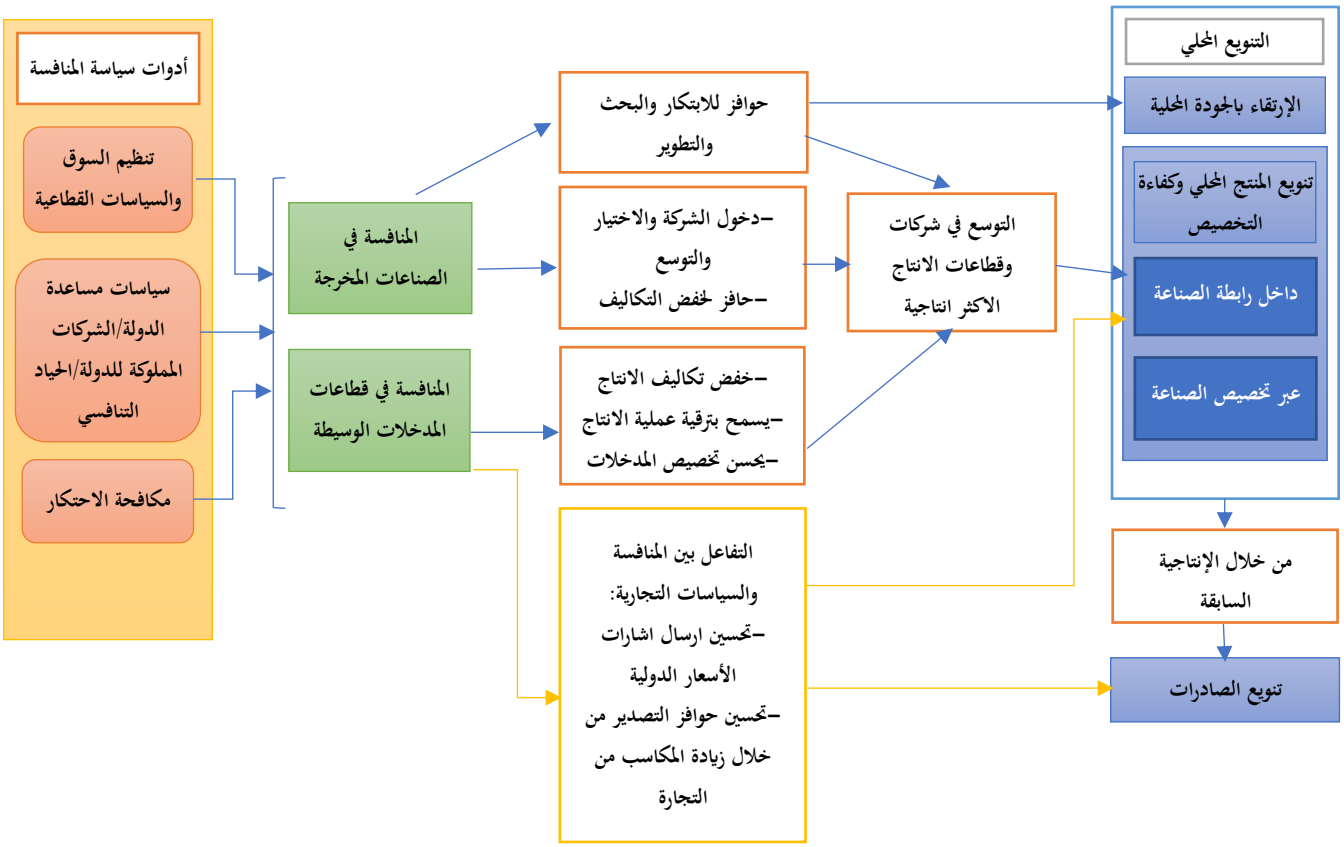


**La source**: OECD, WTO, **AID FOR TRADE AT A GLANCE: ECONOMIC DIVERSIFICATION AND EMPOWERMENT**, OECD Publishing, Paris, 2019, p:148.

[1] OECD, WTO, **AID FOR TRADE AT A GLANCE: ECONOMIC DIVERSIFICATION AND EMPOWERMENT,** op-cit, p: 148.

## خلاصة الفصل الأول:

تم التطرق في هذا الفصل لأهم المقاربات النظرية الخاصة بسلاسل القيمة العالمية والتنويع الاقتصادي من خلال مراجعة الأدبيات النظرية حيث خلصنا إلى أن المشاركة في سلسلة القيمة العالمية هي أداة من أدوات التنويع الاقتصادي تدخل ضمن السياسات الصناعية للبلد بغرض استهداف الوصول والتكامل في سلسلة القيمة وهذا النوع من السياسة مناسب للبلدان النامية ذات المشاركة الضعيفة، أو لإستهداف التقاط القيمة داخل السلسلة حيث تختلف القيمة المضافة على طول السلسلة من مرحلة انتاج إلى أخرى وهذا النوع من السياسة أكثر ملائمة للبلدان الناشئة التي لها مشاركة متزايدة في سلاسل الإنتاج الدولية وتسعى الى تحقيق الارتقاء الاقتصادي، وهذا ما يتطلب منها تحديد قدراتها التجارية والصناعية وتقييم واقعية مسارات التنمية ضمن سلاسل القيمة العالمية ثم وضع الاستراتيجية المناسبة لها، وهذا ما حققته مجموعة من الدول الآسيوية، فبفضل وضع استراتيجيات موجهة نحو تطوير البنية التحتية، تعزيز الانفتاح التجاري، جذب الاستثمارات الأجنبية، والإنفاق على البحث والتطوير، استطاعت هذه الدول من تنويع سلة صادراتها وبالتالي تجنب مخاطر الاعتماد على عدد محدد من الصادرات.

كما تم التركيز في هذا الفصل على أهم طرق القياس والمؤشرات التي تعبّر عن كل من التنويع الاقتصادي وسلاسل القيمة العالمية، بناءا على ما جاء في الأدبيات وثمرة جهود العديد من المختصين بغرض استغلالها في الشق الميداني من الاطروحة، حيث توصلت آخر البحوث إلى قياس تموضع كل دولة في سلسلة القيمة حسب مؤشرات المنبع والمصب وذلك باحتسابها من خلال قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات متعددة المناطق EORA، إضافة الى قياس المشاركة عبر الروابط الأمامية والخلفية، أما مؤشرات التنويع الاقتصادي فقد تنوعت بين المؤشرات التي تقيس أداء الاقتصاد الكلي ومؤشرات كمية تقيس مدى التنويع حسب النشاط او القطاع او المنتج.

# الفصل الثاني: الدراسات السابقة

## تمهيد

وفقا للمنهجية المتبعة في هذه الأطروحة فقد خصص هذا الفصل لاستعراض مجموعة من الاعمال العلمية السابقة التي تناولت الموضوع قيد الدراسة الحالية، إذ أنه من شروط الإجابة على الاشكالية البحثية توضيح العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث الحالي والدراسات السابقة، التي تعتبر من الخصائص التي يرتكز عليها البحث العلمي إذ لا يمكن تصور البحث العلمي منفصل على جهود الآخرين وعليه فقد حاولنا استعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة متعلقة بموضوع الأطروحة، سواء ما تعلق بالتنويع الاقتصادي ومحدداته وطرق قياسه أو التي بحثت في موضوع سلاسل القيمة العالمية أو التي اهتمت بسلاسل القيمة العالمية وأحد المتغيرات التي تعبر عن التنويع الاقتصادي، لذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل الى قسمين، تم من خلال القسم الأول عرض الدراسات السابقة، أما القسم الثاني فتمثل في مناقشة لهذه الدراسات مع تبيان القيمة المضافة التي ستقدمها هذه الدراسة.

## أولا: الجهود البحثية في موضوع سلاسل القيمة العالمية والتنويع الاقتصادي.

لقد حظي موضوع سلاسل القيمة العالمية باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، ويظهر هذا من خلال الدراسات والبحوث الحديثة والعديدة المقدمة فيه، فبعض الدراسات تخصصت في قطاع معين، والبعض الآخر تناولها حسب جميع القطاعات، كما تعددت الدراسات التي تناولت موضوع التنويع الاقتصادي من مختلف جوانبه كل حسب طبيعة إشكالية الدراسة وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها.

### 1. سلاسل القيمة والتنويع الاقتصادي:

سنحاول في هذا القسم استعراض الدراسات التي تناولت سلاسل القيمة وعلاقتها بأحد المتغيرات التي تعبر عن التنويع الاقتصادي كالتغيير الهيكلي او الصادرات او العمالة.

### 1.1. دراسة Roman Stöllinger [1] والموسومة بـ: التغيير الهيكلي وسلاسل القيمة العالمية في الاتحاد الاوروبي:

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين التغيير الهيكلي والاندماج في سلاسل القيمة العالمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1995-2011، وتهدف لاستكشاف الى اي مدى ساهم التوسع في GVCs في تغيير بنيوي متباين فيما يتعلق بالتصنيع في الدول الأعضاء في الاتحاد الاوربي وقد استخدم الباحث الاسلوب الوصفي واسلوب الاقتصاد القياسي للإجابة على الإشكالية حيث عبر عن التغيير الهيكلي الصناعي بالقيمة المضافة في الصناعات التحويلية اما المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فقد عبر عنها بالروابط الامامية، الروابط الخلفية، إضافة لمتغيرات تفسيرية أخرى كسعر الصرف الفعلي الحقيقي، اجمالي الناتج المحلي للفرد، التغيرات في تكاليف العمالة في قطاع التصنيع، حيث اعتبر الباحث ظاهرة التغيير الهيكلي الصناعي بمثابة الوكيل الرئيسي للتغيير الهيكلي المرتبط بقطاع التصنيع وكيف تأثر بمشاركة GVCs المتزايدة للدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي وقد خلصت الدراسة الى ثلاث ملاحظات تجريبية تتعلق بالتصنيع الأوروبي :

- أولاً: كان هناك انخفاض مستمر على مستوى الاتحاد الأوروبي في حصة القيمة المضافة للتصنيع بين عامي 1995 و2011.
- ثانيًا: كان هذا الانخفاض غير واضح في البلدان التي تنتمي إلى مركز التصنيع الاوروبي والذي يضم (المانيا. النمسا. الجمهوري التشيكية. المجر. بولندا. سلوفاكيا) مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

[1]Roman Stöllinger, **Structural Change and Global Value Chains in the EU**, The Vienna Institute for International Economic Studies, Working Paper 127, JULY 2016.

- ثالثًا: زاد تقاسم الإنتاج الدولي بشكل ملحوظ خلال الفترة 1995-2011 لكلا مجموعتي الدول الأعضاء.

تم تحليل هذه الحقائق التجريبية في نموذج الانحدار الذي يشرح التغيير الهيكلي التصنيعي مع زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتشير نتائج الاقتصاد القياسي إلى أن المشاركة المتزايدة في سلاسل القيمة العالمية كان لها تأثير كبير ولكن متباين على التغيير الهيكلي المرتبط بالتصنيع في الدول الأعضاء. أي أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كان لها تأثير ايجابي على التغيير الهيكلي التصنيعي بالنسبة للبلدان التي تنتمي الى مركز التصنيع الأوروبي، بمعنى ان زيادة المشاركة سرعت التحولات الهيكلية نحو التصنيع والعكس بالنسبة لباقي بلدان الاتحاد ومن ثم، يبدو أن التأثير الهيكلي لتكامل الإنتاج الدولي خاص بكل بلد، مما يعزز التغيير الهيكلي التصنيعي في بعض الحالات، بينما يسرع من عملية "تراجع التصنيع" في حالات أخرى.

هذا الاستنتاج يضع علامة استفهام على واحدة من أهم الاولويات الرئيسية لدعم القدرة التنافسية للصناعة الاوروبية المحددة في احدث سياسة الاتصالات الصناعية للمفوضية الاوروبية (2014) حيث شدد هذا الاتصال على دمج شركات الاتحاد الاوروبي في GVCs كاحدى الاستراتيجيات لتحسين القدرة التنافسية في مجال التصنيع في اوروبا، نتائج هذه الدراسة اظهرت ان هذه الاستراتيجية ستكون موضع تساؤل لان التكامل في GVCs ليس له تأثير موحد على الدول الاعضاء للاتحاد الاوروبي لذلك قد تتعارض هذه النتائج مع الهدف الاوروبي المتمثل في التماسك، باختصار قد تعني شبكات الانتاج الدولية وجود مفاضلة بين الكفاءة والتماسك على المستوى الاوروبي ومع تزايد اهتمام المفوضية الاوروبية بالقدرة التنافسية الخارجية للاتحاد الاوروبي قد يتم اعطاء معيار الكفاءة الاولوية.

### 2.1. دراسة Roman Stöllinger والموسومة بـ: سلاسل القيمة العالمية والارتقاء الهيكلي[1]:

تبحث هذه الورقة في كيفية تأثير مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية على الارتقاء الهيكلي، لـ:53 دولة من الاقتصادات الناشئة والانتقالية لأن الارتقاء الهيكلي يلعب دورا أكثر وضوحا بالنسبة لهذه الاقتصادات وقد استخدم الباحث الاسلوب القياسي وقد عبر عن الارتقاء الهيكلي بنمو إنتاجية العمل كمتغير تابع اما المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فقد استخدم الباحث الروابط الامامية والخلفية الى جانب العديد من المتغيرات التفسيرية كتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تعداد السكان، اجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج ايجارات الموارد الطبيعية، سعر الصرف، كما بحثت الدراسة أيضا في العلاقة بين الترقية الهيكلية والمقياس

[1] Roman Stöllinger, **Global Value Chains and Structural Upgrading, The Vienna Institute for International Economic Studies**, Working Paper 138, NOVEMBER 2017.

الشامل للتجارة الذي يستخدم مفهوم صادرات القيمة المضافة التي قدمها (جونسون ونوغيرا 2012 ) هذا مايسمح بمقارنة تأثيرات التجارة ذات الصلة بالقيمة المضافة العامة والتجارة الاجمالية على التوالي على التطوير الهيكلي حيث خلصت الدراسة الى اهم النتائج التالية:

- ان النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة توفر دعم محدود لواضعي السياسات في البلدان النامية الدين يضعون آمال كبيرة في سلاسل القيمة العالمية كأداة فعالة للسياسة الصناعية بينما يمكن تحديد تأثير معزز لزيادة تجارة سلاسل القيمة على التطوير الهيكلي للاقتصادات الناشئة والانتقالية فقط؛
- ان تأثير زيادة تجارة GVC على التطوير الهيكلي لا يمكن تمييزه عن التأثير الهيكلي المقابل للتجارة بشكل عام وبالتالي بمجرد أن تتمكن البلدان الناشئة والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من الحصول على حصة اضافية من السوق العالمية في التجارة فإن ذلك يسير جنبا الى جنب مع التطوير الهيكلي المتسارع والاهم من ذلك لا يهم ما إذا كان هذا التكامل التجاري يحدث عبر تجارة GVC أو أشكال أخرى في التجارة.

### 3.1. دراسة Roman Stöllinger[1] تجارب آسيوية مع تكامل سلسلة القيمة العالمية والاقليمية والتغيير الهيكلي:

بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين التغيير الهيكلي الخاص بالتصنيع ومشاركة سلاسل القيمة على مستوى الصناعة لعدد من الصناعات المختارة (المنسوجات، الالكترونيات والسيارات.....) وقد تضمن التحليل عينة من 60 دولة متقدمة ونامية مشمولة بجداول المدخلات والمخرجات المشتركة بين الاقطار التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالتركيز على منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا SEA ، في الفترة من 1995 الى 2010 وقد استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي وأسلوب الاقتصاد القياسي في قياس العلاقة وقد عبرت عن حصة القيمة المضافة للتصنيع كمؤشر يعبر عن التغيير الهيكلي الصناعي ومؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة: الروافد الامامية والروافد الخلفية ومؤشر المشاركة الشامل، مؤشر التخصص الراسي (يشمل القيمة المضافة المتضمنة في الصادرات الوسيطة التي تعبر الحدود مرتين على الأقل)

وقد خلصت الدراسة الى ان ربط التطورات الهيكلية المتعلقة بقطاع الصناعات التحويلية ودرجة تكامل البلدان في سلاسل القيمة العالمية في نموذج الاقتصاد القياسي يكشف عن بعض النتائج المثيرة وان لم تكن موحدة:

[1] Roman Stöllinger, **Asian Experiences with Global and Regional Value Chain Integration and Structural Change** The Vienna Institute for International Economic Studies, Research Report 436, 2018

- تشير نتائج التقدير الى وجود تأثير ايجابي بسيط على تكامل سلاسل القيمة على التغيير الهيكلي المرتبط بالتصنيع على المستوى العالمي وهو قوي عبر التعاريف المختلفة لقطاع التصنيع ومع ذلك فهو ليس قوي فيما يتعلق بقياس تكامل سلاسل القيمة في الواقع لا يمكن إقامة هذه العلاقة الايجابية إلا بمعدل المشاركة الشامل وليس بمعدلات تكامل الانتاج الامامي والخلفي كما يتم دعم هذا الاستنتاج بشكل عام عند استخدام مقاييس بديلة لمشاركات GVC الشاملة والخلفية والامامية؛
- عند استخدام مقاييس سلاسل القيمة البديلة يتم الحصول على تأثير أكبر لشدة تكامل سلاسل القيمة البديلة يتم الحصول على تأثير أكبر لشدة تكامل سلاسل القيمة لمنطقة جنوب وجنوب شرق آسيا من المتوسط العالمي؛
- النتائج تظهر بأن هناك عدد قليل من بلدان منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا التي تستفيد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من حيث التغيير الهيكلي الخاص بالتصنيع مثل كوريا وتايلاند وتختلف التأثيرات الخاصة بكل بلد من خلال اجراءات أو تدابير سلاسل القيمة فالصين على سبيل المثال يقترح تعزيز الصناعات التحويلية من خلال تكامل الانتاج إلى الأمام بينما العكس هو الصحيح بالنسبة لتكامل الانتاج الى الخلف؛
- عند الأخذ في الاعتبار بُعد جودة المنتج داخل سلاسل القيمة فإنه لا يؤثر على التأثير الرئيسي الايجابي لتكامل سلسلة القيمة للتغيير الهيكلي الخاص بالتصنيع ومع ذلك في حالة مقباس المشاركة في سلسلة القيمة الشامل فإن البلدان المتخصصة في قطاع الصادرات عالي الجودة تستفيد بقوة أكبر من تكامل سلسلة القيمة أكثر من البلدان العاملة في قطاع الجودة المنخفضة، وينطبق الشيء نفسه على مقياس تكامل الانتاج الخلفي، في حين يتم الحصول على النتيجة المعاكسة لمؤشرات تكامل الانتاج الامامي؛
- بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع تميل الى الحصول على نسب جودة أعلى يمكن ربط هذه النتيجة بالنتائج الخاصة بكل بلد أي أن مجموعتي النتائج تشير إلى أن البلدان ذات الدخل المنخفض نسبيا والجودة الأقل قد تستفيد في الغالب من تكامل الانتاج ألى الامام وفي المقابل بالنسبة للبلدان ذات الدخل المرتفع فإن تكامل الانتاج المتخلف في بعض الحالات يدعم نمو حصة الصناعات التحويلية؛
- يشير التمييز بين مشاركة البلدان في سلاسل القيمة الاقليمية RVCs وسلاسل القيمة العالمية GVCs انه في الاساس هو المهم لحدوث التغيير الهيكلي ومن الممكن ان يكون الدافع وراء هذا الاستنتاج هو حقيقة أن الشركات الأكثر انتاجية داخل البلدان هي التي تعمل في مجال التجارة خارج الاقليم وبالتالي من المرجح أن تشارك في سلاسل القيمة العالمية GVCs وفي الوقت نفسه يتعارض الامر مع الواقع العملي المتمثل في أن سلاسل الانتاج الدولية لاتزال إقليمية بالدرجة الاولى لذلك عند تفسير هذه النتيجة يجب أن يؤخذ في

الاعتبار انه خلال فترة التحقيق في هذا التحليل كانت RVCs راسخة بالفعل بينما كانت GVCs تكتسب زخما فقط، اضافة لذلك يجب التأكيد على أن هذه النتيجة أقل قوة من النتائج الأخرى بمعنى أنه لم يتم تأكيدها من خلال التحليل باستخدام مؤشرات سلاسل القيمة البديلة؛

- اظهرت النتائج التي تستخدم المؤشرات البديلة على النتيجة المعاكسة تماما اي ان مشاركة RVCs تؤثر بشكل ايجابي على التغيير الهيكلي التصنيعي وهذا ما يؤكد حقيقة أن تحديد سلاسل القيمة العالمية والاقليمية أمر مهم جدا وأن الطريقة التي يتم تحديد كثافة مشاركة سلاسل القيمة تبدو مهمة لذلك فأن الاهمية النسبية لمراكز GVCs وRVCs للتغييرات في حصة التصنيع غير حاسمة الى حد كبير.

**4.1. دراسة Padmashree Gehl Sampatha, and Bertha Vallejob والموسومة بـ: التجارة وسلاسل القيمة العالمية والارتقاء: ماذا ومتى وكيف؟**[1]:

تشرح هذه الورقة كيف تتفاعل أنظمة الابتكار الناجحة مع التجارة ومشاركة سلاسل القيمة العالمية (GVC) لتعزيز التعلم والارتقاء التكنولوجي. وذلك باستخدام دراسة تجريبية لـ 74 دولة نامية لمدة 3 سنوات، 2000 و2005 و2010 بالاعتماد على القيمة المضافة للصناعة التحويلية كمتغير تابع، بينما المتغيرات التفسيرية فقد تمثلت في العوامل النظامية التي تشكل بناء القدرات التكنولوجية داخل أنظمة الابتكار وقد عبرت عنها بالمؤشرات التالية: الإنفاق العام على البحث والتطوير، المنشورات العلمية والمجلات، براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين، حقوق الملكية الفكرية، إضافة الى متغير التجارة في المنتجات الوسيطة المصنعة المصنفة في فئات التصدير التكنولوجي باستخدام تصنيف( Lall 2000) كمتغير يعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للتحقيق في كيفية قيام أنظمة الابتكار في البلدان النامية بإملاء قدرتها على إضافة قيمة عبر التصنيع القطاعات. وقد استخدمت الدراسة هذا المتغير كبديل عن متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لفهم:

- التفاعل بين تطوير القدرات التكنولوجية والقدرة التصديرية في قطاعات مختلفة التعقيد؛
- قدرة البلدان على الاستفادة من الاندماج في التجارة على نطاق أوسع، بما في ذلك سلاسل القيمة العالمية، مما يتم استكشافه في دراسات سلاسل القيمة العالمية.
- وقد خلصت الدراسة الى اهم النتائج التالية:

[1] Padmashree Gehl Sampatha, and Bertha Vallejob, **Trade, Global Value Chains and Upgrading: What, When and How?** The European Journal of Development Research Vol. 30, 3, 481–504, 2018.

- في حين أن بعض البلدان تمكنت من التجارة والتصدير عبر عدد كبير من فئات الصادرات التكنولوجية، لا يزال العديد منها جزءًا لا يتجزأ من تصدير السلع منخفضة التكنولوجيا مع القليل من الحركة من الناحية التكنولوجية؛
- وجود علاقة ضعيفة بين مؤشرات القدرات لأنظمة الابتكار (كل من الإنفاق العام على البحث والتطوير، والمنشورات العلمية والمجلات) والقدرة على توليد القيمة المضافة في الصادرات في جميع البلدان بمرور الوقت، وهذا يشير إلى أن أنظمة الابتكار الوطنية بحاجة إلى مزيد من التعزيز والمواءمة بشكل أوثق مع الاحتياجات على مستوى الشركات في البلدان النامية من أجل دعمها بشكل أفضل للتجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية بطريقة مفيدة؛
- ترتبط براءات الاختراع المقدمة من المقيمين بشكل إيجابي وكبير بالقيمة المضافة في التصنيع في جميع البلدان التي تتمتع بأداء متفوق أو بدونه، مما يوضح أهمية جهود البحث والتطوير على مستوى الشركة في عملية التنويع التكنولوجي.
- في جميع البلدان النامية في العينة، توجد علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية بين مدفوعات حقوق الملكية الفكرية (التي تشير إلى قدرة الشركات المحلية على ترخيص حقوق الملكية الفكرية القائمة من الشركات الأجنبية) وقيمة التصنيع المضافة، مما يُظهر مرة أخرى الاعتماد التكنولوجي للدول على التقنيات الخاضعة للملكية.
- نستنتج أنه في البلدان الناجحة والمتفوقة الأداء، تعتمد الشركات على العديد من سمات نظام الابتكار لزيادة تدفقات المعرفة داخل وخارج سلاسل القيمة العالمية لبناء القدرة التصديرية والتنويع أفقيًا في سلاسل القيمة العالمية الجديدة.

### 5.1. دراسة **Bart Los**, **Marcel Timmer**, **Gaaitzen de Vries** (**أكتوبر 2012**)[1]:

**والمعنونة بالصين والاقتصاد العالمي: سلاسل القيمة من منظور عالمي على الصادرات، الدخل، العمالة:**

ناقشت الدراسة أهمية الطلب الخارجي على الدخل ونمو العمالة في الصين خلال الفترة من 1995 إلى 2011 بناءا على السلاسل الزمنية، التحليلات كانت على أساس مجموعة جديدة من جداول مدخلات ومخرجات (WIOD) والدراسات السابقة حيث وسع الباحثين المنهجية التي أدخلها جونسون ونوغيرا (2012) وطبقوا هذه المنهجية بناءا على بيانات جديدة من (WIOD)، إضافة إلى بيانات على مستوى الصناعة على دخل العامل

[1]. Bart Los, Marcel Timmer, Gaaitzen de Vries**, China and the World Economy: A Global Value Chain Perspective on Exports, Incomes and Jobs**, Groningen Growth and Development Centre, Faculty of Economics and Business, University of Groningen, RESEARCH MEMORANDUM, October 2012.

والتوظيف حسب المهارة، ولقد أثبتوا أن نتائج دراسات كل من: تشن وآخرون (2012–2004)، جونسون ونوغيرا (2012) وكويمان وآخرون (2012)، التي اعتمدت على إجمالي الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالي للصين بالغت في تقدير أثر التجارة الخارجية في وقت معين وينبغي استخدام أساس القيمة المضافة كمقياس بدلا من ذلك، وكانت أهم النتائج كما يلي:

- إن تحليل السلاسل الزمنية للصادرات ذات القيمة المضافة يشير إلى أن الصين أصبحت تعتمد بشكل متزايد على التصدير من أجل توليد الدخل وفرص العمل، ما يعني أن الفترة ما بين انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة WTOفي 2001 وبداية الأزمة العالمية في 2008 تميزت بعملية ديناميكية خاصة موجهة نحو الخارج؛
- إن الصادرات ذات القيمة المضافة زادت 18 بالمئة من الناتج المحلى الاجمالي في 2001 لتصل إلى 28 بالمئة في 2006، لتتراجع لـ 21 بالمئة في 2009 وتبقى ثابتة بعد ذلك، بكل سهولة نستنتج أن بداية الأزمة المالية سنة 2008 هي نقطة تحول في هذا التطور، مما اضطر بالانتقال من منحى الخارج إلى تنمية الطلب المحلى، ولكن بعض اتجاهات إعادة التوازن الإقتصادي كانت ظاهرة قبل عام 2009، والأزمة عززت بقوة هذه الاتجاهات؛
- منذ 2001 كان نمو العمالة نتيجة لزيادة الطلب الخارجي، وبالمقابل قد ولد الطلب المحلي قليل من الوظائف الاضافية نتيجة لمزيج تباطؤ الطلب ونمو انتاجية العمل السريع في قطاعات الانتاج، ولكن في عام 2006 كان نمو العمالة الناجم عن الطلب المحلي أعلى من ذلك الناجم عن الطلب الأجنبي للمرة الأولى منذ عام 2001، ولا سيما زيادة الطلب المحلي على السلع غير قابلة للتداول والذي ولّد فرص عمل كبيرة؛
- إن الصين بالفعل قد بدأت في إعادة توجيه الطلب على صادراتها، قبل بداية الأزمة تزايد الاهتمام بالأسواق الناشئة بدلا من الأسواق المتقدمة؛
- إن بعض الصناعات تعتمد أكثر على الطلب الخارجي من غيرها، المنسوجات والآلات الكهربائية والصناعات المتنوعة (بما في ذلك الأثاث، السلع الرياضية وانتاج الألعاب) تعتمد في الثلثين أو أكثر من دخلها على الطلب الأجنبي ولكن الغذاء ومعدات النقل وتصنيع الآلات أقل من 40 بالمئة؛
- النمو في الصادرات لعب دور مهم في استيعاب وفرة المعروض من العمالة في المناطق الريفية مشيرا إلى ما يقرب من 70 مليون وظيفة بين عامي 2001 و2006، في الغالب للعمال غير المهرة بسبب الروابط القوية بين الصناعات المحلية، أكثر من نصف هذه الوظائف التي تم انشاؤها كانت خارج قطاع الصناعات التحويلية. الخدمات والزراعة هي مصادر مهمة وحاسمة في الحفاظ على المزايا النسبية الصينية؛

- الطلب الخارجي وفّر فرص عمل جديدة للعمالة المتوسطة والمنخفضة المهارة وبالمقابل لم يؤدي لتوليد فرص عمل جديدة للعمالة الماهرة؛

المجموعة الحالية من الأنشطة التي نفذت في الصين في سلاسل القيمة العالمية لا تزال تهيمن عليها بشكل كبير الأنشطة الروتينية التي لا تتطلب سوى قدر ضئيل من المهارات، لذا سيكون من الصعب ايجاد فرص عمل كافية للمجموعة التي تلقت تعليما جامعيا.

### 6.1. دراسة Shuzhong Ma, Yinfeng Liang & Hongsheng Zhang والموسومة بـ: تأثير سلاسل القيمة العالمية على التوظيف[1]:

تهدف المقالة إلى دراسة تأثير موقع صناعة في بلد ما في سلاسل القيمة العالمية على التوظيف نظريًا وتجريبيًا للفترة من 1995 إلى 2009. باستخدام عينة مكونة من 39 دولة، البيانات المستخدمة في المقال مأخوذة من WIOD وقاعدة بيانات البنك الدولي. كل دولة لديها 35 صناعة وفقًا لتصنيف WIOD. وقد استخدمت الدراسة اسلوب الاقتصاد القياسي لمعالجة الاشكالية حيث استخدمت نوعين من المتغيرات الاول هو مستوى التوظيف الذي يمثل إجمالي وقت التوظيف (بالساعات) لذوي المهارات العالية والمتوسطين والمهارات المنخفضة والعمالة الماهرة، أما الثاني فهو متغير هيكل التوظيف والذي يمثل نسبة ساعات عمل العمال ذوي المهارات العالية والمتوسطة إلى إجمالي العمالة أما المتغير المفسر الرئيسي هو متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وقد كانت أهم النتائج كالآتي:

- في المناقشة الخاصة بالبلدان المتقدمة مقابل البلدان النامية، اظهرت النتائج أن المشاركة المتزايدة في سلاسل القيمة العالمية في كل من البلدان النامية والمتقدمة ستساعد في تحسين هيكل التوظيف المحلي، ولكن أسباب هذا التحسن مختلفة. بالنسبة للبلدان المتقدمة، تعود فوائد التحسين أساسًا إلى التحفيز المباشر لطلب العمال ذوي المهارات العالية بسبب الموقف المتزايد لسلاسل القيمة العالمية. بينما بالنسبة للبلدان النامية، يمكن أن يكون هذا التحسن ناتجًا عن زيادة الطلب على العمالة ذات المهارات العالية والمتوسطة.
- عندما تتحرك دولة نامية على طول سلاسل القيمة العالمية، تزداد حصة العمالة عالية المهارة ومتوسطة المهارة نتيجة لذلك، مما يؤدي إلى تحسين هيكل التوظيف المحلي. تدعم هذه الأدلة جزئياً وجهة نظر شيبرد

[1] Shuzhong Ma, Yinfeng Liang & Hongsheng Zhang, **The Employment Effects of Global Value Chains,** Emerging Markets Finance and Trade, 55:10, 2230-2253, 2019.

(2013) تجريبياً بأن آثار سوق العمل لسلاسل القيمة العالمية في البلدان النامية من المرجح أن تكون إيجابية على نطاق واسع.

- في المناقشة حول الصناعات كثيفة العمالة مقابل الصناعات كثيفة رأس المال، توصلت النتائج الى أن تعزيز المكانة في سلاسل القيمة العالمية يؤدي إلى تحسين هيكل التوظيف في الصناعات كثيفة رأس المال أكثر من الصناعات كثيفة العمالة.
- في مناقشة الموقف في DVCs مقابل FVCs، تشير النتائج إلى أن كلا النوعين من تقسيم العمل يساهمان في تحسين هيكل التوظيف، في حين أن الفوائد من المشاركة المتزايدة في DVCs أكبر من FVCs. هذا يعني أن الدولة لا يجب أن تشارك بنشاط فيFVCs فحسب، بل تحتاج أيضًا إلى تطوير DVCs من أجل توسيع نطاق التوظيف وتحسين هيكل التوظيف لديها.

### 7.1. دراسة Mohamedou Nasser dine والموسومة بـ: تأثير مشاركة سلاسل القيمة العالمية على التوظيف في تركيا والآثار غير المباشرة[1]:

تبحث هذه الدراسة التجريبية في آثار مشاركة تركيا في سلاسل القيمة العالمية، من خلال الروابط الخلفية والأمامية، على توليد فرص العمل. حيث استخدمت الدراسة العمالة كمتغير تابع وقد عبرت عنه بمؤشر يقيس عدد الموظفين، ومتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وقد عبرت عنه بالروابط الامامية والروابط الخلفية الى جانب مقاييس أخرى متمثلة في راس المال والقيمة المضافة والأجور، وباستخدام تقدير التأثيرات الثابتة والتحكم في التأثيرات غير المباشرة لمؤشرات سلاسل القيمة العالمية باستخدام مصفوفة الوزن المكاني[*] خلصت الدراسة الى:

- أن تكوين العمالة يكون عرضة للتأثيرات غير المباشرة الكبيرة الناشئة عن التغيرات في مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في القطاعات المرتبطة بمصفوفة الوزن.
- أن التوظيف في قطاعات التصنيع هو الأكثر استفادة من تكامل سلاسل القيمة العالمية، في حين أن تكامل قطاعات الخدمات لسلاسل القيمة العالمية له تأثير سلبي على عدد العمال.

[1] Mohamedou Nasser dine, **Impact of Global Value Chains' Participation on Employment in Turkey and Spillovers Effects**, Journal of Economic Integration Vol. 34, No. 2, June 2019, 308-326.

[*] تم تقديم مفهوم مصفوفة الوزن "المكاني" لالتقاط الترابط بين القطاعات. في هذا الصدد، يتم حساب متوسط استخدام الوسطاء بين القطاعات في تركيا من 2000 إلى 2014 كمؤشر للترابط القطاعي. وهذا يعني أن القطاعات التي لديها مستويات عالية من المعاملات سيتم منحها وزنًا أكبر كدليل على اعتماد أقوى.

### 8.1. دراسة Victor Kummritz Daria Taglioni Deborah Winkler والموسومة بـ: الارتقاء الاقتصادي من خلال المشاركة في سلسلة القيمة العالمية[1]:

تبحث هذه الورقة في السياسات الوطنية التي تعتبر حاسمة للنجاح في الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية، وتجمع بين مجموعتين من مجموعات البيانات من البلدان النامية والصناعية على المستوى القطاعي مع مجموعة واسعة من تدابير السياسات على المستوى القطري، باستخدام قاعدة بيانات كبيرة تغطي ما يصل إلى 61 دولة، و34 صناعة، والفترة الزمنية من 1995 إلى 2011، وقد استخدمت الدراسة القيمة المضافة المحلية المتولدة في القطاعات كمقياس للارتقاء الاقتصادي، أما المتغيرات الخاصة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية فقد استخدمت القيمة المضافة الأجنبية المتجسدة في الصادرات (FVAX) ، ومقدار القيمة المضافة المحلية المعاد تصديرها (DVAR)، اضافة الى باقي المتغيرات التي تجسد السياسات والمتمثلة في: البنية التحتية، والترابط، والاستثمار والسياسة التجارية، ومناخ الأعمال والمؤسسات، والمالية وأسواق العمل، والمهارات والتعليم، والابتكار ومعايير المنتج، وكذلك العمل، والمعايير الاجتماعية، والمعايير البيئية. وقد خلصت الدراسة الى:

تؤكد النتائج الاقتصادية القياسية أن تكامل سلاسل القيمة العالمية – كمشتري وبائع – يزيد من القيمة المضافة المحلية ومن المثير للاهتمام، أن النتائج تشير إلى أن البائع (الروابط الأمامية) في سلاسل القيمة العالمية يساهم بقوة أكبر في الارتقاء الاقتصادي من كونه مشترًا (روابط خلفية) فقط .

في الخطوة الثانية، درست على وجه التحديد دور السياسات والمؤسسات والمعايير الوطنية للترابط بين التكامل والارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية. حيث وجدت أن بيئة السياسات المحلية هي بالفعل حافز رئيسي لتأثيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على القيمة المضافة المحلية. ويمكن أن يكون بمثابة عقبة أو عامل تسهيل للارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية وينبغي أن يكون عنصرًا أساسيًا في إستراتيجية الدولة لسلاسل القيمة العالمية.

يُظهر تحليل أكثر تفصيلاً أن العديد من مجالات السياسة تتوسط في المكاسب من سلاسل القيمة العالمية بشكل أكبر من خلال التكامل كبائع، وهو الأمر الذي ينطبق بشكل خاص على الاتصال والتعليم والمهارات، فضلاً عن المعايير. نحن نعتبر ذلك نتيجة معقولة نظرًا لأن الآليات الكامنة وراء الآثار الإيجابية لتكامل سلاسل القيمة العالمية كمشتري وبائع من المرجح أن تكون مختلفة. على سبيل المثال، قد تولد الروابط الخلفية مكاسب من

[1] The world bank, **Economic Upgrading through Global Value Chain Participation**, by Victor Kummritz, Daria Taglioni, Deborah Winkler, Working Paper 8007, 2017.

خلال زيادة جودة المدخلات، في حين أن الروابط الأمامية لها تأثير مباشر على زيادة الطلب على القيمة المضافة المحلية. بطبيعة الحال، يمكن للسياسات المحلية أن تؤثر على الطلب على السلع المحلية أكثر من تأثيرها على جودة المدخلات الأجنبية – وتتوافق نتائجنا مع هذا التفسير.

أخيرًا، نلاحظ أن العديد من نتائجنا مدفوعة بالدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط. الاستثناءات البارزة هي المعايير ومناخ الأعمال والمؤسسات. على أي حال، فإننا نعتبر أن الاستنتاجات وثيقة الصلة بالاقتصادات النامية بالرغم من ذلك. تتمتع العديد من البلدان ذات الدخل المتوسط المرتفع والعليا بمستويات أعلى من التكامل في سلاسل القيمة العالمية ومن ثم يتضح أنها مسؤولة عن جزء كبير من نتائجنا. ومع ذلك، مع اندماج البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل بشكل متزايد في سلاسل القيمة العالمية، نتوقع أن تلعب هذه السياسات المحلية دورًا متزايدًا. يمثل مصدر عدم التجانس هذا مجالًا مهمًا لمزيد من البحث. يسمح الفهم الأفضل للدور الذي يلعبه نوع تكامل السلاسل العالمية للقيمة بتصميم استراتيجيات أكثر دقة لسلاسل القيمة العالمية الخاصة بالبلد. بالإضافة إلى ذلك، يجب فحص مصادر عدم التجانس الأخرى بمزيد من التفصيل. على سبيل المثال، يمكن أن تكون الاختلافات في التأثيرات التي تعتمد على مرحلة التنمية أو قرب بلد ما وثيقة الصلة بالموضوع. أخيرًا، سيكون من المهم استكمال هذا العمل بتحليل أضيق يقيم الدور وقنوات الإرسال لكل من هذه السياسات. بينما نلقي بعض الضوء على هذه القضايا، نرحب ببحث أكثر تفصيلاً.

## 9.1. دراسة Anna Ignatenko, Faezeh Raei, and Borislava Mircheva سلاسل القيمة العالمية: ما هي الفوائد ولماذا تشارك البلدان؟[1]:

بحثت هذه الورقة في كيفية استفادة البلدان من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودخل الفرد وكذلك محدداته (معدل الاستثمار ورأس المال البشري والإنتاجية)، من خلال قنوات متعددة وذلك باستخدام مجموعة البيانات الأساسية المستخدمة لهذه الدراسة هي قاعدة بيانات (MRIO) ، والتي توفر بيانات حول روابط المدخلات والمخرجات بين 189 دولة و 26 قطاعًا (بما في ذلك الخدمات) خلال الفترة 1990–2013 تُستخدم بيانات روابط المدخلات والمخرجات لحساب عدة مقاييس للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية وهي مقياسا التكامل الخلفي والامامي في سلاسل القيمة العالمية الى جانب المؤشرات التي تقيس مواقع البلدان والقطاعات في سلاسل القيمة على مستوى الصناعة.

[1] IMF, **Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?** by Anna Ignatenko, Faezeh Raei, and Borislava Mircheva, Working Paper, January 2019.

النتائج الرئيسية التي توصلت إليها هي:

- المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على دخل الفرد ومكوناته والاستثمار والإنتاجية.
- وجد أن هذه المكاسب مرتبطة بتجارة سلاسل القيمة العالمية وليست بالتجارة التقليدية. تبدو النتائج قوية للتجانس والسببية العكسية.
- إن المكاسب من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ليست تلقائية، وهناك درجة كبيرة من عدم التجانس حيث أن البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى والمرتفع تستفيد من هذه المشاركة، بينما ظهرت التأثيرات أقل قوة بالنسبة للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
- العلاقة بين الانطلاق في سلاسل القيمة العالمية والتنمية الاقتصادية ليست علاقة مباشرة. في حين أن الخدمات المالية والتجارية تميل إلى أن تكون أولية وذات قيمة مضافة عالية، فإن الرابط أقل وضوحًا في التصنيع.
- توصلت الدراسة الى أن "الانتقال" إلى المزيد من القطاعات عالية التقنية نتيجة للمشاركة في سلاسل التوريد الرئيسية يحدث ولكنه ليس عالميًا، مما يشير إلى أن المكاسب من المحتمل أن تكون مشروطة بعوامل أخرى.
- أكدت النتائج على الدور الرئيسي للسمات المؤسسية مثل إنفاذ العقود وجودة البنية التحتية كمحددات للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

## 2. التنويع الاقتصادي في ضوء الدراسات السابقة:

### 1.2. دراسة محمد عمر باطويح وعلم الدين بانقا[1] والموسومة بـ: الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلا للتنويع الاقتصادي:

تناولت هذه الدراسة موضوع الاستثمار في اقتصاد المعرفة مدخلا للتنويع الاقتصادي كأحد الموضوعات المهمة بهدف تسليط الضوء على أهمية الاستثمار في هذا الجانب، وقد قامت الدراسة بتوضيح مفهوم الاستثمار في اقتصاد المعرفة وأهميته وبيان العلاقة بين اقتصاد المعرفة والتنويع الاقتصادي واستدامة النمو الاقتصادي، وقد حللت الدراسة واقع اقتصاد المعرفة في دول المجلس مقارنة بالدول الصناعية الناشئة والدول المتقدمة، وقيمت الآثار والمخاطر المترتبة على عدم التنويع الاقتصادي في هذه الدول، ولمعرفة مدى صلاحية اقتصاد المعرفة كمدخل للتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، قامت الدراسة بإجراء اختبار تجريبي لتقييم العلاقة بين اقتصاد المعرفة ومستوى

[1] محمد عمر باطويح، علم الدين بانقا، **الاستثمار في إقتصاد المعرفة مدخلا للتنويع الاقتصادي (حالة دول مجلس التعاون الخليجي)**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد العشرون، العدد الثاني، يوليو 2018.

التنويع الاقتصادي باستخدام نماذج الاقتصاد القياسي بالتطبيق على الاقتصاد السعودي حيث قامت بتقدير نموذج انحدار يربط مؤشرات وجود التنويع الاقتصادي وهو القيمة المضافة للصناعات التحويلية كمتغير تابع ومتغير اقتصاد المعرفة كمتغير مفسر ممثلا في توفر راس المال البشري، إضافة الى محددات (العوامل المؤثرة) القيمة المضافة للصناعات التحويلية كمؤشر توفر راس المال والتضخم وسعر الصرف الحقيقي، والاستهلاك الحكومي. وقد خلصت الدراسة الى أهم النتائج التالية:

- أثبتت نتائج الدراسة التجريبية التأثير المعنوي القوي الموجب لاقتصاد المعرفة على التنويع الاقتصادي؛
- اثبتت نتائج تقدير النموذج أن مؤشر رأس المال البشري والاستثمار في رأس المال هي أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة على زيادة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الاقتصاد السعودي؛
- خلصت الدراسة إلى أن اعطاء الاولوية في الانفاق الحكومي لزيادة الاستثمار في اقتصاد المعرفة تؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي واحداث التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

### 2.2. دراسة Manuel R.Agosin and al[1] والموسومة بـ: محددات تنويع الصادرات حول العالم 1962-2000:

هدفت الدراسة الى البحث في العلاقة التي تربط تنويع الصادرات بالانفتاح التجاري وشروط الصدمات التجارية ورأس المال البشري والنمو الاقتصادي والكشف عن تفاعلاتها وبعض الآليات المتبعة وذلك بتحليل دور العديد من المحددات المحتملة لتنويع الصادرات وقد اعتمد الباحثين على المنهج القياسي وذلك بإجراء دراسة لـ 79 دولة حول العالم في الفترة من 1962 الى 2000 بطريقة اللحظات المعممة (GMM) وقد استخدمت الدراسة مؤشر هيرشمان-هير فندال لتركز الصادرات السلعية، اما المتغيرات التفسيرية فقد اعتمد الباحث على نسبة الائتمان المصرفي في القطاع الخاص، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، راس المال البشري، وخلصت الدراسة الى النتائج التالية:

- الانفتاح التجاري يؤدي إلى زيادة التخصص؛
- لا يؤثر التطور المالي على تنويع الصادرات، على الاقل هذا ما أظهره المقياس المعتمد في هذه الدراسة وهو نسبة الائتمان في القطاع الخاص غير المصرفي الى الناتج المحلي الاجمالي؛
- تشير النتائج الى وجود أثر ايجابي لتقلب سعر الصرف الحقيقي على تركيز الصادرات؛
- أظهرت النتائج أن البلدان النائية والبعيدة عن المراكز الرئيسية للتجارة العالمية لديها صادرات أكثر تركيز؛

[1] Manuel R.Agosin and al, **Determinants of Export Diversification Around the World: 1962-2000**, The world economy 2011.

- تشير النتائج الى ان البلدان التي يتوافر فيها راس المال البشري بوفرة تتخصص في المنتجات المصنعة المتمايزة، كما ان مستوى التعليم كان له أثر ايجابي على التنويع؛
- إن البلدان ذات المستوى الاعلى من رأس المال البشري تؤدي صدمات معدلات التبادل التجاري الايجابية على مجموعة واسعة من القطاعات فيها الى تصدير أصناف جديدة، كما تسمح المستويات الأعلى من التعليم في القوى العاملة بالاستفادة من الدخل المرتفع الناجم عن هذه الصدمات لتطوير قطاعات جديدة.

### 3.2. دراسة ممدوح عوض الخطيب[1] والموسومة بـ: أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير نفطي السعودي:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس درجة التنويع الاقتصادي في المملكة خلال الفترة 1970-2008، وذلك بالاعتماد على نواتج النشاطات الاقتصادية العشرة بالأسعار الثابتة لعام 1999 التي يتكون منها الناتج المحلي الإجمالي وهي: الزراعة والغابات والأسماك، التعدين والتحجير، الصناعات التحويلية، الكهرباء والغاز والماء، البناء والتشييد، تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، النقل والتخزين والاتصالات، خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، خدمات جماعية واجتماعية وشخصية، الخدمات الحكومية.. ولهذا الغرض، سيتم تقدير مؤشرين إحصائيين للتنويع وهما: مؤشر جيني، ومعامل هيرفندال-هيرشمان. وبعد قياس هذين المؤشرين خلال فترة الدراسة، سيتم تقدير معدل تغيرهما لمعرفة فيما إذا زادت درجة التنويع أم نقصت، ومن ثم ربطها بالمعدلات السنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، لمعرفة مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي.

وقد أظهرت نتائج التقدير زيادة درجة التنويع في الاقتصاد السعودي، حيث بلغ معدل التناقص السنوي لمعامل هيرشمان - هيرفندال ولمؤشر جيني (-2.987بالمئة) و(-1.147بالمئة) على التوالي. ودرس أثر التنويع على النمو الاقتصادي وذلك بربط معدل النمو في القطاع غير النفطي بوصفه متغيرا تابعا بمعدلات نمو كل من مخزون رأس المال، وقوة العمل، وسعر برميل النفط، إضافة إلى درجة التنويع الاقتصادي، ومتغير صوري. واستخدمت طريقة المربعات الصغرى العادية في التقدير وبينت النتائج القياسية الأثر العكسي للتنويع على النمو الاقتصادي الإجمالي في المملكة، وأثره الإيجابي على النمو في القطاع غير النفطي .وبذلك فقد صاحب، تزايد درجة التنويع في الاقتصاد السعودي نمو مطرد في الناتج المحلي الاجمالي للقطاع غير النفطي. وعلى الرغم من تمكن الاقتصاد السعودي من رفع درجة التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو في القطاع غير النفطي، فإن بعض المؤشرات الإحصائية مازالت تعكس

[1] ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير نفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 18، العدد: 02، مايو 2011.

استمرار اعتماد الاقتصاد السعودي على النفط، ومنها ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الحكومية الفعلية، وارتفاع نسبة الصادرات النفطية من جملة الصادرات السلعية، وهو الأمر الذي يتطلب تحقيق التنويع في الإيرادات الحكومية والصادرات السلعية إلى جانب التنويع في بنية الإنتاج، ومن ثم التوصية بضرورة تنويع الإيرادات الحكومية والصادرات السلعية، والتركيز على النشاطات الاقتصادية التي تشكل الطاقة من إنتاجيا مهما فيها، والتوسع في نشاطات الزراعة والصناعة التحويلية والسياحة.

### 4.2. دراسة: Rohan Longmore, Pascal Jaupart, Marta Riveira Cazorla والموسومة بـ: نحو التنويع الاقتصادي في ترينيداد وتوباغو[1]:

تساهم هذه الورقة في النقاش السائد حول التنويع والذي استمر في ترينيداد وتوباغو لأكثر من ثلاثة عقود، حيث حددت الورقة العقبات الرئيسية التي تحول دون محاولات البلاد للتنويع، وقد تم تطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي على بيانات اللوحات لتحديد أهم العقبات التي تعترض التنويع الاقتصادي لمجموعة من 183 دولة، ثم يتم تطبيق النتائج على حالة ترينيداد وتوباغو المحددة من خلال تحليل مفصل للروابط في الاتجاهات التي يتبعها الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع بين عامي 1980 و 2011 وقد استخدمت الدراسة في منهجية التقدير طريقة العزوم المعممة GMM وقد عبرت عن المتغير التابع بمؤشر هيرشمان–هيرفندال والمتغيرات التفسيرية بالانفتاح التجاري، الحصول على التمويل، تعداد السكان، راس المال البشري، جودة المؤسسات، سعر الصرف، التضخم، متوسط دخل الفرد، التبادل التجاري، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد خلصت الدراسة الى اهم النتائج التالية:

- إن الحصول على التمويل وصدمات معدلات التبادل التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير كبير على التنويع .مع ثبات العوامل الأخرى، تميل البلدان التي تتلقى المزيد من الاستثمارات المباشرة إلى أن تكون كذلك أكثر تنوعا .يشير هذا إلى أن المستثمرين الأجانب يميلون إلى تطوير صناعات جديدة بدلاً من تجميع مواردها في القطاعات الموجهة بالفعل نحو الأسواق الدولية .
- شروط المعاملة يبدو أن الصدمات مرتبطة بتركيز قاعدة التصدير، مما يشير إلى ذلك تقلبات الأسعار النسبية مصحوبة بإعادة تخصيص عوامل الإنتاج نحو القطاعات التي زادت فيها الربحية .
- أن تأثير التركيز لصدمات شروط التبادل التجاري أقل لتلك البلدان التي لديها مستويات أعلى من رأس المال البشري.

[1] **The World Bank**, Rohan Longmore, Pascal Jaupart, Marta Riveira Cazorla**, Toward Economic Diversification in Trinidad and Tobago,** Policy Research Working Paper 6840, April 2014.

- التنمية المالية عن طريق الحد من قيود السيولة، وزيادة فرص الحصول على الائتمان قد تحفز بالفعل أنشطة التصدير، والبلدان التي يواجه فيها المستثمرون عددًا أقل من الحواجز التي تحول دون الحصول على الائتمان أكثر تنوعا.
- يبدو أن التغيرات الحقيقية في أسعار الصرف لها تأثير قوي على أنماط التنويع .تم العثور على التقييمات الحقيقية للعملات لترجمتها في تركيز أعلى لقاعدة التصدير في جميع المواصفات ما عدا واحدة .هذا يتوافق مع الحجة القائلة بأن التقدير الحقيقي يقلل من ربحية الاستثمار.
- إن عدد السكان ونوعية المؤسسات ودخل الفرد والانفتاح التجاري لا تؤثر على عملية التنويع.

لقد حاولت الدراسة تحديد الدوافع المهمة لحلقات التنويع في جميع أنحاء العالم و T&T باستخدام كل من الإحصائيات الوصفية والتقديرات الاقتصادية القياسية، وتشير النتائج الاقتصادية إلى أن الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر والوصول إلى التمويل هما من العوامل الأساسية للتنويع الاقتصادي التي تسيطر عليها الحكومة بعض الشيء، ولتنويع اقتصادها بشكل أكبر ، تشير هذه النتائج إلى أن T&T يمكن أن تهدف إلى اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع غير الطاقة واتخاذ تدابير تهدف إلى زيادة التدفقات الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة. بناءً على النتائج التي توصلت إليها مؤلفات محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تحقيق ذلك من خلال المشاركة بنشاط أكبر في مبادرات اتفاقات التجارة الإقليمية لأنها ستزيد من فرص الوصول إلى الأسواق الدولية التي يتمتع بها المنتجون المحليون والأجانب. كما يمكن للبلد أن يدفع أعضاء الاتحاد الجمركي للجماعة الكاريبية والسوق المشتركة (CARICOM) إلى تنفيذ الخطوات الضرورية بشكل أكثر فاعلية لإنشاء منطقة تعريفة مشتركة تعمل بشكل جيد بالإضافة إلى تعزيز تصور الاستثمار في المنطقة الفرعية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة أن تتصور المزيد من مناطق التجارة الحرة مع الدول المجاورة الكبيرة مثل البرازيل أو كولومبيا أو فنزويلا، كما أن تحسين أداء الأسواق المالية المحلية يمكن أن يسهل أيضا إنشاء أنشطة تجارية جديدة وتوليد الفرص.

كما أن هناك مجالًا لتحسين الجودة والوصول إلى التعليم في T&T. التعليم الثانوي والعالي وكذلك البحث والتطوير مهمان لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الكاملة للاستثمار الأجنبي المباشر، أخيرًا، يعد تحسين بيئة الأعمال للمستثمرين المحليين والأجانب أمرًا ضروريًا لتنويع اقتصاد T&T. لأن تسهيل الوصول إلى التمويل وتحسين حقوق الملكية وتقليل عبء البيروقراطية وترشيد الأنظمة الضريبية هي إصلاحات ثبت أنها تجتذب المزيد من الاستثمارات في أنشطة جديدة.

### 5.2. دراسة Patrick N. Osakwe وJean-Marc Kilolo والموسومة بـ: ما الذي يدفع تنويع الصادرات؟ أدلة جديدة من لجنة من البلدان النامية[1]:

تبحث هذه الورقة في محددات تنويع / تركيز الصادرات في البلدان النامية ، مع التركيز على دور هيكل الإنتاج، وهبات الموارد الطبيعية والبنية التحتية، لا سيما في أقل البلدان نمواً وقد استخدم الباحثين اسلوب الاقتصاد القياسي بعد جمع بيانات 145 دولة للفترة من 2003 الى 2015، ويستخدم كلاً من عدد خطوط التصدير ومؤشر Relative Theil كمؤشرات لتنويع الصادرات وتركيزها وفيما يتعلق بالمتغيرات التفسيرية، يتم استخدام ست فئات من المتغيرات المستقلة في الورقة: (1) مقياس لهيكل الإنتاج المحلي والأداء الصناعي المحصورين بنصيب القيمة الصناعية المضافة في الناتج المحلي الإجمالي (2) (أ) مقياس هبات الموارد الطبيعية (التي تم احتسابها من خلال نسبة الإيجارات المعدنية إلى الناتج المحلي الإجمالي) ، (3) مؤشران للبنية التحتية ، وهما استهلاك الطاقة وعدد اشتراكات خطوط الهاتف ، (4) العمق المالي ، (5) حجم السوق ، و ( (6) الانفتاح على تدفقات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد اعتمد الباحثين على طريقة اللحظات المعممة وكانت النتائج كالآتي:

تشير نتائج تحليلات الانحدار إلى أن هيكل الإنتاج للاقتصاد هو أحد المحددات المهمة لتنويع الصادرات في البلدان النامية. على وجه الخصوص، يرتبط جزء كبير من القيمة المضافة للصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي بتنويع الصادرات. هذا العامل هو إلى حد بعيد أهم عامل يقود التغييرات في هيكل التصدير. في المقابل، فإن هبات الموارد الطبيعية لها تأثير سلبي على تنويع الصادرات. يؤدي ارتفاع نسبة الإيجارات المعدنية في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة التركيز في منتجات التصدير. هذه النتائج مهمة بشكل خاص بالنسبة للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، والتي تتميز عمومًا بزيادة تركيز الصادرات. وبالتالي، تؤكد النتائج على ضرورة قيام البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً ببناء قدرات إنتاجية وتحويل هيكل اقتصاداتها لتشجيع تنويع الصادرات، على النحو المنصوص عليه في أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً وجدول أعمال عام 2063 للاتحاد الأفريقي.

وتشير النتائج أيضا إلى أن البنية التحتية هي محرك مهم لتنويع الصادرات. لكل من استهلاك الطاقة وخطوط الهاتف – وكيل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) – تأثير إيجابي على تنويع الصادرات. وهذا يؤكد الدور الحاسم للبنية التحتية المادية والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من تركيز الصادرات أو تنويع الصادرات. في الواقع، حدد كل من برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نمواً وأهداف التنمية المستدامة نقص البنية

[1] UNCTAD, Patrick N. Osakwe, Jean-Marc Kilolo**, what drives export diversification? New evidence from a panel of developing countries**, Research Paper No. 3, OCTOBER 2018.

التحتية ونقص الطاقة كعقبات خطيرة أمام التنمية المستدامة في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، هناك حاجة للبلدان الأفريقية والبلدان الأقل نمواً إلى تعزيز جهودها لتطوير وتحسين حالة البنية التحتية في اقتصاداتها.

تبحث الورقة أيضًا في دور حجم سوق التنمية المالية، والانفتاح على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز تنويع الصادرات أو تقليل تركيز الصادرات. وجدت الورقة بعض الأدلة على أن العمق المالي يساعد على تنويع الصادرات. ويدعم ذلك الدعوة الواردة في برنامج عمل إسطنبول لتعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية في أقل البلدان نمواً (في الواقع، تمثل حصة الائتمان المحلي في الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً أقل من 3 في المائة في العينة الخاصة بنا). أظهرت النتائج أيضًا أنه كلما زاد حجم السوق المحلي، كان تنوع الصادرات أوسع. بالإضافة إلى ذلك، تميل الدول الأكثر انفتاحاً إلى زيادة صادراتها تنوعًا. فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النتائج مختلطة. في بعض التقديرات، تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وتنوع الصادرات بينما تشير تقديرات أخرى إلى أن العلاقة سلبية. قد يحدث هذا عندما يتم توجيه الموارد الخارجية في الغالب إلى صناعات محددة (على سبيل المثال، قطاع المعادن).

### 6.2. دراسة احمد الكواز[1] والموسومة بـ: التنويع الاقتصادي: حالة الكويت فيما يتعلق بالدول المنتجة للنفط:

تقوم هذه الدراسة بتحديد العوامل الرئيسية للتنويع الاقتصادي في مجموعة مختارة من الدول المنتجة للنفط (إندونيسيا وإيران والكويت وعمان وفنزويلا). وذلك من خلال النموذج اقتصادي القياسي لانحدارات المربعات الصغرى المرجحة خلال الفترة 1991–2001 وقد استخدمت الدراسة مؤشر تنويع الأونكتاد كمتغير تابع وتسعة متغيرات توضيحية بما في ذلك دخل الفرد وقيمته المربعة، والاستثمار وقيمته المربعة، والتضخم، والقيود المؤسسية، والسكان، والانفتاح، وسعر الصرف الحقيقي، وقد توصلت الدراسة لبعض الاستنتاجات حول المحددات الرئيسية للتنويع في المجموعة المختارة للبلدان المنتجة للنفط حيث كانت النتائج كالتالي:

- المؤسسات ذات الجودة العالية لها تأثير قوي وإيجابي على التنويع؛
- ارتفاع التضخم لا يشجع على تطوير أنشطة جديدة؛
- زيادة الانفتاح التجاري يعزز التنويع؛
- الاستثمار المحلي له تأثير قوي وايجابي على التنويع؛

[1] Ahmed Al-Kawaz, Economic Diversification: The case of Kuwait with Reference to Oil Producing countries, Journal of economic cooperation, 29, 3 (2008).

- وجدت الدراسة ان الدول التي بها عدد أكبر من السكان أكثر تنوعا؛
- استثمار راس المال له تأثير قوي وايجابي على التنويع.

### 7.2. دراسة هديل حميد محمود[1]: والموسومة بـ:آثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية:

تهدف هذه الدراسة الى اظهار آثار السياسة التجارية بشكل عام وتسليط الضوء على التجربة الماليزية في تنويع صادراتها وامكانية محاكاتها وتطبيقها على الاقتصاد العراقي حيث تم اتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك خلال الفترة 2002-2015 وكانت النتائج كالآتي:

- هناك عدة عوامل اقتصادية وسياسية كانت وراء نجاح التجربة الماليزية تمثلت في الظروف السياسية لماليزيا إذ أن قادتها مؤمنين بالتغيير والاصلاح والنظام الديمقراطي السائد مما جعل الاحزاب السياسية تتخذ قراراتها عن طريق المفاوضات على الرغم من التنوع العرقي فيها؛
- استطاعت ماليزيا النهوض برأس المال البشري وحولته الى طاقات عالية بمزايا تنافسية موجهة للاستثمارات الفعالة لاعتمادهم على الذات، وانتهاجهم استراتيجية الاعتماد على الذات اي السكان الاصليين وتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري عن طريق تحسين احوال السكان المعيشية والصحية؛
- توجه ماليزيا نحو دعم البنى التحتية ورفضها لتقليل نفقاتها لتلك المشاريع إذ تعتبرها الركيزة الأساس للاقتصاد ككل، واعتمادها على الموارد المتاحة بشكل كبير ورئيسي من خلال توفير رؤوس الاموال اللازمة لتمويل الاستثمارات المحلية، كما تعاملت مع الاستثمار الاجنبي بطريقة تعود عليها بمنافع كبيرة من خلال الاستفادة من الشروط التي تضعها وتصب في صالح اقتصادها، كما أن للاستثمار الاجنبي المباشر دفعة قوية لحفز انتاجها الصناعي وتنوع البنية الصناعية بشكل ملحوظ على مختلف الانشطة الاقتصادية، مما ولد آثار ايجابية على استخدام الموارد المحلية والقوى العاملة المحلية؛
- تجربة ماليزيا اولت القطاع الخاص دور ومساهمة في الحياة الاقتصادية بشكل أدى الى تعزيز التجربة الماليزية، وقيامها تحفيز الصناعات الفرعية التي تتصل بالصناعات الاستخراجية أمرا في غاية الأهمية لغرض بناء صناعة متكاملة تحرز تقدما صناعيا ملحوظا؛
- التطور الانتاجي الحاصل في ماليزيا بسبب الانماط الصناعية المتبعة بانتاج منتجات اساسية رخيصة مرورا بمنتجات ثانوية تمتلك قيمة مضافة بسب دور الصناعات الأساسية في بناء الاقتصادات النامية؛

[1] هديل حميد محمود، **آثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 105، 2018.

- قيام الدولة بتكييف القوانين الخاصة بالاستثمارات الأجنبية مع أوضاع البلد الراهنة والمستقبلية وكيفية التعامل معها؛
- نتيجة لتطور الأحداث في العراق بعد عام 2003 نلاحظ ممارسة ضغوط كبيرة على القطاعين الزراعي والصناعي وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية في مواجهة المنتجات المستوردة؛
- ان ارتفاع عائدات النفط العراقية لم يستطيع من النهوض بالواقع الاقتصادي للبلد ورفع مستوى النمو الاقتصادي، بسبب استخدام هذه العوائد لسد الاحتياجات من المستوردات ولسد العجز في ميزان المدفوعات؛
- هناك علاقة طردية بين درجة الحرية الاقتصادية والميزان التجاري والسبب يعود الى أن زيادة نسبة الاستيرادات تفوق نسبة زيادة الصادرات العراقية؛
- يعاني الاقتصاد العراقي من حالة الانكشاف الاقتصادي والتبعية للخارج نتيجة اعتماده عدم تنوع صادراته واعتماده على ايرادات النفط المورد غير قابل للاستدامة وهذا يمثل خطرا كبير على الاقتصاد العراقي.

## ثانيا: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

سنحاول في هذا القسم مناقشة الدراسات التي تم استعراضها في القسم الأول مع محاولة ابراز التقاطعات والاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وإبراز الفجوة العلمية التي تهدف هذه الدراسة بلوغها.

### 1. الدراسات التي تناولت العلاقة بين سلاسل القيمة العالمية والتنويع الاقتصادي:

لقد تم عرض عدة دراسات تناولت موضوع سلاسل القيمة العالمية وعلاقتها بأحد المتغيرات التي تعبر عن التنويع الاقتصادي فبعض الدراسات عبرت عنه بالقيمة المضافة للصناعة التحويلية كدراستي (Stöllinger 8 2016,201)

ودراسة (Sampatha, and Vallejob) والبعض الاخر عبر عنه بنسبة العمالة في الصناعة كدراسة (Mohamedou).

أما من ناحية مجتمع الدراسة فقد اختلف حجم العينة ونوعها من دراسة لاخرى فمنها من اقتصر على دولة واحدة كدراسة (Mohamedou) ودراسة (Los, Timmer, Gaaitzen) ومنها ما تناول عدة دول كدراسات Stöllinger و (Sampatha, and Vallejob) والبعض الاخر تناول مجموعة دول وعدة صناعات كدراسة (Kummritz, Taglioni, Winkler) و(Shuzhong, Liang & Zhang) و( Ignatenko, Raei, Mircheva).

ومن ناحية الإطار الزماني فنجد ان دراسة (Ignatenko, Raei, Mircheva) هي الأطول حيث امتدت من 1990 الى 2013 بينما الدراسات الأخرى فقد كان المجال الزمني من 1995 الى 2011 كحد اقصى، بينما نجد دراسة (Sampatha, and Vallejob) أجريت في فترات متقطعة على مدى ثلاث سنوات 2005-2010-2015.

اما من ناحية المنهج فقد كان المنهج التجريبي هو المهيمن على جميع الدراسات باستثناء دراسة ( Los, Timmer, Gaaitzen) التي كانت تحليلية، ومن ناحية المؤشرات المستخدمة في كل دراسة والنتائج المتوصل اليها في ملخصة في الجدول (2-1).

**2. الدراسات التي تناولت التنويع الاقتصادي:**

لقد تم عرض عدة دراسات تناولت التنويع الاقتصادي وعلاقته بأحد المتغيرات الاقتصادية فبعض الدراسات تناولت التنويع من الشق التجاري وقد عبرت عنه بمؤشر تركز الصادرات السلعية الصادر عن الاونكتاد هيرشمان-هيرفندال كدراسة Agosin و Longmore, Jaupart, Cazorla او مؤشر تنويع الاونكتاد الذي استخدمته دراسة (الكواز) او عدد خطوط التصدير ومؤشر ثيل كدراسة,Osakwe , Kilolo ، كما تناولت بعض الدراسات التنويع من الشق الإنتاجي وقد عبرت عنه بحصة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي كدراسة (باطويح، بانقا) او بمعدل النمو في القطاع غير النفطي كدراسة (الخطيب).

ومن ناحية مجتمع الدراسة فقد اختلف حجم العينة ونوعها من دراسة لاخرى فمنها من اقتصر على دولة واحدة كدراسة

(الخطيب) و (باطويح، بانقا) ومنها ما استخدم عدة دول (Agosin) ودراسة ( Longmore, Jaupart, Cazorla) ودراسة Osakwe Kilolo و (الكواز).

ومن ناحية الإطار الزماني فنجد ان دراستي (الخطيب) و (Agosin) هما الأطول حيث امتدت دراسة (Agosin) من 1962-2000 ودراسة (الخطيب) من 1970-2008 اما باقي الدراسات تراوح المدى الزمني فيها من 20 سنة الى 10 سنوات.

اما من ناحية المنهج فقد كان المنهج التجريبي هو المهيمن على جميع الدراسات باستثناء دراسة (احمد) فقد كانت تحليلية اما بالنسبة للمؤشرات المستخدمة في كل دراسة والنتائج فهي ملخصة في الجدول (2-1).

**الجدول (2–1) ملخص الدراسات السابقة**

| الدراسة | المشكلة البحثية | العينة والمنهج | الإطار الزماني | المتغيرات | أهم النتائج |
|---|---|---|---|---|---|
| دراسة **Roman Stöllinger 2016** | العلاقة بين التغيير الهيكلي والاندماج في GVC في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي | دول الاتحاد الأوربي –قياسية– | 2011–1995 | المتغير التابع: القيمة المضافة في الصناعات التحويلية<br>المتغيرات التفسيرية: الروابط الامامية، الروابط الخلفية، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، اجمالي الناتج المحلي للفرد، التغيرات في تكاليف العمالة في قطاع التصنيع | أظهرت النتائج وجود علاقة غير خطية بين الظاهرتين حيث يستفيد أعضاء مركز تصنيع CE من المشاركة في GVCمن حيث التغيير الهيكلي نحو التصنيع، بينما في الدول الأعضاء الأخرى، تساهم المشاركة في GVC، في تسريع عملية إزالة التصنيع. |
| دراسة **Roman Stöllinger 2017** | العلاقة بين الارتقاء الهيكلي والاندماج في سلاسل القيمة العالمية | 53 دولة –قياسية– | 2010–1995 | المتغير التابع: نمو إنتاجية العمل<br>المتغيرات التفسيرية: الروابط الامامية والخلفية، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، تعداد السكان، اجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج وعبر عنها بانتاجية العامل الكلي الحقيقي (تعادل القوة الشرائية)، ايجارات الموارد الطبيعية، سعر الصرف. | ان النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة توفر دعم محدود لواضعي السياسات في البلدان النامية الدين يضعون آمال كبيرة في سلاسل القيمة العالمية كأداة فعالة للسياسة الصناعية بينما يمكن تحديد تأثير معزز لزيادة تجارة سلاسل القيمة على التطوير الهيكلي للاقتصادات الناشئة والانتقالية فقط |
| دراسة **Roman Stöllinger 2018** | بحثت هذه الدراسة في العلاقة بين التغيير الهيكلي الخاص بالتصنيع ومشاركة سلاسل القيمة على مستوى الصناعة | 14 دولة من منطقة جنوب وجنوب شرق اسيا –قياسية– | 2011-1995 | المتغير التابع: القيمة المضافة في الصناعات التحويلية<br>المتغيرات التفسيرية: الروابط الخلفية، الروابط الامامية، مؤشر المشاركة الإجمالي، مؤشر التخصص الراسي (يشمل القيمة المضافة المتضمنة في الصادرات الوسيطة التي تعبر الحدود مرتين على الأقل) | النتائج تظهر بأن هناك عدد قليل من بلدان منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا التي تستفيد من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية من حيث التغيير الهيكلي الخاص بالتصنيع مثل كوريا وتايلاند وتختلف التأثيرات الخاصة بكل بلد من خلال اجراءات أو تدابير سلاسل القيمة. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **دراسة Padmashree Gehl Sampatha, and Bertha Vallejob 2018** | علاقة أنظمة الابتكار الناجحة مع التجارة ومشاركة سلاسل القيمة العالمية لتعزيز التعلم والارتقاء التكنولوجي. | 74 دولة نامية –قياسية– | سنوات 2005-2010- 2015. | المتغير التابع: القيمة المضافة للصناعة التحويلية<br>المتغيرات التفسيرية: الإنفاق العام على البحث والتطوير، المنشورات العلمية والمجلات، براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين، حقوق الملكية الفكرية، إضافة الى متغير التجارة في المنتجات الوسيطة المصنعة المصنفة في فئات التصدير التكنولوجي كمتغير يعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | تُظهر النتائج أن القدرة على التنويع التكنولوجي عبر فئات التصدير مرتبطة بأنظمة ابتكار أقوى، كما أظهرت النتائج أنه في البلدان الناجحة والمتفوقة الأداء، تعتمد الشركات على العديد من سمات نظام الابتكار لزيادة تدفقات المعرفة داخل وخارج سلاسل القيمة العالمية لبناء القدرة التصديرية والتنويع أفقيًا في سلاسل القيمة العالمية الجديدة. |
| **دراسة Victor Kummritz Daria Taglioni Deborah Winkler 2017** | العلاقة بين السياسات الوطنية التي تعتبر حاسمة للنجاح والارتقاء الاقتصادي في GVC | 61 دولة و34 صناعة –قياسية– | 2011-1995 | المتغير التابع: القيمة المضافة المحلية المتولدة في القطاعات كمقياس للارتقاء الاقتصادي، المتغيرات التفسيرية: الخاصة بالمشاركة في سلاسل القيمة فقد استخدمت الروابط الامامية والخلفية اضافة الى باقي المتغيرات التي تجسد السياسات والمتمثلة في: البنية التحتية: ومتغير الاستثمار ومناخ الأعمال والمؤسسات والمالية وأسواق العمل والمهارات والتعليم والابتكار ومعايير المنتج والعمل والمعايير الاجتماعية، والمعايير البيئية. | تؤكد النتائج الاقتصادية القياسية أن تكامل سلاسل القيمة العالمية – كمشتري وبائع – يزيد من القيمة المضافة المحلية ومن المثير للاهتمام، أن النتائج تشير إلى أن البائع (الروابط الأمامية) في سلاسل القيمة العالمية يساهم بقوة أكبر في الارتقاء الاقتصادي من كونه مشترًا (روابط خلفية) فقط. |
| **دراسة Bart Los, Marcel Timmer, Gaaitzen de Vries 2012** | أهمية الطلب الخارجي على الدخل ونمو العمالة في الصين | الصين<br>تحليل سلاسل زمنية | 2011-1995 | التحليلات كانت على أساس مجموعة جديدة من جداول مدخلات ومخرجات (WIOD) إضافة إلى بيانات على مستوى الصناعة على دخل العامل والتوظيف حسب المهارة، | وجدنا أن الصادرات ذات القيمة المضافة زادت بشكل سريع بعد عام 2001، وبلغت ذروتها عند 28% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006. وخلال هذه الفترة، أضافت الزيادة في الطلب الأجنبي حوالي 70 مليون وظيفة معظمها للعمال غير المهرة. أدى الطلب الأجنبي إلى توليد الدخل لرأس المال المحلي وليس للعمالة، حيث ظلت الأجور منخفضة. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **دراسة Shuzhong Ma, Yinfeng Liang & Hongsheng Zhang 2019** | تأثير موقع صناعة في بلد ما في سلاسل القيمة العالمية على التوظيف | 39 دولة و35صناعة **–قياسية–** | 2009-1995 | المتغيرات التابعة: المتغير الأول مستوى التوظيف ويقاس بـ: عدد العمال ذوي المهارات العالية– المتوسطة– المنخفضة. أما المتغير الثاني فهو هيكل التوظيف ويقاس بـ: حصة العمالة التي تتطلب مهارات عالية– مهارات عالية ومتوسطة، أما المتغيرات التفسيرية: متغيرات المكانة في سلسلة القيمة المحلية والعالمية مقاسة بمؤشرات المنبع والمصب الى جانب متغيرات تفسيرية أخرى : قيمة المدخلات الوسيطة، حجم الصناعة وتقاس بالقيمة المضافة للإنتاج، الانفاق الحكومي، مستوى التكنولوجيا ويقاس بعدد براءات الاختراع، الانفاق على التعليم، درجة الانفتاح التجاري ويقاس بنسبة حجم التجارة، درجة تعميق راس المال ويقاس بنسبة راس المال الثابت الحقيقي الى الناتج المحلي الإجمالي | أظهرت الدراسة أن مكانة الدولة في GVC لها تأثيرات إيجابية كبيرة على مستوى التوظيف وهيكلها حيث تحث البلدان الواقعة في مرتبة أعلى في GVC على زيادة الطلب على العمالة عالية المهارة وهيكل توظيف أكثر كمالًا كما أظهرت النتائج أن المركز في GVC سيساعد على تحسين هيكل التوظيف في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. |
| **دراسة Mohamedou Nasser dine 2019** | آثار تكامل سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية والأمامية على التوظيف في تركيا | **تركيا** –قياسية– | 2014-2000 | العمالة كمتغير تابع وقد عبرت عنه بمؤشر يقيس عدد الموظفين، ومتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وقد عبرت عنه بالروابط الامامية والروابط الخلفية الى جانب مقاييس أخرى متمثلة في راس المال والقيمة المضافة والأجور | تكشف الدراسة أن خلق فرص العمل لا يعتمد فقط على تكامل GVC داخل القطاعات الخاصة ولكن أيضًا على التغييرات في مشاركة GVC في القطاعات المجاورة، تستفيد العمالة في التصنيع أكثر من تكامل GVC عبر الروابط الخلفية |
| **دراسة محمد عمر باطويح وعلم الدين بانقا 2018** | أهمية الاستثمار في اقتصاد المعرفة لتحقيق التنويع الاقتصادي | دول مجلس التعاون الخليجي – قياسية– FMOLS | 2015-1990 | القيمة المضافة للصناعات التحويلية كمتغير تابع ومتغير اقتصاد المعرفة كمتغير مفسر ممثلا في توفر راس المال البشري، إضافة الى محددات القيمة المضافة للصناعات التحويلية كمؤشر توفر راس المال والتضخم وسعر الصرف الحقيقي، والاستهلاك الحكومي. | خلصت الدراسة إلى أن اعطاء الاولوية في الانفاق الحكومي لزيادة الاستثمار في اقتصاد المعرفة تؤدي إلى زيادة التنويع الاقتصادي واحداث التحول الهيكلي واستدامة النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **دراسة Manuel R.Agosin and al 2011** | دور العديد من المحددات المحتملة لتنويع الصادرات | 79دولة –قياسية– GMM | 1962-2000 | مؤشر هيرشمان–هير فندال لتركز الصادرات السلعية، نسبة الائتمان المصرفي في القطاع الخاص، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، راس المال البشري. | إن البلدان ذات المستوى الاعلى من رأس المال البشري تؤدي صدمات معدلات التبادل التجاري الايجابية على مجموعة واسعة من القطاعات فيها الى تصدير أصناف جديدة، كما تسمح المستويات الأعلى من التعليم في القوى العاملة بالاستفادة من الدخل المرتفع الناجم عن هذه الصدمات لتطوير قطاعات جديدة. |
| **دراسة ممدوح عوض الخطيب 2011** | قياس درجة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية | المملكة العربية السعودية –قياسية– **OLS** | 1970-2008 | المتغير التابع: معدل النمو في القطاع غير النفطي المتغيرات التفسيرية معدلات نمو كل من مخزون رأس المال، وقوة العمل، وسعر برميل النفط، إضافة إلى درجة التنويع الاقتصادي وتم التعبير عنهما بمؤشر جيني ومؤشر هيرفندال–هيرشمان، ومتغير صوري | بينت النتائج القياسية الأثر العكسي للتنويع على النمو الاقتصادي الإجمالي في المملكة، وأثره الإيجابي على النمو في القطاع غير النفطي |
| **دراسة Patrick N. Osakwe و–Jean Marc Kilolo 2018** | محددات تنويع/تركيز الصادرات في البلدان النامية | 145 دولة –قياسية– GMM | 2003-2015 | المتغيرات التابعة: عدد خطوط التصدير ومؤشر Theil كمؤشرات لتنويع الصادرات وتركيزها المتغيرات المستقلة: –مقياس لهيكل الإنتاج المحلي والأداء الصناعي المحصورين بنصيب القيمة الصناعية المضافة في الناتج المحلي الإجمالي – مقياس هبات الموارد الطبيعية (التي تم احتسابها من خلال نسبة الإيجارات المعدنية إلى الناتج المحلي الإجمالي)، – مؤشران للبنية التحتية، وهما استهلاك الطاقة وعدد اشتراكات خطوط الهاتف، – العمق المالي، – حجم السوق، – الانفتاح على تدفقات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر | توصلت الدراسة الى ان هيكل الانتاج والبنية التحتية والعمق المالي وحجم السوق والانفتاح التجاري محركات مهمة لتنويع الصادرات، بينما هبات الموارد الطبيعية تزيد من التركيز، فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النتائج مختلطة. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **دراسة احمد الكواز 2008** | تحديد العوامل الرئيسية للتنويع في مجموعة مختارة للدول المنتجة للنفط | 5دول منتجة للنفط – قياسية– OLS | 2001-1991 | مؤشر تنويع الأونكتاد كمتغير تابع والمتغيرات التوضيحية: دخل الفرد وقيمته المربعة والاستثمار وقيمته المربعة والتضخم والقيود المؤسسية والسكان والانفتاح وسعر الصرف الحقيقي. | توصلت الدراسة الى ان الجودة المؤسسية والانفتاح التجاري والاستثمار المحلي وعدد السكان واستثمار راس المال لها تاثيرات قوية وموجبة على التنويع بينما التضخم له أثر عكسي |
| دراسة: **Rohan Longmore, Pascal Jaupart, Marta Riveira Cazorla 2014** | تحديد الدوافع المهمة لحلقات التنويع في جميع أنحاء العالم ثم تطبيق النتائج على ترينيداد وتوباغو | 183 دولة –قياسية– GMM | 2011-1980 | المتغير التابع: مؤشر هيرشمان–هيرفندال والمتغيرات التفسيرية: الانفتاح التجاري، الحصول على التمويل، تعداد السكان، راس المال البشري، جودة المؤسسات، سعر الصرف، التضخم، متوسط دخل الفرد، التبادل التجاري، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر | إن الحصول على التمويل وصدمات معدلات التبادل التجاري وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف لها تأثير كبير على التنويع، بينما عدد السكان ونوعية المؤسسات ودخل الفرد والانفتاح ليس لهم أهمية. |
| دراسة **Anna Ignatenko, Faezeh Raei, and Borislava Mircheva 2019** | دراسة العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودخل الفرد ومحدداته | 189 دولة و26 قطاع –قياسية– OLS | 2013-1990 | المتغيرات التابعة: دخل الفرد، معدل الاستثمار، ورأس المال البشري، والإنتاجية. المتغيرات التفسيرية: متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية: الروابط الامامية والروابط الخلفية، ومتغيرات المكانة وعبر عنها بمؤشرات المنبع والمصب | المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لها تأثير إيجابي على دخل الفرد ومكوناته والاستثمار والإنتاجية. كما وجد أن هذه المكاسب مرتبطة بتجارة سلاسل القيمة العالمية وليست بالتجارة التقليدية. تبدو النتائج قوية للتجانس والسببية العكسية كما. توصلت الدراسة الى أن "الانتقال" إلى المزيد من القطاعات عالية التقنية نتيجة للمشاركة في سلاسل التوريد الرئيسية يحدث ولكنه ليس عالميًا، مما يشير إلى أن المكاسب من المحتمل أن تكون مشروطة بعوامل أخرى. واخيرا أكدت النتائج على الدور الرئيسي للسمات المؤسسية مثل إنفاذ العقود وجودة البنية التحتية كمحددات للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| **دراسة هديل حميد محمود 2018** | آثار السياسة التجارية في ماليزيا على تنويع صادراتها وإمكانية وتطبيقها على الاقتصاد العراقي | ماليزيا –العراق –تحليلية– | 2015-2002 | | النهوض براس المال البشري وتوجه ماليزيا نحو دعم البنى التحتية وتشجيعها للاستثمار الأجنبي المباشر وإعطاء دور للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية كل هذه العوامل كانت وراء نجاح التجربة الماليزية |

**المصدر**: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مصادر الدراسات السابقة.

### 3. موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

لقد حاولت الدراسة ان تدرس اثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي، وعلى ذلك فقد ركزت على دراسة الأثر الذي يحدثه الاندماج ومن ثم الارتقاء في سلاسل القيمة من آثار تمتد لتحدث تغيرات هيكلية وبنيوية في الاقتصاد، من خلال النظر في التغيرات الحاصلة في نمط القيم المضافة تحديدا الأثر على الصناعات التحويلية، ومن ثمّ النظر في التغيرات التي تطرأ على هيكل الصادرات، تحديدا تنوع الصادرات ، وكمرحلة متقدمة الى إذا ما كانت عملية المشاركة في سلاسل القيمة قد ساهمت في عملية الارتقاء التكنولوجي من خلال تحليل الأثر على الصادرات عالية التقنية.

وقد استخدمت الدراسة الحالية المؤشرات التي تعبر عن التنويع الاقتصادي متمثلة في مؤشر هيرشمان-هير فندال لتركز الصادرات السلعية ومؤشر حصة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الصادرات ذات التكنولوجيا العالية مع ادراج مؤشرات سلاسل القيمة العالمية كمتغيرات تفسيرية والمتمثلة في الروابط الامامية والروابط الخلفية، كما ان المدة الزمنية اختلفت باختلاف النموذج حيث حددت الفترة الزمنية في النموذج الأول بـ: 26 سنة والنموذج الثاني بـ: 31 سنة اما النموذج الثالث وهو الأقصر فقد كان 14 سنة كما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المقاربات القياسية المستخدمة فقد حاولنا تطبيق مقاربات حديثة ومتنوعة وهي منهج الابطاء الموزع المقطعي المعزز (CS-DL) **و** طريقة العزوم للتحيز المصحح (BC-GMM) وطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS). كما ركزت الدراسة في اختيارها لعينة الدراسة على مجموعة من الدول الناشئة من فئة الدخل المتوسط والتي حققت مستويات مهمة من التنويع والتنمية في اقتصاداتها بمرتجى قياس أثر اندماجها في سلاسل الإنتاج الدولية على التنويع الاقتصادي الذي استطاعت تحقيقه.

كما وحاولنا في الشق التحليلي احتساب معدلات المشاركة لكل من مؤشري المنبع والمصب لكل افراد العينة وذلك بهدف معرفة تموضع مشاركتها في سلسلة القيمة وما إذا كانت هذه المشاركة متمركزة في أنشطة المنبع او في أنشطة المصب.

## خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم مراجعة وتحليل العديد من الدراسات التي تناولت سلاسل القيمة العالمية والتنويع الاقتصادي مركزين على المؤشرات المستخدمة في كل دراسة والنتائج المتوصل اليها ثم تطرقنا الى الجوانب التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث العينة والاطار الزمني والمنهج والمؤشرات المعتمد عليها، حيث وجدنا في كل الدراسات التي تناولناها لم تتطرق أي دراسة منها لقياس اثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات السلعية او الصادرات عالية التكنولوجيا حيث ارتكز بعضها على اثر سلاسل القيمة على القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وهذا ما سنحاول ان نطبقه في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

# الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية

**تمهيد:**

سوف نحاول في هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تحديد أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي، مركزين في ذلك على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث تم اختيار ثلاثة نماذج اقتصادية تُعبّر عن التنويع الاقتصادي بأبعاده الإنتاجية والتجارية، فالنموذج المرتبط بتنويع الإنتاج ركّز على القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي، أما تنويع التجارة فقد تم اختيار تنويع الصادرات السلعية والصادرات عالية التقنية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل وفقا للمنهجية المتبعة إلى قسمين، تناولنا في القسم الأول منه متغيرات الدراسة والأداء الاقتصادي لدول العينة حيث أدرجنا فيه مجتمع الدراسة والأداء الاقتصادي للدول محل الدراسة، إلى جانب التعريف بالمتغيرات ومصادرها. وفي القسم الثاني تم من خلاله التعرف على الطرق الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها وتقدير النماذج واستخلاص النتائج وتحليلها.

## أولا: متغيرات الدراسة والأداء الاقتصادي لدول العينة

### 1. مجتمع وعينة الدراسة:

تتناول الدراسة مجموعة من الدول وهي:(الارجنتين، البرازيل، المكسيك، الهند، اندونيسيا، الفلبين، الفيتنام، كمبوديا، تايلند، الصين، ماليزيا، روسيا، تركيا، جنوب افريقيا) وتعتبر هذه الدول حققت مستويات مهمة من التنمية حيث تعتير هذه العينة حسب تصنيف البنك الدولي من الدول ذات الدخل المتوسط، وتصنف ضمن الأسواق الناشئة حسب تصنيف صندوق النقد الدولي، مراعين في اختيار العينة أن تكون مندمجة في سلاسل القيمة العالمية.

### 2. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

#### 1.2. متغيرات الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وتحليلها واختيار العينة حاولنا الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات للإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال القياس الاقتصادي وذلك كالتالي:

**1.1.2. المتغيرات التابعة:** حاولنا ان تشمل مؤشرات التنويع الاقتصادي المدروسة المؤشرات الخاصة بالتنويع التجاري والانتاجي والتكنولوجي وذلك كي تعطينا المؤشرات المدروسة صورة أدق عن التنويع الاقتصادي في دول العينة.

- مؤشر تركز الصادرات السلعية
- القيمة المضافة للصناعة التحويلية
- صادرات عالية التكنولوجيا

**2.1.2. المتغيرات المستقلة:** وتشمل مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والمؤشرات المفسرة للتنويع الاقتصادي:

- **متغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:** تتعدد مداخل قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وقد ارتكزت الدراسة على مؤشر الروابط الخلفية بما تتضمنه من قيمة مضافة أجنبية مدرجة في صادرات البلد، والروابط الأمامية بما تحويه من قيمة مضافة محلية لصادرات البلد مدرجة في صادرات بلدان ثالثة. وبذلك تمكّن المتغيرات المختارة من تتبع أي من عوامل المشاركة في سلسلة القيمة أكثر تأثيرا، ومداخل

هذا التأثير، أما مجموعة البيانات الأساسية المستخدمة في هذه الدراسة هي من قاعدة بيانات Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO)، والتي توفر بيانات حول روابط المدخلات والمخرجات بين 189 دولة و26 قطاعًا (بما في ذلك الخدمات) خلال الفترة 1990-2018.

- **العولمة الاقتصادية:** يقيس مؤشر العولمة الاقتصادية الابعاد الاقتصادية للعولمة بما في ذلك العولمة التجارية من خلال التجارة في البضائع والخدمات وتنوع الشركاء التجاريين والاتفاقيات التجارية والعولمة المالية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة والديون والاحتياطات الدولية ومدفوعات الدخل الدولية.

وبذلك فإن العولمة الاقتصادية تُسهم في إخراج الأنشطة الاقتصادية من المجال المحلي سواء كان قطريا أو إقليميا إلى المجال العالمي. بحيث تنساب فيها السلع والخدمات وينتقل رأس المال دون اعتبارات للحدود والقيود، إلى تلك الدول التي يكون فيها أجر العمل منخفضا وكذلك باقي التكاليف الأخرى، وتتوفر فيها متطلبات البنية الأساسية، والخدمات المختلفة، والاستقرار السياسي، وقوة عمل فنية ماهرة، ووسائط أخرى عديدة بما يحقق أكبر العوائد من تموضع حلقات الإنتاج. كما تجدر الإشارة إلى أهمية السياسات المتعلقة بتنظيم سوق المنتجات، والانفتاح على التجارة وآثارها في نشر التكنولوجيات الجديدة، وهو ما يكون له أثرا في التغير البنيوي سواء لعمليات الإنتاج أو هيكل التجارة في البلد.

وتُشير الأدلة التجريبية إلى أن هناك مجموعة من التأثيرات التي يمكن جنيها من العوامل المرتبطة بظاهرة العولمة من ذلك تقارب المسافات الاقتصادية مقارنة بالمسافة الجغرافية، تكامل الأسواق واتساع حجمها في ظل آثار العولمة بالإضافة إلى الآثار التي تُحدثها في سياسة التجارة والاستثمار وكذلك تحسين اللوجيستيات والجمارك وحماية الملكية الفكرية والبنية التحتية للمؤسسات ، وما تُسهم في إجراءات تمكين التجارة في ظل العولمة من خفض القيود الجمركية والكمية على التقانة الحديثة ما يُسهم في جعل تقانة المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويُسراً وهو ما يُؤدي إلى التي زيادة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية وكمحصلة لذلك في التنويع للهيكل الاقتصادي والسلعي وكذا تنويع أسواق التصدير.

- **مؤشر الابتكار العالمي**: يصدر مؤشر الابتكار العالمي (GII) ( the Global Innovation Index)، بالتعاون بين المنظمة العالمية للملكية الفكرية(WIPO) (World Intellectual Property Organization) وجامعة كورنيل (Cornell SC Johnson College of Business)، وكلية إدارة الأعمال العالمية (The Business School for the World INSEAD)، يركّز المؤشر على تحسين طرق قياس الابتكار وفهمه وهو يعتمد على أحدث البيانات

المستوحاة من أحدث الدراسات والأبحاث التي تُعنى بقياس الابتكار، ويُركّز المؤشر على تحديد السياسات المستهدفة والممارسات الجيدة للابتكار، ويساعد مؤشر الابتكار العالمي على خلق بيئة تكون فيها عوامل الابتكار وتقييمها مستمرا.

ويُعتبر مؤشر الابتكار العالمي مؤشراً مركّباً يتكون من أكثر من 81 متغير فردي، ويتم احتساب المؤشر العام للابتكار من خلال احتساب نسبة كفاءة الابتكار (the Innovation Efficiency Ratio)، والذي يُمثل المتوسط البسيط لدرجات المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار ( The Innovation Input Sub Index) والمؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار (The Innovation Output Sub Index). وبدوره يتم بناء مؤشر مدخلات الابتكار، اعتمادا على خمسة مؤشرات فرعية وهي: المؤسسات ورأس المال البشري والبحث العلمي، البنية التحتية، وتطور السوق وأخيرا تطور الأعمال. أما مؤشر مخرجات الابتكار فيرتكز على كل من مخرجات المعرفة والتكنولوجيا ومخرجات الإبداع. ويجدر التأشير أن كل مؤشر من المؤشرات السبعة المذكورة تنقسم إلى ركائز فرعية والتي بدورها تُبنى من خلال مجموعة من المتغيرات. وتُؤشّر نسبة كفاءة الابتكار (نسبة نتيجة المؤشر الفرعي للمخرجات على درجة المؤشر الفرعي للمدخلات) على مقدار إنتاج الابتكار الذي يحصل عليه بلد مقارنة بمدخلاته.

وقد تم اعتماد مؤشر الابتكار لاعتبارين، أولهما أن عمليات الابتكار وبما تتضمنه من إمكانات خلق طرائق وأنماط إنتاج جديدة تُسهم في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد، بالإضافة إلى أهمية السياسات الإطارية المصممة تصميما جيدا فيما يتعلق بحرية المنافسة وتحفيز الابتكار وخلق المعارف الجديدة وأثرها في تعزيز التنافسية ما يسمح بتعزيز التنويع الاقتصادي لهيكل الصادرات. كما أن جوهر إمكانات الابتكار وأثره في القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية في ظل ظروف التغييرات التكنولوجية في البلدان المتقدمة يسمح بالانتقال من الصادرات منخفضة التكنولوجيا إلى الصادرات عالية التقنية ذات المحتوى المعرفي المرتفع. أما الاعتبار الثاني، فيُدلل الابتكار على إمكانات الدول للارتقاء في مراحل شبكات الإنتاج الدولية نحو الحلقات يسار ويمين سلسلة القيمة، بما يُساهم فيه الابتكار في تعزيز القدرة على مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية من خلال الإدارة الجيدة والترابطات الشبكية وقيام التحالفات الاستراتيجية التي تسمح بالارتقاء في عملية المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

- **تنافسية الأداء الصناعي**: اقتصاديا وبحسب المدخل التجاري لمرتكزات التنمية الاقتصادية، من المهم بمكان امتلاك الدول قدرات كامنة تنافسية ومزايا نسبية ومطلقة تمكنها من استدامة وتطوير قطاعات تجارية تُسهم في تقدم عمليات التصنيع وكثافتها وتُسرّع عملية التحول الهيكلي، كما تدعم المعروض من

السلع القابلة للتصدير وجودتها، وتخفّض حالة الاعتماد الزائد على الموارد الطبيعية والمنتجات الأولية في القطاعات منخفضة التكنولوجيا، بالإضافة إلى التنافسية والاقتصادية والصناعية تحدد مستوى تكامل الدول في سلاسل الإنتاج العالمية.

- **نفقات البحث والتطوير، مقالات المجلات العلمية والتقنية، تسجيل براءات الاختراع، العلامات التجارية للمقيمين:** تُبين المتغيرات أثر السياسات العامة على البحث والتطوير وبراءات الاختراع والعلامات التجارية، وتُشكّل المتغيرات سالفة الذكر سلسة متكاملة ومترابطة من العمليات التي تُعبّر بداية عن كفاءة نفقات البحث والتطوير في خلق مقالات علمية تقنية رصينة، والتي تكون مخرجاتها مرتبطة بالمحيط الاقتصادي في شكل براءات اختراع وعلامات تجارية. وهي تُمثل محددات السياسة الخاصة بأنشطة البحث والتطوير في مجال الأعمال التجارية وأنشطة تسجيل البراءات وإقامة صلة ارتباطية بين تدابير الابتكار ومستويات اقتصاد المعرفة في البلد، بما يُمكّن الاقتصادات من إنتاج ابتكارات قابلة للتطبيق من الناحية التجارية.

وهذه العوامل مجتمعة تعتبر من العوامل الداخلية للتنمية الاقتصادية، بحسب ما نصت عليه نظريات النمو الداخلي، كما تعزّز خلق صناعات ومنتجات مبتكرة، تُسهم في عملية التحول الاقتصادي والهيكلي للدول، كما تدعم عمليات الانتقال من الاقتصاد القائم على الموارد الملموسة إلى اقتصاد قائم على المعرفة وكثافة المحتوى التكنولوجي. كما أن العوامل المذكورة من شأنها أن تُمثل ركائز أساسية لارتقاء الدول ضمن حلقات سلاسل القيمة العالمية باتجاه اليمن نحو مراحل متقدمة ترتبط بالعلامات التجارية ونحو يسار السلسلة حيث الابتكار والبحث والتطوير للمنتجات. وهو ما يُعزز الآثار الإيجابية المستهدفة من المشاركة في سلاسل القيمة.

- **التنمية البشرية:** ويُؤشّر على مستوى التعليم في البلد، ما يُدلل على مخزون الطاقات البشرية ونوعية العمالة، التي تعتبر ركيزة في التحول نحو القطاعات العالية القيمة وذات المحتوى التكنولوجي والمعرفي عميق.
- **نسبة العمالة في الصناعة:** ويبين المتغير نمط الصناعات في البلد، كثيفة العمالة أو كثيفة رأس المال، كما يُبين القدرات الإنتاجية للاقتصاد.

والجدول التالي يوضح تعريف كل مؤشر حسب الجهة التي تصدره:

**الجدول (3-1) متغيرات الدراسة ومصادر البيانات**

| المتغير | التعريف | المصدر |
|---|---|---|
| **المتغير التابع** | | |
| **CO** | **مؤشر تركز الصادرات**: والذي يدعى أيضا مؤشر HErfindahl-Hirschmann Index (HHI)، وهو مقياس لدرجة تركيز المنتج، ويتم استخدامه من أجل الحصول على قيم بين: 0 و1. وتشير قيمة المؤشر الأقرب إلى الرقم 1 إلى أن صادرات البلد أو وارداته تتركز بدرجة كبيرة على عدد قليل من المنتجات. على العكس من ذلك، فإن القيم الأقرب إلى 0 تعكس الصادرات أو الواردات هي أكثر توافقا بشكل موحد بين سلسلة من المنتجات. | http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120 |
| **MVA** | **الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**: التصنيع، القيمة المضافة (% من الناتج المحلي الإجمالي) يشير التصنيع إلى الصناعات التي تنتمي إلى أقسام ISIC 15-37. القيمة المضافة هي الناتج الصافي للقطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة. يتم احتسابها دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها. يتم تحديد أصل القيمة المضافة بواسطة التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC)، المراجعة 3. ملاحظة: بالنسبة لبلدان VAB، يتم استخدام إجمالي القيمة المضافة بتكلفة العامل كمقام. | https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NV.IND.TOTL=.ZS&country |
| **HTEX** | **صادرات التكنولوجيا العالية (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي)**: صادرات التكنولوجيا العالية هي منتجات ذات كثافة بحث وتطوير عالية، مثل الفضاء، وأجهزة الكمبيوتر، والمستحضرات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والآلات الكهربائية. البيانات بالدولار الأمريكي الحالي. | https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NV.IND.TOTL#=.ZS&country |
| **المتغيرات المستقلة** | | |
| **DVX** | **الروابط الأمامية**: وهي القيمة المضافة المحلية لصادرات للبلد المدرجة في صادرات بلدان ثالثة | **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.** |
| **FVA** | **الروابط الخلفية** وهي القيمة المضافة الأجنبية المدرجة في صادرات البلد | **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.** |
| **KOFGI** | **العولمة الاقتصادية**: يقيس مؤشر العولمة الاقتصادية الابعاد الاقتصادية للعولمة بما في ذلك العولمة التجارية من خلال التجارة في البضائع والخدمات وتنوع الشركاء التجاريين والاتفاقيات التجارية والعولمة المالية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحفظة والديون والاحتياطات الدولية ومدفوعات الدخل الدولية. | https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html |

| | | |
|---|---|---|
| **GII** | **الابتكار العالمي**: يعبر مؤشر الابتكار العالمي على نسبة كفاءة الابتكار والتي تمثل نسبة المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار على نتيجة المؤشر الفرعي، لمخرجات الابتكار على نتيجة المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار وهو يحدد مقدار انتاج الابتكار الذي يحصل عليه البلد مقارنة بمدخلاته | https://www.globalinnovationindex.org/analysis-indicator |
| **EMP** | **العمالة في الصناعة (% من إجمالي العمالة)**: (تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية) تعرف العمالة على أنها الأشخاص في سن العمل الذين شاركوا في أي نشاط لإنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل أجر أو ربح، سواء في العمل خلال الفترة المرجعية أو خارج العمل بسبب الغياب المؤقت عن الوظيفة، أو لترتيب وقت العمل. يتكون قطاع الصناعة من التعدين واستغلال المحاجر والتصنيع والبناء والمرافق العامة (الكهرباء والغاز والمياه)، وفقًا للأقسام 2-5 (ISIC 2) أو الفئات CF (ISIC 3) أو الفئات BF (ISIC 4). . | https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators/preview/on |
| **R&D** | **الإنفاق على البحث والتطوير (% من الناتج المحلي الإجمالي)**<br>إجمالي الإنفاق المحلي على البحث والتطوير (R & D)، معبرًا عنه كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وهي تشمل كلاً من النفقات الرأسمالية والجارية في القطاعات الأربعة الرئيسية: مؤسسة الأعمال، والحكومة، والتعليم العالي، والقطاع الخاص غير الربحي. يغطي البحث والتطوير البحث الأساسي، والبحوث التطبيقية، والتطوير التجريبي. | https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NV.IND.TOTL#=.ZS&country |
| **HDI** | **مؤشر التنمية البشرية (HDI)**: هو مقياس موجز لمتوسط التحصيل في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، اكتساب المعرفة، مستوى معيشي لائق HDI هو المتوسط الهندسي للمؤشرات المقيسة لكل من الأبعاد الثلاثة .يتم تقييم البعد الصحي من خلال العمر المتوقع عند الولادة، ويتم قياس البعد التعليمي من خلال متوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تتراوح ح أعمارهم بين 25 عامً ا وأكثر من سنوات التعليم المتوقعة للأطفال في سن المدرسة. يقاس معيار مستوى المعيشة بإجمالي الدخل القومي للفرد. يستخدم مؤشر التنمية البشرية لوغاريتمات الدخل، لتعكس انخفاض أهمية الدخل مع زيادة الدخل القومي الإجمالي. ثم يتم تجميع النتائج الخاصة بمؤشرات البعد الثالث لمؤشر HDI في فهرس مركب باستخدام المتوسط الهندسي. | http://hdr.undp.org/en/indicators/137506 |
| **PA** | **طلبات براءات الاختراع، المقيمين**: طلبات براءات الاختراع هي طلبات براءات الاختراع في جميع أنحاء العالم المودعة من خلال إجراء معاهدة التعاون بشأن البراءات أو لدى مكتب براءات الاختراع الوطني للحقوق الحصرية للاختراع – منتج أو عملية توفر طريقة جديدة للقيام بشيء ما أو تقدم حلاً تقنيًا جديدًا لمشكلة ما .توفر براءة الاختراع الحماية للاختراع لمالك البراءة لفترة محدودة، بشكل عام 20 عامًا. | https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NV.IND.TOTL=.ZS&country |

| | | |
|---|---|---|
| SJA | **مقالات المجلات العلمية والتقنية:** تشير مقالات المجلات العلمية والتقنية إلى عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجالات التالية: الفيزياء، وعلم الأحياء، والكيمياء، والرياضيات، والطب السريري، والبحوث الطبية الحيوية، والهندسة والتكنولوجيا، وعلوم الأرض والفضاء. | https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NV.IND.TOTL=.ZS&country |
| TA | **تطبيقات العلامات التجارية:** طلبات العلامات التجارية المودعة هي طلبات لتسجيل علامة تجارية لدى مكتب وطني أو إقليمي للملكية الفكرية (IP). العلامة التجارية هي علامة مميزة تحدد سلعًا أو خدمات معينة كتلك التي ينتجها أو يقدمها شخص أو مؤسسة معينة. توفر العلامة التجارية الحماية لمالك العلامة من خلال ضمان الحق الحصري في استخدامها لتحديد السلع أو الخدمات، أو السماح لطرف آخر باستخدامها مقابل الدفع. تختلف فترة الحماية، ولكن يمكن تجديد العلامة التجارية إلى أجل غير مسمى بعد الحد الزمني لدفع الرسوم الإضافية. | https://databank.worldbank.org/reports.aspx?source=2&series=NV.IND.TOTL=.ZS&country |
| CIP | **تنافسية الأداء الصناعي (CIP):** قامت بتطوير هذا المؤشر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) وهو يقيس النشاط الصناعي التنافسي لـ: 118 دولة على خلفية التحرير والعولمة، ويعتمد المؤشر على أربع متغيرات تعكس جوانب مختلفة من الأداء التنافسي وهي: القيمة المضافة الصناعية للفرد، الصادرات المصنعة للفرد الواحد، كثافة التصنيع، جودة الصادرات. | https://stat.unido.org/g/cip |

**المصدر:** من إعداد الطالبة بناء على قواعد البيانات.

## 3. الأداء الاقتصادي للدول محل الدراسة والمعطيات المجمعة:

### 1.3. الأداء الاقتصادي للدول محل الدراسة:

**1.1.3. الأرجنتين:** هي ثالث أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية وتستفيد من مجموعة كبيرة ومتنوعة من الموارد الطبيعية، وسكان متعلمون جيدًا وقاعدة صناعية متنوعة نسبيًا، قطاع الخدمات هو الأكبر في البلاد، تشمل التحديات الإنمائية للأرجنتين الحد من التضخم المرتفع، وارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة، وتحقيق الحكم الرشيد[1]. الأرجنتين ذات الدخل المتوسط الأعلى، وهي عضو في مجموعة العشرين، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي –9.90% عام 2020* بعدما كان –2% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 8441.919 دولار أمريكي بالأسعار الجارية[2]. ومن خلال الشكل (3-1) الذي يوضح

[1] ITC, by Country, Report Argentina, 05/12/2014, P: 3.

* شهدت الاقتصادات خلال سنة 2020 تراجع كبير في معدلات النمو وذلك بسبب جائحة الفيروس التاجي كوفيد 19 نتيجة الاغلاق الواسع النطاق لإبطاء انتشار الفيروس مما انعكس سلبا على الاقتصادات وأدى الى تراجع معدلات النمو، وعليه فقد تعمدنا ادراج معدلات نمو دول العينة لسنة 2019 قبل انتشار الجائحة لتعطينا صورة حقيقية عن نمو الاقتصاد المدروس.

[2] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13 )

هيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020 نلاحظ بان صادرات المواد الغذائية تحتل الصدارة حيث بلغت 66 % من اجمالي الصادرات في حين بلغت صادرات البضائع المصنعة 24% من اجمالي الصادرات، أما عن مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي فمن خلال الشكل (3-1) نلاحظ بأن اقتصاد الارجنتين يعتمد على الخدمات حيث بلغت 54.34% تليها الصناعة بـ: 22.46 بالمائة ثم الصناعات التحويلية بـ: 13.9% تليها الزراعة بـ: 6.83%.

**الشكل (3-1) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للأرجنتين لسنة 2020**

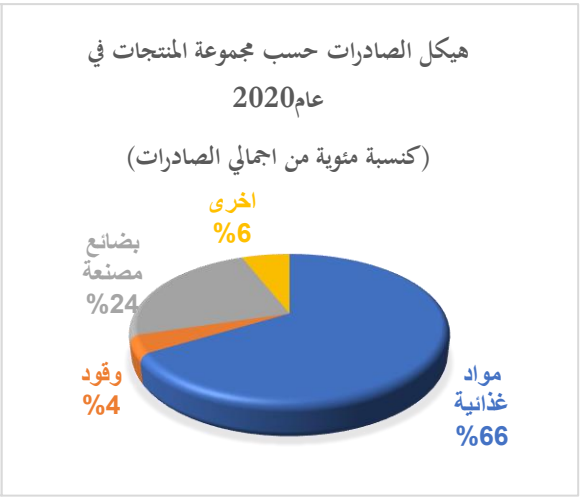


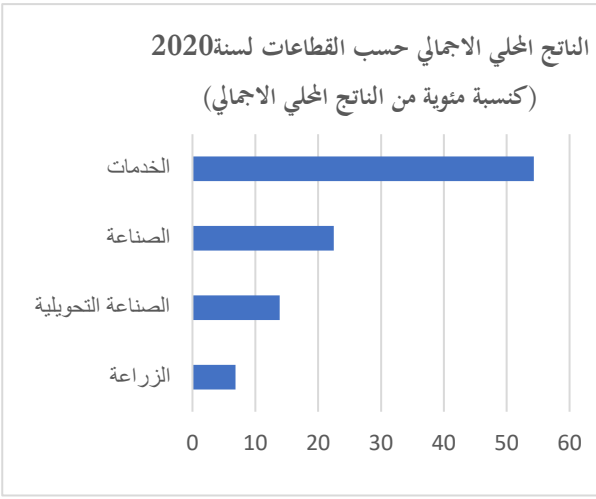


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد.

**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية**: من خلال الشكل (3-2) أدناه نلاحظ أن قيمة المساهمة الإجمالية للاقتصاد الارجنتيني في سلسلة القيمة العالمية تبلغ حوالي2.2 مليار دولار سنة 1990 لتستمر في ارتفاع طفيف جدا لتبلغ 7.2 مليار دولار سنة 2000 لتواصل الارتفاع بطريقة سريعة في الفترة ما بين 2002 و2008 لتصل الى 29 مليار دولار سنة 2008، لينخفض هذا الارتفاع بسبب ازمة الرهن العقاري حتى يصل 21.4 مليار دولار سنة 2009، لتعاود قيمة المساهمة الاجمالية في الارتفاع لتسجل سنة 2018 ما يقارب 36.2 مليار دولار، وكما هو موضح في الشكل فان المشاركة الاجمالية هي مجموع المشاركة الامامية والخلفية معا وبذلك فان الارتفاع او الانخفاض في احداهما او كلاهما ترتفع او تنخفض تبعا لذلك المشاركة الاجمالية.

وبالنسبة لتموضع مشاركة الاقتصاد الارجنتيني في سلاسل القيمة العالمية عبر أنشطة المنبع او المصب فكما هو موضح في الشكل (3-3) فقد كانت الأنشطة تتموضع في المنبع بنسبة 21.9 % مقابل 4.80% في المصب سنة 1990 ما يدل على ان الارجنتين كانت معظم مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية في انتاج السلع الأساسية والمواد الأولية والمنتجات تامة الصنع، ولكن سرعان ما تزايدت المشاركة في أنشطة المصب

على طول الفترة الزمنية حتى بلغت 18.59% سنة 2018 لتقابلها 19.07% في المنبع، وهذا ما نستطيع تفسيره بان الارجنتين قد استطاعت من تطوير مشاركتها عبر الروابط الخلفية وذلك باستخدام المزيد من المواد المستوردة تدخل في صادراتها.

**الشكل (3-2) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للأرجنتين**

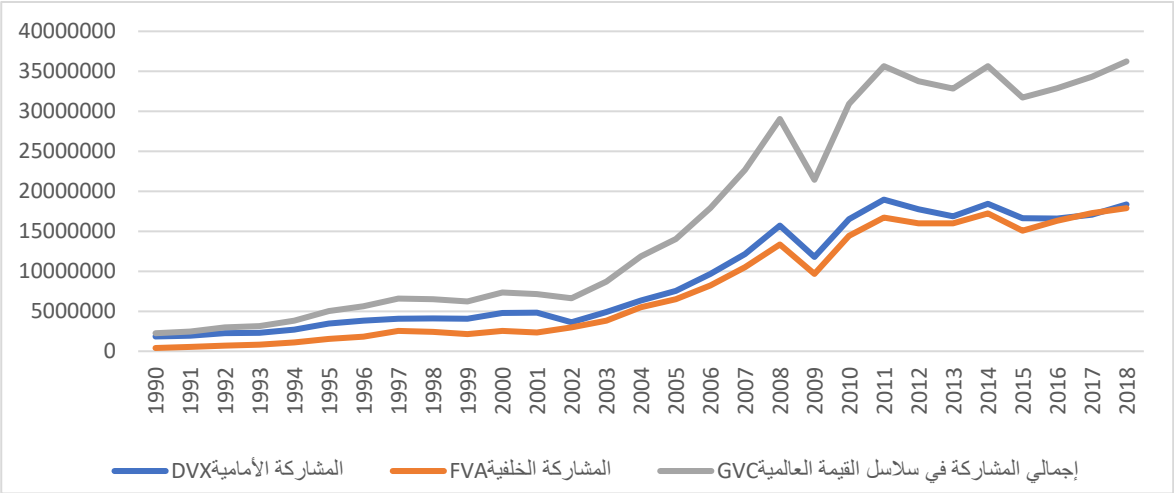


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

**الشكل (3-3) مكانة الأرجنتين في سلاسل القيمة العالمية**

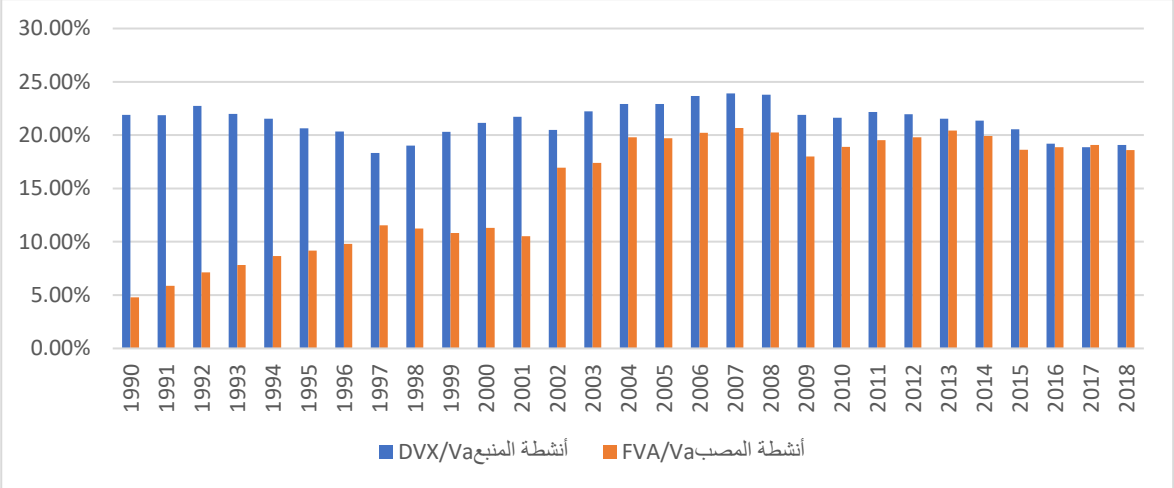


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

**2.1.3. البرازيل**: البرازيل عضو في السوق المشتركة للجنوب (ميركوسور) وهي ثامن أكبر اقتصاد في العالم، وتواصل البرازيل السعي إلى تحقيق النمو الصناعي والزراعي وتنمية المناطق الداخلية، بعد أن اجتازت بنجاح فترة من الصعوبات المالية العالمية في أواخر القرن العشرين، اعتبرت واحدة من أقوى الأسواق الناشئة في العالم ومساهمة في النمو العالمي[1].

[1] Brazil - The World Factbook (cia.gov)كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية (2021-09-14)

البرازيل ذات الدخل المتوسط الأعلى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي -4.05% عام 2020 بعدما كان 1.42 % سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 6796.84 دولار أمريكي بالأسعار الجارية سنة 2020[1]، ومن خلال الشكل أدناه نلاحظ بأن البرازيل تتمتع بهيكل تصدير متنوع حيث تمثل صادرات المواد الغذائية نسبة 37% من اجمالي الصادرات تليها البضائع المصنعة بنسبة 29% ثم الخامات والمعادن بنسبة 18% ثم الوقود بنسبة 9% فالمواد الخام الزراعية بـ: 5%، وبالنسبة لمساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي فنسجل الخدمات بنسبة 62.92% بينما الصناعة والصناعة التحويلية فقد كانت 17.65% و9.76% على التوالي في حين تساهم الزراعة بـ: 5.9%.

**الشكل (3-4) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للبرازيل لسنة 2020**

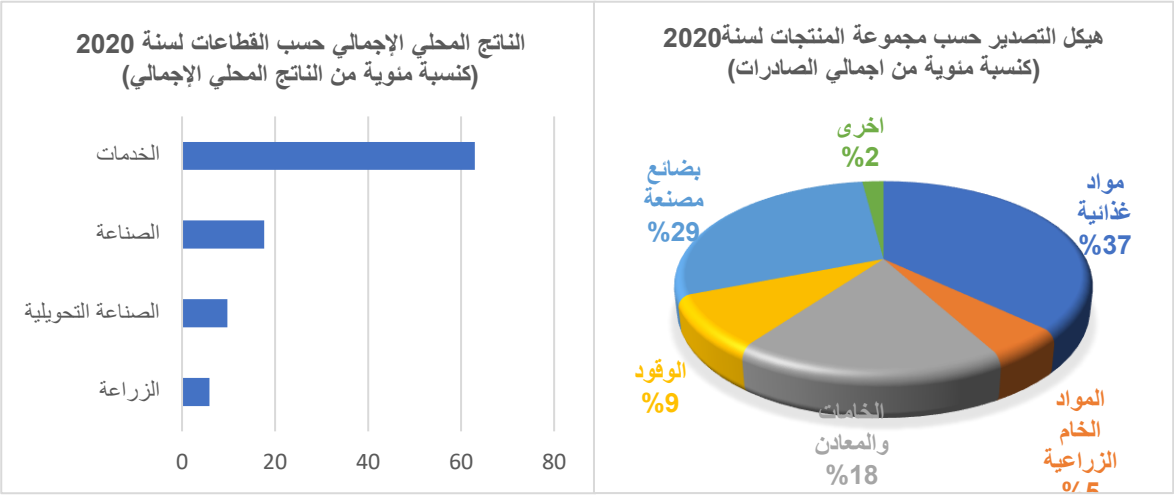


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد. **المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية**: من خلال الشكل (3-5) أدناه الذي يوضح تطور مشاركة البرازيل في سلاسل القيمة العالمية نلاحظ بان المشاركة كانت ضعيفة نسبيا خلال الفترة من 1990 الى 2001 حيث بلغت 7.4 مليار دولار و19.7 مليار دولار على التوالي، لكن من 2002 الى 2018 شهدت ارتفاع كبير جدا باستثناء سنة 2009 اين تراجعت المشاركة بسبب الازمة العالمية حيث بلغت 56.6 مليار دولار، لتعاود التعافي والوصول سنة 2018 الى حوالي 98 مليار دولار.

أما بالنسبة لطبيعة المشاركة فنلاحظ من خلال الشكل (3-6) ان المشاركة تتموضع في أنشطة المنبع بنسبة 26.2% لسنة 1990 مقابل 6.95% في المصب ومن الملاحظ ان نسبة المشاركة في أنشطة المنبع لم ترتفع كثيرا خلال الفترة الزمنية حيث حققت اعلى نسبة مشاركة سنة 2008 بمعدل 32.84% ثم لتتراجع سنة 2018 وتصبح 26.68% بينما نلاحظ ان أنشطة المصب ارتفعت تدريجيا لتصل الى اعلى

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators(2021-09-13 )

قيمة لها سنة 2004 وهي 15.61% لتتفاوت بعدها حتى تصل 13.66% سنة 2018، ويرجع سبب انخفاض المساهمة في أنشطة المصب أي انخفاض القيمة المضافة الأجنبية في صادراتها لتركيز البرازيل على غرار الاقتصادات الكبيرة على صادرات سلع وخدمات الطلب النهائي أي تلك التي لا تستخدم كوسيط في بلدان ثالثة، من جهة ومن جهة أخرى وحسب منظمة التعاون والتنمية (2013) ترجع الأسباب الرئيسية المحتملة لهذه النسبة المنخفضة الى[1]:

- الاقتصاد البرازيلي مغلق؛
- ان الدولة قوية في الانتاج المحلي للمواد والسلع الوسيطة، فان حصة المدخلات من البلدان الأخرى في السلع التي تصدرها البرازيل منخفضة للغاية؛
- لأنها تنتج سلع قليلة تتطلب مكونات من الخارج؛
- لا يزال اقتصاد الدولة يتمتع بحماية كبيرة.

**الشكل (3-5) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للبرازيل**

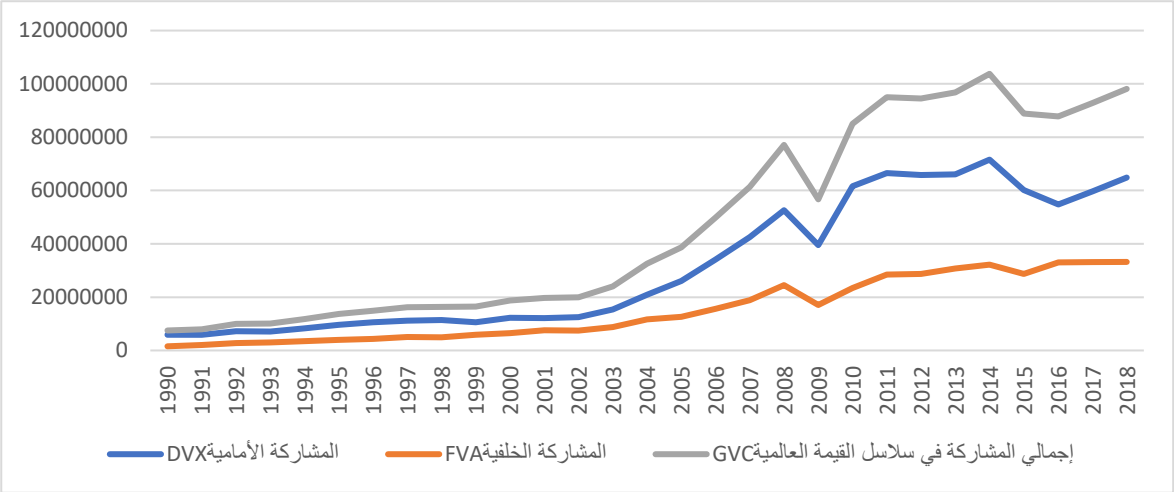


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

[1] LIMA, Uallace Moreira. **Insertion of Brazil in Global Value Chains after labor reform**. Cadernos do CEAS: Revista Crítica de Humanidades. Salvador, n. 248, 2019, p :700

**الشكل (3-6) مكانة البرازيل في سلاسل القيمة العالمية**

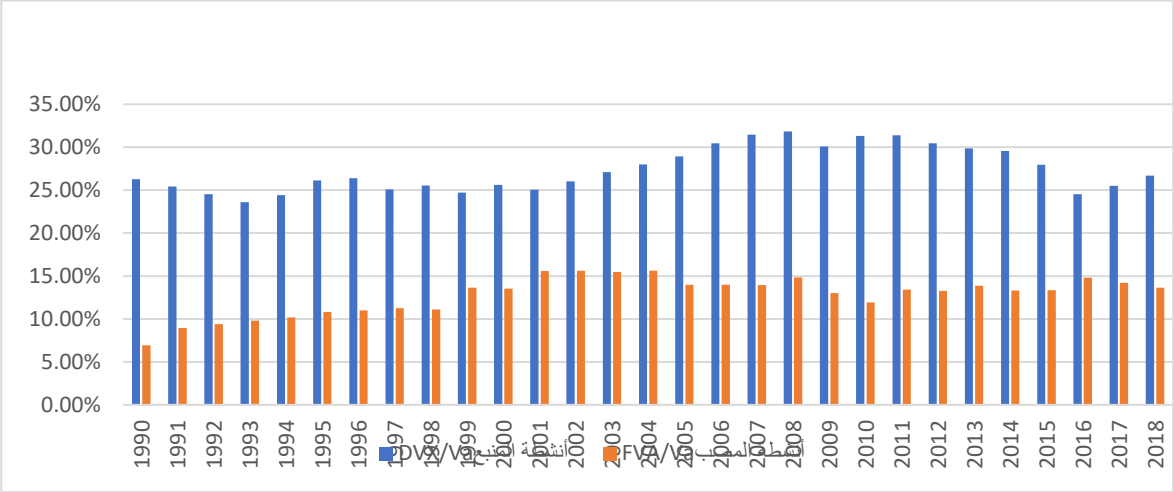


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

**3.1.3 المكسيك**: تعتبر المكسيك من بين أفضل 15 اقتصاد في العالم وثاني أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية، المكسيك ذات الدخل المتوسط الأعلى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي-8.23% عام 2020 بعدمـــــا كان -0.05% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 8346.702 دولار أمريكي بالأسعار الجارية لسنة 2020[1]، وتتمتع المكسيك بهيكل تصدير متنوع حيث تستحوذ البضائع المصنعة نسبة 83% من اجمالي الصادرات لسنة 2020 حسب الشكل أدناه اما لمساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي فقطاع الخدمات يستحوذ على نسبة 59.96% تليه الصناعة بنسبة 29.63% ثم الصناعات التحويلية بـ: 17.19% فالزراعة بنسبة 3.88%

**الشكل (3-7) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للمكسيك لسنة 2020**

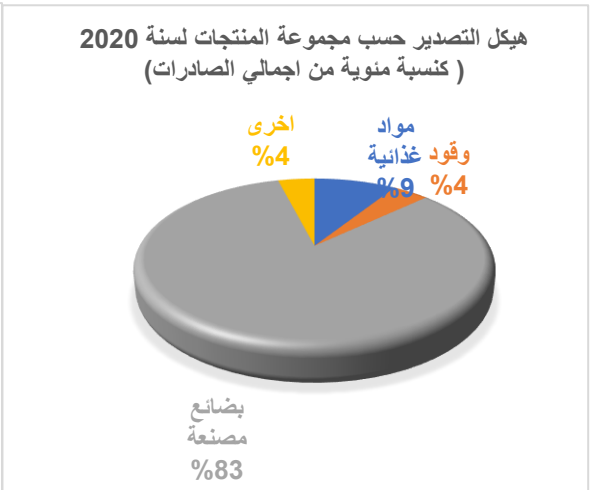


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد.

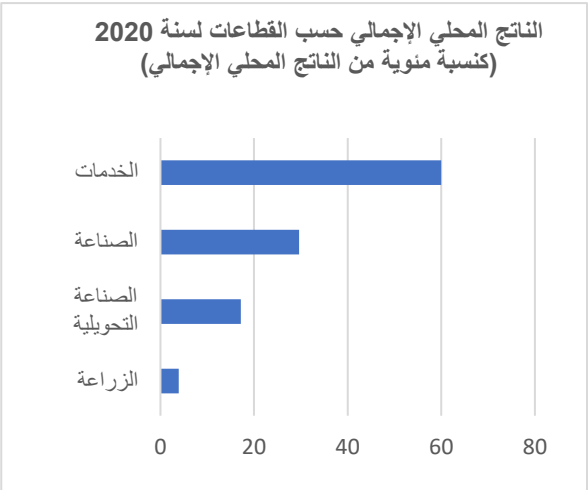


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators(2021-09-13 )

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:** نلاحظ من خلال الشكل (3-8) تزايد منحنى المشاركة الإجمالي في سلاسل القيمة العالمية خلال فترة الدراسة حيث قدرت سنة 1990 المشاركة الاجمالية بـ: 11.9 مليار دولار لتستمر في الارتفاع لتبلغ 165.6 مليار دولار سنة 2018 باستثناء الانخفاض الملحوظ بسبب الازمة العالمية لسنة 2008 حيث سجلت سنة 2009 ما قيمته 104.1 مليار دولار بعدما قدرت مشاركتها سنة 2008 بـ: 134.6 مليار دولار.

اما عن طبيعة المشاركة فمن خلال الشكل (3-9) فان المكسيك تتموضع في أنشطة المصب ما يعني ان معظم صادراتها تستخدم مدخلات وسيطة تستوردها من الخارج، حيث بلغ معدل المشاركة سنة 2000 حوالي 34.07% في أنشطة المصب مقابل 9.72% في أنشطة المنبع لنفس السنة، لتحافظ تقريبا على نفس مستوى المشاركة مع تذبذبات صغيرة على طول الفترة الزمنية لتسجل سنة 2018 في المصب 30.62% و المنبع 11.43% ويعزى هذا الارتفاع في أنشطة المصب لقرب موقعها الجغرافي من مصنع أمريكا الشمالية، حيث حسب محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية الصادر عن منظمة التعاون والتنمية كلما قربت المسافة الى احدى المصانع الأساسية وهي أمريكا الشمالية او اوروبا او اليابان زادت المشاركة الخلفية والتي على أساسها يتم حساب معدل أنشطة المصب كما نلاحظ من خلال الشكل أيضا انخفاض أنشطة المنبع اي ضعف القيمة المحلية المدرجة في الصادرات حيث لم تتجاوز 13% خلال فترة الدراسة وهذا راجع الى ان المكسيك لم تستطع ادراج المزيد من القيمة المضافة المحلية في صادراتها.

**الشكل (3-8) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للمكسيك**

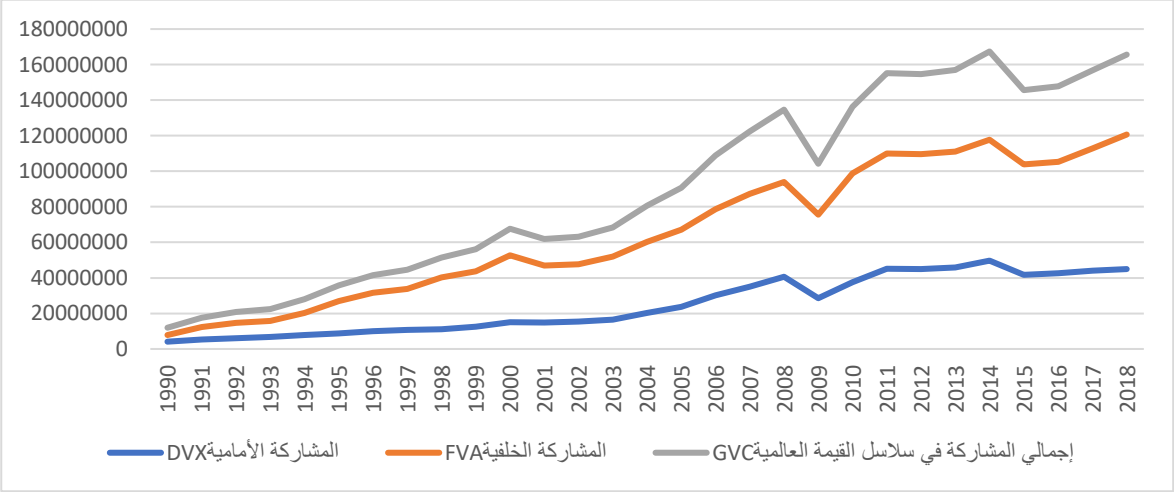


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

**الشكل (3-9) مكانة المكسيك في سلاسل القيمة العالمية**

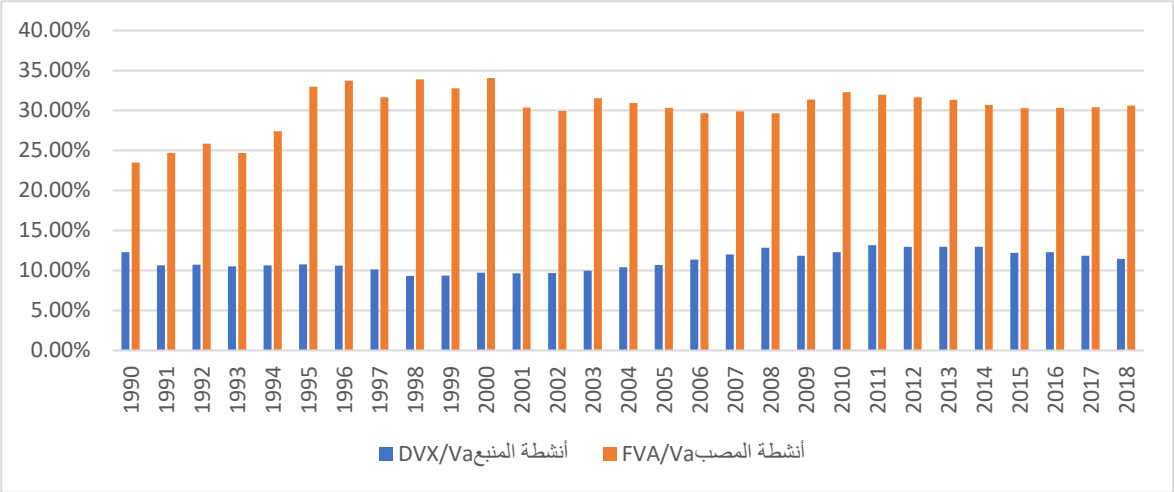


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

**4.1.3. الصين**: الصين ذات الدخل المتوسط الأعلى، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.3% عام 2020 بعدما كان 5.95% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 10500.4دولار أمريكي بالأسعار الجارية لسنة 2020[1]، ووفقًا للبيانات التي نشرتها شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة، شكلت الصين 28.7% من ناتج التصنيع العالمي في عام 2019. وهذا يضع البلاد في المقدمة بأكثر من 10 نقاط مئوية على الولايات المتحدة، التي كانت تمتلك أكبر قطاع تصنيع في العالم[2] .

**الشكل (3-10) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للصين لسنة 2020**

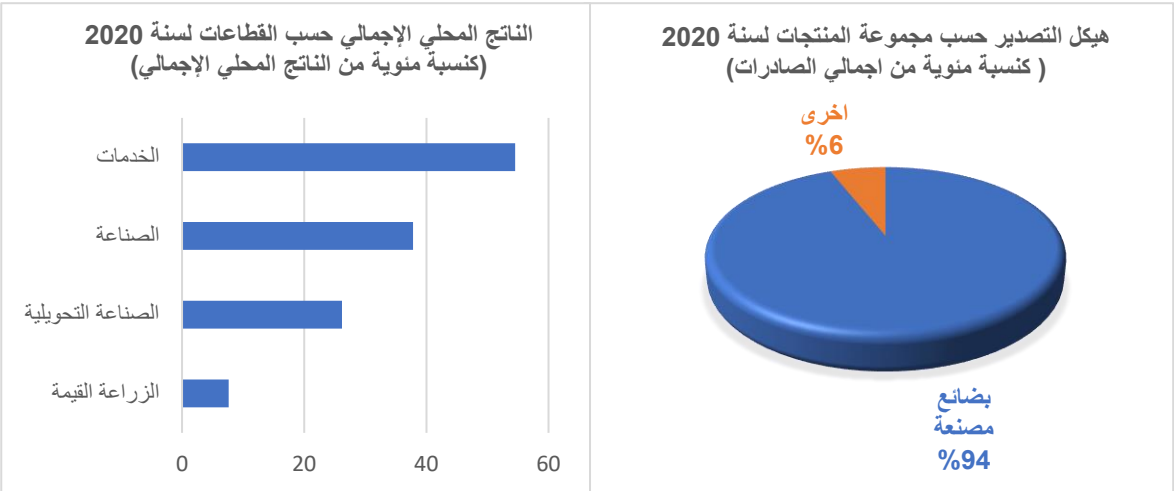


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد. **المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13 )
[2] https://unstats.un.org/unsd/snaama/ (2021-11-23)

وكما هو موضح في الشكل (3-10) فان البضائع المصنعة تستحوذ على 94% من هيكل التصدير حسب المنتجات اما بالنسبة للناتج المحلي حسب القطاعات فتحتل الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 54.52% تليها الصناعة بـ: 37.82% ثم الصناعة التحويلية بنسبة 26.17% فالزراعة بـ: 7.65%.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:** من خلال الشكل ادناه والذي يوضح تطور مشاركة الصين في سلاسل القيمة العالمية عير الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان الصين خلال فترة التسعينات كان منحنى التطور بطيء نوعا ما حيث كانت المشاركة سنة 1990 حوالي 22.3 مليار دولار لتصل سنة 1999 الى 93.9 مليار دولار، ولكن مع مطلع الالفية الثالثة تسارعت وتيرة المشاركة لتبلغ سنة 2008 حوالي 651.7 مليار دولار امريكي ويعزى هذا التسارع لانضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية، وكغيرها من دول العالم تأثر الاقتصاد الصيني بأزمة الرهن العقاري لتتراجع وتيرة المشاركة ثم تعاود الارتفاع لتصل الى 960.6 مليار دولار سنة 2018.

**الشكل (3-11) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للصين**

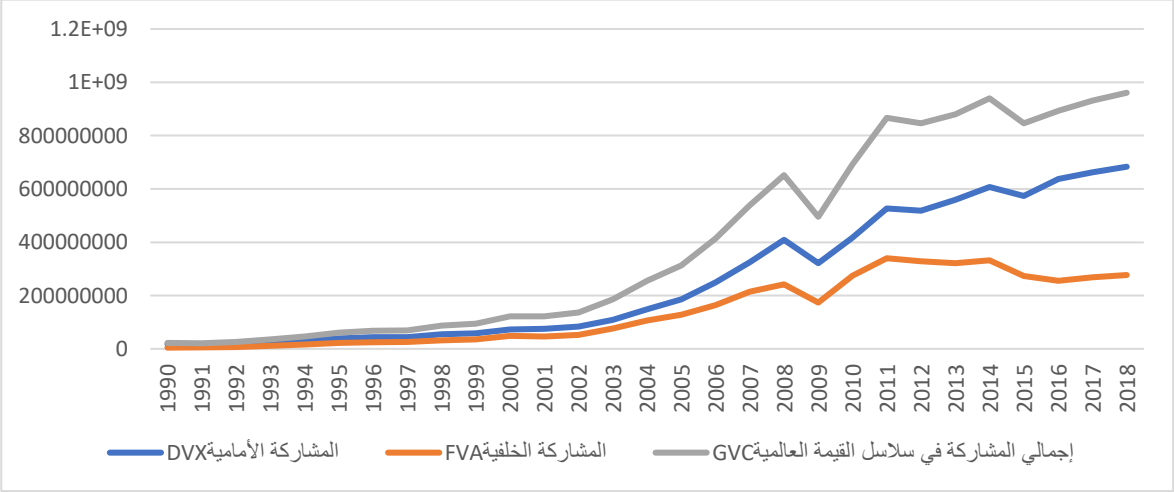


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

أما طبيعة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فمن خلال الشكل (3-12) نلاحظ بان الصين مشاركتها في أنشطة المنبع اعلى بكثير من أنشطة المصب، وكما سبق ان الذكر أنشطة المنبع هي عبارة عن اجمالي المشاركة الامامية بالنسبة الى اجمالي الصادرات، والمشاركة الامامية هي عبارة عن المحتوى المحلي من القيمة المضافة في الصادرات، وهذا راجع بأن الزيادة في القيمة المضافة المحلية في الصادرات الصينية مدفوعة أساسًا بالمعالجة المحلية اي استبدال المصدرين المدخلات الوسيطة المستوردة بالمواد المحلية من حيث الحجم والأصناف، حيث تشير الدراسة التي اجراها كي وتانغ إلى أن هذا تم تحقيقه من خلال تحول هيكلي

مدمج في التجارة وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين منذ عام 2000[1]. وقد شجع هذا التحرير منتجي المدخلات الوسيطة في الصين على توسيع أصناف منتجاتهم، حيث يشتري المصدرون في الصين المزيد من المدخلات الوسيطة المحلية ويعتمدون بدرجة أقل على الواردات وبشكل عام، يمكن أن يفسر تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر جزءًا كبيرًا من الزيادة في القيمة المضافة المحلية في الصادرات الصينية مما أدى إلى تعميق مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية وأدى إلى إتاحة مجموعة متنوعة أكبر من المواد المحلية بأسعار أقل.

**الشكل (3-12) مكانة الصين في سلاسل القيمة العالمية**

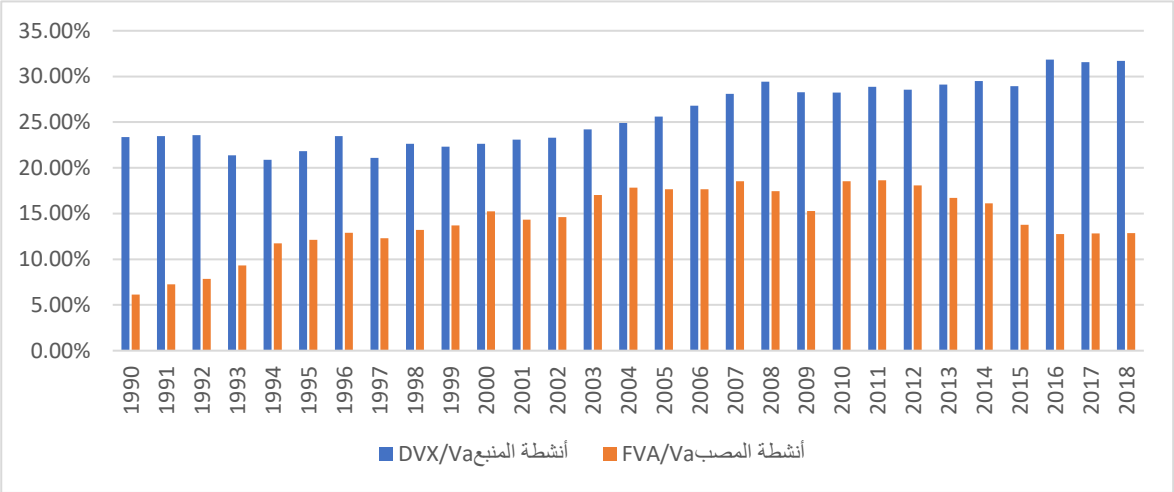


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO)

**3.1.5.كمبوديا**: كمبوديا ذات الدخل المتوسط الأدنى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي -3.14% عام 2020 بعدما كان 5.02% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1512.728 دولار أمريكي بالأسعار الجارية لسنة 2020[2]، لقد شهدت كمبوديا نموا اقتصاديا قويا على مدى العقد الماضي؛ نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي متوسط يزيد عن 8% بين عامي 2000 و2010 وحوالي 7% منذ عام 2011، اعاد البنك الدولي في عام 2016 تصنيف كمبوديا رسميا كدولة متوسطة الدخل الأدنى نتيجة للنمو الاقتصادي السريع المستمر على مدى السنوات الماضية وقد أدت صادرات المنسوجات، التي شكلت 68% من إجمالي الصادرات في عام 2017، إلى تحقيق الكثير من النمو في كمبوديا على مدى السنوات العديدة الماضية[3]. ويرجع ذلك الى حد كبير إلى العمالة الرخيصة نسبيًا والمعاملات التجارية التفضيلية وسياسات الحوافز مثل مشاريع الاستثمار المؤهلة، شهدت جهود الحكومة لتسريع التنويع الاقتصادي بعض

[1] The world bank, **Domestic Value Added in Exports Theory and Firm Evidence from China**, November 2015, p: 38.
[2] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13 )
[3] https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/cambodia/#economy كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية. (2021-09-16)

النجاح، مع زيادة تصدير السلع الأخرى بما في ذلك المنتجات الزراعية المجهزة مسبقًا، وقطع غيار السيارات وغيرها من آلات ومعدات التصنيع الخفيفة، والدراجات[1].

وكما هو موضح في الشكل أدناه فان البضائع المصنعة تستحوذ على نسبة 87% من هيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020، أما الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات فنجد ان الصناعة والصناعة التحويلية تساهمان بـ: 34.67% و16.52% على التوالي، في حين يساهم قطاع الخدمات بـ: 36.20% وقطاع الزراعة 22.83%.

**الشكل (3-13) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لكمبوديا لسنة 2020**

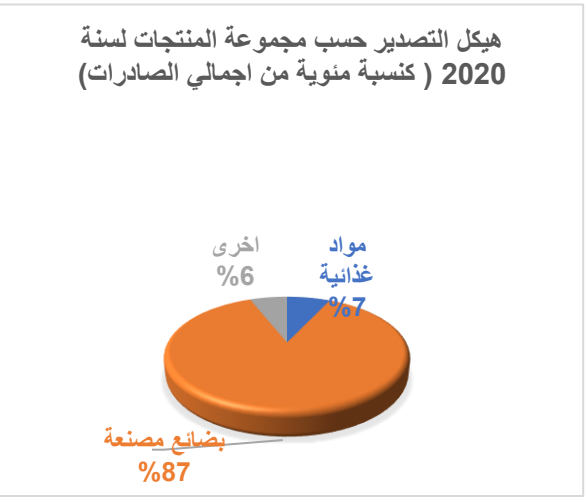


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد.

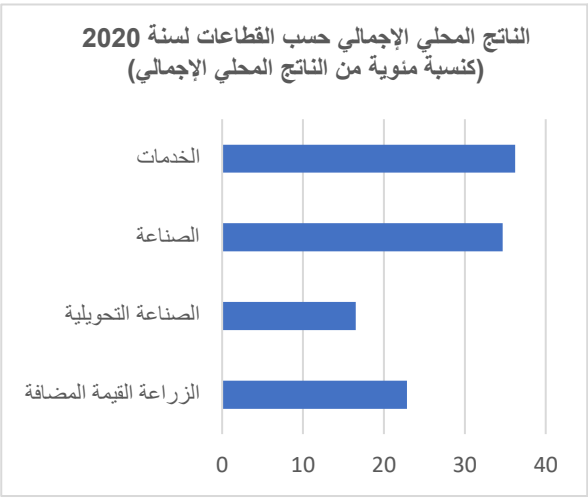


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية**: نلاحظ من خلال الشكل (3-14) أدناه والذي يوضح تطور مشاركة كمبوديا في سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان منحنى المشاركة في تزايد خلال فترة الدراسة حيث كانت المشاركة حوالي 19 مليون دولار سنة 1990 لتصل سنة 2018 حوالي 1.16 مليار دولار وتعزى هذه الزيادة الى اتباع كمبوديا لسياسات واصلاحات للاندماج في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة عبر الحدود منذ عودة البلد إلى الاقتصاد الموجه نحو السوق في عام 1989، فكما لاحظنا المنحنى كان متزايد باستثناء عام 2009 خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي.

[1] Kha Sok, Runsinarith Phim, Socheat Keo, and Veara Kim, **CONNECTING CAMBODIA'S SMEs TO REGIONAL VALUE CHAINS: THE "BRIDGING GAP" AND "MISSING LINK", Asian Development Bank Institute, ADBI,** No. 1150 June 2020, P :4 .5.

**الشكل (3-14) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لكمبوديا**

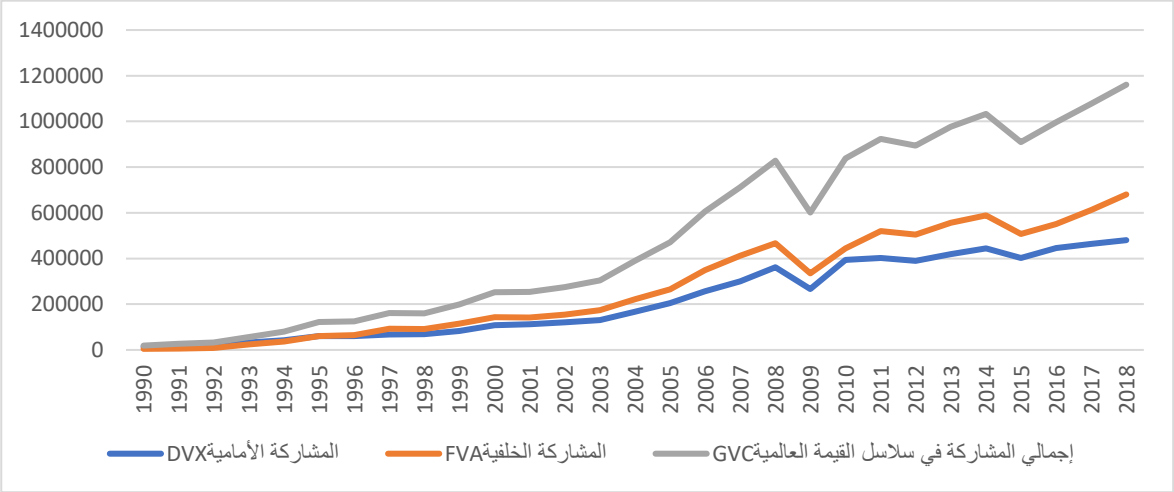


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

يوضح الشكل أدناه طبيعة مشاركة كمبوديا في سلاسل القيمة العالمية فمن خلال الشكل نلاحظ بان المشاركة خلال الفترة 1990الى 1993 كانت حوالي 26% في أنشطة المنبع لتقابلها حوالي 8% في أنشطة المصب، وهذا راجع بان بداية انخراط كمبوديا في سلسلة القيمة كانت عن طريق تصدير المواد الأساسية عبر الروافد الامامية، ولكن سرعان ما تزايدت نسبة المشاركة في أنشطة المصب وهذا راجع الى زيادة المشاركة الخلفية والتي تُظهر أن البلاد قد تبنت حتى الآن نموذج نمو "مصنع آسيا"، بالاعتماد إلى حد كبير على القيمة المضافة الأجنبية، إلى جانب المعالجات التفضيلية التجارية والعمالة الرخيصة منخفضة المهارة لإعطاء دفعة للتصنيع في البلاد وصادراتها. كما تراجعت المشاركة في أنشطة المنبع وهذا يسلط الضوء على المستوى المنخفض للأنشطة التمهيدية في البلاد.

**الشكل (3-15) مكانة كمبوديا في سلاسل القيمة العالمية**

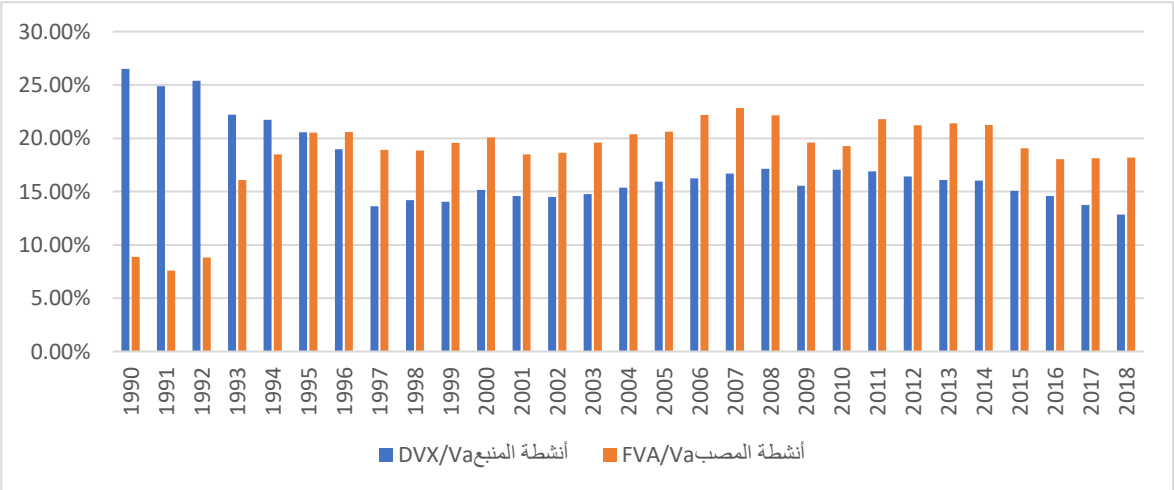


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

ومن الناحية القطاعية، يقتصر حجم المشاركة الإجمالية لسلاسل القيمة العالمية لكمبوديا على عدد قليل من الصناعات حيث ينخرط التصنيع في الغالب في سلاسل القيمة العالمية، بقيادة منتجات المنسوجات والجلود والأحذية؛ والأغذية والمشروبات والتبغ. تليها الزراعة والنقل والتخزين؛ وتجارة الجملة والتجزئة[1].

**6.1.3. الهند**: يشمل اقتصاد الهند المتنوع الزراعة القروية التقليدية والزراعة الحديثة والحرف اليدوية ومجموعة واسعة من الصناعات الحديثة والعديد من الخدمات. ويعمل أقل من نصف القوى العاملة في الزراعة، ولكن الخدمات هي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وقد استفادت الهند من عدد سكانها الكبير والمتعلمين الناطقين باللغة الإنجليزية لتصبح مصدرا رئيسيا لخدمات تكنولوجيا المعلومات، وخدمات الاستعانة بمصادر خارجية للأعمال التجارية، والعاملين في مجال البرمجيات [2].

**الشكل (3-16) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للهند لسنة 2020**

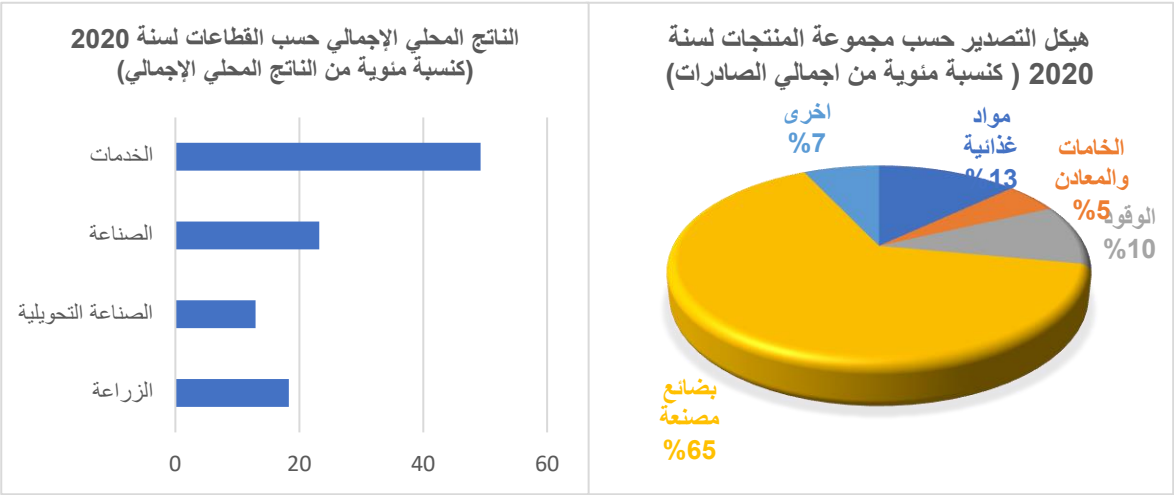


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد. **المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

الهند ذات الدخل المتوسط الأدنى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي -7.96% عام 2020 بعدما كان 4.04% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1900.707 دولار أمريكي بالأسعار الجارية لسنة 2020[3]، وبالنسبة لهيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020 فكما يوضح الشكل أعلاه فالبضائع المصنعة تستحوذ على 65% من مجموعة المنتجات والناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القيمة المضافة للقطاعات فنجد الخدمات في الصدارة بنسبة 49.26% تليها الصناعة بنسبة 23.19% فالزراعة بـ: 18.31% وأخيرا الصناعات التحويلية بنسبة 12.96% .

[1] IBID, P: 7.
[2] https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/india/#economy كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية (2021-09-16)
[3] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13)

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:** من خلال الشكل أدناه والذي يوضح تطور مشاركة الهند في سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان منحنى المشاركة في تزايد خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2009 خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، حيث كانت المشاركة حوالي 5.25 مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 2018 حوالي 150 مليار دولار.

**الشكل (3-17) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للهند**

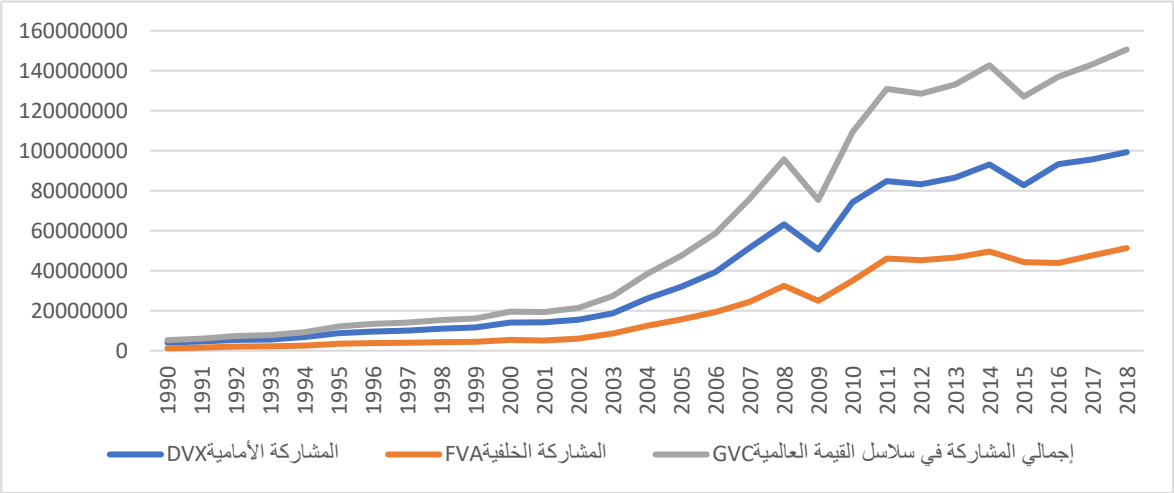


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

**الشكل (3-18) مكانة الهند في سلاسل القيمة العالمية**

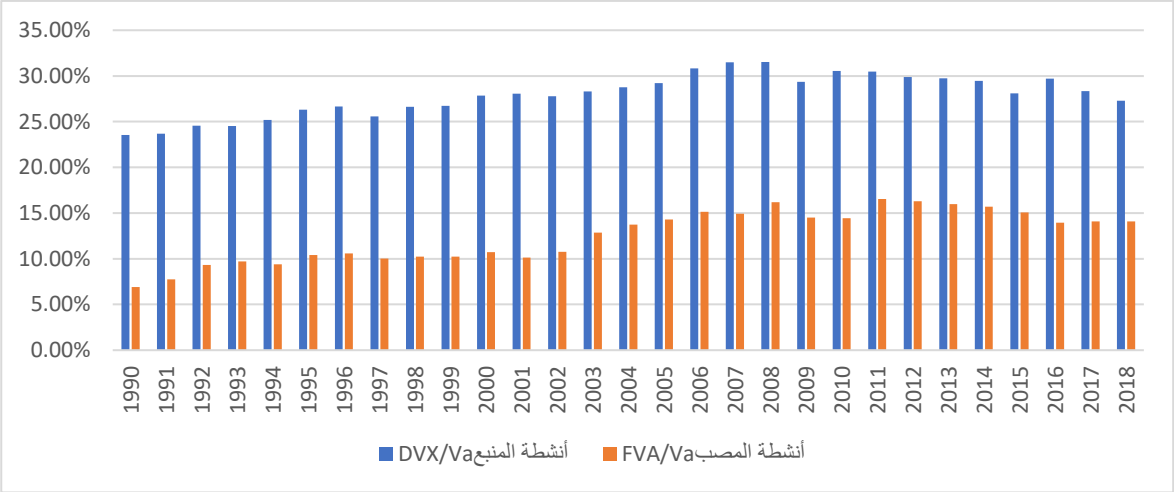


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

أما طبيعة مشاركة الهند في سلاسل القيمة العالمية فمن خلال الشكل أعلاه الذي يوضح تموضع أنشطة الهند ضمن سلسلة القيمة العالمية فنجد أن الهند تتركز أنشطتها ضمن المنبع حيث بلغت نسبة المشاركة في أنشطة المنبع حوالي 28% سنة 2018 مقابل 14% في المصب لنفس السنة، ومن الواضح ان الهند

اقل اعتمادا في انتاجها على الموردين الأجانب كما تفسر ارتفاع القيمة المضافة المحلية في الصادرات لتركيز الهند على غرار الاقتصادات الكبيرة على صادرات سلع وخدمات الطلب النهائي.

**7.1.3. اندونيسيا:** اندونيسيا ذات الدخل المتوسط الأدنى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي-2.07% عام 2020 بعدما كان 5.02% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3869.588 دولار أمريكي بالأسعار الجارية لسنة 2020[1]، شهدت إندونيسيا، أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، تباطؤا في النمو منذ عام 2012، ويرجع ذلك في الغالب إلى نهاية طفرة صادرات السلع الأساسية[2].

**الشكل (3-19) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لأندونيسيا لسنة 2020**

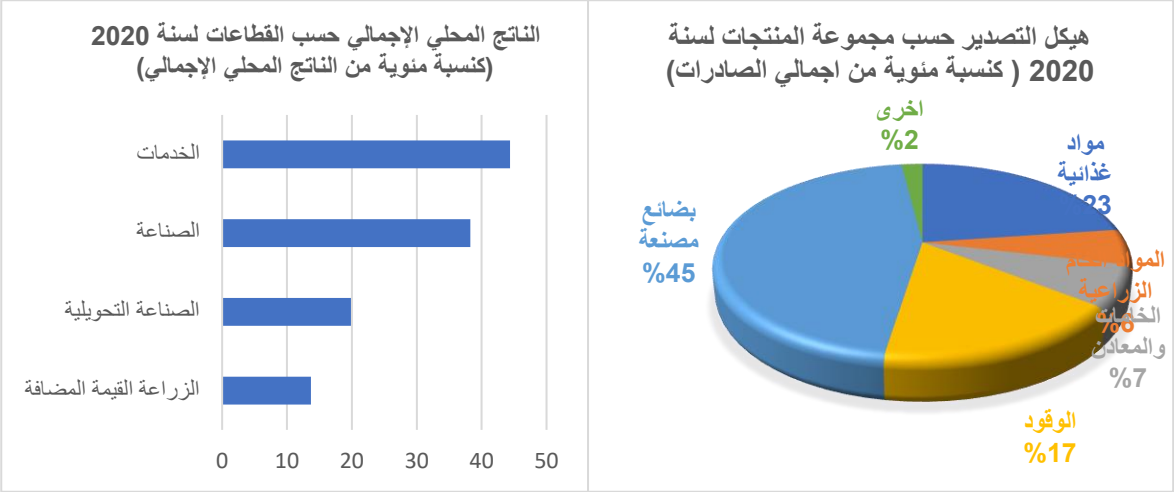


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد. **المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

أما بالنسبة لهيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020 فكما يوضح الشكل أعلاه فالبضائع المصنعة تستحوذ على 45% من مجموعة المنتجات والمواد الغذائية 23% بينما الوقود 17%، والناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القيمة المضافة للقطاعات فنجد الخدمات في الصدارة بنسبة 44.39% تليها الصناعة بنسبة 38.26% فالصناعة التحويلية بـ: 19.87% وأخيرا الزراعة بنسبة 13.7%.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:** من خلال الشكل (3-20) والذي يوضح تطور مشاركة اندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان منحنى المشاركة في تزايد خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2009 خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13)
[2] https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/indonesia/#economy كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية (2021-09-16)

ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، حيث كانت المشاركة حوالي 9.4 مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 2018 حوالي 141 مليار دولار.

**الشكل (3-20) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لإندونيسيا**

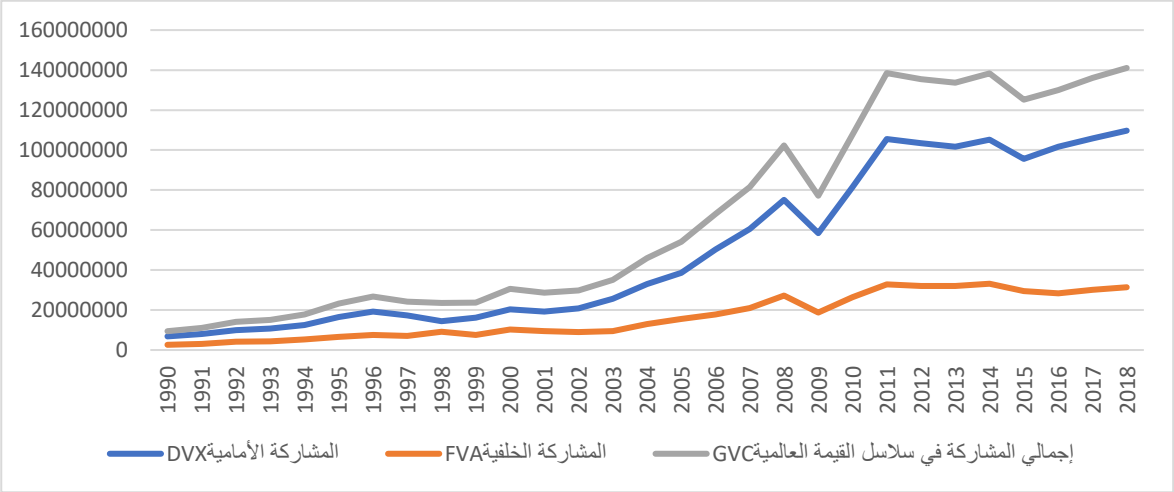


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

يوضح الشكل (3-21) طبيعة مشاركة اندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية فمن خلال الشكل نلاحظ بان المشاركة خلال الفترة من 1990 الى2018 ارتفعت مشاركتها في أنشطة المنبع من 28% الى 38% على التوالي، والتي تأتي بشكل أساسي من تصدير المواد الخام والسلع الأساسية.

وفي المقابل تراجعت مشاركة إندونيسيا المتخلفة في سلاسل القيمة العالمية خلال هذه الفترة. بلغت نسبة المشاركة المتخلفة في سلاسل القيمة العالمية 18.38% في عام 2000، لكن الحصة تراجعت إلى 11.13% في عام 2018. تزامن هذا الانخفاض في المشاركة الخلفية في سلاسل القيمة العالمية، الذي بدأ في عام 2014، مع سن قانون التجارة الجديد، الذي يؤكد على أهمية التجارة المحلية

كما زادت المشاركة في سلسلة القيمة الإقليمية الإندونيسية (RVC) بمرور الوقت لأن القدرة التنافسية للبلاد تعتمد على شبكات الإنتاج الإقليمية الراسخة حيث المواد الخام والسلع الوسيطة، مثل المنتجات المعدنية والأجزاء والمكونات الكهربائية والإلكترونية يتم تداولها في الغالب داخل المنطقة[1].

[1] ASEAN-Japan Centre, **Global Value Chains in ASEAN: Indonesia**, Paper 4 / June 2021, p: 10.

**الشكل (3-21) مكانة اندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية**

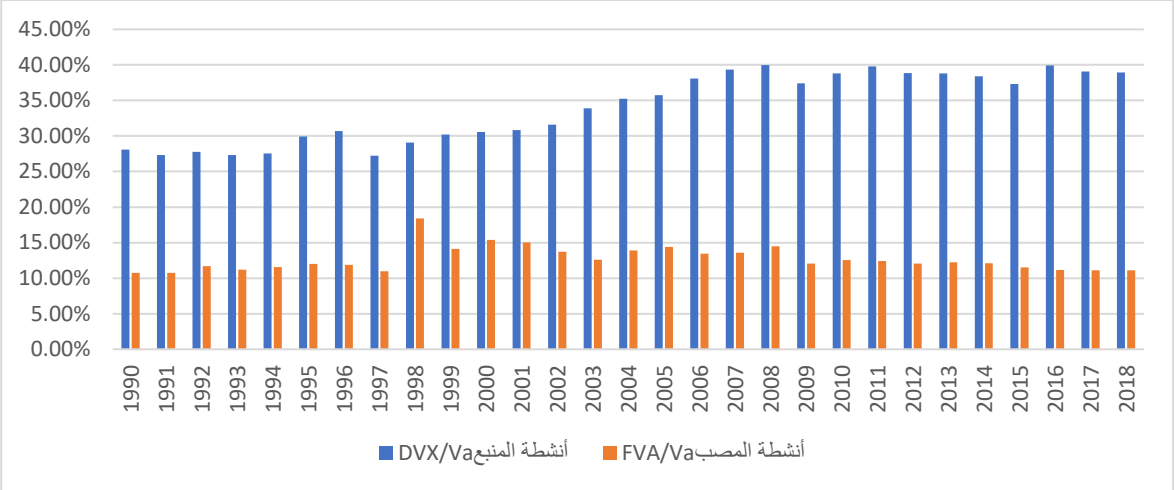


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

**8.1.3 روسيا**: روسيا ذات الدخل المتوسط الأعلى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي -2.95% عام 2020 بعدما كان 2.03% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 10126.72 دولار أمريكي بالأسعار الجارية لسنة 2020[1]، تعد روسيا واحدة من أكبر المنتجين للنفط والغاز الطبيعي في العالم، كما أنها من أكبر مصدري المعادن مثل الصلب والألومنيوم الأولي. تعتمد روسيا بشكل كبير على حركة أسعار السلع الأساسية العالمية لأن الاعتماد على صادرات السلع الأساسية يجعلها عرضة لدورات الازدهار والكساد التي تتبع التقلبات المتقلبة في الأسعار العالمية[2].

**الشكل (3-22) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لروسيا لسنة 2020**

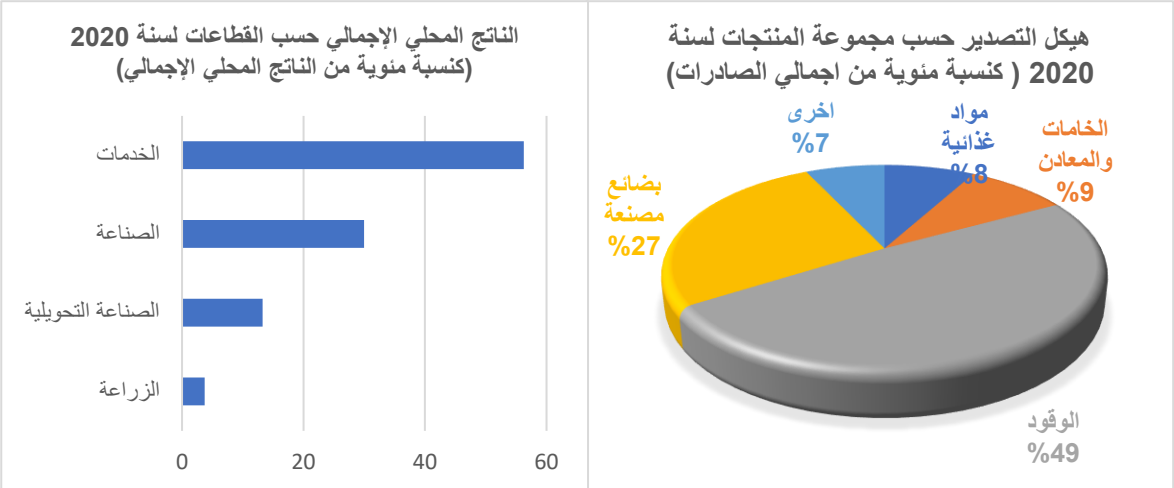


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد.

**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13 )
[2] https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/russia/#economy وكالة الاستخبارات المركزية كتاب حقائق العالم، (2021-09-16)

أما بالنسبة لهيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020 فكما يوضح الشكل (3-22) فالوقود يستحوذ على 49% من مجموعة المنتجات والبضائع المصنعة 27% لتتقاسم باقي النسبة الخامات والمعادن والمواد الغذائية ومنتجات اخرى، أما الناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القيمة المضافة للقطاعات فنجد الخدمات في الصدارة بنسبة 56.26% تليها الصناعة بنسبة 29.28% فالصناعة التحويلية بـ: 13.25% وأخيرا الزراعة بنسبة 3.7%.

- **خصائص مشاركة روسيا في سلاسل القيمة العالمية:** من خلال الشكل أدناه والذي يوضح تطور مشاركة روسيا في سلاسل القيمة العالمية عير الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان منحنى المشاركة في تزايد خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2009 خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، حيث كانت المشاركة حوالي 21.9 مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 2018 حوالي 227 مليار دولار.

**الشكل (3-23) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لروسيا**

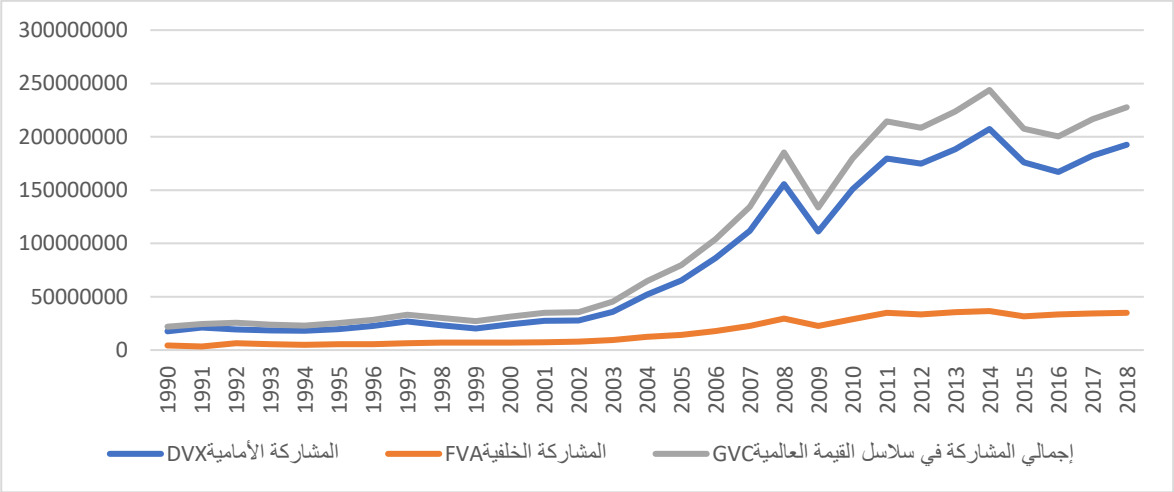


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

أما عن طبيعة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فمن خلال الشكل (3-24) نلاحظ بأن روسيا تتركز أنشطتها في المنبع بنسبة 49.98% لسنة 2018 مقابل 9.08% في أنشطة المصب لنفس السنة، وترتبط مشاركة روسيا في أنشطة المنبع بإمدادات النفط والغاز على طول سلاسل القيمة العالمية. يمكن وصف الاتجاهات المستقبلية في مشاركة روسيا في سلاسل القيمة العالمية من خلال سيناريوان حيث .يعتمد السيناريو الأول على توسيع مشاركة التصنيع إلى الأمام من أجل زيادة وتنويع الصادرات غير النفطية وهذا السيناريو مدعوم بقوة من قبل وزارة التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي اما السيناريو الثاني فهو يغطي استمرار مشاركة المعادن في سلاسل القيمة العالمية التي تنفذها روسيا حتى الآن.

**الشكل (3-24) مكانة روسيا في سلاسل القيمة العالمية**

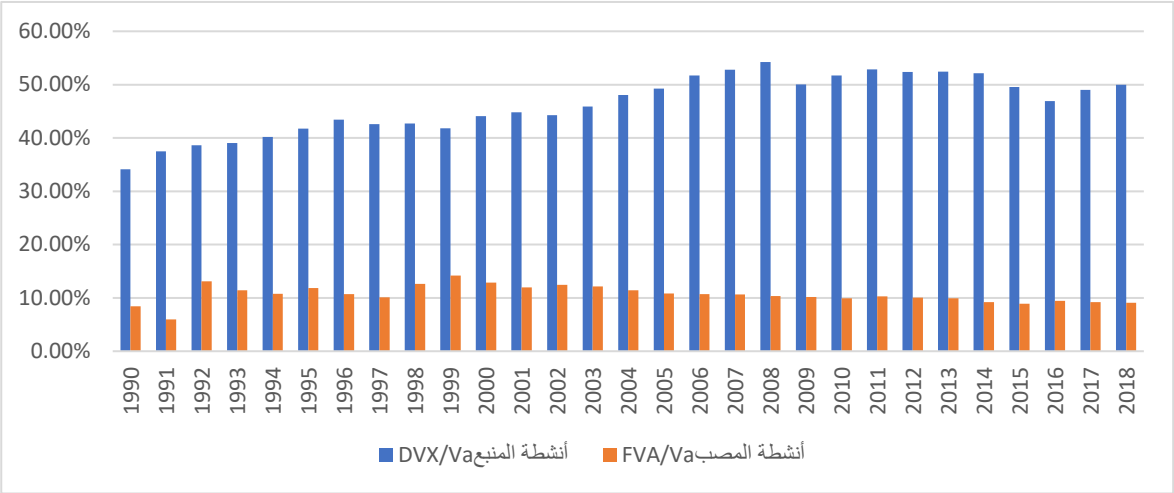


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

**9.1.3 تايلند**: تايلند ذات الدخل المتوسط الأعلى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي -6.08% عام 2020 بعدما كان 2.26% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 7189.042 دولار أمريكي بالأسعار الجارية لسنة 2020[1].

مع وجود بنية تحتية متطورة نسبيا، واقتصاد حر، وسياسات مؤيدة للاستثمار عموما، تعتمد تايلند اعتمادا كبيرا على التجارة الدولية، حيث تمثل الصادرات نحو ثلثي الناتج المحلي الإجمالي. وتشمل صادرات تايلند الإلكترونيات والسلع الزراعية والسيارات وقطع الغيار والأغذية المصنعة. وينتج قطاعا الصناعة والخدمات نحو 90 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[2] فكما هو موضح في الشكل (3-25) بلغت الخدمات 54.78 %والصناعة 33.10% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020، فيما بلغت نسبة الصناعة التحويلية 25.22% والزراعة 8.64% أما بالنسبة لهيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020 فكما يوضح الشكل (3-23) أدناه فالبضائع المصنعة تستحوذ على 72% من مجموعة المنتجات لتتقاسم المواد الخام الزراعية والمواد الغذائية ومنتجات أخرى باقي النسبة.

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13 )
[2] https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/thailand/#economy وكالة الاستخبارات المركزية كتاب حقائق العالم، (2021-09-16)

**الشكل (3-25) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لتايلند لسنة 2020**

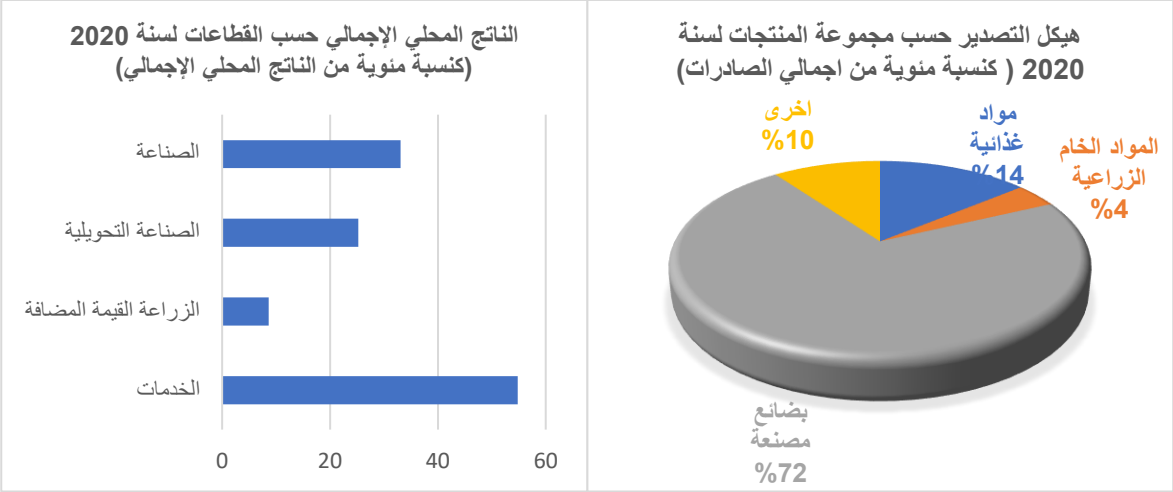


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد. **المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية**: من خلال الشكل أدناه والذي يوضح تطور مشاركة تايلند في سلاسل القيمة العالمية عير الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان منحنى المشاركة في تزايد خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2009 خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، حيث كانت المشاركة حوالي 13.6مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 2018 حوالي 137 مليار دولار.

**الشكل (3-26) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لتايلند**

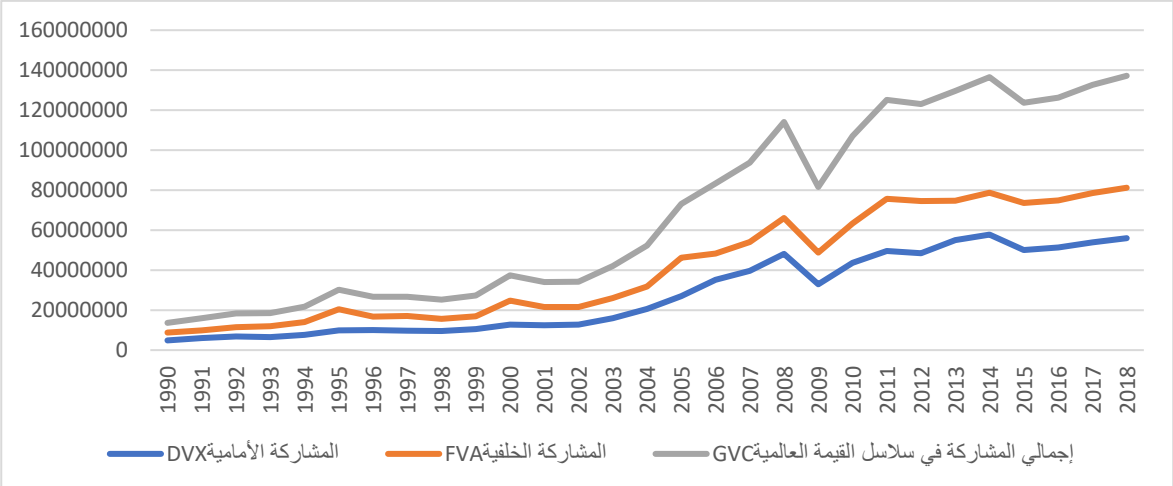


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

من خلال الشكل (3-27) نلاحظ الاتجاه المتزايد للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال أنشطة المصب التي بلغت 30.68% مقابل 21.15% في أنشطة المنبع، ويرجع هذا الارتفاع في أنشطة المصب

الى الحصة المتزايدة من المشاركة الخلفية وهذا يعني أن الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى في أنشطة التصنيع التايلندية لا تزال تقوم بها شركات اجنبية ذات ارتباط خلفي بالاقتصاد المحلي.

لقد نجحت تايلاند من حيث ترقية العملية (تحسين الكفاءة) ، لكنها لا تزال فقيرة من حيث ترقية المنتج (الانخراط في منتجات أكثر تطورًا) ، ورفع المستوى الوظيفي (الانتقال نحو القطاعات التي يمكن أن تولد المزيد من القيمة المضافة ، على سبيل المثال ، الخدمات) ، ورفع مستوى السلسلة (الانتقال إلى سلاسل القيمة المختلفة) وعلى الرغم من وجود العديد من المراكز الفنية للشركات متعددة الجنسيات ، وتشجيع الحكومة للروابط بين الجامعة والصناعة لتعزيز الارتقاء الوظيفي ، إلا أنه كانت هناك روابط غير كافية مع الشركات المحلية ونقل المعرفة المحدود للغاية. قامت الشركات متعددة الجنسيات بمهام ومنتجات أكثر تعقيدًا ؛ لذلك ، يتم إجراء التطوير التكنولوجي (الهندسة المتقدمة ، وتصميم المنتجات ، والبحث والتطوير) وتطوير الموارد البشرية بشكل أساسي داخل الشركات متعددة الجنسيات ونتيجة لذلك ، فإن الشركات المحلية لديها فرص محدودة للتعلم وتطوير المزيد من التكنولوجيا المتقدمة. علاوة على ذلك ، لم تجمع تايلاند القدرة الكافية لتطوير التكنولوجيا الخاصة بها. تنفق الحكومة أقل من 1% من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير[1].

**الشكل (3-27) مكانة تايلند في سلاسل القيمة العالمية**

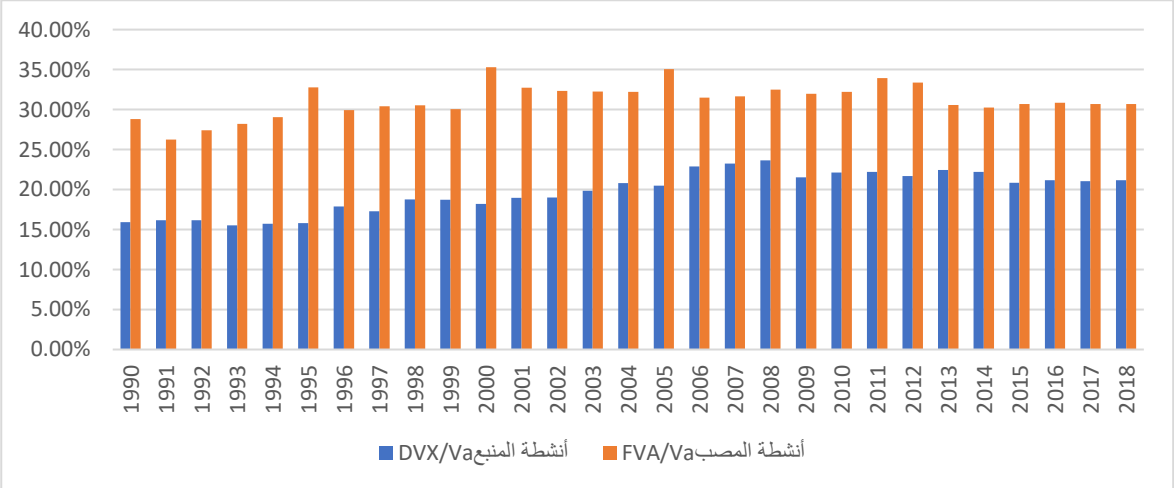


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

[1] ASEAN-Japan Centre, **Global Value Chains in ASEAN: Thailand**, Paper 10 / March 2019, p: 16-18.

**10.1.3 تركيا:** تركيا ذات الدخل المتوسط الأعلى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.75% عام 2020 بعدما كان 0.91% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 8538.169 دولار أمريكي بالأسعار الجارية لسنة 2020[1].

إن اقتصاد السوق الحرة في تركيا مدفوع بقطاعات الصناعة والخدمات على نحو متزايد، على الرغم من أن قطاع الزراعة التقليدي لا يزال يمثل نحو 25% من العمالة. وقد ارتفعت أهمية صناعات السيارات والبتروكيماويات والإلكترونيات وتجاوزت قطاعات المنسوجات والملابس التقليدية ضمن مزيج الصادرات التركية[2].

أما بالنسبة لهيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020 فكما يوضح الشكل أدناه فالبضائع المصنعة تستحوذ على 80% من مجموعة المنتجات لتتقاسم المواد الغذائية والمواد الغذائية ومنتجات أخرى بقية النسبة، أما الناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القيمة المضافة للقطاعات فنجد الخدمات في الصدارة بنسبة 54.64% تليها الصناعة بنسبة 27.79% فالصناعة التحويلية بـ: 18.83% وأخيرا الزراعة بنسبة 6.6%.

**الشكل (3-28) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لتركيا لسنة 2020**

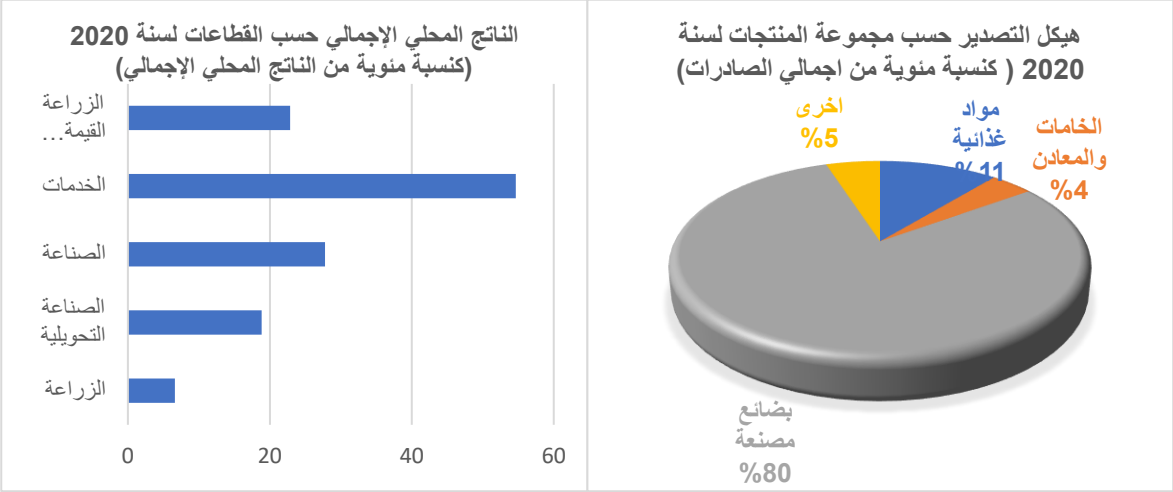


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد. **المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:** من خلال الشكل (3-29) أدناه والذي يوضح تطور مشاركة تركيا في سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان منحنى المشاركة الاجمالية في تزايد خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2009 خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13 )
[2] https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/turkey/#economy كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية (2021-09-16)

بسبب ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، حيث كانت المشاركة حوالي 8.1 مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 2018 حوالي 67.3 مليار دولار.

**الشكل (3-29) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لتركيا**

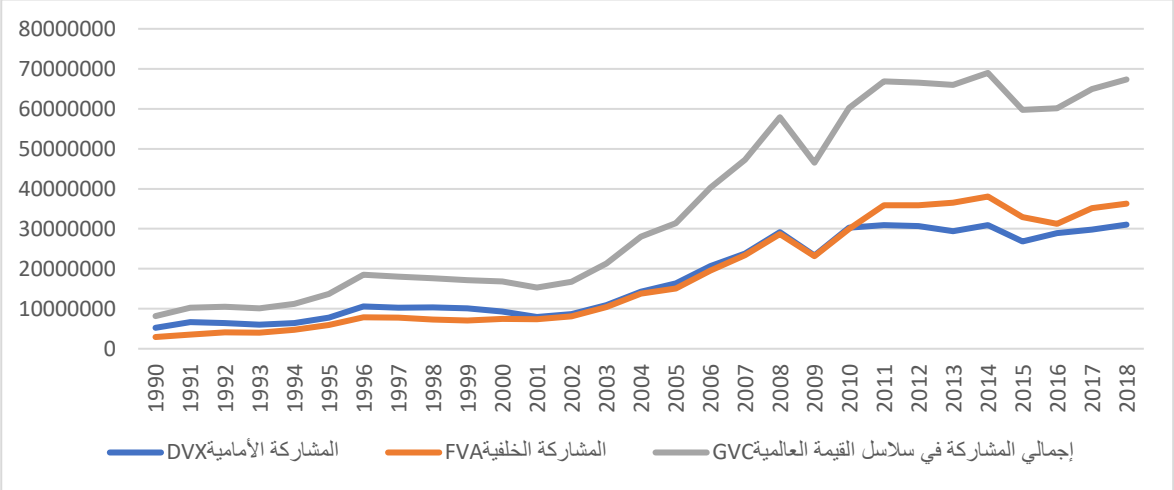


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

**الشكل (3-30) مكانة تركيا في سلاسل القيمة العالمية**

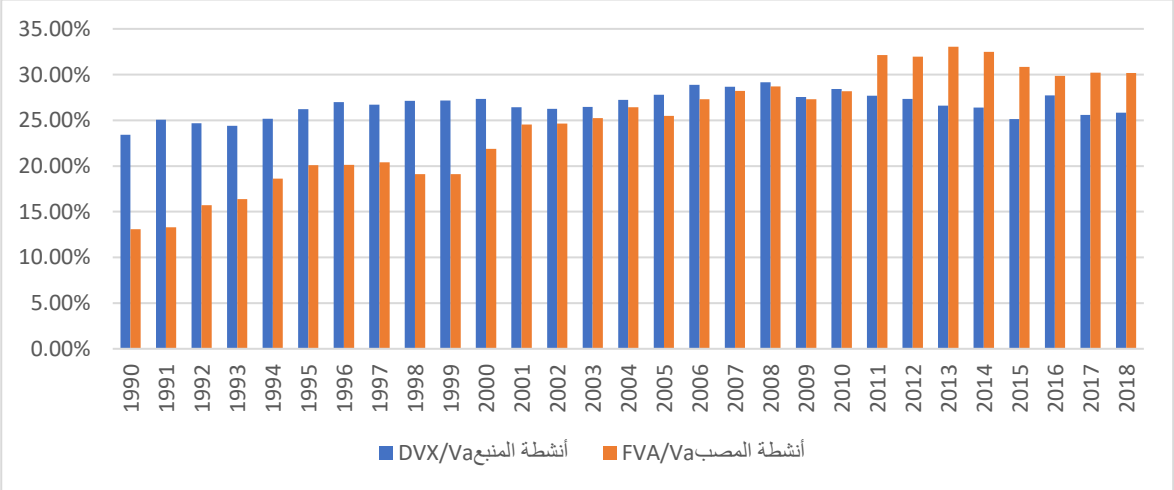


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الاتجاه المتزايد للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال أنشطة المصب التي بلغت 30.16% مقابل 25.82% في أنشطة المنبع لسنة 2018، ولكن كما هو موضح في الشكل الزيادة كانت في أنشطة المصب ويرجع هذا الارتفاع الى الحصة المتزايدة من المشاركة الخلفية وهذا يعني أن الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى في أنشطة التصنيع التركية لا تزال تقوم بها شركات اجنبية ذات ارتباط خلفي بالاقتصاد المحلي، في حين ان الزيادة في أنشطة المنبع ثابتة نسبيا ما يعني ان الروابط الامامية بقيت مستقرة ولا يوجد نمو للقيمة المضافة المدرجة في صادرات السلع الوسيطة التركية وبالتالي فان هذا الاستقرار النسبي يعني عدم وجود تغييرات كبيرة في

المنتجات الوسيطة المستوردة. ما نستطيع تفسيره أيضا بمحدودية الارتقاء أي عدم تعلم تركيا من تكنولوجيا المنتجات المستوردة

**11.1.3 الفيتنام**: الفيتنام ذات الدخل المتوسط الأدنى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي 2.9% عام 2020 بعدما كان 7.01% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2785.724 دولار أمريكي بالأسعار الجارية[1]، فيتنام بلد نامي مكتظ بالسكان ينتقل منذ عام 1986 من جمود اقتصاد زراعي مخطط مركزيا إلى اقتصاد أكثر تصنيعا وسوقا، وقد رفعت الدخول بشكل كبير. تجاوزت فيتنام هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 البالغ 6.7% مع نمو بنسبة 6.8%، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الزيادات غير المتوقعة في الطلب المحلي، وصادرات التصنيع القوية.

**الشكل (3-31) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للفيتنام لسنة 2020**

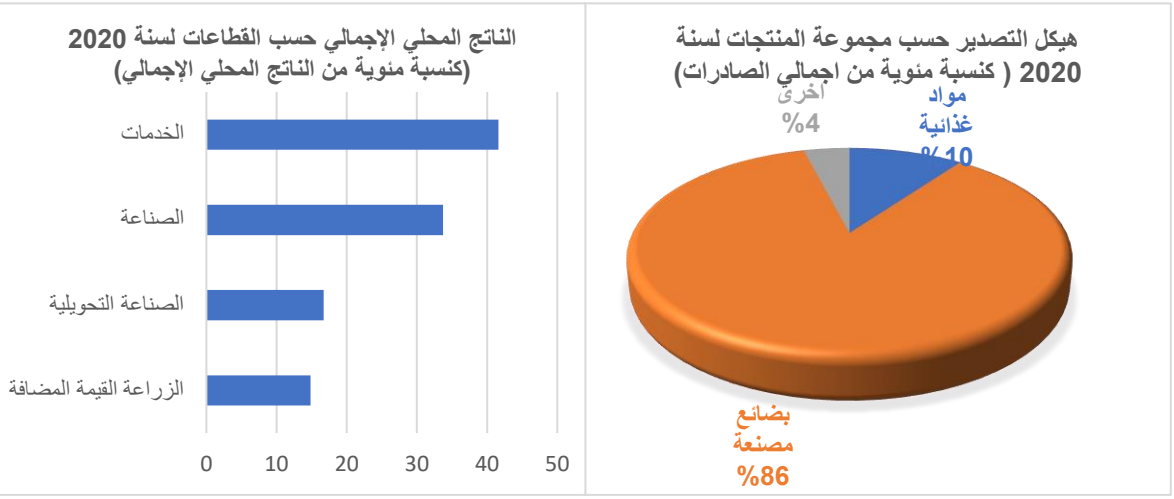


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد. **المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

أما بالنسبة لهيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020 فكما يوضح الشكل أعلاه فالبضائع المصنعة تستحوذ على 86% من مجموعة المنتجات لتتقاسم المواد الغذائية ومنتجات أخرى بقية النسبة، أما الناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القيمة المضافة للقطاعات فنجد الخدمات في الصدارة بنسبة 41.62% تليها الصناعة بنسبة 33.72% فالصناعة التحويلية بـ: 16.69% وأخيرا الزراعة بنسبة 14.85%.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية**: من خلال الشكل (3-32) أدناه والذي يوضح تطور مشاركة الفيتنام في سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان منحنى المشاركة الاجمالية في تزايد خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2009 خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13 )

بسبب ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، حيث كانت المشاركة حوالي 2 مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 2018 حوالي 20.3 مليار دولار.

**الشكل (3-32) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للفيتنام**

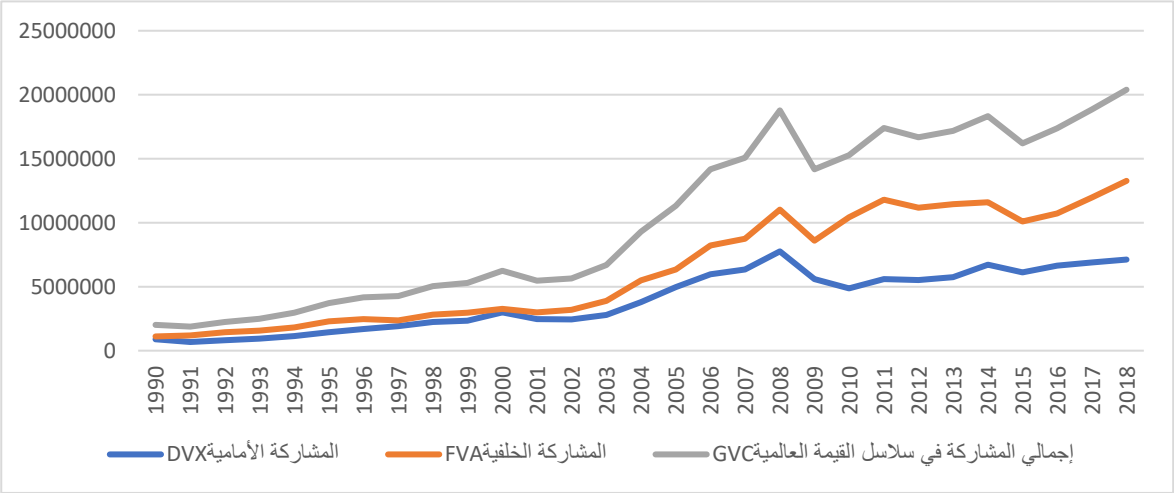


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

من خلال الشكل (3-33) والذي يظهر أنه لفترة قرابة ثلاثة عقود (1990-2018) ، تقلبت حصة مساهمة البلدان الأجنبية في الصادرات ذات القيمة المضافة من فييتنام من 23 إلى 42 في المائة خلال 1990 الى 2011 على التوالي قبل أن تستقر عند 32-33 في المائة خلال 2017 و2018، ومن الملاحظ ان الزيادة الكبيرة كانت بدءا من سنة 2006 وتزامنت هذه الزيادة مع انضمام الفيتنام الى المنظمة العالمية للتجارة، وبعد بلوغ الذروة في اجمالي المشاركة سنة 2011 الى حوالي 62% انخفضت نسبة المشاركة وكما يظهر الشكل أدناه تراجعت المشاركة الاجمالية جراء تراجع المشاركة الخلفية ويرجع ذلك الى حد كبير الى انخفاض حصة القيمة المضافة الأجنبية نتيجة زيادة القيمة المضافة التي تم انشاؤها داخل الفيتنام من قبل الشركات المحلية وقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يساهم في اجمالي الصادرات الوطنية على حد السواء.

ومن المتوقع أن يتغير الوضع بسبب اتجاه التنمية الوطنية في فييتنام نحو الاستدامة وتركيزها الجديد على نوعية الاستثمار الجيد وليس الكم وذلك[1]:

**أولاً**، من خلال الرؤية طويلة الأجل، ستكون صادرات فييتنام أقل اعتماداً على الموارد غير المتجددة مثل المعادن.

[1] ASEAN-Japan Centre, **Global Value Chains in ASEAN: Viet Nam**, Paper 11 / may 2020, p:13

**ثانياً**، تود فييتنام جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات التكنولوجيا العالية بدلاً من الصناعات كثيفة العمالة. تصنيع؛ الزراعة والثروة السمكية والخدمات اللوجستية؛ الصيانة والإصلاح؛ وقد تم تحديد السياحة كصناعات ذات أولوية.

**ثالثًا**، زيادة مشاركة فيتنام في الاقتصاد العالمي من خلال اتفاقيات التجارة الحرة، التي أبرمت بين أكبر الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتي تسهل التجارة بين فييتنام وشركاء التجارة الدولية.

تهدف فييتنام إلى زيادة أهمية القطاع المحلي في إجمالي الصادرات، من حيث خلق المزيد من القيمة المضافة والمزيد من الصادرات للطلب النهائي. وقد عملت هذه المبادرات على تغيير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في فييتنام؛ وبالتالي، فقد لوحظ اتجاه هبوطي في أسهم FVA وDVX ولكن ليس في DVA. انظر الملحق رقم 3.

**الشكل (3-33) مكانة فيتنام في سلاسل القيمة العالمية**

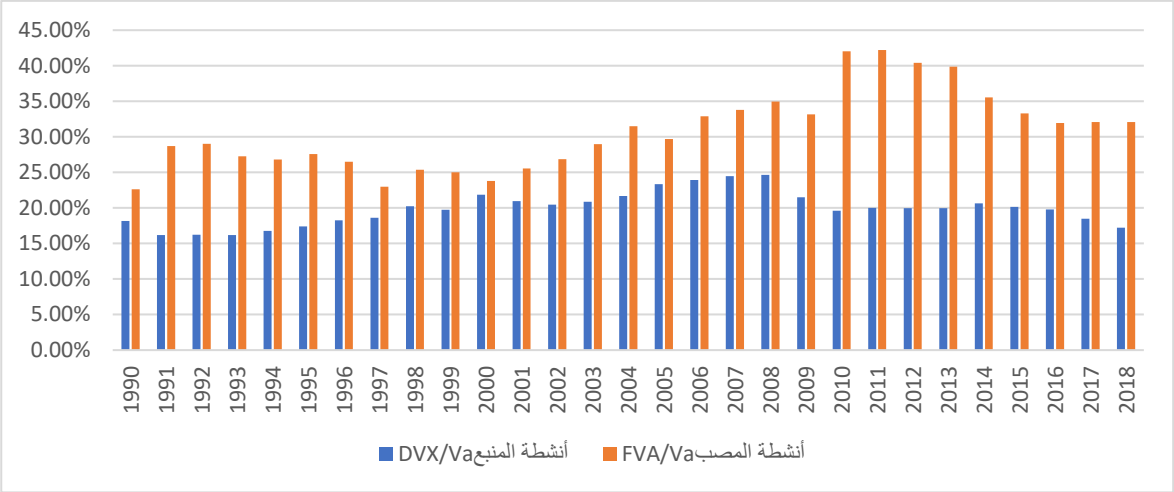


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

**12.1.3 الفلبين**: تعد الفلبين من بين أسرع الاقتصادات نموًا في العالم، حيث يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 5.4% من عام 2006 إلى عام 2015[1]. كانت التنمية الاقتصادية للبلاد مدفوعة بالتوسع السكاني، والتحسينات في ظروف التجارة والاستثمار، ورأس المال البشري القوي، وقد ساعدت هذه الاتجاهات في تعزيز خلق فرص عمل قوية، وهو جدول أعمال رئيسي للحكومات في تلك الفترة، والذي أعطى أولوية لأجندة النمو الاقتصادي الشامل.[2] يصنف البنك الدولي الفلبين في فئة الدخل المتوسط

[1] DEPARTMENT OF TRADE AND INDUSTRY Policy Briefs **The Philippines and Global Manufacturing Value Chains** Series No. 01, 2017, pp: 1.2.

[2] Bamber, P., Daly, J., Frederick, S., & Gereffi, G. (2019). **The Philippines: A Sequential Approach to Upgrading in Manufacturing Global Value Chains.** In D. Nathan, M. Tewari, & S. Sarkar (Eds.), ***Development***

الأدنى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي-9.57% عام 2020 بعدما كان 6.11% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3298.83 دولار أمريكي بالأسعار الجارية لسنة 2020[1].

أما بالنسبة لهيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020 فكما يوضح الشكل أدناه فالبضائع المصنعة تستحوذ على 80% من مجموعة المنتجات لتتقاسم الخامات والمعادن والمواد الغذائية ومنتجات أخرى بقية النسبة، أما الناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القيمة المضافة للقطاعات فنجد الخدمات في الصدارة بنسبة 61.41% تليها الصناعة بنسبة 28.39% فالصناعة التحويلية بـ: 17.67% وأخيرا الزراعة بنسبة 10.18%.

**الشكل (3-34) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات للفلبين لسنة 2020**

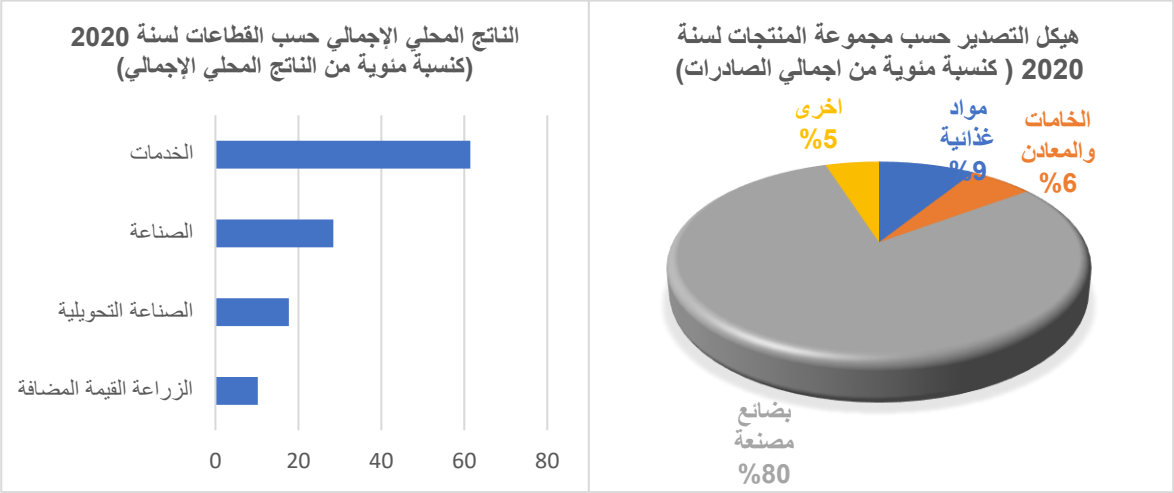


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد. **المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية**: من خلال الشكل (3-35) أدناه والذي يوضح تطور مشاركة الفلبين في سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان منحنى المشاركة الاجمالية في تزايد خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2009 خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، حيث كانت المشاركة حوالي 8.1 مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 2018 حوالي 84.8 مليار دولار.

***with Global Value Chains: Upgrading and Innovation in Asia*** **(Development Trajectories in Global Value Chains**, pp. 107-131). Cambridge: Cambridge University Press. doi :10.1017/9781316221730.005

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13 )

**الشكل (3-35) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للفلبين**

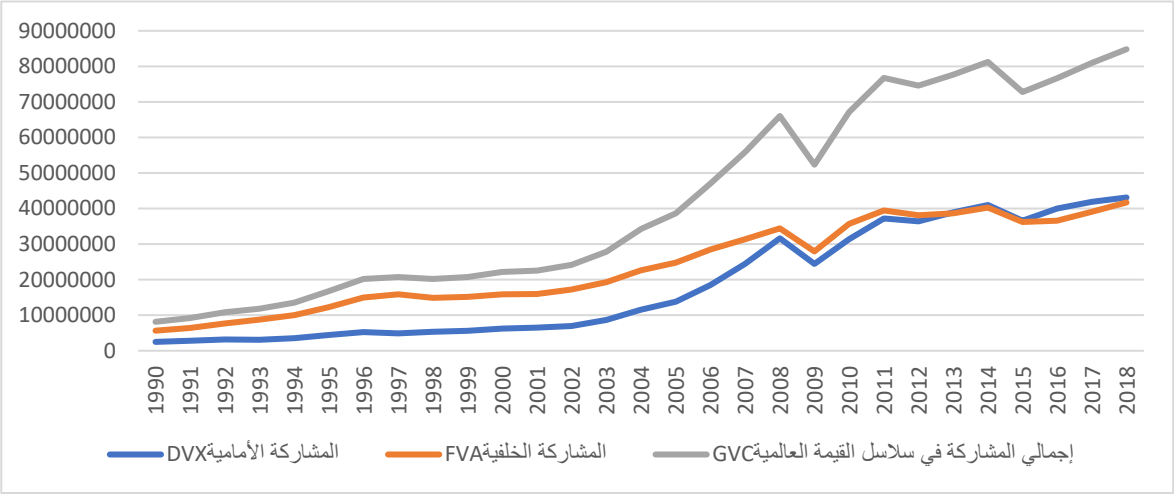


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

من خلال الشكل أدناه والذي يوضح طبيعة مشاركة الفلبين في سلاسل القيمة العالمية عبر أنشطة المنبع والمصب نلاحظ بان أنشطة المصب كانت مرتفعة جدا مقارنة بالمنبع حيث بلغت ذروتها سنة 1997 حوالي 50% مقابل 15% في أنشطة المنبع، لتبدا بالتناقص بعدها حتى تستقر منذ 2008 عند 32% لتتزايد حصة أنشطة المنبع وتستقر هي الأخرى عند 30%، وهذا يفسر بان الفلبين قد غيرت من استراتيجية التصنيع التي تعتمد على المدخلات الوسيطة الأجنبية لتحل محلها منتجات وسيطة محلية تدخل في صادرات الفلبين، وبذلك زادت القيمة المضافة المحلية في صادراتها.

وتعزى هذه الزيادة الى تعويض المنتجات الوسيطة من خلال الشركات الأجنبية التابعة للولايات المتحدة الامريكية واليابان في الفلبين[1].

**الشكل (3-36) مكانة الفلبين في سلاسل القيمة العالمية**

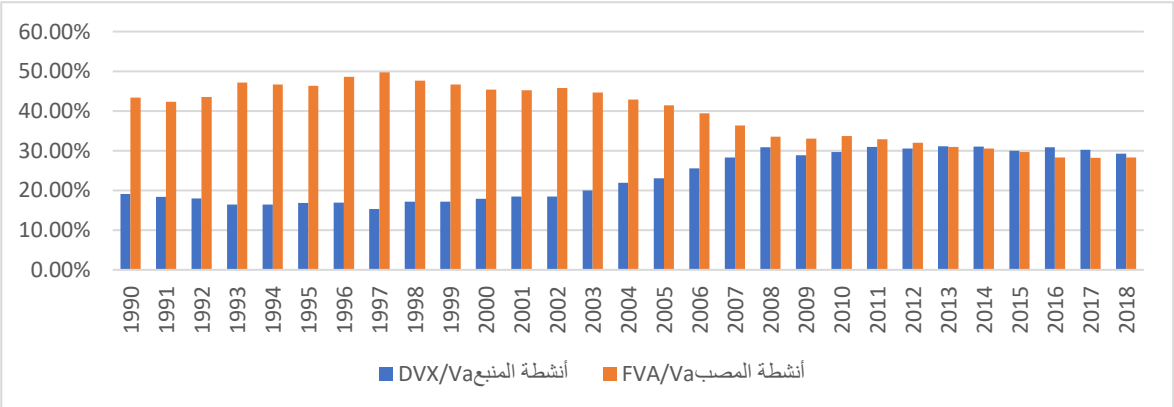


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

[1] ASEAN-Japan Centre, **Global Value Chains in ASEAN: The Philippines**, Paper 8 / July 2017, p: 1.

**13.1.3 ماليزيا:** ماليزيا ذات الدخل المتوسط الأعلى، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 10401.79 دولار أمريكي بالأسعار الجارية وبالتالي فهي على عتبة أن تصبح دولة ذات دخل مرتفع ومع ذلك، فإن جائحة Covid-19 في عام 2020 أغرق الاقتصاد الماليزي في حالة ركود.، حيث قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي-5.58% عام 2020 بعدما كان 4.30% سنة 2019[1]. وقد كان سبب هذا النمو الكبير هو مزيج من التصنيع الحديث والسياسات الموجهة للتصدير، حيث ساهم شركاء التجارة والاستثمار مثل الآسيان والصين واليابان والولايات المتحدة بشكل كبير في الصادرات الماليزية ذات القيمة المضافة وذلك من خلال الاستفادة من مدخلاتها وقدراتها المحلية، إذ تعد ماليزيا مساهمًا مهمًا في المكونات والأنظمة الفرعية الكهربائية والإلكترونية ومزود خدمات أعمال مهمًا على المستويين الإقليمي والعالمي[2].

بالنسبة لهيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020 فكما يوضح الشكل أدناه فالبضائع المصنعة تستحوذ على 73% من مجموعة المنتجات لتتقاسم الخامات والمعادن والمواد الغذائية والوقود ومنتجات أخرى بقية النسبة، أما الناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القيمة المضافة للقطاعات فنجد الخدمات في الصدارة بنسبة 54.78% تليها الصناعة بنسبة 35.9% فالصناعة التحويلية بـ: 22.3% وأخيرا الزراعة بنسبة 8.2%.

**الشكل (3-37) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لماليزيا لسنة 2020**

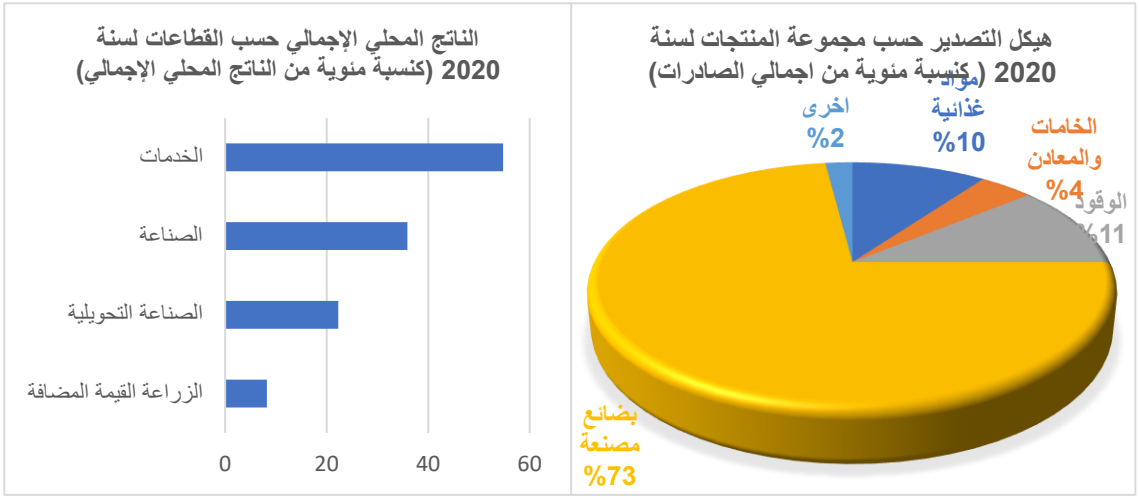


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد. **المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:** من خلال الشكل (3-38) أدناه والذي يوضح تطور مشاركة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان منحنى المشاركة الاجمالية في تزايد خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2009 خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-09-13 )
[2] ASEAN-Japan Centre, Global Value Chains in ASEAN: Malaysia, Paper 6 / July 2021, p: v

بسبب ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، حيث كانت المشاركة حوالي 16.9 مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 2018 حوالي 218 مليار دولار.

**الشكل (3-38) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لماليزيا**

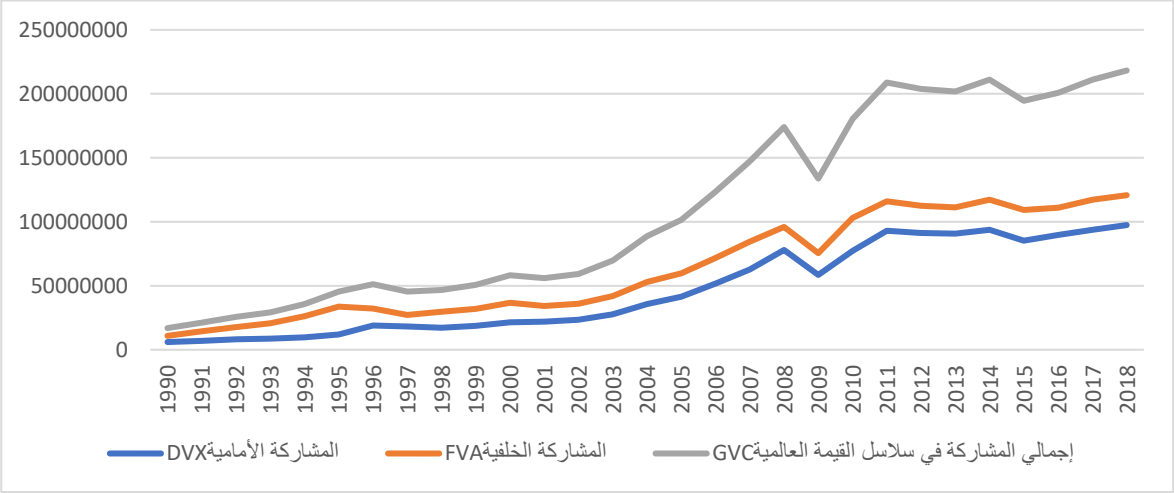


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

بعد عام 1995، بذلت ماليزيا جهودًا للارتقاء في سلاسل القيمة من خلال الارتقاء الوظيفي من حيث الخدمات اللوجستية والعمليات التجارية. وذلك لأن السياسات المتعلقة بالمحتوى المحلي، وخاصة تلك التي تستهدف صناعة الأتمتة، قد تم تقديمها بحيث يمكن إدراج الشركات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل توريد الأتمتة. نتيجة لذلك، مع الحفاظ على مستوى مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، قللت ماليزيا من اعتمادها على المدخلات الأجنبية (انخفاض حصة القيمة المضافة) وشجعت على زيادة استخدام المنتجات المحلية في صادرات البلدان الأخرى ارتفاع حصة DVX، وذلك أساسًا من صادرات أجزاء ومكونات الأجهزة الكهربائية والمعدات الإلكترونية[1].

ومن خلال الشكل (3-39) نلاحظ بان نسبة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في ماليزيا بلغت حوالي 65% (مجموع أنشطة المنبع والمصب) وهي شبه ثابتة على مدى العقدين الماضيين، وكما هو موضح في الشكل تشارك ماليزيا بشكل رئيسي في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الخلفية حيث أن أنشطة المصب تساهم بـ: 35.4% مقابل 28.56% في أنشطة المنبع لسنة 2018، وهذا يعني أن ماليزيا أكثر تخصصًا نسبيًا في التجميع النهائي أو مراحل الإنتاج النهائية المركزة بالقرب من المراحل المتوسطة لسلاسل القيمة العالمية وبالتالي تميل إلى إنتاج قيمة مضافة منخفضة.

[1] ASEAN-Japan Centre, **Global Value Chains in ASEAN: Malaysia**, Paper 6 / July 2021, p: 6

**الشكل (3-39) مكانة ماليزيا في سلاسل القيمة العالمية**

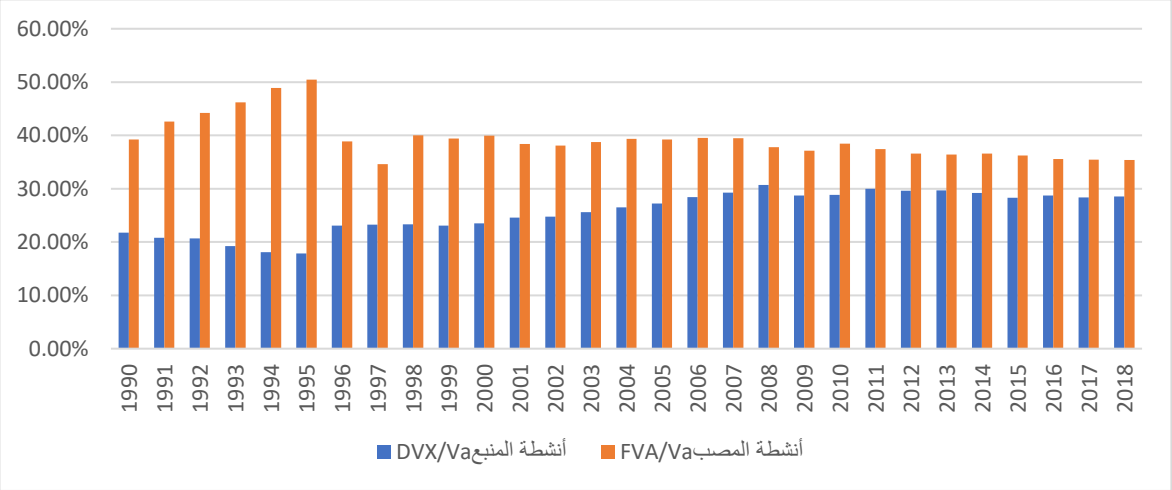


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO)

**14.1.3 جنوب افريقيا**: وهي ذات الدخل المتوسط الاعلى، قدر نمو الناتج المحلي الإجمالي -9.89% عام 2020 بعدما كان -2% سنة 2019، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 5655.68 دولار أمريكي بالأسعار الجارية[1]، تعد جنوب إفريقيا من الأسواق الناشئة ولديها وفرة من الموارد الطبيعية؛ قطاعات مالية وقانونية واتصالات وطاقة ونقل متطورة؛ وبورصة هي الأكبر في إفريقيا ومن بين أفضل 20 سوقًا في العالم.[2]

**الشكل (3-40) هيكل الصادرات والناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات لجنوب افريقيا لسنة 2020**

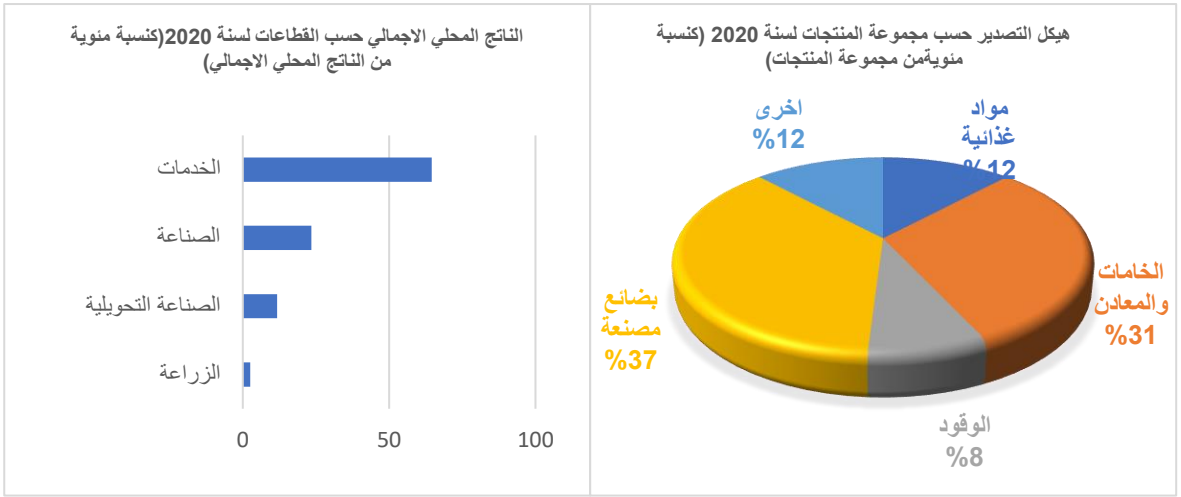


**المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد. **المصدر**: من إعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators (2021-05-05 )
[2] https://www.cia.gov/the-world-factbook/countries/south-africa/#economy كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية (2022-05-05)

بالنسبة لهيكل الصادرات حسب مجموعة المنتجات لسنة 2020 فكما يوضح الشكل (3-40) فالبضائع المصنعة تستحوذ على 37% من مجموعة المنتجات تليها الخامات والمعادن بنسبة 31% لتتقاسم المواد الغذائية والوقود ومنتجات أخرى بقية النسبة، أما الناتج المحلي الإجمالي حسب مساهمة القيمة المضافة للقطاعات فنجد الخدمات في الصدارة بنسبة 64.57% تليها الصناعة بنسبة 23.42% فالصناعة التحويلية بـ: 11.74% وأخيرا الزراعة بنسبة 2.52%.

- **خصائص المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:** من خلال الشكل (3-41) أدناه والذي يوضح تطور مشاركة جنوب افريقيا في سلاسل القيمة العالمية عير الروافد الامامية والخلفية واجمالي المشاركة نلاحظ بان منحنى المشاركة الاجمالية في تزايد خلال فترة الدراسة باستثناء عام 2009 خلال التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب ازمة الرهن العقاري لسنة 2008، حيث كانت المشاركة حوالي 7.5 مليار دولار سنة 1990 لتصل سنة 2018 حوالي 61.7 مليار دولار.

**الشكل (3-41) تطور مؤشرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لجنوب افريقيا**

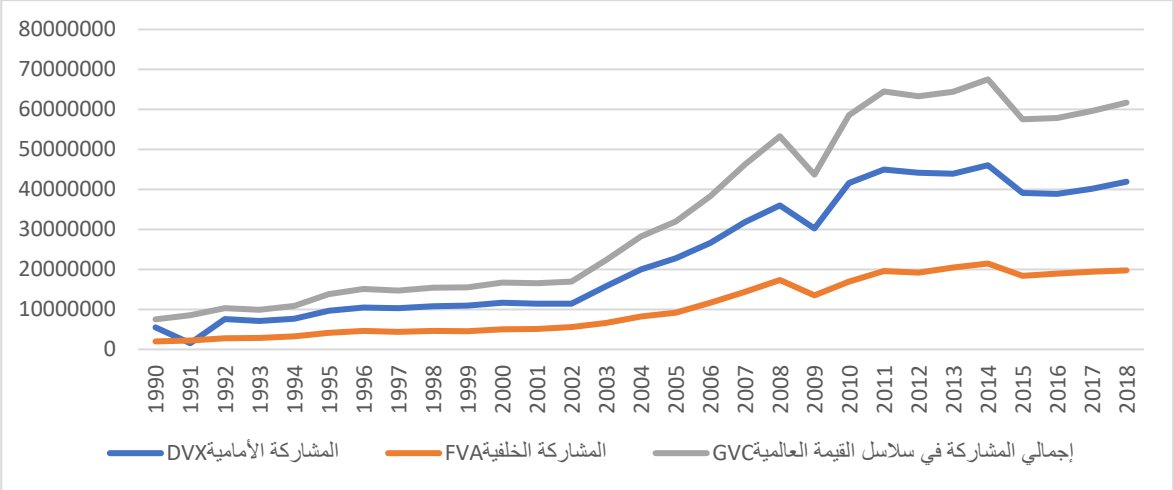


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

أما طبيعة مشاركة جنوب افريقيا في سلاسل القيمة العالمية فمن خلال الشكل (3-42) الذي يوضح تموضع أنشطة جنوب افريقيا ضمن سلسلة القيمة العالمية فنجد أن أنشطتها تتركز ضمن المنبع حيث بلغت نسبة المشاركة في أنشطة المنبع حوالي 39.09% سنة 2018 مقابل 18.41% في المصب لنفس السنة، ومن الواضح ان جنوب افريقيا اقل اعتمادا في انتاجها على الموردين الأجانب كما تفسر ارتفاع القيمة المضافة المحلية في الصادرات لتركيز جنوب افريقيا على صادرات سلع وخدمات الطلب النهائي.

**الشكل (3-42) مكانة جنوب افريقيا في سلاسل القيمة العالمية**

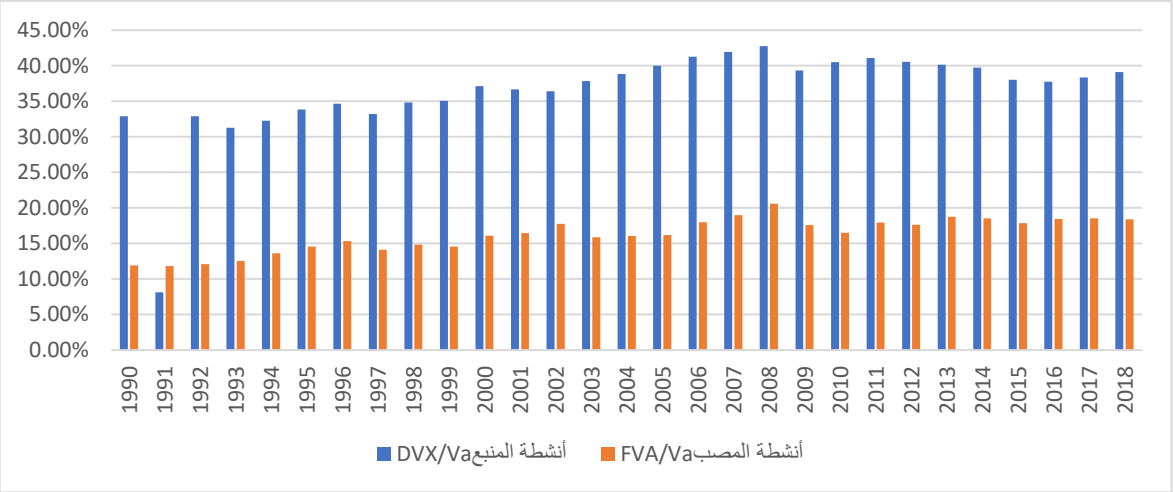


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات(Eora Multi-Regional Input-Output (MRIO

## 2.3. أداء الدول محل الدراسة ضمن المؤشرات التي تقيس أداء في سلاسل القيمة العالمية:

تعد مشاركة البلدان في سلاسل القيمة العالمية في حد ذاتها، مقياسًا لأدائها، حيث يجب تلبية عدد معين من الشروط للانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، يتم قياس الأداء أيضًا من خلال سلسلة من المؤشرات الكمية التي تم تطويرها بهدف تقييم مناخ الأعمال والتجارة في جميع البلدان. في الوقت نفسه، تقيس هذه المؤشرات الأداء وجاذبية البلد للاستعانة بمصادر خارجية[1]. وتشمل هذه المؤشرات:

- **مؤشر ممارسة الأعمال التجارية:** توضح درجة المسافة إلى الحد الأعلى مسافة الاقتصاد عن "الحدود"، والتي تمثل أفضل أداء لوحظ في كل موضوع من موضوعات ممارسة أنشطة الأعمال في جميع الاقتصادات والسنوات المدرجة منذ عام 2005. وتمت الإشارة إلى مسافة الاقتصاد إلى الحد الأعلى على مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و100 يمثل الحد الأعلى.
- **مؤشر أداء الخدمات اللوجستية:** مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: الإجمالي (1 = منخفض إلى 5 = مرتفع) تعكس النتيجة الإجمالية لمؤشر الأداء اللوجستي التصورات الخاصة بالخدمات اللوجستية لدولة ما بناءً على كفاءة عملية التخليص الجمركي، وجودة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل، وسهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية، وجودة الخدمات اللوجستية، والقدرة على تتبع الشحنات وتعقبها، وتكرارها. مع وصول الشحنات إلى المرسل إليه خلال الوقت المحدد. يتراوح المؤشر من 1 إلى 5، مع درجة أعلى تمثل أداءً أفضل.

[1]The World Bank, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains, OP.cit,** p: 13.

- **مؤشر التنافسية العالمية**: يوفر خريطة مفصلة للعوامل والسمات التي تدفع الإنتاجية والنمو والتنمية البشرية في عصر الثورة الصناعية الرابعة. يعد مؤشر التنافسية العالمية نتاجًا لتجميع 103 من المؤشرات الفردية، المستمدة من مجموعة من البيانات من المنظمات الدولية وكذلك من استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي. يتم تنظيم المؤشرات في 12 "ركيزة": المؤسسات؛ بنية تحتية؛ اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ استقرار الاقتصاد الكلي الصحة؛ مهارات؛ سوق المنتج؛ سوق العمل؛ نظام مالي؛ حجم السوق؛ دينامية الأعمال والقدرة على الابتكار[1].
- **مؤشر تمكين التجارة**[2]: كمؤشر مركب، يتكون مؤشر تمكين التجارة من تجميعة للمؤشرات الفردية التي تقيس مختلف عوامل التمكين التجاري ويتم تنظيم هذه العوامل في سبع ركائز: الوصول إلى الأسواق المحلية، الوصول إلى الأسواق الخارجية، الكفاءة والشفافية، توافر وجودة البنية التحتية للنقل، توافر وجودة خدمات النقل، توافر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بيئة التشغيل.

**الجدول (3–2) مؤشرات قياس أداء بلدان العينة في سلاسل القيمة العالمية**

| | مؤشر تمكين التجارة لسنة 2016 | | مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019 | | مؤشر أداء الخدمات اللوجستية: الإجمالي (1 = منخفض إلى 5 = مرتفع) 2018 | درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية (0 = أدنى أداء حتى 100 = أفضل أداء) 2019 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| البلد | الترتيب عالميا | النتيجة | الترتيب عالميا | النتيجة | النتيجة | النتيجة |
| الهند | 102 | 3,91 | 68 | 61,4 | 3,18 | 71,05 |
| روسيا | 111 | 3,79 | 43 | 66,7 | 2,76 | 78,16 |
| تركيا | 59 | 4,52 | 61 | 62,1 | 3,15 | 76,79 |
| كمبوديا | 98 | 3,96 | 106 | 52,1 | 2,58 | 53,84 |
| اندونيسيا | 70 | 4,3 | 50 | 64,6 | 3,15 | 69,58 |
| الفلبين | 82 | 4,13 | 64 | 61,9 | 2,9 | 62,83 |
| الفيتنام | 73 | 4,26 | 67 | 61,5 | 3,27 | 69,77 |
| الصين | 61 | 4,49 | 28 | 73,9 | 3,61 | 77,93 |
| ماليزيا | 37 | 4,9 | 27 | 74,6 | 3,22 | 81,47 |
| تايلند | 63 | 4,45 | 40 | 68,1 | 3,41 | 80,09 |
| الارجنتين | 94 | 3,98 | 83 | 57,2 | 2,89 | 58,96 |
| جنوب افريقيا | 55 | 4.52 | 60 | 62.4 | 3.4 | 67.01 |
| البرازيل | 110 | 3,8 | 71 | 60,9 | 2,99 | 59,08 |
| المكسيك | 51 | 4,55 | 48 | 64,9 | 3,05 | 72,36 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي.

[1] World Economic Forum**, The Global Competitiveness Report 2019, p: vii.**
[2] World Economic Forum, **The Global Enabling Trade Report 2016, pp: 14-15.**

ومن خلال الجدول (3-2) نلاحظ أن ماليزيا تحتل الصدارة في دول العينة حيث سجلت في مؤشر سهولة ممارسة الاعمال 81.87 نقطة من 100، تليها تايلند بـ: 80.47 نقطة كما سجلت في مؤشر التنافسية العالمي رصيد 74.6 من 100 لتحتل بذلك المرتبة 27 عالميا، لتسجل أيضا في مؤشر تمكين التجارة 4.9 نقطة من 5 لتحتل بذلك المرتبة 37 عالميا، أما مؤشر أداء الخدمات اللوجستي نجد الصين هي الأعلى في دول العينة برصيد 3.61 من 5، وعموما فمن الملاحظ من الجدول ان كل من ماليزيا والصين وتايلند قد احتلوا الصدارة في جميع المؤشرات اما باقي الدول فقد اختلف ترتيبها من مؤشر لآخر حيث نلاحظ أن كمبوديا في ذيل ترتيب دول العينة في كل المؤشرات عدا مؤشر تمكين التجارة لتتذيل روسيا بذلك الترتيب.

## 3.3. تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي:

**1.3.3. مؤشر تركز الصادرات السلعية:** والذي يدعى أيضا مؤشر HErfindahl-Hirschmann Index (HHI)، وهو مقياس لدرجة تركيز المنتج، ويتم استخدامه من أجل الحصول على قيم بين: 0 و1. وتشير قيمة المؤشر الأقرب إلى الرقم 1 إلى أن صادرات البلد أو وارداته تتركز بدرجة كبيرة على عدد قليل من المنتجات. على العكس من ذلك، فإن القيم الأقرب إلى 0 تعكس الصادرات أو الواردات هي أكثر توافقا بشكل موحد بين سلسلة من المنتجات.

**الشكل (3-43) تطور مؤشر تركز الصادرات السلعية**

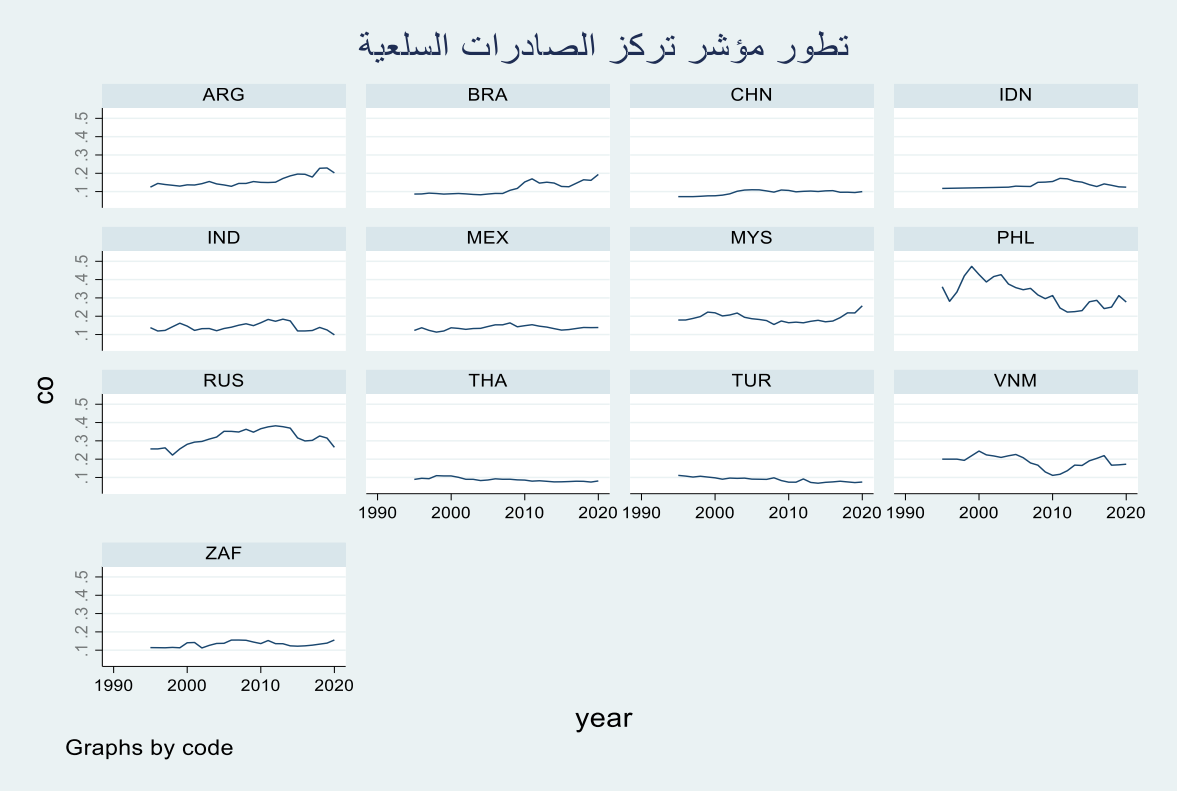


**المصدر:** من اعداد الطالبة بناءا على بيانات الاونكتاد

نلاحظ من خلال الشكل البياني (3-43) بأن جميع بلدان العينة سجلت قيما لمؤشر تركز الصادرات أقل من 0.5 وهو ما يعني أن صادرات هذه البلدان تتوزع حول عدد كبير من المنتجات ما يشير الى أنها تمكنت من تحقيق التنويع الاقتصادي، مع اختلافات في قيمة المؤشر، حيث سجلت تايلاند والصين قيما تقترب من الصفر ما يعني تنوعا كبيرا في سلة صادراتها مقارنة ببقية بلدان العينة، تليها الهند، اندونيسيا، ماليزيا، تركيا، والمكسيك وجنوب افريقيا، لكن يلاحظ بأن قيمة المؤشر لدولتي الارجنتين والبرازيل عرفت ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2015-2020 ما يشير إلى أن صادرات البرازيل والارجنتين تتجه الى أن تكون أقل تنوعا خلال السنوات الأخيرة.

**2.3.3. تطور مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي:** القيمة المضافة هي الناتج الصافي للقطاع بعد جمع جميع المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة، ويتم احتسابها دون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها، كما يتم تحديد أصل القيمة المضافة بواسطة التصنيف الصناعي الدولي الموحد[1] (ISIC)[*] .

[1] https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

[*] يعتبر هذا التصنيف الدولي من أكبر التصنيفات شيوعاً واستخداما في الإحصاءات الدولية والذي وضعته الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة إلى ثلاث مجموعات رئيسية كالتالي _ :التعدين والمقالع –الصناعات التحويلية _ .الكهرباء والماء وبموجب هذا التصنيف فانه تم تقسيم وتصنيف الصناعات التحويلية الى عدة أقسام حيث شكلت هذه الأقسام تسعة فروع رئيسية هي :1 .صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ .2.صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.3 .صناعة الخشب ومنتجاته بضمنها الأثاث .4 .صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر .5 .صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك .6 .صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم) 7 .صناعة المنتجات المعدنية الأساسية .8 .صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات .9 .الصناعات التحويلية الأخرى. المصدر: https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators

**الشكل (3-44) تطور مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية**

**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

ومن الملاحظ من الشكل (3-44) ان الصناعة التحويلية شهدت تذبذبات على طول الفترة الزمنية لدول

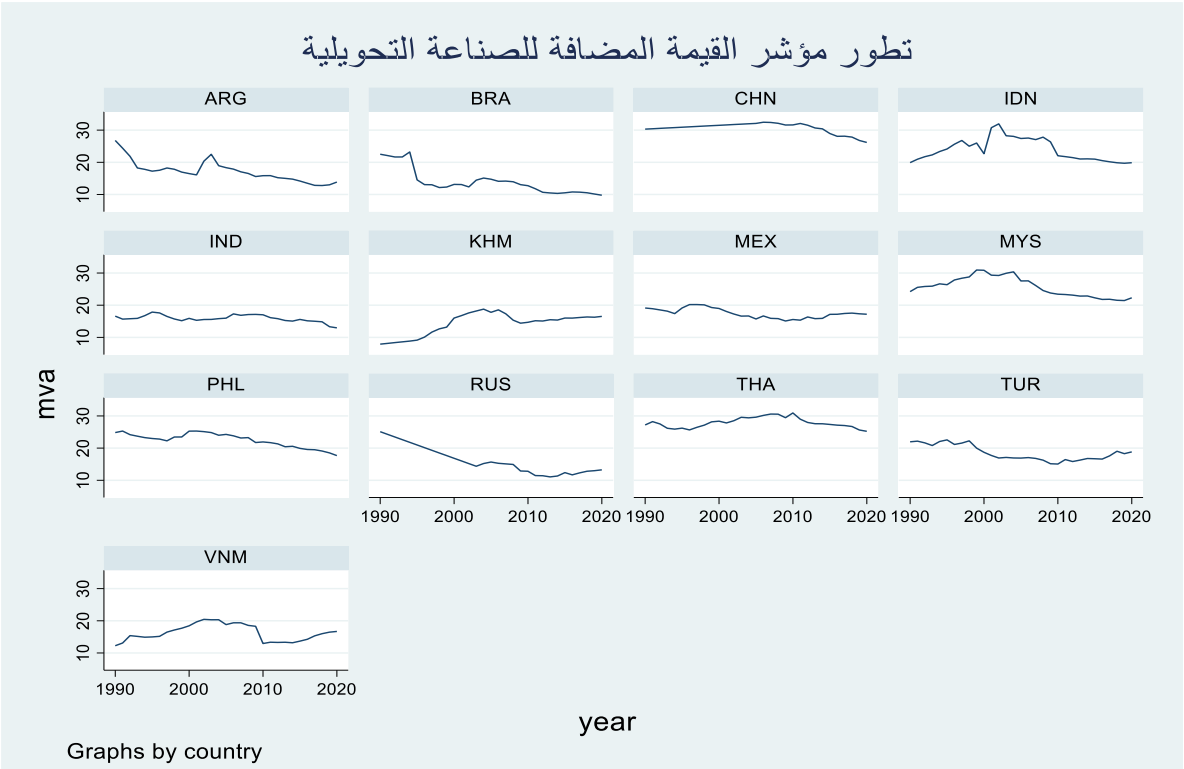


العينة حيث تأثرت كل العينة بالأزمة المالية لسنة 2008 حيث سجلت كل العينة تراجع في القيمة المضافة للتصنيع خلال تلك الفترة، وتجدر الإشارة الى أن معظم دول العينة لم تسجل أكثر من 30% من القيمة المضافة للتصنيع خلال فترة الدراسة باستثناء الصين وتايلند وماليزيا واندونيسيا، وفي المقابل نلاحظ تراجع تدريجي في النسب المسجلة لكل من البرازيل والأرجنتين وروسيا حيث انخفضت من حوالي 25% سنة 1990 الى حوالي 12% سنة 2020، وقد يفسر هذا التراجع بالنسبة للبرازيل والأرجنتين بتزايد حصة القيمة المضافة للخدمات في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت البرازيل 62% من القيمة المضافة للخدمات والأرجنتين 54% لسنة 2020، بينما تراجع النسبة في روسيا يفسر بارتباط الصناعة التحويلية بالصناعات الاستخراجية.

**3.3.3 تطور الصادرات عالية التكنولوجيا**: صادرات التكنولوجيا العالية هي منتجات ذات كثافة بحث وتطوير عالية، مثل الفضاء، وأجهزة الكمبيوتر، والمستحضرات الصيدلانية، والأدوات العلمية، والآلات الكهربائية.

**الشكل (3-45) تطور مؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا**

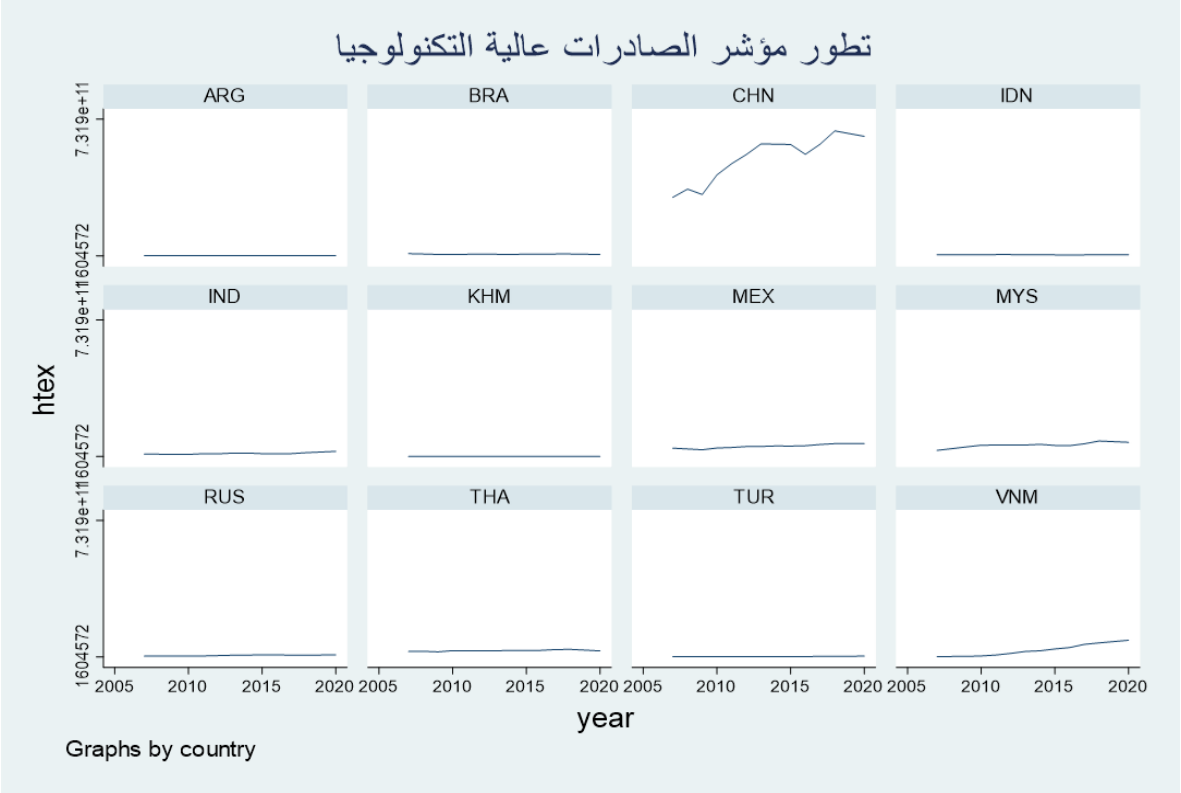


**المصدر**: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات البنك الدولي.

ومن خلال الشكل (3-45) نلاحظ بان الصين تتفوق على بقية بلدان العينة في مؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا حيث بلغت حصتها من الصادرات عالية التكنولوجيا سنة 2018 حوالي 731.9 مليار دولار بينما بقية دول العينة لم تتجاوز صادراتها 1.6 مليون دولار كحد أدنى خلال فترة الدراسة باستثناء ماليزيا والمكسيك والفيتنام فقد سجلوا ارتفاع طفيف جدا، وهذه النتائج تظهر تطور الصادرات الصينية من مواد تقليدية وريعية وصادرات كثيفة اليد العاملة خاصة وانها كانت تعتبر قبلة لاستقطاب الشركات متعددة الجنسيات الباحثة عن العمالة الرخيصة الى صادرات كثيفة راس المال وعالية التقنية وهذا يفسر بالاستفادة القصوى للصين من التكنولوجيا الأجنبية وجهودها في مجال البحث والتطوير التي مكنتها من التفوق التكنولوجي الذي حققته مقارنة بباقي دول العينة.

## ثانيا: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج

للإجابة على الإشكالية المطروحة وقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي سيتم تقدير ثلاث نماذج قياسية وهي: نموذج تركز الصادرات السلعية لقياس التنويع التجاري، ونموذج القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لقياس التنويع الإنتاجي، ونموذج الصادرات عالية التكنولوجيا لقياس التنويع والارتقاء التكنولوجي، ومن خلال هذا المبحث سيتم اجراء الاختبارات ثم القيام بالتحليل الاحصائي

والتفسير الاقتصادي لنتائج التقدير، ونظرا لاختلاف طريقة التقدير في كل نموذج سوف نحاول التعريف بالاختبارات القياسية والطريقة الخاصة بكل نموذج بشكل منفصل.

كما أشرنا سابقا فإن الدراسة تهدف الى التعرف تجريبيا على مدى تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي، ولهذا الغرض استخدمت الدراسة منهج بيانات البانل (Panel data) والتي تتميز بـ[1]:

- التحكم في التباين الفردي الذي يظهر في البيانات المقطعية أو الزمنية والذي قد يؤدي الى نتائج متحيزة؛
- تضمنها لمحتوى معلوماتي أكثر من السلاسل الزمنية او المقطعية وبالتالي الحصول على تقديرات ذات ثقة اعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، وتتميز بيانات البانل بعدد أكبر من درجات الحرية؛
- توفر بيانات البانل إمكانية أكبر لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية؛
- تسهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تقود عادة الى تقديرات متحيزة في الانحدارات المفردة، وتبرز أهمية استخدام بيانات البانل في كونها تأخذ بالاعتبار الاختلاف غير الملحوظ او عدم التجانس Heterogeneous بين مفردات العينة سواء في البيانات المقطعية أو الزمنية؛
- تساعد في منع مشكلة عدم تجانس حد الخطأ Heteroscedasticity الشائعة عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النموذج القياسي.

[1] عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010، ص: 16.

## 1. الطرق والاختبارات القياسية:

### 1.1. النموذج الأول: تركز الصادرات السلعية.

يضم هذا النموذج المتغير التابع والمتمثل في تركز الصادرات السلعية وثلاث متغيرات تفسيرية: الروابط الامامية والروابط الخلفية والعولمة الاقتصادية ووفقا لذلك سيتم تقدير النموذج المعتمد وفق المعادلة الآتية*:

$$\mathbf{co = f\,(fva,\ dvx,\ Gi)}$$

#### 1.1.1. الطريقة والاختبارات القياسية:

- **اختبار التجانس (hasio test)**: يسمح هذا الاختبار بالتحقق من وجود التجانس او عدم التجانس في بيانات البانل ويتيح الاختبار معرفة ما إذا كان النموذج متطابقا تماما لجميع البلدان او ان هناك معاملات خاصة بكل بلد وبالتالي فهو يسمح بتحديد طريقة التقدير الملائمة، ويمر هذا الاختبار بثلاث خطوات وهي اختبار التجانس الكلي للنموذج، اختبار تجانس شعاع المعلمات، واختبار تجانس الثوابت.
- **اختبار استقلالية المقاطع العرضية**: ويعتبر عدم استقلال المقاطع العرضية نوع من الارتباط ينشأ عن الصدمات الشائعة ذات التأثيرات غير المتجانسة عبر مختلف البلدان. كما يشير أيضا إلى نتيجة الآثار الجانبية المحلية بين المناطق أو البلدان، تتوفر بعض الاختبارات للكشف عن عدم استقلالية المقاطع العرضية cross-sectional dependence والاختبار المطبق بشكل شائع في الادبيات التجريبية هو اختبارPesaran 2004[1]، كما ظهر تحديث لهذا الاختبار عُرف باختبار عدم استقلالية المقاطع العرضية الضعيفPesaran 2015 [2].
- **اختبار جذر الوحدة للبانل من الجيل الثاني**: نقوم بفحص خصائص جذر الوحدة في البيانات من خلال اختبارات جذر وحدة بيانات البانل. وقد ظهر عدد من الاختبارات المطوّرة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل (panel unit root tests). وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية (time series unit root tests)، نظرًا لأنها

* ضم هذا النموذج 13 دولة من دول العينة للفترة من 1995 الى 2020 حيث استثنيت كمبوديا نظرا لعدم توفر بعض البيانات وباقي الدول هي موضحة في الإحصاءات الوصفية للنموذج الملحق 15.كما وأن معطيات fva, dvx لسنتي 2019 و2020 هي نتائج مقدرة في هذا النموذج وبقية النماذج الأخرى.

[1] Pesaran, M. **General diagnostic tests for cross section dependence in panels. Cambridge** Working Papers in Economics (0435) (2004)., p. 4 8 2.

[2] Pesaran, M. **Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels**. Econometric Reviews, 34(6-10) (2015)., pp. 1089-1117.

تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.[1] اعتمدت الأدبيات التجريبية قبل عام 2010 على اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول، والتي تفترض استقلالية المقطع العرضي واكثر هذه الاختبارات شيوعا هي: Levin, Lin and Chu test[2] وIm,Pesaran and Shin test[3] واختبارات FisHEr-type tests[4] ويمكن أن تؤدي اختبارات جذر وحدة البانل للجيل الأول إلى نتائج زائفة (بسبب تشوهات الحجم)، إذا كانت هناك درجات ذات معنوية من عدم استقلال المقاطع العرضية وتم تجاهلها. ولمعالجة هذا القصور، يقترح (Pesaran)[5] اختبار جذر وحدة للبانل من الجيل الثاني يسمح بوجود عدم استقلال المقاطع العرضية أي اختبار Pesaran CIPS.

- **اختبار بيانات البانل للتكامل المشترك من الجيل الثاني:** على غرار اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل، استندت الأدبيات التجريبية قبل عام 2010 إلى اختبارات الجيل الأول للتكامل المشترك، والتي تفترض استقلالية المقطع العرضي أثناء اختبار التكامل المشترك. ويوجد اختباران شائعان للتكامل المشترك اللذان اقترحهما (Pedroni1999)[6]،(pedroni2004)[7]و(Kao1999)[8]. عند وجود عدم استقلالية المقاطع العرضية في البيانات، قد لا تكون نتائج اختبارات Pedroni وKao للتكامل المشترك قوية. طورWesterlund [9] اختبار تكامل مشترك قائم على تصحيح الأخطاء يكون قوياً حتى في وجود عدم استقلالية المقاطع العرضية. يُعرف هذا عمومًا باسم اختبار بيانات البانل للتكامل المشترك من الجيل الثاني. الفكرة الأساسية للاختبار هي فحص غياب التكامل المشترك عن طريق تحديد ما إذا كان تصحيح الخطأ موجودًا بين عناصر البانل الفردية أو بين البانل بأكملها.
- **طريقة الابطاء الموزع المقطعي المعزز (CS-DL)**: نستخدم في هذا النموذج منهج الابطاء الموزع المقطعي المعزز (CS-DL) الذي طوره ( Chudik, Mohaddes, Pesaran, & Raissi,

[1] Dimitrios A. and Stephen G. Hall, Applied Econometrics**: A modern approach, revised ed, Palgrave Macmillan**, 2007.
[2] Levin, A., Lin, C., & Chu, J**. Unit root tests in panel data: Asymptotic and finite sample properties**. Journal of Econometrics, 108(1), (2002). p. 1e24
[3] Im, K., Pesaran, M., & Shin, Y. (2003). **Testing for unit roots in heterogeneous panels**. Journal of Econometrics, 115(1), pp. 53-74.
[4] Choi, I. **Unit root tests for panel data**. Journal of International Money and Finance, *20*, (2001). pp. 249–272
[5] Pesaran, M. **A simple panel unit root test in the presence of cross-section dependence**. JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, 22, (2007). pp. 265–312.
[6] Pedroni, P. **Critical values for cointegration tests in heterogeneous panels with multiple regressors**. Oxford Bulletin of Economics & Statistics, 61(s1), (1999). pp: 653-670
[7] Pedroni, P**. Panel cointegration: Asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis**. Econometric Theory, *20*(3). (2004).
[8] Kao, C. **Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data**. Journal of Econometrics, 90(1), (1999). pp: 1-44
[9] Westerlund, J. **Testing for error correction in panel data**. Oxf Bull Econ Stat, 69, (2007). pp. 709–748

2016)[1]، لتقدير التأثيرات طويلة المدى في نماذج البانل الديناميكية غير المتجانسة الكبيرة ذات الأخطاء غير مستقلة المقاطع. يتضح أنه على عكس مقدر ARDL، فإن CS-DL متين في سوء توصيف الديناميكيات والارتباط التسلسلي للأخطاء.

### 2.1.1. النتائج:

- **اختبار التجانس:** تم اجراء اختبار التجانس لبيانات الدراسة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

**الجدول (3-3) نتائج اختبار التجانس لنموذج تركز الصادرات السلعية**

| hypotheses | F-Stat | P-Value |
|---|---|---|
| H1 | 88.796702 | **3.17e-145** |
| H2 | 12.351947 | **4.489e-40** |
| H3 | 140.19757 | **5.80e-120** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي stata 16، انظر الملحق رقم 15.

تشير نتائج الاختبار الأول الى ان قيمة p-value أقل من 0.05 وبالتالي ننتقل الى الاختبار الثاني والذي كانت فيه قيمة p-value أقل من 0.05 أيضا ما يعني رفض فرضية العدم وعليه سيتم التعامل مع نموذج بيانات البانل غير المتجانسة.

- **التحليل الاحصائي الوصفي:** يوضح جدول (3-4) و(3-5) الإحصائيات الوصفية الرئيسية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة.

**الجدول (3-4) الإحصاءات الوصفية 1لمتغيرات الدراسة**

| variable | mean | Std.dev | min | max |
|---|---|---|---|---|
| **Co** | 0.1623964 | 0.0804716 | 0.0685817 | **0.4722403** |
| **Gi** | 52.81885 | 10.68426 | 19.9088 | **77.0315** |
| **FVA** | 4.29$^{e}$+04 | 5.85$^{e}$+07 | 1542378 | **3.40$^{e}$+08** |
| **DVX** | 6.29$^{e}$+07 | 1.13$^{e}$+08 | 1439167 | **7.25$^{e}$+08** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 15

ومن خلال الجدول (3-4) نلاحظ بان هناك فروق بين اعلى قيمة وأدنى قيمة الخاصة بالمتوسط الشامل (الفترة والدول) لمتغيرات المشاركة في سلاسل القيمة ما يشير لوجود تباين في حجم المشاركة في سلاسل القيمة لبلدان العينة.

[1] Chudik, A., Mohaddes, K., Pesaran, M., & Raissi, M**. Long-Run Effects in Large Heterogenous Panel Data Models with Cross-Sectionally Correlated Errors**. Working Paper No. 223. Federal Reserve Bank of Dallas: Globalization and Monetary Policy Institute. (2016). pp. 85-135

**الجدول (3-5) الإحصاءات الوصفية2 لمتغيرات الدراسة**

| | CO | GI | FVA | DVX |
|---|---|---|---|---|
| **ARG** | 0.158949 | 46.68525 | 1.00e+07 | **1.15e+07** |
| **BRA** | 0.1173817 | 40.85897 | 1.90e+07 | **3.99e+07** |
| **CHN** | 0.0946904 | 43.67176 | 1.79e+08 | **3.40e+08** |
| **IDN** | 0.1343998 | 56.31074 | 2.04e+07 | **6.26e+07** |
| **IND** | 0.1412055 | 37.73422 | 2.68e+07 | **5.30e+07** |
| **MEX** | 0.1367659 | 5196944 | 8.05e+07 | **3.01e+07** |
| **MYS** | 0.1905869 | 74.33221 | 7.75e+07 | **5.87e+07** |
| **PHL** | 0.3250679 | 58.62524 | 2.88e+07 | **2.36e+07** |
| **RUS** | 0.3159216 | 50.42154 | 2.15e+07 | **1.09e+08** |
| **THA** | 0.0879745 | 64.11478 | 5.08e+07 | **3.42e+07** |
| **TUR** | 0.0882448 | 53.51411 | 2.23e+07 | **2.11e+07** |
| **VNM** | 0.1868899 | 55.35947 | 7983949 | **4803696** |
| **ZAF** | 0.1330765 | 53.04729 | 1.28e+07 | **2.85e+07** |
| **TOTAL** | 0.1623965 | 52.81885 | 4.29e+07 | **6.29e+07** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 15

ومن خلال الجدول (3-5) الذي يظهر المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة لكافة افراد العينة نلاحظ بان هناك تجانس في اقتصاديات هذه الدول حيث لا توجد فروقات كبيرة بين المتوسطات باستثناء دولة الفيتنام في مؤشرات سلاسل القيمة حيث أظهرت النتائج بانه ضعيف جدا مقارنة ببقية دول العينة.

- **اختبارات استقلالية المقاطع العرضية:** يوضح جدول (3-6) اختباري استقلالية المقاطع العرضية للبانل Pesaran (2004) وPesaran (2015):

**الجدول (3-6): اختبار استقلالية المقاطع العرضية لمتغيرات النموذج الأول**

| Pesaran (2004) CSD test | | Pesaran (2015) test for weak cross-sectional dependence | | |
|---|---|---|---|---|
| **p-value** | **CSD** | **p-value** | **CSD** | |
| 0.000 | 5.55 | 0.000 | 114.257 | **CO** |
| 0.000 | 38.17 | 0.000 | 116.210 | **GI** |
| 0.000 | 113.52 | 0.000 | 115.786 | **FVA** |
| 0.000 | 113.97 | 0.000 | 115.873 | **DVX** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**.

وتشير نتائج جدول (3-6) الى رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة وهو ما يشير الى عدم استقلالية المقاطع العرضية لكل المتغيرات.

- **اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:** نتائج اختبارات عدم استقلالية المقاطع العرضية السابقة، تتطلب استخدام اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة لبيانات البانل. والجدول رقم (3-7) يعرض نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل Pesaran CIPS لمتغيرات الدراسة.

**الجدول رقم (3-7) اختبارات جذر الوحدة Pesaran CIPS لمتغيرات نموذج تركز الصادرات السلعية**

| | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بدون ثابت ولا اتجاه | ثابت | ثابت واتجاه | بدون ثابت ولا اتجاه | ثابت | ثابت واتجاه |
| **CO** | -1.565* | -1.847 | -2.550 | -4.838*** | -4.914*** | -5.028*** |
| **GI** | -1.716** | -2.127* | -2.374 | -4.582*** | -4.626*** | -4.780*** |
| **FVA** | -1.436 | -2.035 | -2.618* | -4.978*** | -5.138*** | -5.313*** |
| **DVX** | -1.255 | -1.981 | -2.483 | -3.703*** | -4.069*** | -4.298*** |

$^{*}p<0.05$, $^{**}p<0.01$, $^{***}p<0.001$

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**.

تشير نتائج الجدول (3-7) إلى أن كل متغيرات الدراسة مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%.

- **اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل:** يتم عرض نتائج اختبارات التكامل المشترك Westerlundللجيل الثاني في الجدول رقم (3-8)

**جدول رقم (3-8) اختبارات التكامل المشترك Westerlund**

| statistic | p-value | Robust p-value |
|---|---|---|
| **Gt** | 0.004 | **0.000** |
| **Ga** | 0.997 | **0.020** |
| **PT** | 0.000 | **0.000** |
| **Pa** | 0.112 | **0.000** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**.

من أجل حساب التكامل المشترك، قام Westerlund بتعميم إجراءات الاختبار من خلال استخدام نهج bootstrap. النتائج التي تم الحصول عليها من اختبارات Westerlund متفاوتة إلى حد ما. على وجه التحديد، تشير نتائج اختبار Pt، Gt وPa عند مستوى معنوية 1% إلى قبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود تكامل مشترك. بينما Ga تدعم التكامل المشترك عند مستوى معنوية 05%. لذلك، هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأمد بين مؤشر تركز الصادرات، والمتغيرات المفسرة عبر 13 دولة قيد الدراسة.

- **تقدير نموذج الدراسة:** نظرًا لأن نتائج التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر تركز الصادرات والمتغيرات المستقلة، فإننا نواصل تقدير المعاملات طويلة المدى الديناميكية باستخدام مقدر CS-DL.

**الجدول رقم (3-9) مقدرات طريقة الابطاء الموزع المقطعي المعزز (CS-DL) لنموذج تركز الصادرات السلعية**

| | قيمة المعلمة | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| **تقدير المدى الطويل** | | |
| **GI** | -0.0013225 | **0.093** |
| **FVA** | -1.36e-09 | **0.717** |
| **DVX** | -2.79e-09 | **0.069** |
| **تقدير المدى القصير** | | |
| **LD2.CO** | 0.3163167 | **0.000** |
| **LD.GI** | 0.0016587 | **0.034** |
| **LD.FVA** | -2.30e-09 | **0.025** |
| **LD.DVX** | 1.09e-09 | **0.008** |
| **Cons** | 0.0001397 | **0.986** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**.

تشير نتائج التقدير الموضحة في الجدول (3-9) ان المتغير التابع بعد اخذ الفارق والابطاء ظهر بمستوى معنوية عالية جدا وهذا ما يدل على وجود أثر ديناميكي للنموذج، ومن خلال نتائج التقدير نلاحظ انه وعلى المدى الطويل:

- وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من مؤشر الروابط الامامية ومؤشر تركز الصادرات حيث ان الزيادة في مؤشر الروابط الامامية بوحدة واحدة (أي 1دولار امريكي) تخفض تركز الصادرات بـ:2.79e-09
- وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من مؤشر العولمة الاقتصادية ومؤشر تركز الصادرات حيث ان الزيادة في مؤشر الروابط الامامية بوحدة واحدة تخفض تركز الصادرات بـ:0.0013
- وجود علاقة عكسية بين مؤشر الروابط الخلفية وتركز الصادرات ولكنه غير دال احصائيا.

أما وعلى المدى القصير:

- وجود علاقة معنوية طردية بين كل من مؤشر الروابط الامامية ومؤشر تركز الصادرات حيث ان الزيادة في مؤشر الروابط الامامية بوحدة واحدة (1دولار امريكي) ترفع تركز الصادرات بـ:1.09e-09
- وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من مؤشر الروابط الخلفية ومؤشر تركز الصادرات حيث ان الزيادة في مؤشر الروابط الخلفية بوحدة واحدة (1دولار امريكي) تخفض تركز الصادرات بـ:2.30e-09
- وجود علاقة معنوية طردية بين كل من مؤشر العولمة الاقتصادية ومؤشر تركز الصادرات حيث ان الزيادة في مؤشر الروابط الامامية بوحدة واحدة ترفع تركز الصادرات بـ:0.0016

## 2.1. النموذج الثاني: القيمة المضافة للصناعة التحويلية.

يضم هذا النموذج المتغير التابع والمتمثل في القيمة المضافة للصناعة التحويلية وخمس متغيرات تفسيرية: الروابط الامامية والروابط الخلفية والتنمية البشرية ونفقات البحث والتطوير ونسبة العمالة في قطاع الصناعة ووفقا لذلك سيتم تقدير النموذج المعتمد وفق المعادلة الآتية*:

$$\mathbf{MVA = f\,(FVA,\ DVX,\ HDI,\ EMP,\ RD)}$$

**1.2.1 الطريقة والاختبارات القياسية:** على غرار النموذج الأول فان هذا النموذج يمر بنفس الاختبارات وهي: اختبار التجانس، اختبار استقلالية المقاطع العرضية، اختبار جذر الوحدة للبانل من الجيل الثاني، اختبار بيانات البانل للتكامل المشترك من الجيل الثاني، غير ان هناك اختلاف في طريقة التقدير.

- **طريقة العزوم للتحيز المصحح (Bias-corrected method of moments) واختصارا (BC-GMM)**: تُستخدم نماذج بيانات البانل الديناميكية الآن في مجال واسع من التطبيقات التجريبية. منذ عمل Anderson and Hsiao (1981)، تم تطبيق المتغيرات الأداتية وطريقة العزوم المعممة (GMM) على نطاق واسع في تقدير نماذج بيانات البانل الديناميكية الخطية.

يمكن تقدير النموذج باستخدام مقدر GMM المكون من خطوة واحدة أو خطوتين (one-step or two-step). يستخدم المقدّر المكون من خطوتين مصفوفة ترجيح أمثل يتم تقديرها بناءً على القيم المتبقية من خطوة واحدة. يعد تقدير نماذج بيانات اللوحة البانل الخطية مع عدم التجانس غير الملحوظ الخاص بالوحدة مهمة صعبة عندما يكون البعد الزمني قصيرًا. يفرض تحديد معاملات الانحدار الثابت للوقت تعقيدات إضافية ويتطلب مزيدًا من الافتراضات حول تعامد الانحدار والتأثيرات الخاصة بالوحدة غير المرصودة. تشير افتراضات التعامد هذه إلى شروط عزم إضافية يمكن استخدامها لتشكيل مقدر GMM الذي يقدر جميع المعلمات في وقت واحد.[1]

تحظى مقدرات البانل الديناميكية Arellano-Bond (1991)[2] وArellano-Bover (1995)[3] Blundell-Bond (1998)[4] بشعبية متزايدة. كلاهما عبارة عن تقديرات عامة مصممة للحالات ذات:

* ضم هذا النموذج 13 دولة من دول العينة للفترة من 1990 الى 2020 حيث استثنيت جنوب افريقيا نظرا لعدم توفر بعض البيانات وباقي الدول هي موضحة في الإحصاءات الوصفية للنموذج الملحق 17.

[1] European Central Bank, **Estimation of linear dynamic panel data models with time-invariant regressors**, by Sebastian Kripfganz and Claudia Schwarz, Working Paper 1838, August 2015

[2] Arellano, M., and S. R. Bond. **Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations**. Review of Economic Studies 58: 1991. pp: 277-297.

[3] Arellano, M., and O. Bover. **Another look at the instrumental variable estimation of error-components models**. Journal of Econometrics 68: 1995.pp: 29-51.

[4] Blundell, R., and S. R. Bond**. Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models.** Journal of Econometrics 87: 1998.pp: 115-143.

- بانل "T صغيرة وN كبيرة "، مما يعني فترات زمنية قليلة والعديد من المقاطع؛
- علاقة دالية خطية؛
- متغير واحد على الجانب الأيسر يكون ديناميكيًا، يعتمد على ما تم تحقيقه في الماضي؛
- متغيرات مستقلة ليست تماما خارجية، بمعنى أنها مرتبطة بماضي وربما حاضر تحقيق الخطأ؛
- التأثيرات الفردية الثابتة؛
- عدم التجانس والارتباط الذاتي داخل المقاطع، ولكن ليس عبرهم.

يبدأ تقدير ArellanoBond بتحويل جميع الانحدارات، عادةً عن طريق الفروق، ويستخدم طريقة العزوم المعممة (Hansen 1982)، ويسمى أيضًا "difference GMM". تحويل الانحرافات المتعامدة الأمامية، التي اقترحها Arellano and Bover (1995)، يتم إجراؤها أحيانًا بدلاً من الفروق. مقدر The Arellano-Bover/Blundell-Bond يعزز Arellano-Bond من خلال وضع افتراض إضافي، أن الفروق الأولى في المتغيرات الأداتية غير مرتبطة بالتأثيرات الثابتة. هذا يسمح بإدخال المزيد من الأدوات، ويمكن أن يحسن الكفاءة بشكل كبير. يبني نظامًا من معادلتين – المعادلة الأصلية وكذلك المعادلة المحولة – ويُعرف باسم " system GMM ". تتمثل الميزة الرئيسية للنهج المكون من خطوتين (two-step) في عدم تباين تقديرات المرحلة الأولى للمواصفات الخاطئة فيما يتعلق بافتراضات النموذج بشأن الارتباط بين الانحدار غير المتغير للوقت والتأثيرات الخاصة بالوحدة غير المرصودة. ويظهر أن تقدير GMM على مرحلتين متكافئ (مقاربًا). [1]

اقترح (Breitung, J., S. Kripfganz, and K. Hayakawa (2021 طريقة العزوم للتحيز المصحح (Bias-corrected method of moments)، وهي تصحيح تحيز بسيط حسابيًا لنماذج بيانات البانل الديناميكية الخطية ودراسة خصائصها المقاربة عندما يكون عدد الفترات الزمنية ثابتًا أو يميل إلى اللانهاية مع عدد وحدات البانل. يمكن أن تستوعب هذه المقاربة كلاً من افتراضات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، الأخطاء غير المتجانسة، بالإضافة إلى نماذج الانحدار الذاتي ذات الدرجة العالية. تم اقتراح الأخطاء المعيارية للبانل المصححة (Panel-corrected standard errors) والتي تسمح بالاستدلال القوي في النماذج الديناميكية ذات الأخطاء مرتبطة المقاطع العرضية. تشير تجارب مونت كارلو

[1] The Center for Global Development, **How to Do xtabond2: An Introduction to "Difference" and "System" GMM in Stata**, by David Roodman, Working Paper Number 103 December 2006,

إلى أنه في ظل افتراض الانحدار الخارجي الصارم، فإن مقدر طريقة العزوم للتحيز المصحح تتفوق على مقدرات GMM الشائعة من حيث الكفاءة والاختبارات ذات الحجم الصحيح.[1]

### 2.2.1 النتائج:

- **اختبار التجانس:** تم اجراء اختبار التجانس لبيانات الدراسة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

**الجدول (3-10) نتائج اختبار التجانس لنموذج القيمة المضافة للصناعة التحويلية**

| hypotheses | F-Stat | P-Value |
|---|---|---|
| H1 | **73.660436** | **6.05e-164** |
| H2 | **12.018289** | **1.309e-53** |
| H3 | **140.54179** | **1.77e-132** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 17

تشير نتائج الاختبار الأول الى ان قيمة p-value أقل من 0.05 وبالتالي ننتقل الى الاختبار الثاني والذي كانت فيه قيمة p-value أقل من 0.05 أيضا ما يعني رفض فرضية العدم وعليه سيتم التعامل مع نموذج بيانات البانل غير المتجانسة

- **التحليل الاحصائي الوصفي:** يوضح جدول (3-11) و(3-12) الإحصائيات الوصفية الرئيسية للمتغيرات المستخدمة في نموذج الدراسة.

**الجدول (3-11) الإحصاءات الوصفية1 لمتغيرات نموذج القيمة المضافة في الصناعة التحويلية**

| variable | mean | Std.dev | min | max |
|---|---|---|---|---|
| **MVA** | 20.02519 | 5.969019 | 7.907479 | 32.45233 |
| **HDI** | 0.666928 | 0.1035453 | 0.368 | 0.848 |
| **EMP** | 22.47129 | 6.073541 | 5.77 | 41.02 |
| **RD** | 0.5571922 | 0.4741701 | -0.32787 | 2.2668 |
| **FVA** | 3.61e+07 | 5.57e+07 | 4790 | 3.40e+08 |
| **DVX** | 5.21e+07 | 1.06e+08 | 14300 | 7.25e+08 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 17

ومن خلال الجدول (3-11) نلاحظ بان هناك فروق بين اعلى قيمة وأدنى قيمة الخاصة بالمتوسط الشامل (الفترة والدول) لمتغيرات المشاركة في سلاسل القيمة ما يشير لوجود تباين في حجم المشاركة في سلاسل القيمة لبلدان العينة.

[1] Breitung, J., S. Kripfganz, and K. Hayakawa. **Bias-corrected method of moments estimators for dynamic panel data models. Econometrics and Statistics**, Elsevier B.V. (2021)

ومن خلال الجدول (3-12) الذي يظهر المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة لكافة افراد العينة نلاحظ بان هناك تجانس في اقتصاديات هذه الدول باستثناء دولة الفيتنام التي أظهرت النتائج ضعف في المتوسط الحسابي الخاص بمشاركتها في سلاسل القيمة العالمية مقارنة ببقية دول العينة

**الجدول (3-12) الإحصاءات الوصفية2 لمتغيرات نموذج القيمة المضافة في الصناعة التحويلية**

| | MVA | HDI | EMP | RD | FVA | DVX |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **ARG** | 17.2094 | 0.7947097 | 24.65806 | 0.4786368. | 8515323 | 9979355 |
| **BRA** | 13.96277 | 0.7013548 | 22.18516 | 1.084795 | e+071.63 | e+073.46 |
| **CHN** | 30.64473 | 0.6403871 | 25.28871 | 1.265214 | 1.51e+08 | 2.88e+08 |
| **IDN** | 23.93903 | 0.6300323 | 19.08194 | 0.1366023 | 1.78e+07 | 5.41e+07 |
| **IND** | 15.88508 | 0.5387419 | 19.62871 | 0.678581 | 2.28e+07 | 4.53e+07 |
| **KHM** | 14.27992 | 0.4839677 | 14.35774 | 0.0655915 | 313074.5 | 237161.3 |
| **MEX** | 17.44408 | 0.725871 | 25.39226 | 0.3315619 | 6.99e+07 | 2.62e+07 |
| **MYS** | 25.69878 | 0.738571 | 29.8871 | 0.7363207 | 6.79e+07 | 5.05e+07 |
| **PHL** | 22.49646 | 0.6541936 | 15.85839 | 0.1616347 | 2.54e+07 | 2.03e+07 |
| **RUS** | 16.0971 | 16.0971 | 30.38452 | 0.9927738. | 1.88e+07 | 9.49e+07 |
| **THA** | 27.90249 | 27.90249 | 20.32097 | 0.4115237. | 4.44e+07 | 2.98e+07 |
| **TUR** | 18.49037 | 18.49037 | 27.25774 | 0.2774283. | 1.94e+07 | 1.87e+07 |
| **VNM** | 20.02519 | 16.27719 | 17.82548 | 0.5571922. | 6928387 | 4171839 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 17

- **اختبارات استقلالية المقاطع العرضية:** يوضح جدول (3-13) اختباري استقلالية المقاطع العرضية للبانل Pesaran (2004) ,Pesaran (2015)

**جدول (3-13): اختبار استقلالية المقاطع العرضية لمتغيرات نموذج القيمة المضافة في الصناعة التحويلية**

| Pesaran (2004) CSD test | | Pesaran (2015) test for weak cross-sectional dependence | | |
|---|---|---|---|---|
| **p-value** | **CSD** | **p-value** | **CSD** | |
| 0.000 | 12.27 | 0.000 | 114.257 | **MVA** |
| 0.000 | 48.14 | 0.000 | 103.558 | **HDI** |
| 0.298 | 1.04- | 0.000 | 54.466 | **EMP** |
| 0.919 | 19.86 | 0.000 | 116.155 | **RD** |
| 0.000 | 48.42 | 0.000 | 115.786 | **FVA** |
| 0.000 | 48.20 | 0.000 | 115.873 | **DVX** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 24

وتشير نتائج جدول (3-13) الى رفض الفرضية الصفرية، وهو ما يشير الى عدم استقلالية المقاطع العرضية لكل المتغيرات.

- **اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل:** نتائج اختبارات عدم استقلالية المقاطع العرضية السابقة، تتطلب استخدام اختبارات الجيل الثاني لجذر الوحدة لبيانات البانل. والجدول رقم (3-14) يعرض نتائج اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل Pesaran CIPS لمتغيرات الدراسة.

**الجدول (3-14): اختبارات جذر الوحدة Pesaran CIPS لمتغيرات نموذج القيمة المضافة في الصناعة التحويلية**

| | المستوى | | | الفرق الأول | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بدون ثابت ولا اتجاه | ثابت | ثابت واتجاه | بدون ثابت ولا اتجاه | ثابت | ثابت واتجاه |
| **MVA** | 2.152- * | 1.994- | 1.802- | 4.519- *** | 4.638- *** | 4.996- *** |
| **HDI** | 1.494- | 2.158- * | 2.139- | 4.582-*** | 3.997- *** | 3.956- *** |
| **EMP** | 0.995- | 1.544- | 1.476- | 3.161- *** | 3.491- *** | 3.649- *** |
| **RD** | 0.532- | 0.755- | 0.721- | 2.502- *** | 2.419- ** | 3.176- *** |
| **FVA** | 0.733- | 1.751- | 1.888- | 4.453- *** | 4.683-*** | 5.024-*** |
| **DVX** | 1.452- | 2.140- | 2.156-* | 4.542-*** | 4.495-*** | 4.734-*** |

$^{*}p<0.05$, $^{**}p<0.01$, $^{***}p<0.001$

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**.

تشير نتائج الجدول (3-14) إلى أن كل متغيرات الدراسة مستقرة في الفرق الأول عند مستوى معنوية 1%.

- **اختبارات التكامل المشترك لبيانات البانل:** يتم عرض نتائج اختبارات التكامل المشترك لـ Westerlund للجيل الثاني في الجدول رقم (3-15)

**جدول رقم (3-15) اختبارات التكامل المشترك Westerlundلنموذج القيمة المضافة في الصناعة التحويلية**

| statistic | p-value | Robust p-value |
|---|---|---|
| **Gt** | 0.480 | **0.020** |
| **Ga** | 0.849 | **0.060** |
| **PT** | 0.214 | **0.040** |
| **Pa** | 0.339 | **0.013** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 19

من أجل حساب التكامل المشترك، قام Westerlund بتعميم إجراءات الاختبار من خلال استخدام نهج bootstrap. النتائج التي تم الحصول عليها من اختبارات Westerlund متفاوتة إلى حد ما. على وجه التحديد، تشير نتائج اختبار Ga عند مستوى معنوية 10%، ونتائج اختبارات Gt، Pt وPa عند

مستوى معنوية 5% إلى قبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود تكامل مشترك. لذلك، هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغير التابع، والمتغيرات المفسرة عبر 13 دولة قيد الدراسة

- **تقدير النموذج:** نقوم باستخدام طريقة العزوم للتحيز المصحح عن طريق تطبيق تصحيح التحيز على شروط الدرجة الأولى لمقدر التأثيرات الثابتة في نماذج بيانات البانل الديناميكية. ينتج عن هذا مقدر طريقة العزوم المحددة مع شروط العزوم غير الخطية. تقوم منهجية BC-GMM بتدنية (تقليل) دالة المعيار التربيعي عدديًا باستخدام تقنية Gauss-Newton.

**الجدول (3-16) مقدرات التحيز المصحح للتأثيرات الثابتة**

| | قيمة المعلمة | Robust std.err | Z | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|
| **MVA.L1** | 0.8477095 | 0.0465359 | 18.22 | 0.000 |
| **HDI** | 6.248971 | 3.752621 | 1.67 | 0.096 |
| **EMP** | -0.0115145 | 0.0272298 | -0.42 | 0.672 |
| **RD** | -0.7014374 | 0.3002344 | -2.34 | 0.019 |
| **FVA** | 7.58e-09 | 3.87e-09 | 1.96 | 0.050 |
| **DVX** | -3.23e-09 | 1.64e-09 | -1.97 | 0.049 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 18

نقوم أيضًا باستخدام طريقة العزوم للتحيز المصحح (BC-GMM) لحساب مقدر التحيز المصحح للتأثيرات العشوائية

**الجدول (3-17) مقدرات التحيز المصحح للتأثيرات العشوائية**

| | قيمة المعلمة | Robust std.err | Z | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|---|---|
| **MVA.L1** | 0.9961884 | 0.0140822 | 70.74 | 0.000 |
| **HDI** | -1.032674 | 0.6073487 | -1.70 | 0.089 |
| **EMP** | -0.0160189 | 0.0142112 | -1.13 | 0.260 |
| **RD** | -0.1867508 | 0.1779168 | -1.05 | 0.294 |
| **FVA** | 2.79e-09 | 1.37e-09 | 2.05 | 0.041 |
| **DVX** | -9.17e-09 | 1.17e-09 | -0.78 | 0.433 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 19

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية نستخدم اختبار هوسمان المعمم (generalized Hausman (1978) test). يستخدم هذا الاختبار المعمم مقدر التباين-التباين المشترك العنقودي القوي (cluster-robust variance-covariance estimator) لإحصاء الاختبار الذي اقترحه (White (1982))، والذي يتم حسابه باستخدام درجات مستوى المعلمة.

**الجدول (3-18) اختبار هوسمان المعمم للمفاضلة بين نموذج التاثيرات الثابتة والتاثيرات العشوائية**

| | | |
|---|---|---|
| **Generalized hausman test** | **chi2(2)** | **15.9610** |
| **H0 : coefficents do not systematically differ** | **prob > chi2** | **0.0003** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم **19**

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن طريقة العزوم للتحيز المصحح (**BC-GMM**) لمقدر التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

- ومن خلال الجدول (3-16) نلاحظ انه وعند تأخير المتغير التابع بفترة واحدة كشفت النتائج بانه دال احصائيا عند مستوى معنوية 1 %ما يدل على الأثر الديناميكي للنموذج.
- كما كشفت نتائج التقدير على وجود علاقة معنوية طردية بين كل من مؤشر التنمية البشرية والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية حيث ان الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر التنمية البشرية ترفع مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية 6.24%
- وجود علاقة معنوية طردية بين كل من مؤشر الروابط الخلفية والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية حيث ان الزيادة بوحدة واحدة (1دولار امريكي) في مؤشر الروابط الخلفية ترفع مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية بـ: 7.58e-09%.
- وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من مؤشر الروابط الامامية والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية حيث ان الزيادة بوحدة واحدة (1دولار امريكي) في مؤشر الروابط الامامية تخفض مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية بـ: 3.23e-09%
- وجود علاقة معنوية عكسية بين كل من مؤشر نفقات البحث والتطوير والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية حيث ان الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر نفقات البحث والتطوير تخفض مؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية بـ: 0.07%
- وجود علاقة عكسية لكنها غير دالة احصائيا بين كل من مؤشر نسبة العمالة في الصناعة ومؤشر القيمة المضافة للصناعة التحويلية.

### 3.1. النموذج الثالث: الصادرات عالية التكنولوجيا

يضم هذا النموذج المتغير التابع والمتمثل في الصادرات ذات محتوى عالي التقنية وسبع متغيرات تفسيرية وهي الروابط الامامية، الروابط الخلفية، مقالات المجلات العلمية، العلامات التجارية، براءة الاختراع، الابتكار العالمي، تنافسية الأداء الصناعي، ووفقا لذلك سيتم تقدير النموذج المعتمد وفق المعادلة الآتية*:

$$\mathbf{Htex = f\,(Sja,\ Ta,\ pa,\ Cip,\ Fva,\ Dva,\ Gii)}$$

وبما أن متغيرات الدراسة عبارة على بيانات بانل (Panel data)، وهي عبارة عن بيانات ثنائية بُعدها الأول هو المقاطع العرضية (cross-section) وتتمثل في 12 دولة، وبُعدها الثاني هو السلاسل الزمنية (time series) وتتمثل في الفترة الزمنية بالسنوات 2007-2020. وحيث أن كل من عدد المقاطع العرضية (الدول) وطول السلسلة الزمنية (السنوات) صغير، فإننا سوف نعتمد على التحليل القياسي الساكن للبانل، عبر خيار المفاضلة بين نماذج بيانات البانل في أشكالها الرئيسية وهي: نموذج الانحدار التجميعي ((Pooled Regression Model (PM)، نموذج التأثيرات الثابتة ((Fixed Effects Model (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model (REM))[1].

**1.3.1. الطرق الاختبارات القياسية:** تقتضي أدبيات القياس الاقتصادي لبيانات البانل القيام بعدة اختبارات وتقديرات، ويمكن إجمالها كما وردت في هذه الدراسة كالآتي:

- اختبار التجانس لبيانات البانل؛
- اختبار إحصائية فيشر **F** المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث الفرضية الصفرية تشير الى كون النموذج التجميعي هو الأفضل؛
- اختبار هوسمان **Hausman** للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث أنه للاختيار بين التأثيرات الثابتة أو العشوائية، يمكننا إجراء اختبار **Hausman** حيث الفرضية الصفرية الى أن النموذج المفضل هو التأثيرات العشوائية مقابل التأثيرات الثابتة؛
- اختبار **Wald Modified** لعدم تجانس التباينات لنماذج انحدار الآثار الثابتة، حيث تشير الفرضية الصفرية الى تجانس تباينات نموذج الأثار الثابتة؛
- اختبار **Weisberg-Cook** / **Pagan-Breusch** لعدم تجانس التباينات لبيانات البانل لنماذج التجميعية، حيث تشير الفرضية الصفرية إلى تجانس تباينات النموذج التجميعي؛

* ضم هذا النموذج 12 دولة من دول العينة للفترة 2007 الى 2020 حيث استثنيت كل من جنوب افريقيا والفلبين نظرا لعدم توفر بعض البيانات وباقي الدول هي موضحة في الإحصاءات الوصفية للنموذج الملحق 21.

[1] Baltagi, B. H. **Econometric Analysis of Panel Data**. 5th ed. Chichester, UK: Wiley.2013.

- اختبار **Wooldridge** لالرتباط الذاتي لبيانات البانل، حيث تشير الفرضية الصفرية إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي لبيانات البانل؛
- اختبار **LM Pagan–Breusch** لاستقلالية البواقي للمقاطع العرضية، حيث تشير الفرضية الصفرية لاستقلالية البواقي للمقاطع العرضية لنموذج البانل؛
- تقدير **Winsten–Prais** والذي يعتمد على حساب تقديرات الخطأ المعياري للبانل المصحح (PCSEلنماذج السلاسل الزمنية للمقاطع العرضية الخطية حيث يتم تقدير المعلمات إما من خلال الانحدار OLS أو .**Winsten – Prais** وعند حساب الأخطاء المعيارية وتقديرات التباين–التغاير، يفترض أن التشويش هو، افتراضيا، غير متجانس ومرتبط بالتزامن عبر البانل؛
- تقدير **Kraay and Driscoll** حيث ينتج أخطاء معيارية للمعاملات المقدرة بواسطة انحدار تأثيرات OLS / WLSالمجمعة أو التأثيرات الثابتة أو انحدار GLS العشوائي .كما يفترض أن تكون بنية الخطأ غير متجانسة، مرتبطة فيما بينها مع بعض الإبطاء، وحتى مرتبطة بين المجموعات (البانل)؛
- تقدير **FGLS**يناسب النماذج الخطية لبيانات البانل باستخدام المربعات الصغرى المعممة الممكنة. ويتيح التقدير في وجود ارتباط ذاتي (AR 1) داخل البانل وارتباط المقاطع العرضية وعدم تجانس التباينات عبر البانل. كما يمكننا الحصول عمى نتائج دالة الإمكان الأعظم MLE من خلال تحديد خيار .igls؛
- تقدير **West–Newey** بالنسبة لمجموعات بيانات البانل بتقديرات OLS أو 2 SLS المجمعة؛ أنها لا تنفذ لنماذج الآثار الثابتة أو العشوائية. وهو طريقة أخرى للحصول على أخطاء معيارية متسقة لعدم التجانس والارتباط الذاتي (حتى ببعض الإبطاء.) ؛
- تقدير **Robust** يشاع استخدامه لضمان الاستدلال الإحصائي الصحيح عند انتهاك بعض افتراضات نموذج الانحدار الأساسي. شريطة أن يتم توزيع البواقي بشكل مستقل، فإن الأخطاء المعيارية التي يتم الحصول عليها عن طريق هذا المقدر تكون متسقة حتى لو كانت البواقي غير متجانسة.

### 2.1.3. النتائج:

- **اختبار التجانس:** تم اجراء اختبار التجانس لبيانات الدراسة والنتائج موضحة في الجدول التالي:

**الجدول (3–19) نتائج اختبار التجانس لنموذج الصادرات عالية التكنولوجيا**

| hypotheses | F–Stat | P–Value |
|---|---|---|
| H1 | **46.995096** | **4.846e–42** |
| H2 | **7.4269344** | **9.144e–16** |
| H3 | **74.970982** | **5.271e–55** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم **19**

تشير نتائج الاختبار الأول الى ان قيمة p-value أقل من 0.05 وبالتالي ننتقل الى الاختبار الثاني والذي كانت فيه قيمة p-value أقل من 0.05 أيضا ما يعني رفض فرضية العدم وعليه سيتم التعامل مع نموذج بيانات البانل غير المتجانسة.

- **الإحصاءات الوصفية للنموذج:**

ومن خلال الجدول (3-20) نلاحظ بان هناك فروق بين اعلى قيمة وأدنى قيمة الخاصة بالمتوسط الشامل (الفترة والدول) لمتغيرات المشاركة في سلاسل القيمة ما يشير لوجود تباين في حجم المشاركة في سلاسل القيمة لبلدان العينة كما ان هناك فروق في مؤشر العلامات التجارية وبراءة الاختراع ما يشير أيضا لتباين في مفردات العينة في تسجيل هذين المؤشرين، وبالنظر للملحق (21). والذي يظهر المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة لكافة افراد العينة نلاحظ بانه لا توجد فروقات كبيرة بين المتوسطات باستثناء دولة كمبوديا في مؤشر تسجيل براءات الاختراع حيث ظهر ضعيف مقارنة ببقية دول العينة

**الجدول (3-20) الإحصاءات الوصفية لنموذج الصادرات عالية التكنولوجيا**

| variable | mean | Std.dev | min | max |
|---|---|---|---|---|
| **htex** | 6.87e+10 | 1.60e+11 | 1604572 | 7.32e+11 |
| **sja** | 56996.21 | 112237.6 | 51.93 | 637912.8 |
| **ta** | 245966.7 | 609343.6 | 2758 | 3643270 |
| **Pa** | 66838.97 | 240832.5 | 5 | 1393815 |
| **Cip** | 0.1248155 | 0.0850175 | 0.13 | 0.391 |
| **Fva** | 6.34e+07 | 7.46e+07 | 335635.9 | 3.40e+08 |
| **Dvx** | 9.94e+07 | 1.49e+08 | 266318.8 | 3.40e+08 |
| **gii** | 34.69235 | 6.281575 | 19.4 | 7.25e+08 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 20

- **تقدير النموذج:** لتحديد النموذج الأكثر ملائمة يتم الاعتماد على اختبارين، اختبار أول للاختيار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وهو اختبار إحصائية فيشر(F) المقيد، فإذا أشار اختبار إحصائية فيشر لملائمة النموذج التجميعي للبيانات يتم التوقف عند هذه المرحلة ويعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة، بينما إذا أشارت إحصائية فيشر لملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي، يتم بعد ذلك إجراء الاختبار الثاني المتمثل في اختبار هوسمان للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة[1] ونموذج التأثيرات العشوائية.

[1] Hausman, J. A. **Specification tests in econometrics**. Econometrica 46, 1978. pp: 1251–1271.

أ. **تقدير نموذج التاثيرات الثابتة:** نقوم بتقدير نموذج التأثيرات الثابتة، وفيما يلي نتائج التقدير:

**جدول رقم (3-21): نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة**

| Htex | قيمة المعلمة | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| **Sja** | 20093.87 | 0.819 |
| **Ta** | 56736.64 | 0.003 |
| **Pa** | 152976.8 | 0.000 |
| **Cip** | 5.22e+11 | 0.000 |
| **Dvx** | 294.9885 | 0.007 |
| **Fva** | 1115.333 | 0.000 |
| **Gii** | 5.10e+10 | 0.112 |
| **F (11.149) =80.66**<br>**prob>f=0.000** | | |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 21

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بالاعتماد على اختبار إحصائية فيشر(**F**) المقيد، والتي تشير الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل. والخطوة الموالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

ب. **تقدير نموذج التاثيرات العشوائية:**

**جدول رقم (3-22): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية**

| Htex | قيمة المعلمة | القيمة الاحتمالية |
|---|---|---|
| **Sja** | 81885.46 | 0.412 |
| **Ta** | 32159.95 | 0.154 |
| **Pa** | 150770.2 | 0.000 |
| **Cip** | $3.43^{e}$+11 | 0.000 |
| **Dvx** | 14.32331 | 0.859 |
| **Fva** | 910.1923 | 0.000 |
| **Gii** | $3.17^{e}$+08 | 0.416 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 22

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الاثار العشوائية، يتطلب الامر اجراء اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية. والخطوة المقبلة القيام بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي.

- **اختبار هوسمان للمفاضلة بين التأثيرات الثابتة والعشوائية:**

**جدول رقم (3-23) اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي**

| | |
|---|---|
| **Chibar2(01)** | **364.49** |
| Prob> Chibar2 | **0.0000** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 22

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن النموذج العشوائي هو الأفضل. والخطوة الموالية هي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار هوسمان (Hausman).

- **اختبار هوسمان للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:**

**جدول رقم (3-24) اختبار هوسمان (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية**

| | |
|---|---|
| **Chi2(02)** | **33.57** |
| Prob> Chi2 | **0.0000** |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 22

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

وللتأكد من جودة نموذج التأثيرات الثابتة، نقوم بإجراء اختبارات التشخيص.

- **اختبارات تشخيص النموذج:** سنقوم باختبار اختبار Born and Breitung (2016) HR-test للارتباط الذاتي واختبار Breusch-Pagan LM test of independence لاستقلالية المقاطع واختبار Modified Wald test لعدم التجانس.

**جدول رقم (3-25) اختبارات تشخيص النموذج**

| اختبار **Breusch-Pagan LM test of independence** لاستقلالية المقاطع | اختبار **Born and Breitung (2016) HR-test** للارتباط الذاتي | اختبار **Modified Wald test** لعدم التجانس |
|---|---|---|
| **chi2(66) = 233.217,** **Pr = 0.0000** | HR-stat = -0.57<br>p-value = 0.572 | chi2 (37) = 6821.52<br>Prob>chi2 = 0.0000 |

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**.

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي (autocorrelation) وفق نتائج اختبار Born and Breitung (2016) HR-test. لكنه يعاني من مشكلة عدم تجانس التباينات (heteroskedasticity) حسب نتائج اختبار Modified Wald test[1]، كذلك يعاني النموذج من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية (cross-sectional correlation) كما تظهره نتائج اختبار Breusch-Pagan LM test of independence وهو ما يتطلب معالجة المشاكل القياسية في النموذج، ويتم ذلك باستخدام عدد من المقاربات القياسية : تقدير (Driscoll & Kraay, 1998)[2]، تقديري feasible generalized least squares (FGLS) (Beck & Katz, [3] FGLS_igls (iterated GLS)، FGLS (1995 ، تقدير fe_robust، وتقدير panel-corrected standard error (PCSE) وهو بديل للمربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS)

- **تقدير النموذج وفق طريقة FGLS_igls وPCSE،fe_robust وFGLS و Fe_dris_kr ~ y**: نلاحظ ان النموذج الأفضل هو FGLS_igls كونه يحتوي على معلمات أكثر معنوية، بالإضافة إلى احتوائه على أخطاء معيارية أقل بكثير من النماذج الأخرى وهو المعيار الذي أشار اليه (Beck & Katz, 1995).

[1] Greene, W. **Econometric Analysis. Upper Saddle River**, NJ: Prentice–Hall. 2000.
[2] Driscoll, J. C., and A. C. Kraay. **Consistent Covariance Matrix Estimation with Spatially Dependent Panel Data**. Review of Economics and Statistics 80, 1998. Pp:549–560.
[3] Beck, N. L., and J. N. Katz. **What to do (and not to do) with time-series cross-section data**. American Political Science Review 89. 1995.pp: 634–647.

**جدول رقم (3–26) التعامل مع مشكلتي عدم التجانس وارتباط المقاطع العرضية في نموذج الدراسة**

| Fe_dris_kr ~ y | FGLS_igls | FGLS | PCSEs | Fe_robust | |
|---|---|---|---|---|---|
| 20093.9<br>(53729.3) | 37211.7***<br>(2.369) | 251261.3***<br>(8037.6) | 262479.0<br>(146798.0) | 20093.9<br>(195177.7) | **sja** |
| 56736.6**<br>(18659.9) | -1742.6***<br>(0.808) | -2843.1<br>(3380.2) | 4075.6<br>(53302.2) | 56736.6<br>(29881.4) | **ta** |
| 152976.8***<br>(42693.9) | 130128.8***<br>(18.82) | 293431.9***<br>(6807.7) | 290303.6***<br>(103004.3) | 152976.8***<br>(31278.6) | **pa** |
| 5.22181e+11***<br>(6.16398e+10) | 6.21184e+09***<br>(831540.6) | 0<br>(.) | 1.9495e+10<br>(9.46725e+10) | 5.22181e+11<br>(2.59575e+11) | **Cip** |
| -265.0*<br>(93.98) | 19.51***<br>(0.00258) | -2.742<br>(3.311) | 4.070<br>(51.53) | 265.0<br>(153.4) | **Dvx** |
| 1115.3***<br>(142.3) | 52.93***<br>(0.00258) | 1051.5***<br>(11.64) | 1033.7***<br>(118.9) | 1115.3***<br>(199.6) | **Fva** |
| 510180912.6<br>(33420651.6) | 6126934.3***<br>(3219.7) | -1.69748e+09***<br>(37347323.6) | -1.74208e+09***<br>(398735508.0) | 510180912.6<br>(768345388.6) | **gii** |

**$^{*}p<0.05$, $^{**}p<0.01$, $^{***}p<0.001$() الانحراف المعياري**

**المصدر**: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي **stata 16**، انظر الملحق رقم 23

نلاحظ من مخرجات نتائج التقدير السابقة:

- وجود علاقة معنوية طردية بين مقالات المجلات العلمية ومؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا، حيث ان الزيادة بوحدة واحدة في متغير مقالات المجلات العلمية ترفع في الصادرات عالية التكنولوجيا بـ: 37211.7 وحدة
- وجود علاقة معنوية عكسية بين تطبيقات العلامة التجارية ومؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا حيث ان الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر تطبيقات العلامة التجارية تخفض الصادرات عالية التكنولوجيا بـ: 1742.6 وحدة
- وجود علاقة معنوية طردية بين طلبات براءات الاختراع ومؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا، حيث ان الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر طلبات براءات الاختراع ترفع في مؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا بـ: 130128.8 وحدة
- وجود علاقة معنوية طردية بين تنافسية الأداء الصناعي ومؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا، حيث ان الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي ترفع في مؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا بـ 6.21184e+09 وحدة

- وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر الروابط الامامية ومؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا، حيث ان الزيادة بوحدة واحدة (1دولار امريكي) في مؤشر الروابط الامامية ترفع في مؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا بـ:19.51 وحدة (1دولار امريكي)
- وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر الروابط الخلفية ومؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا. حيث ان الزيادة بوحدة واحدة (1دولار امريكي) في مؤشر الروابط الخلفية ترفع في مؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا بـ:52.93 وحدة (1دولار امريكي)
- وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر الابتكار العالمي ومؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا. حيث ان الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الابتكار العالمي ترفع في مؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا بـ: 6126934.3 وحدة

## 2. تحليل وتفسير النتائج.

### 1.2. تحليل وتفسير نتائج نموذج تركز الصادرات السلعية:

بعد اجراء اختبار استقلالية المقاطع العرضية لبيانات البانل فان النتائج اشارت الى عدم استقلالية المقاطع العرضية لكل من تركز الصادرات والروابط الامامية والروابط الخلفية والعولمة الاقتصادية، وبذلك تم رفض فرضية العدم باستقلالية المقاطع العرضية وقبول الفرضية البديلة بعدم استقلالية المقاطع العرضية لكل المتغيرات.

وبعد اجراء اختبار الجيل الثاني لجذر الوحدة لبيانات البانل فان المتغيرات تركز الصادرات والروابط الامامية والروابط الخلفية والعولمة الاقتصادية استقرت بعد اخذ الفرق الأول وبذلك تم رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة باستقرار المتغيرات عند الفرق الأول.

نتائج اختبار التكامل المشترك للجيل الثاني لـ(Westerlund) كشفت عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات حيث أشارت نتائج اختبار كل من Pt، Gt وPa و**Ga** إلى رفض فرضية العدم لعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود تكامل مشترك.

وعند تقدير المعاملات طويلة المدى الدينامكية باستخدام مقدر CS-DL وعند النظر إلى نتائج المدى القصير نجد بأن للروابط الأمامية أثر موجب ومعنوي على تركيز الصادرات هذا المؤشر الذي يعبر عن تركيز الصادرات والذي يأخذ قيمه من 0 الى 1 اي القيم القريبة من 1 تدل على التركز العالي والقيم القريبة من 0 تنوع كبير.

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الأمامية في تنويع الصادرات:** تُشير تقديرات النموذج إلى أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الأمامية تؤدي الى زيادة

تركيز صادرات الدول محل الدراسة في المدى القصير وهذا يفسر بطبيعة الربط الأولي لهذه الدول في أنشطة ذات قيمة مضافة منخفضة ومحتوى تقني ضعيف ضمن حلقة التجميع (صادرات التجميع).

وتجدر الإشارة أنّ التحولات والتبدلات التي شهدتها الدول الصناعية المتقدمة خاصة القطب الأوربي والأميركي، لعبت دوراً نوعياً متميزاً في تشكّل أسواقها الوطنية أولا، ومن ثمّ تشكّيلها للسوق الرأسمالية العالمية وتحديد أبعادها لاحقا، ولم يكن بمقدور هذه السوق الموحدة دولياً أن تتشكّل وبهذه السرعة والدقة من التنظيم والتشريع، إلاّ على قاعدة نمط إنتاج رأسمالي أرقى من جميع الأشكال السابقة، كما أن آليات السوق الداخلية عبّرت عن كونها تعمل بفاعلية على أساس قانون القيمة، الذي يفترض الغلبة للإنتاج السلعي في الاقتصاد الوطني، وهو ما يُفسر كون السوق الخارجية عبّرت عن كونها امتداداً للسوق الداخلية. وعلى ذلك لا يُمكن تجاوز عامل مُهم ورئيس وهو بقاء نمط تقسيم العمل الدولي لمصلحة البلدان الصناعية الرأسمالية وإعادة تنميطه في ظل ظاهرة تدويل الإنتاج عبر سلاسل القيمة، وهو الأمر الذي أدّى لتمكين البلدان المتقدمة من الحصول على المواد الخام ومواد الطاقة بأسعار رخيصة جدا، في ضوء علاقات تبادل غير متكافئ مع البلاد النامية. وعلى هذا فإن أغلب الدول النامية يتم دمجها أو ربطها في أسفل السلسلة ضمن حلقات التجميع أو الإمداد. وهو ما يرسّخ في المدى القصير عدم سيادة الإنتاج السلعي والتفوق المتميز لرأس المال التجاري، الذي يبقى يُمثل سمة مميزة لاقتصادات البلدان النامية، ويُنمّط حالة التركز الهيكلي في صادراتها وكذا وارداتها. وكمحصلة لذلك فإن معظم حالات الإنتاج السلعي المتاح الناتج عن المشاركة في سلاسل القيمة في هذه البلدان مصدرها خارجي، سواء دخل في صورة واردات أو خرج في صورة صادرات، بهذا المعنى فإنّ الظاهرة الآخذة في التكوين لا تُعبر عن كونها حالة مشاركة بقدر ما كونها حالة ربط بعمليات ملحقة بالسوق الداخلية للاقتصادات الصناعية المتطورة. وبالتالي فإنه من الصعب في المدى القصير إحداث تغير في هيكل الصادرات.

وتختلف فوائد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من بلد إلى آخر، اعتمادًا على العوامل الخارجية، وقد أكّدت دراسة Ruta, M. (2017) أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تقلل من مرونة معدل العائد الحقيقي للصادرات الصناعية، وبالتالي يُمكن أن يعرقل ذلك عملية التراكم اللازمة لتنويع الاقتصاد.[1]

ولكن في المدى الطويل تُظهر تقديرات النموذج علاقة عكسية بين المشاركة في سلاسل القيمة وتركّز الصادرات، أي أن زيادة التكامل الأمامي يؤدي إلى زيادة في التنويع وهذا يرجع كون الشركات الرائدة تفرض على مورديها الالتزام بمعايير محددة مما يحتم على الشركات المحلية الارتقاء بمراحل الإنتاج لضمان مطابقة منتجاتها لمعايير هذه الشركات، والارتقاء في مراحل الإنتاج يؤدي إلى التنويع وإنتاج منتجات أخرى من خلال

1 . Ahmed, S., Appendino, M. and Ruta, M. **Global Value Chains and the Exchange Rate Elasticity of Exports.** The B.E. Journal of Macroeconomics, 17(1), 1-24, January. (2017).

الاستفادة من المعارف والمهارات المكتسبة من المراحل الأولى، وتحقيق المزيد من التنويع الأفقي في سلاسل القيمة العالمية. وقد أظهرت نتائج دراسة[1] Jianqi Zhang (2021) أن كلا من المشاركة الأمامية والخلفية قد حسّنت بشكل كبير من التحديث الاقتصادي في حالة اقتصادات الأسواق الناشئة، كما يمكن لسياسات تعزيز المشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية أن تساعد اقتصادات الأسواق الناشئة في الاستفادة من الفوائد المحتملة المرتبطة بها من ذلك تحسين الأداء وتنويع الاقتصاد. وقد أكّدت دراسة[2] Huong, Park (2021) أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تساهم في تنويع كل من الصادرات المنتجات وشركاء التصدير. كما تكشف النتائج التجريبية لهذه الدراسة تأثير المشاركة الامامية لسلاسل القيمة العالمية على التصدير، كما يختلف تنويع المنتجات بين البلدان بحسب مستويات تحرير التجارة واستقرار السياسات الاقتصادية. وقد خلص Aditya, A. (2020)[3] إلى أن مجرد المشاركة في سلاسل القيمة لا يكفي، إذ أن تحديد موقع البلدان بدقة في سلسلة القيمة أمر بالغ الأهمية ويتطلب مزيدًا من الاهتمام بالسياسات الاقتصادية وسياسات الارتقاء. علاوة على ذلك، فإن البلدان النامية تستفيد من تنويع الصادرات في حين تستفيد البلدان المتقدمة من التخصص.

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الخلفية في تنويع الصادرات:** تشير نتائج تقدير النموذج الخاص بتنويع الصادرات إلى أن الروابط الخلفية تُعزز في المدى القصير من تنويع الصادرات، وهذا ما يمكن تفسيره بأن زيادة المشاركة الخلفية تؤدي الى تنويع الصادرات (انخفاض التركيز) وهذا راجع للقيمة المضافة للمنتجات تكون مستوردة عبر المنتجات الوسيطة إذ ان التكامل الخلفي يسمح بالوصول إلى سلع وسيطة عالية الجودة التي قد تكون غير متوفرة في الأسواق المحلية أو التي كان محتواها التقني غير متوفر في هذه البلدان وبالتالي فإن استخدام المدخلات الأجنبية مكمل للقيمة المضافة المحلية للصادرات، وعلى المدى الطويل ظهرت العلاقة عكسية لكنها غير دالة احصائيا.

وتشير دراسة[4] Ugarte (2015) أن الدلائل والوقائع تُثبت وجود فوائد مهمة يمكن جنيها من المشاركة الأوسع في سلاسل القيمة فيما تعلق بزيادة الإنتاجية وتنويع الصادرات. وتؤكّد الدراسة على أهمية العوامل الهيكلية، وحجم السوق ومستوى التنمية كآليات هامة لتحديد نوع المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، والأثر

1 . Zicheng Ma, Liang Wang, Xin Zheng, Jianqi Zhang. **National Innovation Systems and Global Value Chain Participation: The Role of Entrepreneurship,** The European Journal of Development Research, (2021).
2 . Huong, N. T. T., & Park, D. Does Global Value Chain Participation Enhance Export Diversification?, Korea and the World Economy, Vol. 22, No. 3,pp: 159-191, (December 2021)
3 . Guha-Khasnobis, B., & Aditya, A. **Export Diversification, Upstreamness and Global Value Chains: Experience of Commonwealth Member Countries.** (2020).
4 . Kowalski, P., Gonzalez, J. L., Ragoussis, A., & Ugarte, C. **Participation of developing countries in global value chains: Implications for trade and trade**-related policies. (2015).

الناتج عنها. بالإضافة إلى أهمية إصلاحات سياسة التجارة والاستثمار وكذا تحسين اللوجيستيات والجمارك وضوابط حماية الملكية الفكرية والبنية التحتية والمؤسسات بما يسمح من الاستفادة من إيجابيات المشاركة.

وتُشير الأدلة التجريبية لدراسة[1] Slany, A. (2018) أن للتجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية دورًا رئيسيًا في التنويع الاقتصادي ونمو الإنتاجية والارتقاء بالزراعة والصناعات، ويبرز دور سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والدولية في دعم مثل هذا التغيير الهيكلي. وقد وجدت الورقة دليلاً على أن الترتيبات التعاقدية الرسمية أو غير الرسمية تُسهم في توفير مدخلات العملية الإنتاجية، مثل السلع الوسيطية والتكنولوجيا والخدمات الإرشادية ومعلومات السوق، وهو ما يكون له أثر إيجابي على ترقية الصناعات وتعدد السلع القابلة للتصدير في البلد. ومع ذلك، يظل من المهم فهم تأثير السياسات الحكومية على ظهور سلاسل القيمة بالنظر إلى أن سلاسل القيمة تدعم الترتيبات التعاقدية.

أما ما تعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر كآلية من آليات ربط الدول بسلاسل القيمة، فتُشير الورقة البحثية[2] لـ Nabeshima, K. (2012) أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومخزون الاستثمار الأجنبي تأثير مهم في مستوى تنويع الصادرات وتطورها في سلاسل صادرات البلد المضيف. وقد وجدت الدراسة أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المتأخر لمدة خمس سنوات يرتبط ارتباطًا إيجابيًا بتنويع الصادرات وتطورها، كما أن مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم بشكل إيجابي في تطور الصادرات. توفر هذه النتائج الدعم لإمكانية نقل القدرات الناجحة إلى الشركات المحلية والبناء عليها، وتبرز هذه الآثار بجلاء في حالة البلدان النامية.

- **أثر العولمة الاقتصادية في تنويع الصادرات:** اما العولمة الاقتصادية فقد كشفت النتائج على وجود علاقة ديناميكية طردية بينها وبين تركز الصادرات السلعية في المدى القصير، وهذا يمكن أن يفسر بأن مؤشر العولمة الاقتصادية المركب المستخدم في هذا النموذج وعند تسليط الضوء على البعد التجاري والذي يظهر اثره من خلال التجارة في البضائع والخدمات وتنوع الشركاء التجاريين والاتفاقيات التجارية كل هذه المؤشرات على المدى القصير تعني زيادة الانفتاح على السلع الأجنبية والتي قد تحل محل السلع المحلية وبالتالي تراجع الإنتاج المحلي وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصل له (Agosin and al. 2011) حيث توصل الى ان زيادة الانفتاح التجاري تؤدي الى التخصص، لكن وعلى المدى الطويل ظهرت العولمة الاقتصادية لها تاثير عكسي على التركيز وهذه النتيجة تتوافق مع ما تُشير إليه النظريات المفسرة للتجارة الدولية كما تتوافق مع جوانب التحليل الاقتصادي فيما تعلق بالآثار التبادلية للصفقات التجارية، حيث يعكس البعد الأول وهو العولمة التجارية تيسير نشر التكنولوجيا الجديدة من خلال تكثيف التجارة في

1 The World Bank. **How does participation in value chains matter to African farmers?**.by Dihel, N. C., Goswami, A. G., Hollweg, C. H., & Slany, A. Policy Research Working Paper, (8506). (2018).

2. Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization (JETRO). **Can FDI promote export diversification and sophistication of host countries?: dynamic panel system GMM analysis**. by Iwamoto, M., & Nabeshima, K. (No. 347). (2012).

السلع الصناعية المتطورة وعند تسليط الضوء على البعد الثاني وهو اثر العولمة المالية فهو يبرز خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وهذه النتيجة توافق ما توصلت اليه دراسة (Osakwe وKilolo 2018) الصادرة عن الاونكتاد ودراسة (Longmore, Jaupart, Cazorla 2014) الصادرة عن البنك الدولي فعلى المدى الطويل الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في عملية التنويع من خلال اهميته في تغيير استراتيجية التصنيع حيث وفي كثير من الأحيان تتضمن الاتفاقيات المبرمة بشأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر برامجا «لتحديث الصناعة» وإعادة تأهيل المؤسسات لدول النامية المستقبلة، من خلال التعاون في الميدان العلمي والتقني، وإنشاء وتمويل مشروعات في مجال الجودة والمواصفات، وتحسين نظم الإدارة ورفع القُدارت والنوعية المؤسسية، وهذه العوامل تُساهم في تعزيز تنويع الصادرات. وقد أكّدت دراسة Siddiqui (2017) أن الاقتصاديات لم تنجح الاقتصاديات الأكثر تكاملاً في ظل العولمة من حل التحديات والمشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية المتعلقة بالتشغيل والدخل ومستويات الفقر وتنويع هيكل الاقتصاد. وقد خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد السياسي للعولمة يبدو إضافة أخرى لقوة رأس المال العالمي الذي عرقل التطور الرأسمالي للبلدان النامية، مما يعكس أزمة الرأسمالية بسبب أزمة التراكم.[1]

## 2.2. تحليل وتفسير نموذج القيمة المضافة للصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

بعد اجراء اختبار استقلالية المقاطع العرضية لبيانات البانل فإن النتائج أشارت إلى عدم استقلالية المقاطع العرضية لكل من القيمة المضافة للصناعة التحويلية والروابط الامامية والروابط الخلفية والتمية البشرية والانفاق على البحث والتطوير ونسبة العمالة في الصناعة، وبذلك تم رفض فرضية العدم باستقلالية المقاطع العرضية وقبول الفرضية البديلة بعدم استقلالية المقاطع العرضية لكل المتغيرات.

وبعد اجراء اختبار الجيل الثاني لجذر الوحدة لبيانات البانل فان المتغيرات من القيمة المضافة للصناعة التحويلية والروابط الامامية والروابط الخلفية والتمية البشرية والانفاق على البحث والتطوير ونسبة العمالة في الصناعة استقرت بعد اخذ الفرق الأول وبذلك تم رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة وقبول الفرضية البديلة باستقرار المتغيرات عند الفرق الأول.

نتائج اختبار التكامل المشترك للجيل الثاني لـ (Westerlund) كشفت عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات حيث أشارت نتائج اختبار كل من Pt، Gt وPa وGa إلى رفض فرضية العدم لعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود تكامل مشترك.

1 . Siddiqui, K. **Globalization, trade liberalisation and the issues of economic diversification in the developing countries**. Journal of Business & Economic Policy, 4(4), 30-43. (2017).

نتائج اختبار هوسمان المعمم (generalized Hausman test) للمفاضلة بين التاثيرات الثابتة والعشوائية اشارت الى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن طريقة العزوم للتحيز المصحح (BC-GMM) لمقدر التأثيرات الثابتة هي الأفضل.

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الخلفية في القيمة المضافة للصناعة التحويلية:** وعند تقدير النموذج بطريقة العزوم للتحيز المصحح (BC-GMM) كشفت النتائج عن وجود علاقة معنوية طردية بين الروابط الخلفية والقيمة المضافة للصناعة التحويلية ويمكن تفسير ذلك بأن واردات السلع الوسيطة التي تدخل في مرحلة من مراحل الإنتاج التي تتم على المستوى المحلي تكون على مستوى عالي من الجودة أو ذات محتوى تقني عالي التعقيد فهذه السلع هي بمثابة قناة تنقل عبرها المعرفة والتكنولوجيا الأجنبية واستغلال ذلك في تطوير الصناعة المحلية، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأثر ضعيف نسبيا وقد يفسر هذا الضعف بمدى قدرة أنظمة الابتكار الوطنية على توليد القيمة المضافة في الصناعة وهذا يشير إلى أن أنظمة الابتكار الوطنية بحاجة إلى مزيد من التعزيز والمواءمة بشكل أوثق مع الاحتياجات على مستوى الشركات في البلدان محل الدراسة من أجل دعمها بشكل أفضل للتجارة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية بطريقة مفيدة.

والتأثير الطردي للروابط الخلفية على القيمة المضافة للصناعة التحويلية يتوافق من جانب آخر مع طرح «ريتشارد بلدوين» حين وصف التحول الذي عرفته التجارة الدولية ما بين القرن 20 والقرن 21 بقوله: «انتقلنا من تجارة تساعد على «بيع» السلع والخدمات إلى تجارة تساعد على «صناعة» السلع والخدمات». وهو ما يُؤشّر على دور التجارة من خلال الروابط الخلفية في زيادة قدرات التصنيع والرفع من مساهمة الصناعات التحويلية، ومن جانب آخر فإنّ مستويات المشاركة في سلاسل القيمة مثلما يُبينه التحليل المتعلق بمنحنى ابتسامة، فإن تموضع المشروعات والاستثمارات الأجنبية على مستوياتها ومن خلالها يُساهم في رفع قيمة الإنتاج بحسب القيم المضافة المحققة عند كل مستوى من مستويات السلسة، وهو الأمر الذي يُؤدي إلى تعميق زيادة نسبة مساهمة التصنيع في الناتج.

وتؤكّد دراسة[1] Milberg, Winkler (2013) أنّ توسّع سلاسل القيمة العالمية وسط دفعة عالمية لتحرير التجارة والتوجه نحو التصدير قد جعل هدف "الارتقاء الصناعي" داخل سلاسل القيمة العالمية مرادفًا تقريبًا للتنمية الاقتصادية نفسها. إذا كانت التنمية الاقتصادية في منتصف القرن العشرين مدفوعة باستراتيجيات

1.Milberg, W., & Winkler, D. **Economic Development as Industrial Upgrading in Global Value Chains. In Outsourcing Economics: Global Value Chains in Capitalist Development** (pp. 238-283). Cambridge: Cambridge University Press. (2013).

إحلال الواردات، وكان الجزء الأخير من القرن العشرين مدفوعا من خلال التوجه الواضح نحو التصدير، فيمكن القول إن السنوات العشرين الماضية تتميز بجهود التصنيع المتخصصة رأسياً.

وقد خلصت النتائج التجريبية لدراسة Urat, Baek (2019) إلى أن المشاركة عبر الروابط الخلفية والأمامية في سلاسل القيمة العالمية تساهم في زيادة إنتاجية البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وتكون الفوائد أكبر على وجه الخصوص، في الحالات التي تشتري فيها البلدان النامية السلع الوسيطة من البلدان المتقدمة[1]. وقد بيّنت الاستنتاجات العملية لدراسة Dine (2019) أن قطاعات التصنيع تسجل نموًا أسرع وارتقاء أعمق من خلال الروابط الخلفية[2]

وقد بيّنت دراسة[3] Banh, Wingender, (2020) أن المشاركة الأعلى لسلاسل القيمة العالمية على مستوى الصناعة تعزز إنتاجية قطاعات الصناعة بشكل كبير. وتجدر الإشارة أن الشركات الحدودية والشركات الكبيرة والشركات المصدرة تستفيد من مشاركة سلاسل القيمة العالمية أكثر من الشركات غير الحدودية والشركات الصغيرة والشركات غير المصدرة. حيث تستفيد الشركات الحدودية والشركات الكبيرة أكثر من مشاركة سلاسل القيمة العالمية للصناعات الأولية، بينما تستفيد الشركات غير الحدودية والشركات الصغيرة أكثر من مشاركة سلاسل القيمة العالمية في الصناعات التحويلية.

أخيرا يجد التأشير أنه من خلال الأدبيات النظرية والتطبيقية، يُشار إلى أن عملية الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية موضوعًا رئيسيًا في سياسة التجارة والتنمية، وقد فتحت طرقًا جديدة لتحقيق الارتقاء الصناعي. ومع ذلك، تشير دراسة[4] Tian, Dietzenbacher,. (2021) إلى أن بعض النماذج النظرية تُشير إلى أنه لن يتم ترقية جميع البلدان من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وقد فحصت الدراسة المشار إليها آثار المشاركة عبر الروابط الأمامية والروابط الخلفية لسلاسل القيمة العالمية على ثلاثة أبعاد للترقية الصناعية (ترقية العملية والمنتج والمهارة). وخلصت إلى أن المشاركة عبر الروابط الخلفية في سلاسل القيمة العالمية توفر المزيد من فرص الارتقاء للبلدان النامية لأنها تمكّن البلدان الأقل نموًا من استيراد مدخلات متطورة، وهو ما ينشط التعلم من خلال المعرفة المجسدة. وعلى النقيض من ذلك، تُساهم المشاركة عبر الروابط الأمامية بمستوى أعلى من تأثير الارتقاء في حالة البلدان المتقدمة.

1 . Urata, S., & Baek, Y. **Does participation in global value chains increase productivity? An analysis of trade in value added data**, ERIA Discussion Paper Series No. 301, PP 1 -34. (2019).

2.dine, M. N. **Impact of Global Value Chains' Participation on Employment in Turkey and Spillovers Effects**. Op.Cit, pp: 308–326.

3. Banh, H. T., Wingender, M. P., & Gueye, C. A. **Global value chains and productivity: Micro evidence from Estonia. International Monetary Fund** (2020).

4. Tian, K., Dietzenbacher, E., & Jong-A-Pin, R. **Global value chain participation and its impact on industrial upgrading**. The World Economy. (2021).

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الأمامية في نموذج القيمة المضافة للصناعة التحويلية:** وقد اشارت مخرجات التقدير إلى وجود أثر عكسي ودال احصائيا للروابط الأمامية على القيمة المضافة في الصناعة التحويلية وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فبالرجوع الى محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في دراسة نشرتها منظمة التعاون والتنمية سنة 2015 حيث تشير إلى أنه كلما ارتفعت القيمة المضافة في الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي كلما زاد التكامل الخلفي وتراجع التكامل الأمامي، يمكن أن يفسر هذا الأثر بطبيعة التكامل الأمامي في سلسلة القيمة فبالرجوع لمنحنى الابتسامة شكل (1-5) نجد ان أنشطة المنبع تتركز في أنشطة الابتكار والبحث والتطوير وفي الغالب هذه الأنشطة هي من حصة الشركات الرائدة في الدول المتقدمة أو في مراكز التصنيع الثلاث لسلاسل القيمة العالمية (المانيا، اليابان، أمريكا الشمالية) وفي المقابل عندما تشارك الدول النامية في مراحل المنبع فانها غالبا ما تكون كمزود للمواد الأولية الموجهة لمزيد من المعالجة بعد التصدير مرة أخرى.

وعلى ذلك فإن النتيجة تُؤكد أن معظم حالات الإنتاج السلعي المتاح والناتج عن المشاركة في سلاسل القيمة في البلدان النامية مصدرها خارجي، سواء دخل في صورة واردات (روابط خلفية) أو خرج في صورة صادرات (روابط أمامية)، بهذا المعنى فإنّ الظاهرة الآخذة في التكوين لا تُعبّر عن كونها حالة مشاركة بقدر ما كونها حالة ربط بعمليات ملحقة بالسوق الداخلية للاقتصادات الصناعية المتطورة. وهو ما يُمنمّط أكثر طبيعة قسمة العمل الدولي، وأشكال تخصص الدول النامية كمستودع لإمدادات الموارد الطبيعية، وبالتالي فإنه من الصعب في المدى القصير إحداث تغير في هيكل في الصناعة التحويلية عبر مدخل الروابط الأمامية للمشاركة في شبكات الإنتاج.

بناءً على الدليل التجريبي لدراسة Dihel, Goswami. (2018) ، فإنه لا يمكن تأكيد الفرضية القائلة بأن المشاركة في سلسلة القيمة تؤدي إلى التحول الهيكلي.[1] وتُشير دراسة Dine (2019) إلى نتيجة مهمة في هذا السياق إذ يلاحظ أن قطاعات التصنيع تسجل نموًا أسرع من خلال الروابط الخلفية، بينما تسجل قطاعات الخدمات نموًا أسرع من خلال الروابط الأمامية.[2] في حين أكدت دراسة Dindial, M. (2017) أنه في حين أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية قد تؤدي إلى مسارات ترقية مختلفة، إلا أنها يمكن أن تنتج أيضًا آليات تتيح التخصيص غير المتماثل للقيمة المضافة من قبل الشركات متعددة الجنسيات.[3]

1 . Dihel, N. C., Goswami, A. G., Hollweg, C. H., & Slany, A. (2018). How does participation in value chains matter to African farmers?. World Bank Policy Research Working Paper, (8506)

2.Dine, M. N. **Impact of Global Value Chains' Participation on Employment in Turkey and Spillovers Effects** ,OP.Cit, pp: 308–326.

3.Dindial, M. **Re-conceptualising economic upgrading from global value chain participation: a dynamic firm-level** perspective (Doctoral dissertation, University of Leeds). (2017).

يتم دمج العديد من البلدان منخفضة الدخل في سلاسل القيمة العالمية للملابس من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، يتم توفير السوقين من قبل أنواع مختلفة من شركات الاستثمار الأجنبي المباشر – الشركات التابعة للمنتجين عبر الوطنيين التايوانيين والشركات المصنعة في جنوب إفريقيا – والتي تعد جزءًا من متغيرات مختلفة في سلسلة القيمة. نظهر أن خصائصها المختلفة من حيث دافع المستثمرين وهيكل الحوكمة والأسواق النهائية وإنشاء الشركة والأهم من ذلك سببًا، أن الملكية والدمج لها تأثيرات حاسمة على ترقية الوظائف والمنتج والعملية والروابط المحلية وتنمية المهارات.[1]

ومن خلال الدراسة النقدية التي أعدّها Raphael Kaplinsky. (2015) ، فإنه على الرغم ما يروّج له من أن سلاسل القيمة العالمية تُمثل جزء من مجموعة أدوات السياسة الصناعية لأنها تسهل الدخول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى الحوافز لدى الشركات متعددة الجنسيات لمشاركة المعرفة داخل شبكة الإنتاج الخاصة بها. وأن هناك أثرا على التغيير الهيكلي مرده زيادة التجارة في سلاسل القيمة العالمية للاقتصادات الناشئة والتي تمر بمرحلة انتقالية. ومع ذلك، فإن هذا التغير في هيكل الصناعة ليس أكبر وأكثر أهمية من الأثر الذي تُحدثه التجارة الحرة بشكل عام. لذلك، لا ينبغي المبالغة في تقدير دور سلاسل القيمة العالمية كأداة للسياسة الصناعية والتغير الهيكلي.[2]

في الأخير تُشير الورقة البحثية[3] المقدمة من طرف Urata, Baek (2019) أن الفوائد المتأتية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تتأتى على وجه الخصوص من الحالات التي تستورد فيها البلدان النامية سلعًا وسيطة من البلدان المتقدمة، أي عبر الروابط الخلفية. وتوصي الورقة البحثية أنه من أجل زيادة مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية، فإن ذلك يتطلب توفير بيئة استثمار أجنبي مباشر حرة وشفافة عبر آليات التحرير والانفتاح الاقتصادي المختلفة، وبنية تحتية ناعمة متطورة (مثل الأنظمة التعليمية والقانونية)، وبنية تحتية صلبة (مثل أنظمة النقل والاتصالات)، بالإضافة إلى توافر الموارد البشرية الماهرة والمتعلمة.

- **أثر نفقات البحث والتطوير على القيمة المضافة للصناعة التحويلية:** وبالنسبة لنفقات البحث والتطوير فقد أظهرت النتائج أن الأثر معنوي احصائيا ويرتبط بعلاقة عكسية مع القيمة المضافة للصناعة التحويلية وهذا ما يخالف النظريات الاقتصادية، وقد تفسر هذه النتيجة بضعف أنظمة الابتكار الوطنية وعدم قدرتها على التطوير والابتكار وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Sampatha, Vallejob 2018).

1 . Morris, M., & Staritz, C. **Industrial upgrading and development in Lesotho's apparel industry: global value chains, foreign direct investment, and market diversification**. Oxford Development Studies, 45(3), (2017). pp : 303-320

2 UNIDO. **Technological upgrading in global value chains and clusters and their contribution to sustaining economic growth in low and middle income economies**, by Raphael Kaplinsky. RESEARCH, STATISTICS AND INDUSTRIAL POLICY BRANCH, WORKING PAPER 3/2015, Vienna, 2015

3 . Urata, S., & Baek, Y. **Does participation in global value chains increase productivity? An analysis of trade in value added data**, ERIA Discussion Paper Series No. 301, (2019). PP: 1 -34.

- **أثر التنمية البشرية على القيمة المضافة للصناعة التحويلية:** أما مؤشر التنمية البشرية فقد كشفت النتائج على أن له علاقة طردية وذات معنوية إحصائية على القيمة المضافة للصناعة التحويلية وينعكس أثر التنمية البشرية من خلال البعد الثاني للمؤشر وهو اكتساب المعارف إذ ان مستوى التعليم مهم جدا في مجال التصنيع لان كل ما تطور المستوى المعرفي للعمال كلما زادت مهاراتهم واستجابتهم للبرامج التدريبية لتطوير المهارات وبالتالي ضمان الامتثال لمعايير التصنيع وبالتالي زيادة القيمة المضافة.

## 3.2. تحليل وتفسير نتائج نموذج الصادرات عالية التكنولوجيا:

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الأمامية في الصادرات عالية التكنولوجيا:** تُبين مخرجات النموذج أن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الأمامية اثرا في الصادرات عالية التكنولوجيا، ما يشير بأن المحتوى المحلي من القيمة المضافة المدرج في الصادرات يزيد من حصة الصادرات عالية التقنية فبالرجوع إلى مفهوم الروابط الأمامية وهي عبارة عن القيمة المضافة المحلية المتجسدة في الصادرات الوسيطة التي يعاد تصديرها إلى بلدان ثالثة، وهي تعبر على أنشطة المنبع اذا اخذناها كنسبة من الصادرات الاجمالية وانشطة المنبع كما هي موضحة في منحنى الابتسامة شكل (1-4) هي أنشطة البحث والتطوير والتصميم والابتكار والتقييس فبالتالي كلما زادت هذه الأنشطة سيما الابتكار والبحث والتطوير زادت الصادرات عالية التكنولوجيا.

وقد توصلت دراسة[1] Li, Zhang, Huang (2020) إلى المشاركة في سلسلة القيمة العالمية (GVC) يمكن أن تعزز التعقيد التقني للتصدير لصناعة تصنيع المعدات، بالإضافة إلى ذلك يمكن للروابط الخلفية في سلسلة القيمة العالمية المدمجة (GVC) أن تعزز التعقيد التقني للصادرات. كما خلصت دراسة Dindial, M. (2017) أن سلاسل القيمة العالمية تسرعّ من تقدم الشركات المحلية في البلدان النامية من خلال الوصول إلى الأسواق الجديدة ونقل المعرفة من المؤسسات متعددة[2] . كما أن المشاركة في سلاسل القيمة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر كان قوة دافعة للأداء الاقتصادي في الدول الآسيوية من خلال تراكم رأس المال والتحويلات التكنولوجية.[3]

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الخلفية في نموذج في الصادرات عالية التكنولوجيا:** يُمكن أن نستنتج أن للروابط الخلفية أثر طردي على الصادرات عالية التكنولوجيا، وهذا ما يشير إلى أن تكامل الإنتاج عبر روابط خلفية أي ادراج منتجات وسيطة مستوردة (أجنبية) في الصادرات

1 . Li, Y., Zhang, H., Liu, Y., & Huang, Q. **Impact of Embedded Global Value Chain on Technical Complexity of Industry Export**—An Empirical Study Based on China's Equipment Manufacturing Industry Panel. Sustainability, 12(7), 2694, (2020).

2.Dindial, M. **Re-conceptualising economic upgrading from global value chain participation: a dynamic firm-level perspective,** Op.cit.

3 . Taguchi, H., & Lar, N. (2015**). Global-value-chains participation and industrial upgrading in Asian developing economies**.

المحلية يؤدي إلى ارتفاع تقنيتها التكنولوجية خاصة اذا كانت هذه الأجزاء او المكونات عالية التقنية كأشباه الموصلات التي تستخدم في الأجهزة فائقة التكنولوجيا ويصعب انتاجها على المستوى المحلى وبالتالي فان استيراد مكونات من الخارج يزيد من ارتفاع تقنية الصادرات المحلية، هذا من جهة من جهة أخرى وعلى غرار الاقتصاد الصيني الذي يعتبر طفرة في تحول صادراته من صادرات كثيفة العمالة إلى صادرات عالية التقنية ما يشير لنا بان الصين استطاعت الاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية المستوردة ونقلها الى الصناعات المحلية، مما افضى الى احداث تغييرات هيكلية وبالتالي تنوع اقتصادي اكثر. وقد أشارت دراسة[1] Rodrik (2018) أنه من حيث المبدأ، تفيد سلاسل القيمة العالمية الدول النامية من خلال تسهيل الدخول إلى الأسواق العالمية، كما أنها تسمح للشركات في البلدان النامية الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال إنتاج مهام محددة دون الحاجة لتطوير الصناعات كشرط مسبق، لذا لا تستوجب عملية الربط بسلاسل القيمة أن تكون المدخلات والخدمات المطلوبة ذات إنتاج محلي، حيث يمكن استيرادها. على سبيل المثال، تطوير مكونات سيارات محددة أو مرحلة ضيقة من الإنتاج في تطوير الإلكترونيات الاستهلاكية. بما يُسهم في رفع صادرات هذه الدول ذات المحتوى التكنولوجي.

في الأخير يُمكن طرح مجموعة وجهات النظر ذات الطابع الإشكالي في موضوع سلاسل القيمة العالمية، أولها هل حجم المكاسب من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية كاف للدول النامية بالقدر الذي يجعل الدول النامية ترتكز عليها كآلية للتطوير الاقتصادي ومدخلا للارتقاء الصناعي، واستراتيجية للتنمية الاقتصادية فيها؟ هل المكاسب الإنتاجية كبيرة بما يكفي؟ وهل يمكن امتداد آثارها لمختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية؟ وآخرا يُمكن طرح ثلاث وقائع اقتصادية بخصوص سلاسل القيمة تُثير وجهات نظر حول المنافع المراد تحقيقها من خلالها، أولها أن التوسع في سلاسل القيمة العالمية قد تعرض لهزات عشية الأزمة المالية العالمية 2008 وظلت حالات التعافي دون المطلوب، ثانيها، أن مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية على وجه الخصوص، وفي التجارة العالمية بشكل عام ظلت محدودة للغاية –مع استثناء ملحوظ لبعض البلدان الآسيوية– ما يجعل الفوائد المستمدة منها محدودة، كما أن نمط الاندماج في الاقتصاد العالمي لأغلب الدول النامية ظل مرتبطا بقناة الإمداد بالعوامل الطبيعية أو قناة العمالة غير الماهرة، ما يُثير التساؤلات حول أدوار هذه الدول مع التبدلات الاقتصادية التي تطرأ في المستقبل. أخيرا تنذر الاتجاهات الحديثة في تكنولوجيا الإنتاج بمزيد من التحديات للبلدان النامية، فإن عملية التحول نحو آلية الإنتاج والروبوتات والطباعة ثلاثية الأبعاد كلها عوامل أساسية ترفع من الطلب على العمالة الماهرة إلى الحد الذي يوجد فيه تكامل بين هذه التقنيات الجديدة ومهارة العمالة، ما يعني تقليل الطلب على العمالة غير الماهرة التي تعتبر المورد الوحيد

1. Rodrik, D. **New technologies, global value chains, and developing economies** (No. w25164). National Bureau of Economic Research (2018).

لأغلب البلدان منخفضة الدخل ، بعبارة أخرى ، فإن الميزة النسبية للبلدان ذات الدخل المنخفض في المصنوعات القياسية سوف تميل إلى التبدد، وعلى ذلك فإن الانحياز للمهارات التكنولوجية يتطلب تغيرات هيكلية في البلدان النامية ومضاعفة استثماراتها في رأس المال البشري.

- **أثر الابتكار، مقالات المجلات العلمية، تطبيقات العلامة التجارية وبراءات الاختراع في تنمية الصادرات عالية التكنولوجيا:** من مخرجات النموذج نسجل وجود أثر للابتكار في زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية اذ أن كفاءة مخرجات الابتكار نسبة إلى مدخلات الابتكار يُعتبر آلية مهمة لتحقيق القدرة التنافسية والتقدم التكنولوجي وبذلك خلق منتجات جديدة ذات محتوى تكنولوجي عالي لها إمكانات الوصول إلى الأسواق واختراقها وهو ما تقّره أغلب تقارير الابتكار العالمي التي تؤكّد على دور الابتكار كمحرك للنمو والازدهار في الميدان الاقتصادي.

فيعتبر الابتكار ألية مهمة لتعزيز القدرة على مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية من خلال الإدارة الجيدة والترابطات الشبكية وقيام التحالفات الاستراتيجية، وهو ما يُسهم في تحسين نُظم الإنتاج وطرائقه من خلال المعالجة المستمرة لعمليات الإنتاج الآلية ومعدات التحكم فيها، وهو ما يمنح المنتجات الوطنية مزايا تنافسية تُمكنها من اختراق أسواق التصدير. كما تُمكّن كفاءة مدخلات الابتكار من الاستفادة من المخزونات المتزايدة للمعرفة العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية وإنشاء تكنولوجيا جديدة، والاستفادة من النظام الاقتصادي والمؤسسي الذي يوفر الحوافز للاستخدام الفعال للمعرفة القائمة والجديدة وازدهار ريادة الأعمال، بالإضافة إلى التعليم والمهارات التي تمكّن من إنشاء ومشاركة المعرفة واستخدامها بشكل جيد.

وقد أكّدت مجموعة من الدراسات الدور الاقتصادي المهم للابتكار وكذا تأثيره في المحتوى التكنولوجي للإنتاج السلعي والصادرات المرتبطة بهذا الإنتاج، بالإضافة إلى كونه عاملا مهما لخلق والحفاظ على القدرة التنافسية للدول والشركات. فقد خلصت دراسة[1] Sikharulidze, Kikutadze (2017) إلى أن الشركات التي تشارك بشكل مكثّف في عملية الابتكار سجّلت أعلى كثافة للتصدير. كما أثبتت دراسة[2] Steliana, Bogdan. (2014) العلاقة بين مؤشرات أداء الابتكار وحجم وأداء الصادرات ذات التقنية العالية.

1 . Sikharulidze, D. Kikutadze, V. **Innovation and Export Competitiveness: Evidence from Georgia Firms. European Journal of Economics and Business Studies**, 8(1), 131-137. (2017)

**2.** Steliana Sandu. Bogdan Ciocanel**. Impact of R&D and Innovation on High-tech Export,** Procedia Economics and Finance, 15, 80-90. (2014).

كما تكشف نتائج الأطروحة عن وجود علاقة طردية بين مقالات المجلات العلمية ومؤشر الصادرات عالية التكنولوجيا، وهذا يتوافق مع الأدبيات النظرية كون المجلات العلمية والمقالات من مؤشرات اقتصاد المعرفة وهي تمثل القدرة العلمية للمؤسسات على المشاركة في البحث الصناعي والأكاديمي والتي بدورها تساهم في التقدم التكنولوجي وبالتالي زيادة المنتجات عالية التقنية. كما أن لبراءات الاختراع والتي في العادة تُعتبر من مخرجات البحث العلمي أثر في زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن قدرة الشركات المحلية على المشاركة في البحث والتطوير تظهر قوة الشركات المحلية على استيعاب المعرفة التكنولوجية واستيعاب عمليات التعلم والارتقاء التكنولوجي واضافة القيمة محليا في المنتجات لتصبح بذلك أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية.

وتتوافق النتائج المشار إليها مع ما تم التوصل إليه في الدراسات في هذا المجال من أن الاستثمار في الابتكار والبحث والتطوير والاستثمارات في التكنولوجيا تعدّ آليات مهمة لتحقيق القدرة التنافسية والتقدم، وكمحصلة لذلك تحقيق مستوى مستدام من التعليم للقوى العاملة، وزيادة الاستثمارات في مجال البحث، وخلق منتجات جديدة لها من إمكانات الوصول إلى الأسواق واختراقها والتمكّن من الحصص السوقية.[1] حول الأثر الإيجابي للإنفاق على البحث والتطوير ومستوى الصادرات ذات التقنية العالية، وتُشير دراسة[2] Steliana, Bogdan. (2014) أن الإنفاق الخاص على البحث والتطوير له أثر أعمق على الصادرات ذات التقنية العالية من الإنفاق العام على البحث والتطوير.

أما فيما تعلق بتطبيقات العلامة التجارية فتدل النتائج على وجود أثر عكسي على الصادرات عالية التكنولوجيا، وهذا ما لا يتوافق والنظرية الاقتصادية، فالعلامة التجارية هي آخر مرحلة من مراحل الارتقاء الوظيفي في سلسلة القيمة وبالرجوع الى منحنى الابتسامة شكل (1-5) نجد ان العلامة التجارية تتموضع في اعلى المنحنى حيث أنشطة المصب اين تكون القيمة المضافة في اعلى مستوياتها وبالتالي يمكن ان نستنتج بان دول العينة ما تزال مشاركتها لم ترتقي الى مستوى بيع بضائع ذات علامات تجارية خاصة في الاسواق الخارجية، حيث تستحوذ الشركات الرائدة في الدول المتقدمة على العلامات التجارية للمنتجات العالية التكنولوجيا، وبذلك فقد ظهرت العلاقة عكسية.

في الأخير فإن تنافسية الأداء الصناعي تُسهم في زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية فبتحليل هذا المؤشر المركب إلى جوانبه الأربعة وهي القيمة المضافة الصناعية للفرد، الصادرات المصنعة

1Andreea Maria Pece, Olivera Ecaterina Oros Simona, Florina Salisteanu. **Innovation and economic growth: An empirical analysis for CEE countries**, Procedia Economics and Finance, N 26, (2015). PP: 461 – 467.
**2 . Steliana Sandu. Bogdan Ciocanel. (2014). Op.Cit.**

للفرد، كثافة التصنيع، جودة الصادرات، كل هذه المؤشرات تزيد من تنافسية المنتجات وبالتالي تطويرها تقنيا وهذا ما يفسر العلاقة الطردية.

**خلاصة الفصل الثالث:**

في هذا الجزء من الدراسة قمنا بتقدير النماذج القياسية باستخدام برنامج Stata16، لمتغيرات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وقياس أثرها على بعض من المتغيرات الاقتصادية التي تعكس التنويع الاقتصادي للدول، حيث بينت نتائج تقدير نموذج تركز الصادرات السلعية انه وعلى المدى الطويل فان كلا من الروابط الامامية والعولمة الاقتصادية لهما أثر عكسي على تركز الصادرات السلعية، ما يشير الى أن التكامل كبائع في سلاسل القيمة العالمية يزيد من تنويع الصادرات، كما بينت نتائج تقدير نموذج القيمة المضافة في الصناعات التحويلية وجود علاقة طردية بين كل من الروابط الخلفية والتنمية البشرية والقيمة المضافة للصناعة التحويلية في حين ان الروابط الامامية ونفقات البحث والتطوير لهما اثر عكسي على القيمة المضافة في الصناعة التحويلية، ما يشير الى ان التكامل كمشتري في سلاسل القيمة العالمية يزيد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، اما بالنسبة لنموذج الصادرات عالية التكنولوجيا فقد بينت نتائج التقدير ان لكل من مقالات المجلات العلمية وبراءات الاختراع وتنافسية الأداء الصناعي الابتكار العالمي والروابط الامامية والروابط الخلفية اثر طردي على الصادرات عالية التكنولوجيا في حين ان تطبيقات العلامة التجارية لها أثر عكسي.

# الخاتمة

وفّر ظهور سلاسل القيمة العالمية مسارًا جديدًا لتكوين الصناعات في البلدان النامية. وكما أشار بالدوين (2012)، فإن الإنتاج المجزأ دوليًا يسمح للبلدان النامية بالانضمام إلى سلاسل الانتاج الحالية بدلاً من بنائها، وبدلا من تصنيع المنتج بالكامل وهو الأمر الذي يتطلب قدرات وامكانيات كبيرة قد لا تحوزها هذه الدول هذا يجلب العديد من المزايا المحتملة لهذه البلدان، فقد يتيح الاتصال بشركات من الدول المتقدمة والرائدة للدول النامية، الاستفادة من تقنياتها ودرايتها المتطورة ما يسمح لها باستيراد التكنولوجيا والمعرفة من هذه الشركات مما يتيح لها فرصة لتنويع منتجاتها والارتقاء باتجاه حلقات ذات قيمة مضافة اعلى.

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي، وفيما يلي أهم نتائجها، الى جانب التوصيات وآفاق البحث.

**أولا: اختبار الفرضيات:** وفقا لما جاء في الدراسة الميدانية، فإن نتائج اختبار الفرضيات كالتالي:

- **اختبار الفرضية الأولى:** في المدى القصير توجد علاقة معنوية عكسية بين الروابط الأمامية وتنويع الصادرات، وهو ما يُؤكد أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أدت إلى تنميط قسمة العمل الدولي من خلال ربط الدول النامية عبر حلقات الامداد، وهو ما يُعيق تغيير هيكل الصادرات في المدى المنظور، في حين في المدى الطويل تُسهم آثار مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الأمامية في التحديث الاقتصادي، كما تُسهم سياسات تعزيز المشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة في استفادة اقتصادات الأسواق الناشئة من الفوائد المحتملة المرتبطة بالمشاركة فيما تعلق بتحسين الأداء وتنويع الصادرات. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى.
- **اختبار الفرضية الثانية:** إن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية ساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي والارتقاء بالصادرات. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية.
- **اختبار الفرضية الثالثة:** ساهمت التجارة من خلال الروابط الخلفية في زيادة قدرات التصنيع والرفع من مساهمة الصناعات التحويلية، كما أن عملية الارتقاء في مراحل المشاركة في سلاسل القيمة يُسهم في رفع قيمة الإنتاج بحسب القيم المضافة المحققة عند كل حلقة من حلقات الإنتاج، وهو الأمر الذي يُؤدي إلى تعميق زيادة نسبة مساهمة التصنيع في الناتج. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثالثة.

▪ **اختبار الفرضية الرابعة:** تتمركز مشاركة أغلب الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية في مراحل المنبع، وبذلك تُمثل الدول النامية مصدرا للمواد الأولية، وهو أدى إلى تمركّز الدول النامية في حلقة الإمداد بالموارد الطبيعية والأولية الأقل خلقا للقيمة، وهو ما عرقل إحداث تغير في هيكل في الصناعة التحويلية عبر مدخل الروابط الأمامية للمشاركة في شبكات الإنتاج. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الرابعة.

▪ **اختبار الفرضية الخامسة:** تسرعّ سلاسل القيمة العالمية من تقدم الشركات المحلية في البلدان النامية من خلال الوصول إلى الأسواق الجديدة ونقل المعرفة من الشركات الأم، كما يُمثل الاستثمار الأجنبي المباشر شكلا من أشكال المشاركة في سلاسل القيمة ويُسهم في زيادة تراكم رأس المال والتحويلات التكنولوجية وتطوير المعرفة وتحسين أداء العمالة في القطاعات عالية التقنية، وتعميق أثر الروابط الأمامية لسلاسل القيمة، بما يُسهم في ارتقاء المحتوى التكنولوجي للقطاعات كثيفة التقنية، ويُؤدي إلى زيادة صادرات هذه القطاعات. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الخامسة.

▪ **اختبار الفرضية السادسة:** عززت الروابط الخلفية في سلسلة القيمة العالمية التعقيد التقني في تصنيع المعدات في الدول محل الدراسة، ما ينشأ عنه تعزيز التعقيد التقني للصادرات، كما أن تكامل الإنتاج عبر الروابط الخلفية عبر إدراج منتجات وسيطة مستوردة في الصادرات المحلية أدى إلى تكثيف المحتوى التكنولوجي، ما نتج عنه ارتقاء بمساهمة الصادرات العالية التقنية في الهيكل الإجمالي للصادرات. وهو ما يُثبت صحة الفرضية السادسة.

**ثانيا: نتائج الدراسة:**

**1. النتائج النظرية:** يمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي:

▪ سلاسل القيمة العالمية هي عملية تجزئة وتوزيع عمليات الإنتاج دوليا، حيث تكتسي الميزة النسبية دورا مهما في عملية التوزيع الجغرافي للإنتاج ويمثل كل اقتصاد أو صناعة حلقة في سلسلة إنتاج دولية تقوم على التبادل في السلع والمنتجات الوسيطة.

▪ تختلف القيمة المضافة على طول سلسلة القيمة من مرحلة انتاج إلى أخرى فمنحنى الابتسامة الذي يأخذ حرف (V) يوضح بأن الدول التي تتموضع على أطراف السلسلة "أنشطة المنبع" و"أنشطة المصب" تكون ذات قيمة مضافة أعلى بكثير من تلك التي تتموضع أسفل السلسلة..

▪ يتم قياس القدرة التنافسية لأي بلد على ثلاثة مستويات وهي: القدرة على الانضمام الى سلاسل القيمة العالمية؛ المحافظة على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية؛ الارتقاء في حلقات سلاسل القيمة.

- تخضع عملية الارتقاء بشكل كبير الى حوكمة سلسلة القيمة حيث تعرض سلاسل القيمة العالمية أشكالاً مختلفة من التنسيق أو "هياكل الحوكمة" فهناك سلاسل يحركها المنتج كما توجد سلاسل يحركها المشتري.
- نظرا لتزايد الاهتمام بالتنويع ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت وضع نظريات اقتصادية تسعى الى تفسير مفاهيم التنويع منها نظرية المحفظة الحديثة ونظرية التجارة داخل الصناعة ونظريات النمو الداخلي التي ادمجت التنويع كأحد عوامل النمو الاقتصادي ككل.
- إن عملية التنويع الاقتصادي هي تحول نحو هيكل أكثر تنوعا للإنتاج المحلي والتجارة بهدف زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل وتوفير الأساس للنمو المستدام للحد من الفقر.
- تم تطوير عدة مؤشرات تسمح بتقييم التنويع الاقتصادي للدول منها: اوكيف، الانتروبي، هيرفندال–هيرشمان والذي يعد الأكثر استخداما في قياس التنويع.
- ان نجاح عملية التنويع مرهون بعدة محددات كالإصلاحات الاقتصادية (كتحرير التجارة والتنمية المالية)، والعوامل الهيكلية (كعدد السكان ورأس المال البشري ونوعية المؤسسات)، وعوامل الاقتصاد الكلي (كسعر الصرف والتضخم والاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر ومتوسط دخل الفرد والتبادل التجاري) والموارد الطبيعية.
- يؤدي التحول الهيكلي الى ظهور قطاعات ديناميكية جديدة تعمل كمحركات للنمو، مما يقود الى زيادة تنويع الانشطة الاقتصادية، وتطوير بعض الانشطة الاقتصادية الاخرى، وبالتالي زيادة الانتاجية ومن ثم زيادة مقدرة الدولة على المشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالمية.
- إن الاعتماد على الاندماج في سلاسل القيمة كأداة للتنويع الاقتصادي ينطوي على عدة تحديات أهمها:
  - البعد عن مراكز التصنيع الثلاث (أمريكا الشمالية، المانيا، اليابان) يمثل تحديا للشركات خارج تلك المناطق؛
  - تمركز البلدان النامية أسفل منحنى الابتسامة في أنشطة التجميع وعندما تشارك في أنشطة المنبع فتكون مزودا للمواد الخام؛
  - تمركز البلدان النامية في سلاسل القيمة شبه الهرمية حيث تسيطر شركة واحدة على بقية الشركات؛
  - حتى تتمكن الشركات المحلية من الترقية والاستفادة من الاندماج في سلسلة القيمة تحتاج الى استثمار الموارد قد يتضمن ذلك شراء معدات جديدة او إعادة تنظيم العمليات الإنتاجية ويعتمد نجاحها على قدرتها على استيعاب الممارسات والتقنيات الجديدة واستخدامها.
  - هناك عدد من السياسات والتدابير التي يمكن استخدامها لزيادة فرص تعزيز التنويع من خلال المشاركة في سلاسل القيمة كالتدابير التي تسعى لزيادة القدرة التنافسية مثل المعونة من اجل تيسير التجارة وخفض

الحواجز الجمركية وغير الجمركية امام التجارة وتدفقات الاستثمار كما ان هناك تدابير تسعى الى مساعدة الشركات على الترقية كالحصول على التمويل وتطوير أنظمة الابتكار الوطنية.

- هناك ثلاث مجالات رئيسية للحوافز الاقتصادية تتقاطع لتؤثر على إطار عمل التنويع وهي: تنظيم الأعمال وسياسة الاستثمار، تصميم السياسة التجارية، سياسة المنافسة.

**3. النتائج التطبيقية: إجمالا تمثلت النتائج التطبيقية فيما يلي:**

- تشير نتائج المدى القصير على وجود علاقة طردية بين كل من الروابط الامامية ومؤشر العولمة الاقتصادية مع تركز الصادرات، ووجود علاقة عكسية بين الروابط الخلفية وتركز الصادرات السلعية.
- ان الزيادة في الروابط الامامية بوحدة واحدة (1دولار امريكي) يؤدي الى زيادة تركز الصادرات ب: 1.09e-09وزيادة العولمة الاقتصادية بوحدة واحدة ترفع تركز الصادرات ب: 0.0016و ان الزيادة في مؤشر الروابط الخلفية بوحدة واحدة (1دولار امريكي) تخفض تركز الصادرات ب:2.30e-09.
- تشير النتائج انه وعلى المدى الطويل فان المشاركة في سلاسل القيمة عبر الروابط الامامية له أثر عكسي على تركز الصادرات بالنسبة لبلدان العينة كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية بين كل من مؤشر العولمة الاقتصادية ومؤشر تركز الصادرات بالنسبة لبلدان العينة.
- ان الزيادة في الروابط الامامية بوحدة واحدة (1دولار امريكي) يؤدي الى خفض تركز الصادرات ب: 2.79e+09 وزيادة العولمة الاقتصادية بوحدة واحدة تخفض تركز الصادرات ب: 0.0013.
- تشير نتائج التقدير على وجود علاقة طردية بين الروابط الخلفية والتنمية البشرية مع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية ووجود علاقة عكسية بين الروابط الامامية ونفقات البحث والتطوير مع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية.
- ان الزيادة في الروابط الخلفية بوحدة واحدة (1دولار امريكي) يؤدي الى زيادة الصناعة التحويلية ب: 7.58e-09 %وزيادة التنمية البشرية بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة القيمة المضافة في الصناعة التحويلية ب: 6.24 %كما ان الزيادة في الروابط الامامية بوحدة واحدة (1دولار امريكي) يؤدي الى خفض الصناعة التحويلية ب: 3.23e-09 %كما ان الزيادة في نفقات البحث والتعليم بوحدة واحدة يؤدي الى خفض الصناعة التحويلية ب: 0.7%
- اشارت النتائج ان لكل من الروابط الامامية، الروابط الخلفية، مقالات المجلات العلمية، براءة الاختراع، تنافسية الأداء الصناعي، الابتكار العالمي أثر طردي على الصادرات عالية التكنولوجيا في حين ان العلامة التجارية لها أثر عكسي.

- ان الزيادة في الروابط الامامية بوحدة واحدة( 1دولار امريكي) تؤدي الى زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا بـ:19.51 وحدة( 1دولار امريكي) وزيادة الروابط الخلفية بوحدة واحدة ( 1دولار امريكي)تؤدي الى زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا بـ: 52.93 وحدة( 1دولار امريكي) وزيادة مقالات المجلات العلمية بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا بـ: 37211.7 وحدة وزيادة براءة الاختراع بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا بـ: 130128.8 وحدة وزيادة تنافسية الأداء الصناعي بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا بـ: 6.21184e+09 وحدة وزيادة الابتكار العالمي بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة الصادرات عالية التكنولوجيا: 6126934.3 وحدة وزيادة العلامة التجارية بوحدة واحدة تؤدي الى تخفيض الصادرات عالية التكنولوجيا بـ:1742.6 وحدة
- في المدى القصير تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى تنميط قسمة العمل الدولي من خلال ربط الدول النامية عبر حلقات الامداد، ما يُعيق تغيير هيكل الصادرات.
- في المدى الطويل تُسهم آثار مشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الأمامية في التحديث الاقتصادي، كما تُسهم سياسات تعزيز المشاركة والارتقاء في سلاسل القيمة في استفادة اقتصادات الأسواق الناشئة من الفوائد المحتملة المرتبطة بالمشاركة فيما تعلق بتحسين الأداء وتنويع الصادرات.
- للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية دورًا رئيسيًا في التنويع الاقتصادي والارتقاء بالصادرات، ويبرز دور سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية والدولية في دعم مثل هذا التغيير الهيكلي من خلال الترتيبات التعاقدية التي تُسهم في توفير مدخلات العملية الإنتاجية، مثل السلع الوسيطة والتكنولوجيا والخدمات الإرشادية ومعلومات السوق، وهو ما يكون له أثر إيجابي على ترقية الصناعات وتعدد السلع القابلة للتصدير في البلد.
- إن الفوائد المتأتية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تتأتى على وجه الخصوص من الحالات التي تستورد فيها البلدان النامية سلعًا وسيطة من البلدان المتقدمة، أي عبر الروابط الخلفية.
- إن مجرد المشاركة في سلاسل القيمة لا يكفي لتحقيق الأهداف الاقتصادية، إذ أن تحديد موقع البلدان بدقة في سلسلة القيمة أمر بالغ الأهمية ويتطلب مزيدًا من الاهتمام بالسياسات الاقتصادية وسياسات الارتقاء. علاوة على ذلك، فإن البلدان النامية تستفيد من تنويع الصادرات في حين تستفيد البلدان المتقدمة من التخصص في الصادرات.

- تختلف فوائد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من بلد إلى آخر، اعتمادًا على العوامل الخارجية، وقد أكّدت الدراسات التجريبية أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تقلل من مرونة معدل العائد الحقيقي للصادرات الصناعية، وبالتالي يُمكن أن يعرقل ذلك عملية التراكم اللازمة لتنويع الاقتصاد.
- إن تموضع المشروعات والاستثمارات الأجنبية يُساهم في رفع قيمة الإنتاج بحسب القيم المضافة المحققة عند كل مستوى من مستويات السلسلة، وتجدر الإشارة أن قطاعات التصنيع تسجل نموًا أسرع وارتقاء أعمق من خلال الروابط الخلفية .
- أثبتت الدراسات التجريبية السابقة أن قطاعات التصنيع تُسجل نموًا أسرع من خلال الروابط الخلفية، بينما تسجل قطاعات الخدمات نموًا أسرع من خلال الروابط الأمامية.
- إن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية قد تؤدي إلى مسارات ترقية مختلفة، إلا أنها يمكن أن تنتج أيضًا آليات تتيح التخصيص غير المتماثل للقيمة المضافة من قبل الشركات متعددة الجنسيات.
- سلاسل القيمة العالمية تسرعّ من تقدم الشركات المحلية في البلدان النامية من خلال الوصول إلى الأسواق الجديدة ونقل المعرفة من المؤسسات متعددة. كما أن المشاركة في سلاسل القيمة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر مثلت قوة دافعة للأداء الاقتصادي في الدول الآسيوية من خلال تراكم رأس المال والتحويلات التكنولوجية.

**ثالثا: التوصيات:** حتى تكون المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أداة فعالة لتحقيق التنويع الاقتصادي خلصت الدراسة الى التوصيات التالية:

- من أجل زيادة مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية وتحسين الفوائد المتأتية منها، فإن ذلك يتطلب توفير بيئة استثمار أجنبي مباشر حرة وشفافة عبر آليات التحرير والانفتاح الاقتصادي المختلفة، وبنية تحتية ناعمة متطورة (مثل الأنظمة التعليمية والقانونية)، وبنية تحتية صلبة (مثل أنظمة النقل والاتصالات)، بالإضافة إلى توافر الموارد البشرية الماهرة والمتعلمة.
- نظرا للأثر العكسي بين الروابط الامامية وتركز الصادرات فانه ينبغي على البلدان زيادة روابطها الامامية من خلال التنويع الافقي وتوسيع سلة الصادرات وذلك بإنتاج منتجات جديدة قائمة على المعارف والمهارات التي اكتسبتها من الأنشطة القائمة، وليس عبر زيادة صادراتها من المواد الأولية لان ذلك يدفع للتخصص.
- بما ان النتائج بينت الأثر الموجب والضعيف للروابط الخلفية على البلدان تطوير أنظمة الابتكار المحلية حيث يمكن للحكومات أن تقود الريادة في إنشاء أنظمة للابتكار من خلال إنشاء مراكز تدريب، والاستثمار في

التعليم الأساسي والتفاني، وتعزيز الروابط بين المؤسسات والشركات التعليمية، وإصلاح قوانين الملكية الفكرية وعمليات براءات الاختراع حتى تعزز من استفادتها من التكامل الخلفي؛

- اشارت النتائج للأثر الموجب والقوي لكل من مؤشرات اقتصاد المعرفة والصادرات عالية التكنولوجيا وعليه على الحكومات وصناع القرار تعزيز الاهتمام باقتصاد المعرفة؛
- الاهتمام بالبنية التحتية للنقل والإصلاحات التي تقلل من الوقت والتكاليف لعبور البضائع، وخفض الحواجز الجمركية وغير الجمركية امام السلع الوسيطة.

**رابعا: آفاق الدراسة:** باعتبار القطاع الزراعي اهم رهان لتنويع الاقتصاد في الجزائر وكل الاقتصاديات التي تعاني من تمركز وتركز اقتصاداتها وباعتبار قطاع الصناعات الغذائية هو المدخل الاستراتيجي لتطوير القطاع الزراعي نقترح موضوع سلسلة القيمة الزراعية كمدخل للتنويع الاقتصادي من خلال دراسة قطاع الصناعات الغذائية.

# المراجع

## المراجع باللغة العربية:

### 1. الكتب:


**1**. ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014، مؤسسة** كنوز الحكمة، الجزائر، 2015.

**2**. ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

**3**. نبيل مرسي خليل، **الميزة التنافسية في مجال الاعمال**، الدار الجامعية، لبنان، 1996.

**4**. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2010.


### 2. الرسائل والاطروحات:


**1**. بن موفق مرزوق، **استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، شعبة علوم إقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2019/2018.


### 3. الدوريات والمجلات:


**1**. أحمد عدنان الطيط، أنيس العمري، **حقبة ما بعد النفط في المملكة العربية السعودية: مسوغات التنوع الاقتصادي**، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 26، العدد 3، 2018.

**2**. بن موسى كمال، **المحفظة الاستثمارية تكوينها ومخاطرها**، مجلة الباحث، عدد 03 / 2004.

**3**. حامد عبد الحسين الجبوري، **ماهي الأهداف الاقتصادية للتنويع الاقتصادي**، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، تاريخ النشر 2018/07/04، تاريخ الاطلاع 2021/01/22، متاح على الرابط:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2018/07/04/467626.html

**4**. سالم عبد الحسن رسن، مصعب عبد العالي ثامر، **الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة (2003–2015)**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد (34)، كانون الأول، 2017.

**5**. صباح فاضل، صبرينة طكوش، **أثر البحث والتطوير على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990 – 2014)**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية (مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20 العدد 02 (34–2016).

**6**. عابد العبدلي، **محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، مجلد 16، عدد 1، 2010.

**7**. عاطف لافي مرزوك، **التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 24، 2013.

**8**. عبد الوهاب ذونون سعدون، **تحليل وتقييم الاداء التنموي وفقا لمنهجية التحول الهيكلي "تركيا أنموذجا"** ، مجلة تنمية الرافدين، العدد 132، المجلد 38، 2019.

**9**. عزالدين آدم ذو النون، خالد حسن البيلي، **دور سياسات حماية المنافسة ومنع الاحتكار في ظل الاقتصاد الحر** "أهم التجارب الدولية مع دراسة خاصة للحالة السودانية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (2) المجلد 17، 2016.

**10**. علاش أحمد، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا**، مجلة الابداع، المجلد 2، العدد 2، 2012.

**11**. لزعر علي، آيت يحي سمير، **معدل الصرف الفعلي الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، العدد 11، 2012.

**12**. محمد الامين لزعر، **الدول العربية وتنويع الصادرات**، جسر التنمية، العدد 135، المعهد العربي للتخطيط، 2017.

**13**. محمد عمر باطويح، علم الدين بانقا، **الاستثمار في إقتصاد المعرفة مدخلا للتنويع الاقتصادي (حالة دول مجلس التعاون الخليجي)**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد العشرون، العدد الثاني، يوليو 2018.

**14**. ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع الغير نفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الادارية، مجلد 18، العدد: 02، مايو 2011.

**15**. موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.

**16**. هديل حميد محمود، **آثار السياسة التجارية على تنوع الصادرات العراقية بعد عام 2003 مقارنة مع التجربة الماليزية**، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 24، العدد 105، 2018.

## 4. التقارير:

**1**. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: **تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003**.

**2**. المنظمة العالمية للملكية الفكرية، **راس المال غير الملموس في سلاسل القيمة العالمية**، 2017

**3**. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، **التنويع الاقتصادي مدخل لتصويب المسار وارساء الاستدامة في الاقتصادات العربية**، الاصدار الثالث، 2018.

## 5. المؤتمرات والملتقيات:

**1**. ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الاول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض خلال الفترة 16-17 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق 16-17 فبراير 2014.

## المراجع باللغة الأنجليزية:

## 1. Books :

**1.** Baltagi, B. H. **Econometric Analysis of Panel Data**. 5th ed. Chichester, UK: Wiley.

**2.** Bamber, P., Daly, J., Frederick, S., & Gereffi, G. **The Philippines: A Sequential Approach to Upgrading in Manufacturing Global Value Chains.** In D. Nathan, M. Tewari, & S. Sarkar (Eds.), **Development with Global Value Chains: Upgrading and Innovation in *Asia* (Development Trajectories in Global Value Chains**, Cambridge: Cambridge University Press, (2019).

**3.** Behrman. Jere, Paul Taubman**, Human capital**, Encyclopedia of Economics, New York, 1982.

**4.** Christopher D. Piros, Jerald E. Pinto, **Economics for Investement Decision Makers: Micro, Macro, and international Economics**, CFA Institute Investment Series, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, USA, 2013.

**5.** Collier.P, The Bottom Billion: **Why the poorest Countries Are Failing and What Can Be Done About it, Oxford: Oxford University Press**, 2007.

**6.** Dimitrios A. and Stephen G. Hall, **Applied Econometrics: A modern approach**, **revised**, ed, Palgrave, Macmillan, 2007

**7.** Gary Gereffi, **Economic upgrading in global value chains**, Handbook on global value chains, chapter November 2019.

**8.** Linder S. B., **An Essay on Trade and Transformation**. PRINTED IN SWEDEN BY ALMQVIST & WIKSELLS BOKTRYCKERI AB UPPSALA,1961.

**9.** Markowitz, Harry, **Portfolio selection** efficient diversification of investements, New York, London, cowles foundation for research in Economics at Yale University, 1959.

**10.** Martin Hvidt, **Economic diversification in GCC countries: Past record and future trends**, the London School of Economic and Political Science, 2013.

**11.** Milberg, W., & Winkler, D. **Economic Development as Industrial Upgrading in Global Value Chains. In Outsourcing Economics: Global Value Chains in Capitalist Development** Cambridge: Cambridge University Press. (2013).

**12.** Raphael Kaplinsky and Mike Morris, **A Handbook for value chain research, institute of development studies**, 2001.

**13.** UNCTAD**, Handbook of Statistics**, Nations Unies, New York and Geneva, 2008.

## 2. Theses :

**1.** Dindial, M. **Re-conceptualising economic upgrading from global value chain participation: a dynamic firm-level perspective** (Doctoral dissertation, University of Leeds). (2017)

## 3. Articls

**1.** Ahmed Al-Kawaz, **Economic Diversification: The case of Kuwait with Reference to Oil Producing countries**, Journal of economic cooperation, 29, 3 (2008).

**2.** Ahmed, S., Appendino, M. and Ruta, M. Global Value Chains and the Exchange Rate Elasticity of Exports. The B.E. Journal of Macroeconomics, 17(1), 1-24, January. (2017).

**3.** Andreea Maria Pece, Olivera Ecaterina Oros Simona, Florina Salisteanu**. Innovation and economic growth: An empirical analysis for CEE countries**, Procedia Economics and Finance, N 26, (2015)

**4.** Arellano, M., and O. Bover. **Another look at the instrumental variable estimation of error-components models**. Journal of Econometrics 68. 1995

**5.** Arellano, M., and S. R. Bond. **Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations**. Review of Economic Studies 58. 1991

**6.** Banh, H. T., Wingender, M. P., & Gueye, C. A. **Global value chains and productivity: Micro evidence from Estonia. International Monetary Fund** (2020).

**7.** Bart Los, Marcel Timmer, Gaaitzen de Vries**, China and the World Economy: A Global Value Chain Perspective on Exports, Incomes and Jobs**, Groningen Growth and Development Centre, Faculty of Economics and Business, University of Groningen, RESEARCH MEMORANDUM, October 2012.

**8.** Beck, N. L., and J. N. Katz. **What to do (and not to do) with time-series cross-section data**. American Political Science Review. 1995

**9.** Blundell, R., and S. R. Bond. Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. Journal of Econometrics 87. 1998.

**10.** Breitung, J., S. Kripfganz, and K. Hayakawa. **Bias-corrected method of moments estimators for dynamic panel data models. Econometrics and Statistics**, Elsevier B.V. (2021)

**11.** Choi, I. (2001). **Unit root tests for panel data**. Journal of International Money and Finance, 20, (2001).

**12.** Driscoll, J. C., and A. C. Kraay. **Consistent Covariance Matrix Estimation with Spatially Dependent Panel Data**. Review of Economics and Statistics 80. 1998.

**13.** Elisa Giuliani, Carlo Pietrobelli, Roberta Rabellotti , **Upgrading in Global Value Chains: Lessons from Latin American Cluster**s, **World Development** Vol. 33, No. 4, 2005.

**14.** Ezra Davar, **15th International Input-Output Conference Beijing**, China, P.R. 27 June –July, 2005.

**15.** Greene, W. 2000.**Econometric Analysis. Upper Saddle River**, NJ: Prentice–Hall.

**16.** Guha-Khasnobis, B., & Aditya, A**. Export Diversification, Upstreamness and Global Value Chains: Experience of Commonwealth Member Countries**. (2020).

**17.** Hausman, J. A. 1978. Specification tests in econometrics. Econometrica 46. 2013.

**18.** Huong, N. T. T., & Park, D. Does Global Value Chain Participation Enhance Export Diversification? Korea and the World Economy, Vol. 22, No. 3, pp: 159-191, (December 2021)

**19.** Im, K., Pesaran, M., & Shin, Y. **Testing for unit roots in heterogeneous panels**. Journal of Econometrics, 115(1), (2003).

**20.** John E, Wagner, **Regional Economic diversity: ation, Concept, or State of Confusion**, Journal of Regional Analysis and Policy, 2000.

**21.** Kao, C. **Spurious regression and residual-based tests for cointegration in panel data.** Journal of Econometrics, 90(1), (1999).

**22.** Kha Sok, Runsinarith Phim, Socheat Keo, and Veara Kim, **CONNECTING CAMBODIA'S SMEs TO REGIONAL VALUE CHAINS: THE "BRIDGING GAP" AND "MISSING LINK", Asian Development Bank Institute, ADBI,** No. 1150 June 2020.

**23.** Kowalski, P., Gonzalez, J. L., Ragoussis, A., & Ugarte, C. **Participation of developing countries in global value chains: Implications for trade and trade**-related policies. (2015).

**24.** Levin, A., Lin, C., & Chu, J. **Unit root tests in panel data: Asymptotic and finite sample properties**. Journal of Econometrics, 108(1), (2002).

**25.** Li, Y., Zhang, H., Liu, Y., & Huang, Q. **Impact of Embedded Global Value Chain on Technical Complexity of Industry Export**—An Empirical Study Based on China's Equipment Manufacturing Industry Panel. Sustainability, 12(7), 2694, (2020).

**26.** LIMA, Uallace Moreira. I**nsertion of Brazil in Global Value Chains after labor reform**. Cadernos do CEAS: Revista Crítica de Humanidades. Salvador, n. 248, 2019.

**27.** Manuel R.Agosin and al, **Determinants of Export Diversification Around the World: 1962-2000**, The world economy 2011

**28.** Mehlum, H and others, **Institutions and the Resource Curse**, Economic Journal, Vol.116, No.508, 2006.

**29.** Mohamedou Nasser dine, **Impact of Global Value Chains' Participation on Employment in Turkey and Spillovers Effects**, Journal of Economic Integration Vol. 34, No. 2, June 2019.

**30.** Morris, M., & Staritz, C. **Industrial upgrading and development in Lesotho's apparel industry: global value chains, foreign direct investment, and market diversification**. Oxford Development Studies, 45(3), (2017).

**31.** Nicole Palan, **Measurement of Specialization – The Choice of Indices**, FIW Working Paper N° 62, December, 2010.

**32.** Padmashree Gehl Sampatha, and Bertha Vallejob, **Trade, Global Value Chains and Upgrading: What, When and How?** The European Journal of Development Research Vol. 30, 3, 481–504, 2018.

**33.** Pedroni, P. **Critical values for cointegration tests in heterogeneous panels with multiple regressors**. Oxford Bulletin of Economics & Statistics, 61(s1), (1999).

**34.** Pedroni, P. **Panel cointegration: Asymptotic and finite sample properties of pooled time series tests with an application to the PPP hypothesis**. Econometric Theory, *20*(3). (2004).

**35.** Pesaran, M. **A simple panel unit root test in the presence of cross-section dependence**. JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRICS, *22*, (2007).

**36.** Pesaran, M. **General diagnostic tests for cross section dependence in panels**. Cambridge Working Papers in Economics (0435). (2004).

**37.** Pesaran, M. **Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels**. Econometric Reviews, 34(6-10). (2015).

**38.** Pierre-Alain Muet, **Les théories contemporaines de la croissance**, Observations et diagnostics économiques n° 45 (numéro spécial) /juin 1993.

**39.** Shuzhong Ma, Yinfeng Liang & Hongsheng Zhang, **The Employment Effects of Global Value Chains,** Emerging Markets Finance and Trade, 2019.

**40.** Siddiqui, K. Globalization, **trade liberalisation and the issues of economic diversification in the developing countries**. Journal of Business & Economic Policy, 4(4), 30-43. (2017).

**41.** Sikharulidze, D. Kikutadze, V**. Innovation and Export Competitiveness: Evidence from Georgia Firms.** European Journal of Economics and Business Studies, 8(1), 131-137. (2017)

**42.** Sunny Li Sun, Hao Chen Erin G. Pleggenkuhle-Miles, **"Moving upward in global value chains: the innovations of mobile phone developers in China"**, Chinese Management Studies, Vol. 4 Iss 4. (2010)

**43.** Sunny Li Sun, Hao Chen Erin G. Pleggenkuhle-Miles,**"Moving upward in global value chains: the innovations of mobile phone developers in China"**, Chinese Management Studies, Vol. 4 Iss 4, 2010.

**44.** Valentina De Marchi, and Matthew Alford, **State policies and upgrading in global value chains: A systematic literature review,** Journal of International Business Policy, 2021.

**45.** Westerlund, J. **Testing for error correction in panel data**. Oxf Bull Econ Stat, 69,(2007).

**46.** Zicheng Ma, Liang Wang, Xin Zheng, Jianqi Zhang. **National Innovation Systems and Global Value Chain Participation: The Role of Entrepreneurship,** The European Journal of Development Research, (2021).

## 4. Reports and working papers:

**1.** ASEAN-Japan Centre, **Global Value Chains in ASEAN: Indonesia**, Paper 4 / June 2021.

**2.** ASEAN-Japan Centre, **Global Value Chains in ASEAN: Malaysia**, Paper 6 / July 2021.

**3.** ASEAN-Japan Centre, **Global Value Chains in ASEAN: Thailand**, Paper 10 / March 2019.

**4.** ASEAN-Japan Centre, **Global Value Chains in ASEAN: The Philippines**, Paper 8 / July 2017.

**5.** ASEAN-Japan Centre, **Global Value Chains in ASEAN: Viet Nam**, Paper 11 / may 2020.

**6.** Chudik, A., Mohaddes, K., Pesaran, M., & Raissi, M. **Long-Run Effects in Large Heterogenous Panel Data Models with Cross-Sectionally Correlated Errors**. Working Paper No. 223 Federal Reserve Bank of Dallas: Globalization and Monetary Policy Institute. (2016).

**7.** David Roodman, How to Do xtabond 2: **An Introduction to "Difference" and "System" GMM in Stata**, Working Paper Number 103, The Center for Global Development, December 2006.

**8.** Department of Business, Economic Development and Tourism, **Measuring Economic Diversification in Hawaii, Research and Economic Analysis Division,** State of Hawaii, February 2008.

**9.** DEPARTMENT OF TRADE AND INDUSTRY Policy Briefs. **The Philippines and Global Manufacturing Value Chains** Series No. 01, 2017.

**10.** ESCWA**, Economic diversification in the oil-producing countries, the case of the gulf cooperation council economies**, 10 january, un newyork,2001.

**11.** GIZ, UNIDO**: Enhancing the Quality of Industrial Policies "EQULP", tool 4, "Diversification– omestic and Export Dimensions"**, 2015.

**12.** Herzer Dierk, Nowak-Lehmann, **Export Diversification, Externalities and Growth: Evidence for Chile**, Research Committee on Development Economics (AEL), German Economic Association, Leibniz Information Centre for Economics, 2006.

**13.** Hoa phu duy Tran, **Industrial diversity and Economic Performance: A Spatial Analysis**, Dissetrations and Theses from the College of Business Administration, paper 19, 2011.

**14.** IMF, **Global Value Chains: What are the Benefits and Why Do Countries Participate?** by Anna Ignatenko, Faezeh Raei, and Borislava Mircheva, Working Paper, January 2019.

**15.** Institute of Developing Economies, Japan External Trade Organization (JETRO). **Can FDI promote export diversification and sophistication of host countries? dynamic panel system GMM analysis**. by Iwamoto, M., & Nabeshima, K. (No. 347). (2012).

**16.** ITC, by Country, Report Argentina, 05/12/2014, P: 3.

**17.** John Humphrey, **upgrading in global value chains, Policy Integration Department World Commission on the Social Dimension of Globalization International Labour Office Geneva**, Working Paper No. 28, May 2004,

**18.** Lorenzo Giovanni Bellù, **Agricultural Policy Support Service**, Policy Assistance Division, FAO, Rome, Italy, Inequality Analysis, The Gini Index, 2006.

**19.** OECD, **Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains**, p: 26.

**20.** OECD**, Interconnected Economies BENEFITING FROM GLOBAL VALUE CHAINS**, 2013.

**21.** OECD**, PARTICIPATION OF DEVELOPING COUNTRIES IN GLOBAL VALUE CHAINS**, 2015.

**22.** OECD, **Upgrading in Global Value Chains: Addressing the Skills Challenge in Developing Countries,** September, 2012.

**23.** OECD, WTO and World Bank Group, **GLOBAL VALUE CHAINS: CHALLENGES, OPPORTUNITIES, AND IMPLICATIONS FOR POLICY**, July 2014, P:37.

**24.** OECD, WTO, **ECONOMIC DIVERSIFICATION AND EMPOWERMENT, AID FOR TRADE AT A GLANCE**, 2019.

**25.** Rodrik, D**. New technologies, global value chains, and developing economies (**No. w25164). National Bureau of Economic Research (2018).

**26.** Roman Stöllinger, **Asian Experiences with Global and Regional Value Chain Integration and Structural Change.** The Vienna Institute for International Economic Studies, Research Report 436, 2018

**27.** Roman Stöllinger, **Global Value Chains and Structural Upgrading, The Vienna Institute for International Economic Studies**, Working Paper 138, NOVEMBER 2017.

**28.** Roman Stöllinger, **Structural Change and Global Value Chains in the EU**, The Vienna Institute for International Economic Studies, Working Paper 127, JULY 2016.

**29.** Sebastian Kripfganz and Claudia Schwarz, **Estimation of linear dynamic panel data models with time-invariant regressors**, ECB Working Paper 1838, European Central Bank, August 2015.

**30.** Séverin Yves KAMGNA**, DIVERSIFICATION ECONOMIQUE EN AFRIQUE CENTRALE : ETATS DES LIEUX ET ENSEIGNEMENTS**, Bank of Central African. State, Novembre 2007.

**31.** Taguchi, H., & Lar, N. (2015**). Global-value-chains participation and industrial upgrading in Asian developing economies**

**32.** The World Bank, Dihel, N. C., Goswami, A. G., Hollweg, C. H., & Slany, A. (2018). How does participation in value chains matter to African farmers? Policy Research Working Paper, (8506)

**33.** The world bank, D**omestic Value Added in Exports Theory and Firm Evidence from China**, November 2015.

**34.** The world bank, **Economic Upgrading through Global Value Chain Participation**, by Victor Kummritz, Daria Taglioni, Deborah Winkler, Working Paper 8007, 2017

**35.** The World Bank, **Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains**, April 2013.

**36.** The World Bank, **Risks and Opportunities of Participation in Global Value Chains**, April 2014.

**37. The World Bank**, Rohan Longmore, Pascal Jaupart, Marta Riveira Cazorla**, Toward Economic Diversification in Trinidad and Tobago,** Policy Research Working Paper 6840, April 2014.

**38.** The World Bank**, Toward Economic Diversification in Trinidad and Tobago**,2014.

**39.** The World Bank. **How does participation in value chains matter to African farmers**?.by Dihel, N. C., Goswami, A. G., Hollweg, C. H., & Slany, A. Policy Research Working Paper, (8506). (2018).

**40.** Tian, K., Dietzenbacher, E., & Jong-A-Pin, R. **Global value chain participation and its impact on industrial upgrading**. The World Economy. (2021).

**41.** Timmer, C. Peter and selvin Akkus, **The Structural Transformation as a pathway out of poverty: Analytics, Empirics and politics**, Center Global for Development, working paper, No150. 2008.

**42.** Tobias Ylömäki, **Global Value Chain Upgrading**, ETLA Working Papers, No. 36 11 March 2016.

**43.** UNCTAD, **CLIMATE POLICIES, ECONOMIC DIVERSIFICATION AND TRADE**, New York and Geneva, 2018.

**44.** UNCTAD, **Integrating Developing Countries' SMEs into Global Value Chains**, 2010.

**45.** UNCTAD, Patrick N. Osakwe, Jean-Marc Kilolo**, what drives export diversification? New evidence from a panel of developing countries**, Research Paper No. 3, OCTOBER 2018.

**46.** UNIDO, **Mapping Global Value Chains: Intermediate Goods Trade and Structual Chang e in the World Economy**, by Timothy J. Sturgeon, Olga Memedovic, WORKING PAPER, 2011.

**47.** UNIDO, UNU-MERIT**, Global Value Chains in Africa,** by Neil Foster-McGregor, Florian Kaulich and Robert Stehrer, working paper, 2015.

**48.** UNIDO. **Technological upgrading in global value chains and clusters and their contribution to sustaining economic growth in low- and middle-income economies**, by Raphael Kaplinsky. RESEARCH, STATISTICS AND INDUSTRIAL POLICY BRANCH, WORKING PAPER 3/2015, Vienna, 2015.

**49.** United Nation, **The Concept of Economic Diversification In The Context Of Response Measures**, Technical Paper By The Secretariat, 6 May 2016.

**50.** Urata, S., & Baek, Y**. Does participation in global value chains increase productivity? An analysis of trade in value added data**, ERIA Discussion Paper Series No. 301. (2019).

**51.** Urata, S., & Baek, Y. **Does participation in global value chains increase productivity? An analysis of trade in value added data**, ERIA Discussion Paper Series No. 301, (2019).

**52.** World bank, IDE-JETRO, OECD, WTO**, Measuring and Analyzing the Impact of GVCs on Economic Development, GLOBAL VALUE CHAIN DEVELOPMENT REPORT,** 2017.

**53.** world Bank, **Str uctural change and Economic Growth, world Economic and social survey,** 2006**.**

**54.** World Economic Forum**, The Global Competitiveness, Report** 2019.

**55.** World Economic Forum, **The Global Enabling Trade,** Report 2016**.**

**56.** WTO, **Supply Chain Perspectives and Issues: A Literature Review,** by Albert Park, Gaurav Nayyar, Patrick Low, working papers, 2013.

## المراجع باللغة الفرنسية:

### 1. Livres:

**1.** OMC, IDE-JETRO, **la structure des échanges et les chaines de valeur mondiale en l'Asie de l'Est,** Imprimé par le secrétariat de l'OMC, Genève, 2011.
**2.** Jean-Louis Mucchielli, **PRINCIPES D'ECONOMIE INTERNATIONALE**, Ed. ECONOMICA, 1989.

### 2. Thèses:

**1.** Paterne Ndjambou, **La Diversification Economique Territoriale Au Gabon : Enjeux, Déterminants, Stratégies, Modalités, Conditions Et Perspectives**, Thèse De Doctorat Présentée A L'université Du Québec, 2013

### 3. Articles :

**1.** erthélemy Jean-Claude, **Commerce international et diversification économique,** Revue d'économie politique, 115/5 (Vol. 115).

### 4. Rapports:

**1.** OECD, économies interconnectées **: comment tirer parti des chaines de valeur mondiales**, 2013.
**2.** OMC**, rapport sur le commerce mondial**, 2014.

## مواقع الأنترنيت:


- https://databank.albankaldawli.org/source/world-development-indicators
- Brazil - The World Factbook (cia.gov)كتاب حقائق العالم، وكالة الاستخبارات المركزية
- https://unstats.un.org/unsd/snaama/ (2021-11-23)
- http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=120
- **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
- https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html
- https://www.globalinnovationindex.org/analysis-indicator
- http://hdr.undp.org/en/indicators/137506
- https://stat.unido.org/cip/

# الملاحق

## الملحق رقم 1 بيانات سلاسل القيمة لماليزيا

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 6030465 | 10873410 | 27701650 | 16903870 | 21.77% | 39.25% | 61.02% |
| **1991** | 6994079 | 14310150 | 33601450 | 21304230 | 20.81% | 42.59% | 63.40% |
| **1992** | 8210250 | 17577450 | 39746350 | 25787700 | 20.66% | 44.22% | 64.88% |
| **1993** | 8606420 | 20698050 | 44801450 | 29304470 | 19.21% | 46.20% | 65.41% |
| **1994** | 9659348 | 26075350 | 53319590 | 35734700 | 18.12% | 48.90% | 67.02% |
| **1995** | 11878530 | 33598080 | 66563350 | 45476610 | 17.85% | 50.48% | 68.32% |
| **1996** | 19044670 | 32083300 | 82594470 | 51127970 | 23.06% | 38.84% | 61.90% |
| **1997** | 18295670 | 27244710 | 78724150 | 45540380 | 23.24% | 34.61% | 57.85% |
| **1998** | 17244140 | 29569970 | 73852820 | 46814110 | 23.35% | 40.04% | 63.39% |
| **1999** | 18714940 | 31934910 | 81032440 | 50649850 | 23.10% | 39.41% | 62.51% |
| **2000** | 21530810 | 36589180 | 91640380 | 58119980 | 23.49% | 39.93% | 63.42% |
| **2001** | 21875060 | 34151130 | 88946470 | 56026190 | 24.59% | 38.40% | 62.99% |
| **2002** | 23349360 | 35951030 | 94342670 | 59300390 | 24.75% | 38.11% | 62.86% |
| **2003** | 27734200 | 42018210 | 108424500 | 69752400 | 25.58% | 38.75% | 64.33% |
| **2004** | 35741580 | 53067070 | 134895700 | 88808650 | 26.50% | 39.34% | 65.84% |
| **2005** | 41559310 | 59828980 | 152567200 | 101388300 | 27.24% | 39.21% | 66.45% |
| **2006** | 51653800 | 71835780 | 181637000 | 123489600 | 28.44% | 39.55% | 67.99% |
| **2007** | 62691910 | 84574300 | 214393700 | 147266200 | 29.24% | 39.45% | 68.69% |
| **2008** | 78064970 | 96094600 | 254290600 | 174159600 | 30.70% | 37.79% | 68.49% |
| **2009** | 58352880 | 75491690 | 203198900 | 133844600 | 28.72% | 37.15% | 65.87% |
| **2010** | 77301350 | 103049900 | 267916400 | 180351200 | 28.85% | 38.46% | 67.32% |
| **2011** | 92865510 | 115929200 | 309653900 | 208794700 | 29.99% | 37.44% | 67.43% |
| **2012** | 91187230 | 112559700 | 307652600 | 203747000 | 29.64% | 36.59% | 66.23% |
| **2013** | 90616700 | 111180600 | 305390600 | 201797300 | 29.67% | 36.41% | 66.08% |
| **2014** | 93650990 | 117298200 | 320558700 | 210949200 | 29.21% | 36.59% | 65.81% |
| **2015** | 85341220 | 109122700 | 301298300 | 194463900 | 28.32% | 36.22% | 64.54% |
| **2016** | 89773420 | 110990400 | 312245900 | 200763900 | 28.75% | 35.55% | 64.30% |
| **2017** | 93725770 | 117315400 | 330716100 | 211041200 | 28.34% | 35.47% | 63.81% |
| **2018** | 97427670 | 120781500 | 341158700 | 218209200 | 28.56% | 35.40% | 63.96% |

## الملحق رقم 2 بيانات سلاسل القيمة للفلبين

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 2490539 | 5652676 | 13033020 | 8143214 | 19.11% | 43.37% | 62.48% |
| **1991** | 2786436 | 6428286 | 15183330 | 9214722 | 18.35% | 42.34% | 60.69% |
| **1992** | 3166239 | 7685454 | 17644010 | 10851690 | 17.95% | 43.56% | 61.50% |
| **1993** | 3055054 | 8770283 | 18602680 | 11825340 | 16.42% | 47.15% | 63.57% |
| **1994** | 3516321 | 9999094 | 21423810 | 13515420 | 16.41% | 46.67% | 63.09% |
| **1995** | 4464803 | 12304740 | 26543100 | 16769540 | 16.82% | 46.36% | 63.18% |
| **1996** | 5214066 | 15000220 | 30842160 | 20214280 | 16.91% | 48.64% | 65.54% |
| **1997** | 4877284 | 15855400 | 31892790 | 20732680 | 15.29% | 49.71% | 65.01% |
| **1998** | 5343169 | 14861900 | 31183670 | 20205060 | 17.13% | 47.66% | 64.79% |
| **1999** | 5571013 | 15146700 | 32446960 | 20717710 | 17.17% | 46.68% | 63.85% |
| **2000** | 6275250 | 15890010 | 35003390 | 22165260 | 17.93% | 45.40% | 63.32% |
| **2001** | 6541534 | 16006710 | 35375810 | 22548250 | 18.49% | 45.25% | 63.74% |
| **2002** | 6945232 | 17214600 | 37608270 | 24159840 | 18.47% | 45.77% | 64.24% |
| **2003** | 8628562 | 19253690 | 43103670 | 27882250 | 20.02% | 44.67% | 64.69% |
| **2004** | 11571680 | 22670230 | 52864310 | 34241910 | 21.89% | 42.88% | 64.77% |
| **2005** | 13834110 | 24830500 | 59938320 | 38664610 | 23.08% | 41.43% | 64.51% |
| **2006** | 18493030 | 28526220 | 72428690 | 47019260 | 25.53% | 39.39% | 64.92% |
| **2007** | 24473110 | 31396210 | 86380460 | 55869320 | 28.33% | 36.35% | 64.68% |
| **2008** | 31674470 | 34385060 | 102510000 | 66059530 | 30.90% | 33.54% | 64.44% |
| **2009** | 24414370 | 27908600 | 84537800 | 52322970 | 28.88% | 33.01% | 61.89% |
| **2010** | 31374400 | 35709730 | 105903200 | 67084140 | 29.63% | 33.72% | 63.34% |
| **2011** | 37227650 | 39493780 | 120220900 | 76721430 | 30.97% | 32.85% | 63.82% |
| **2012** | 36405070 | 38146200 | 119057700 | 74551270 | 30.58% | 32.04% | 62.62% |
| **2013** | 38912450 | 38702580 | 125070800 | 77615030 | 31.11% | 30.94% | 62.06% |
| **2014** | 40957340 | 40324870 | 132062900 | 81282210 | 31.01% | 30.53% | 61.55% |
| **2015** | 36619370 | 36183870 | 122056800 | 72803250 | 30.00% | 29.65% | 59.65% |
| **2016** | 40044040 | 36632270 | 129623800 | 76676300 | 30.89% | 28.26% | 59.15% |
| **2017** | 41879480 | 39112730 | 138707500 | 80992210 | 30.19% | 28.20% | 58.39% |
| **2018** | 43114850 | 41710190 | 147518200 | 84825040 | 29.23% | 28.27% | 57.50% |

## الملحق رقم 3 بيانات سلاسل القيمة للفيتنام

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 892967.8 | 1112938 | 4919195 | 2005906 | 18.15% | 22.62% | 40.78% |
| **1991** | 678284.4 | 1202612 | 4188473 | 1880896 | 16.19% | 28.71% | 44.91% |
| **1992** | 805262.1 | 1440480 | 4962950 | 2245742 | 16.23% | 29.02% | 45.25% |
| **1993** | 931400.5 | 1567142 | 5751284 | 2498542 | 16.19% | 27.25% | 43.44% |
| **1994** | 1139719 | 1821518 | 6799147 | 2961237 | 16.76% | 26.79% | 43.55% |
| **1995** | 1439167 | 2280138 | 8268785 | 3719306 | 17.40% | 27.58% | 44.98% |
| **1996** | 1703424 | 2475746 | 9340493 | 4179170 | 18.24% | 26.51% | 44.74% |
| **1997** | 1916068 | 2364105 | 10290090 | 4280173 | 18.62% | 22.97% | 41.60% |
| **1998** | 2243339 | 2811444 | 11074060 | 5054783 | 20.26% | 25.39% | 45.65% |
| **1999** | 2330719 | 2956317 | 11813980 | 5287036 | 19.73% | 25.02% | 44.75% |
| **2000** | 2993242 | 3257075 | 13697440 | 6250317 | 21.85% | 23.78% | 45.63% |
| **2001** | 2460951 | 3000387 | 11752140 | 5461338 | 20.94% | 25.53% | 46.47% |
| **2002** | 2438801 | 3202576 | 11922790 | 5641377 | 20.45% | 26.86% | 47.32% |
| **2003** | 2797475 | 3886605 | 13404970 | 6684080 | 20.87% | 28.99% | 49.86% |
| **2004** | 3784284 | 5501881 | 17462930 | 9286165 | 21.67% | 31.51% | 53.18% |
| **2005** | 4978380 | 6338103 | 21340960 | 11316480 | 23.33% | 29.70% | 53.03% |
| **2006** | 5971538 | 8214035 | 24959370 | 14185570 | 23.93% | 32.91% | 56.83% |
| **2007** | 6335177 | 8746050 | 25867630 | 15081230 | 24.49% | 33.81% | 58.30% |
| **2008** | 7759863 | 11011040 | 31488130 | 18770910 | 24.64% | 34.97% | 59.61% |
| **2009** | 5581913 | 8604476 | 25954780 | 14186390 | 21.51% | 33.15% | 54.66% |
| **2010** | 4858505 | 10415350 | 24780320 | 15273860 | 19.61% | 42.03% | 61.64% |
| **2011** | 5596623 | 11803850 | 27972700 | 17400470 | 20.01% | 42.20% | 62.21% |
| **2012** | 5517452 | 11162230 | 27626990 | 16679680 | 19.97% | 40.40% | 60.37% |
| **2013** | 5739374 | 11446570 | 28715680 | 17185940 | 19.99% | 39.86% | 59.85% |
| **2014** | 6731428 | 11594830 | 32601960 | 18326250 | 20.65% | 35.56% | 56.21% |
| **2015** | 6112733 | 10092780 | 30316300 | 16205510 | 20.16% | 33.29% | 53.45% |
| **2016** | 6645742 | 10724020 | 33579470 | 17369770 | 19.79% | 31.94% | 51.73% |
| **2017** | 6894080 | 11962000 | 37301870 | 18856080 | 18.48% | 32.07% | 50.55% |
| **2018** | 7124676 | 13269510 | 41361940 | 20394190 | 17.23% | 32.08% | 49.31% |

## الملحق رقم 4 بيانات سلاسل القيمة للتايلند

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 4847748 | 8774970 | 30448530 | 13622720 | 15.92% | 28.82% | 44.74% |
| **1991** | 6058543 | 9850819 | 37515830 | 15909360 | 16.15% | 26.26% | 42.41% |
| **1992** | 6794580 | 11510050 | 42017620 | 18304630 | 16.17% | 27.39% | 43.56% |
| **1993** | 6573219 | 11945310 | 42351880 | 18518530 | 15.52% | 28.20% | 43.73% |
| **1994** | 7608052 | 14061720 | 48402590 | 21669770 | 15.72% | 29.05% | 44.77% |
| **1995** | 9841705 | 20435370 | 62357190 | 30277080 | 15.78% | 32.77% | 48.55% |
| **1996** | 9989189 | 16734350 | 55917350 | 26723540 | 17.86% | 29.93% | 47.79% |
| **1997** | 9691729 | 17043300 | 56059270 | 26735020 | 17.29% | 30.40% | 47.69% |
| **1998** | 9622909 | 15668270 | 51292070 | 25291180 | 18.76% | 30.55% | 49.31% |
| **1999** | 10492770 | 16842090 | 56072200 | 27334860 | 18.71% | 30.04% | 48.75% |
| **2000** | 12725160 | 24684830 | 69954910 | 37409980 | 18.19% | 35.29% | 53.48% |
| **2001** | 12463250 | 21539260 | 65770100 | 34002510 | 18.95% | 32.75% | 51.70% |
| **2002** | 12684100 | 21589550 | 66798560 | 34273660 | 18.99% | 32.32% | 51.31% |
| **2003** | 15980570 | 25994230 | 80545180 | 41974800 | 19.84% | 32.27% | 52.11% |
| **2004** | 20526640 | 31801510 | 98741590 | 52328150 | 20.79% | 32.21% | 53.00% |
| **2005** | 27017570 | 46165520 | 131762600 | 73183090 | 20.50% | 35.04% | 55.54% |
| **2006** | 35104160 | 48298310 | 153388900 | 83402470 | 22.89% | 31.49% | 54.37% |
| **2007** | 39653480 | 54042580 | 170696300 | 93696060 | 23.23% | 31.66% | 54.89% |
| **2008** | 48058550 | 66026660 | 203176700 | 114085200 | 23.65% | 32.50% | 56.15% |
| **2009** | 32845380 | 48765060 | 152608400 | 81610440 | 21.52% | 31.95% | 53.48% |
| **2010** | 43578920 | 63420250 | 196778200 | 106999200 | 22.15% | 32.23% | 54.38% |
| **2011** | 49498660 | 75684210 | 223025200 | 125182900 | 22.19% | 33.94% | 56.13% |
| **2012** | 48473750 | 74508280 | 223326300 | 122982000 | 21.71% | 33.36% | 55.07% |
| **2013** | 54955130 | 74748440 | 244608300 | 129703600 | 22.47% | 30.56% | 53.03% |
| **2014** | 57768590 | 78772640 | 260343900 | 136541200 | 22.19% | 30.26% | 52.45% |
| **2015** | 50037980 | 73639340 | 240072800 | 123677300 | 20.84% | 30.67% | 51.52% |
| **2016** | 51391420 | 74883810 | 242755100 | 126275200 | 21.17% | 30.85% | 52.02% |
| **2017** | 53963440 | 78626210 | 256208200 | 132589600 | 21.06% | 30.69% | 51.75% |
| **2018** | 55979410 | 81211130 | 264684800 | 137190500 | 21.15% | 30.68% | 51.83% |

## الملحق رقم 5 بيانات سلاسل القيمة لتركيا

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 5242529 | 2928258 | 22382480 | 8170787 | 23.42% | 13.08% | 36.51% |
| **1991** | 6690588 | 3547435 | 26699750 | 10238020 | 25.06% | 13.29% | 38.35% |
| **1992** | 6402240 | 4073396 | 25931740 | 10475640 | 24.69% | 15.71% | 40.40% |
| **1993** | 6024613 | 4042052 | 24683780 | 10066660 | 24.41% | 16.38% | 40.78% |
| **1994** | 6436902 | 4761520 | 25569030 | 11198420 | 25.17% | 18.62% | 43.80% |
| **1995** | 7752693 | 5946021 | 29582050 | 13698710 | 26.21% | 20.10% | 46.31% |
| **1996** | 10589910 | 7892154 | 39214020 | 18482070 | 27.01% | 20.13% | 47.13% |
| **1997** | 10238220 | 7820613 | 38353300 | 18058830 | 26.69% | 20.39% | 47.09% |
| **1998** | 10320600 | 7268669 | 38037220 | 17589270 | 27.13% | 19.11% | 46.24% |
| **1999** | 10072030 | 7075758 | 37058480 | 17147790 | 27.18% | 19.09% | 46.27% |
| **2000** | 9328349 | 7466359 | 34120400 | 16794710 | 27.34% | 21.88% | 49.22% |
| **2001** | 7950922 | 7383199 | 30083370 | 15334120 | 26.43% | 24.54% | 50.97% |
| **2002** | 8643040 | 8117320 | 32934040 | 16760360 | 26.24% | 24.65% | 50.89% |
| **2003** | 10906520 | 10403840 | 41200390 | 21310360 | 26.47% | 25.25% | 51.72% |
| **2004** | 14249210 | 13825040 | 52320310 | 28074260 | 27.23% | 26.42% | 53.66% |
| **2005** | 16382950 | 15029210 | 58953220 | 31412160 | 27.79% | 25.49% | 53.28% |
| **2006** | 20699230 | 19563660 | 71665660 | 40262890 | 28.88% | 27.30% | 56.18% |
| **2007** | 23787160 | 23423750 | 82973840 | 47210920 | 28.67% | 28.23% | 56.90% |
| **2008** | 29169420 | 28686820 | 99991720 | 57856240 | 29.17% | 28.69% | 57.86% |
| **2009** | 23346960 | 23153120 | 84772260 | 46500080 | 27.54% | 27.31% | 54.85% |
| **2010** | 30269800 | 29972000 | 106427800 | 60241800 | 28.44% | 28.16% | 56.60% |
| **2011** | 30919910 | 35909980 | 111728200 | 66829890 | 27.67% | 32.14% | 59.81% |
| **2012** | 30702460 | 35864740 | 112252200 | 66567190 | 27.35% | 31.95% | 59.30% |
| **2013** | 29417950 | 36538470 | 110603600 | 65956420 | 26.60% | 33.04% | 59.63% |
| **2014** | 30919620 | 38059420 | 117206600 | 68979040 | 26.38% | 32.47% | 58.85% |
| **2015** | 26820340 | 32912180 | 106697100 | 59732520 | 25.14% | 30.85% | 55.98% |
| **2016** | 28954620 | 31212360 | 104486700 | 60166980 | 27.71% | 29.87% | 57.58% |
| **2017** | 29795570 | 35159850 | 116402000 | 64955430 | 25.60% | 30.21% | 55.80% |
| **2018** | 31039330 | 36286510 | 120210800 | 67325840 | 25.82% | 30.19% | 56.01% |

## الملحق رقم 6 بيانات سلاسل القيمة لروسيا

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 17596740 | 4336547 | 51532930 | 21933290 | 34.15% | 8.42% | 42.56% |
| **1991** | 21118870 | 3368167 | 56366470 | 24487040 | 37.47% | 5.98% | 43.44% |
| **1992** | 19210100 | 6522066 | 49741960 | 25732170 | 38.62% | 13.11% | 51.73% |
| **1993** | 18379690 | 5385017 | 47071300 | 23764710 | 39.05% | 11.44% | 50.49% |
| **1994** | 17994890 | 4825441 | 44806440 | 22820330 | 40.16% | 10.77% | 50.93% |
| **1995** | 19681100 | 5596007 | 47161780 | 25277110 | 41.73% | 11.87% | 53.60% |
| **1996** | 22640130 | 5597234 | 52145640 | 28237370 | 43.42% | 10.73% | 54.15% |
| **1997** | 26729450 | 6354869 | 62775130 | 33084320 | 42.58% | 10.12% | 52.70% |
| **1998** | 23313700 | 6876911 | 54550250 | 30190610 | 42.74% | 12.61% | 55.34% |
| **1999** | 20349340 | 6896490 | 48694600 | 27245830 | 41.79% | 14.16% | 55.95% |
| **2000** | 24173670 | 7065134 | 54855070 | 31238800 | 44.07% | 12.88% | 56.95% |
| **2001** | 27564680 | 7382119 | 61533740 | 34946800 | 44.80% | 12.00% | 56.79% |
| **2002** | 27771340 | 7820632 | 62737750 | 35591970 | 44.27% | 12.47% | 56.73% |
| **2003** | 35831030 | 9495216 | 78116020 | 45326250 | 45.87% | 12.16% | 58.02% |
| **2004** | 52133060 | 12408520 | 108472100 | 64541580 | 48.06% | 11.44% | 59.50% |
| **2005** | 65265870 | 14354180 | 132584800 | 79620050 | 49.23% | 10.83% | 60.05% |
| **2006** | 86206290 | 17885310 | 166679700 | 104091600 | 51.72% | 10.73% | 62.45% |
| **2007** | 111789500 | 22555120 | 211671400 | 134344600 | 52.81% | 10.66% | 63.47% |
| **2008** | 155708600 | 29618560 | 287055500 | 185327200 | 54.24% | 10.32% | 64.56% |
| **2009** | 111225300 | 22562340 | 222412900 | 133787600 | 50.01% | 10.14% | 60.15% |
| **2010** | 150769400 | 28952350 | 291492600 | 179721700 | 51.72% | 9.93% | 61.66% |
| **2011** | 179558800 | 34976100 | 339568100 | 214535000 | 52.88% | 10.30% | 63.18% |
| **2012** | 174905700 | 33558610 | 334109800 | 208464400 | 52.35% | 10.04% | 62.39% |
| **2013** | 188255900 | 35545560 | 359062200 | 223801500 | 52.43% | 9.90% | 62.33% |
| **2014** | 207303100 | 36582230 | 397696100 | 243885300 | 52.13% | 9.20% | 61.32% |
| **2015** | 175967600 | 31570060 | 355157600 | 207537700 | 49.55% | 8.89% | 58.44% |
| **2016** | 166905600 | 33575990 | 355574500 | 200481600 | 46.94% | 9.44% | 56.38% |
| **2017** | 182240300 | 34188000 | 372027500 | 216428300 | 48.99% | 9.19% | 58.18% |
| **2018** | 192681100 | 34992960 | 385485600 | 227674000 | 49.98% | 9.08% | 59.06% |

## الملحق رقم 7 بيانات سلاسل القيمة للأرجنتين

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 1847323 | 404811.6 | 8435611 | 2252134 | 21.90% | 4.80% | 26.70% |
| **1991** | 1946787 | 523311 | 8896395 | 2470097 | 21.88% | 5.88% | 27.77% |
| **1992** | 2267086 | 711688.7 | 9971104 | 2978775 | 22.74% | 7.14% | 29.87% |
| **1993** | 2315701 | 825434.8 | 10532750 | 3141136 | 21.99% | 7.84% | 29.82% |
| **1994** | 2723505 | 1096067 | 12642590 | 3819571 | 21.54% | 8.67% | 30.21% |
| **1995** | 3474374 | 1542378 | 16831020 | 5016752 | 20.64% | 9.16% | 29.81% |
| **1996** | 3806076 | 1837025 | 18722130 | 5643101 | 20.33% | 9.81% | 30.14% |
| **1997** | 4045619 | 2544108 | 22062120 | 6589728 | 18.34% | 11.53% | 29.87% |
| **1998** | 4096989 | 2424723 | 21534580 | 6521713 | 19.03% | 11.26% | 30.28% |
| **1999** | 4049009 | 2160180 | 19937700 | 6209190 | 20.31% | 10.83% | 31.14% |
| **2000** | 4780963 | 2552276 | 22596130 | 7333240 | 21.16% | 11.30% | 32.45% |
| **2001** | 4825125 | 2339225 | 22199110 | 7164350 | 21.74% | 10.54% | 32.27% |
| **2002** | 3623223 | 2995587 | 17672510 | 6618810 | 20.50% | 16.95% | 37.45% |
| **2003** | 4889261 | 3822931 | 21988700 | 8712192 | 22.24% | 17.39% | 39.62% |
| **2004** | 6362265 | 5496924 | 27768500 | 11859190 | 22.91% | 19.80% | 42.71% |
| **2005** | 7540202 | 6487658 | 32911360 | 14027860 | 22.91% | 19.71% | 42.62% |
| **2006** | 9649631 | 8244056 | 40784500 | 17893690 | 23.66% | 20.21% | 43.87% |
| **2007** | 12165670 | 10524200 | 50880020 | 22689860 | 23.91% | 20.68% | 44.59% |
| **2008** | 15695260 | 13341260 | 65926150 | 29036520 | 23.81% | 20.24% | 44.04% |
| **2009** | 11773740 | 9671921 | 53746440 | 21445660 | 21.91% | 18.00% | 39.90% |
| **2010** | 16502200 | 14414690 | 76290910 | 30916890 | 21.63% | 18.89% | 40.52% |
| **2011** | 18958160 | 16700660 | 85549840 | 35658820 | 22.16% | 19.52% | 41.68% |
| **2012** | 17770550 | 16006840 | 80889740 | 33777390 | 21.97% | 19.79% | 41.76% |
| **2013** | 16863960 | 15987110 | 78287170 | 32851070 | 21.54% | 20.42% | 41.96% |
| **2014** | 18443110 | 17217460 | 86371900 | 35660570 | 21.35% | 19.93% | 41.29% |
| **2015** | 16635500 | 15079670 | 80963150 | 31715170 | 20.55% | 18.63% | 39.17% |
| **2016** | 16576690 | 16299550 | 86322210 | 32876240 | 19.20% | 18.88% | 38.09% |
| **2017** | 17062130 | 17256480 | 90429080 | 34318610 | 18.87% | 19.08% | 37.95% |
| **2018** | 18346840 | 17889760 | 96216910 | 36236600 | 19.07% | 18.59% | 37.66% |

## الملحق رقم 8 بيانات سلاسل القيمة للبرازيل

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 5927266 | 1567927 | 22564860 | 7495193 | 26.27% | 6.95% | 33.22% |
| **1991** | 5880055 | 2072783 | 23128130 | 7952838 | 25.42% | 8.96% | 34.39% |
| **1992** | 7234238 | 2766624 | 29500640 | 10000860 | 24.52% | 9.38% | 33.90% |
| **1993** | 7149445 | 2967753 | 30318840 | 10117200 | 23.58% | 9.79% | 33.37% |
| **1994** | 8343794 | 3478748 | 34148660 | 11822540 | 24.43% | 10.19% | 34.62% |
| **1995** | 9663148 | 3995341 | 36958560 | 13658490 | 26.15% | 10.81% | 36.96% |
| **1996** | 10540370 | 4388214 | 39951760 | 14928580 | 26.38% | 10.98% | 37.37% |
| **1997** | 11213660 | 5021138 | 44668250 | 16234800 | 25.10% | 11.24% | 36.35% |
| **1998** | 11413310 | 4961586 | 44715270 | 16374900 | 25.52% | 11.10% | 36.62% |
| **1999** | 10607030 | 5855654 | 42914250 | 16462680 | 24.72% | 13.65% | 38.36% |
| **2000** | 12268120 | 6485537 | 47916840 | 18753660 | 25.60% | 13.53% | 39.14% |
| **2001** | 12182170 | 7573628 | 48645270 | 19755800 | 25.04% | 15.57% | 40.61% |
| **2002** | 12453190 | 7475882 | 47859260 | 19929070 | 26.02% | 15.62% | 41.64% |
| **2003** | 15334520 | 8745719 | 56554260 | 24080240 | 27.11% | 15.46% | 42.58% |
| **2004** | 20940550 | 11673850 | 74794540 | 32614400 | 28.00% | 15.61% | 43.61% |
| **2005** | 26120840 | 12616270 | 90323080 | 38737110 | 28.92% | 13.97% | 42.89% |
| **2006** | 34158640 | 15674040 | 112202500 | 49832680 | 30.44% | 13.97% | 44.41% |
| **2007** | 42507360 | 18809820 | 135048600 | 61317190 | 31.48% | 13.93% | 45.40% |
| **2008** | 52610770 | 24488630 | 165228300 | 77099400 | 31.84% | 14.82% | 46.66% |
| **2009** | 39529250 | 17123600 | 131488700 | 56652850 | 30.06% | 13.02% | 43.09% |
| **2010** | 61622310 | 23453400 | 196725500 | 85075710 | 31.32% | 11.92% | 43.25% |
| **2011** | 66550530 | 28458600 | 212145100 | 95009130 | 31.37% | 13.41% | 44.78% |
| **2012** | 65822810 | 28709920 | 216085200 | 94532730 | 30.46% | 13.29% | 43.75% |
| **2013** | 66069550 | 30712530 | 221410200 | 96782080 | 29.84% | 13.87% | 43.71% |
| **2014** | 71579300 | 32189580 | 242116800 | 103768900 | 29.56% | 13.30% | 42.86% |
| **2015** | 60143320 | 28693820 | 215259400 | 88837140 | 27.94% | 13.33% | 41.27% |
| **2016** | 54780610 | 32992720 | 223184100 | 87773330 | 24.55% | 14.78% | 39.33% |
| **2017** | 59651110 | 33194800 | 233986200 | 92845910 | 25.49% | 14.19% | 39.68% |
| **2018** | 64871910 | 33211370 | 243184600 | 98083280 | 26.68% | 13.66% | 40.33% |

## الملحق رقم 9 بيانات سلاسل القيمة للصين

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 17713150 | 4640432 | 75762150 | 22353580 | 23.38% | 6.13% | 29.50% |
| **1991** | 16056360 | 4967038 | 68451390 | 21023400 | 23.46% | 7.26% | 30.71% |
| **1992** | 19289370 | 6429013 | 81758570 | 25718380 | 23.59% | 7.86% | 31.46% |
| **1993** | 25145320 | 10992450 | 117703800 | 36137780 | 21.36% | 9.34% | 30.70% |
| **1994** | 30051190 | 16904510 | 143886800 | 46955690 | 20.89% | 11.75% | 32.63% |
| **1995** | 39359240 | 21887720 | 180339200 | 61246950 | 21.83% | 12.14% | 33.96% |
| **1996** | 44036040 | 24167800 | 187579000 | 68203830 | 23.48% | 12.88% | 36.36% |
| **1997** | 43619070 | 25451510 | 206632400 | 69070580 | 21.11% | 12.32% | 33.43% |
| **1998** | 55316690 | 32314430 | 244270100 | 87631120 | 22.65% | 13.23% | 35.87% |
| **1999** | 58195500 | 35749510 | 260894800 | 93945010 | 22.31% | 13.70% | 36.01% |
| **2000** | 72841530 | 49085910 | 322068200 | 121927400 | 22.62% | 15.24% | 37.86% |
| **2001** | 75481360 | 46883000 | 327096300 | 122364400 | 23.08% | 14.33% | 37.41% |
| **2002** | 83892600 | 52699260 | 360263900 | 136591900 | 23.29% | 14.63% | 37.91% |
| **2003** | 109007500 | 76753840 | 450407900 | 185761300 | 24.20% | 17.04% | 41.24% |
| **2004** | 148480600 | 106249300 | 595922700 | 254729900 | 24.92% | 17.83% | 42.75% |
| **2005** | 185252300 | 127936800 | 723733700 | 313189000 | 25.60% | 17.68% | 43.27% |
| **2006** | 249368700 | 164186700 | 929974600 | 413555400 | 26.81% | 17.65% | 44.47% |
| **2007** | 324885300 | 214357300 | 1156334000 | 539242600 | 28.10% | 18.54% | 46.63% |
| **2008** | 409113300 | 242637200 | 1389441000 | 651750500 | 29.44% | 17.46% | 46.91% |
| **2009** | 321498200 | 173795300 | 1136724000 | 495293500 | 28.28% | 15.29% | 43.57% |
| **2010** | 417583100 | 274307000 | 1479182000 | 691890100 | 28.23% | 18.54% | 46.78% |
| **2011** | 526154100 | 339937700 | 1822059000 | 866091800 | 28.88% | 18.66% | 47.53% |
| **2012** | 518353300 | 328319900 | 1815992000 | 846673100 | 28.54% | 18.08% | 46.62% |
| **2013** | 558916700 | 320841600 | 1920300000 | 879758300 | 29.11% | 16.71% | 45.81% |
| **2014** | 607631200 | 332325800 | 2060699000 | 939957000 | 29.49% | 16.13% | 45.61% |
| **2015** | 573490300 | 273063100 | 1981197000 | 846553400 | 28.95% | 13.78% | 42.73% |
| **2016** | 637525700 | 255677000 | 2002768000 | 893202600 | 31.83% | 12.77% | 44.60% |
| **2017** | 662037200 | 268746700 | 2096786000 | 930783900 | 31.57% | 12.82% | 44.39% |
| **2018** | 683158000 | 277475600 | 2155368000 | 960633600 | 31.70% | 12.87% | 44.57% |

## الملحق رقم 10 بيانات سلاسل القيمة لإندونيسيا

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 6808220 | 2602363 | 24259550 | 9410583 | 28.06% | 10.73% | 38.79% |
| **1991** | 7934697 | 3125972 | 29026710 | 11060670 | 27.34% | 10.77% | 38.11% |
| **1992** | 9950609 | 4197680 | 35854640 | 14148290 | 27.75% | 11.71% | 39.46% |
| **1993** | 10701390 | 4377788 | 39148360 | 15079170 | 27.34% | 11.18% | 38.52% |
| **1994** | 12466450 | 5235319 | 45296390 | 17701770 | 27.52% | 11.56% | 39.08% |
| **1995** | 16528680 | 6628196 | 55260620 | 23156870 | 29.91% | 11.99% | 41.90% |
| **1996** | 19291640 | 7463103 | 62883120 | 26754750 | 30.68% | 11.87% | 42.55% |
| **1997** | 17254100 | 6970206 | 63407760 | 24224300 | 27.21% | 10.99% | 38.20% |
| **1998** | 14391310 | 9099908 | 49503370 | 23491220 | 29.07% | 18.38% | 47.45% |
| **1999** | 16166480 | 7549659 | 53499070 | 23716140 | 30.22% | 14.11% | 44.33% |
| **2000** | 20295940 | 10218420 | 66364190 | 30514360 | 30.58% | 15.40% | 45.98% |
| **2001** | 19293020 | 9415756 | 62622450 | 28708780 | 30.81% | 15.04% | 45.84% |
| **2002** | 20789900 | 9017796 | 65828050 | 29807690 | 31.58% | 13.70% | 45.28% |
| **2003** | 25596810 | 9498740 | 75504150 | 35095550 | 33.90% | 12.58% | 46.48% |
| **2004** | 32914500 | 12976890 | 93367910 | 45891390 | 35.25% | 13.90% | 49.15% |
| **2005** | 38612580 | 15547370 | 108002800 | 54159950 | 35.75% | 14.40% | 50.15% |
| **2006** | 50287490 | 17783740 | 132094700 | 68071230 | 38.07% | 13.46% | 51.53% |
| **2007** | 60577500 | 20918630 | 154026000 | 81496130 | 39.33% | 13.58% | 52.91% |
| **2008** | 75144510 | 27199970 | 188013000 | 102344500 | 39.97% | 14.47% | 54.43% |
| **2009** | 58389270 | 18778410 | 156046300 | 77167670 | 37.42% | 12.03% | 49.45% |
| **2010** | 81427950 | 26347940 | 209924100 | 107775900 | 38.79% | 12.55% | 51.34% |
| **2011** | 105557100 | 32889850 | 265401600 | 138447000 | 39.77% | 12.39% | 52.17% |
| **2012** | 103376200 | 32093790 | 265990200 | 135470000 | 38.86% | 12.07% | 50.93% |
| **2013** | 101612800 | 32031660 | 261936700 | 133644500 | 38.79% | 12.23% | 51.02% |
| **2014** | 105143500 | 33148920 | 273887700 | 138292400 | 38.39% | 12.10% | 50.49% |
| **2015** | 95657020 | 29517130 | 256299800 | 125174100 | 37.32% | 11.52% | 48.84% |
| **2016** | 101652900 | 28401370 | 254628400 | 130054300 | 39.92% | 11.15% | 51.08% |
| **2017** | 105883700 | 30161760 | 271106900 | 136045500 | 39.06% | 11.13% | 50.18% |
| **2018** | 109707000 | 31356700 | 281850600 | 141063700 | 38.92% | 11.13% | 50.05% |

## الملحق رقم 11 بيانات سلاسل القيمة للهند

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 4067086 | 1190831 | 17269820 | 5257917 | 23.55% | 6.90% | 30.45% |
| **1991** | 4579706 | 1497784 | 19337890 | 6077490 | 23.68% | 7.75% | 31.43% |
| **1992** | 5369795 | 2040755 | 21852300 | 7410551 | 24.57% | 9.34% | 33.91% |
| **1993** | 5642887 | 2231865 | 23019760 | 7874752 | 24.51% | 9.70% | 34.21% |
| **1994** | 6798238 | 2533500 | 26974930 | 9331739 | 25.20% | 9.39% | 34.59% |
| **1995** | 8721931 | 3446933 | 33166710 | 12168860 | 26.30% | 10.39% | 36.69% |
| **1996** | 9626190 | 3816871 | 36113690 | 13443060 | 26.66% | 10.57% | 37.22% |
| **1997** | 10059850 | 3948017 | 39353730 | 14007870 | 25.56% | 10.03% | 35.59% |
| **1998** | 11046070 | 4250277 | 41479820 | 15296340 | 26.63% | 10.25% | 36.88% |
| **1999** | 11704020 | 4474743 | 43792940 | 16178760 | 26.73% | 10.22% | 36.94% |
| **2000** | 14129520 | 5446291 | 50756490 | 19575820 | 27.84% | 10.73% | 38.57% |
| **2001** | 14223580 | 5141636 | 50712550 | 19365210 | 28.05% | 10.14% | 38.19% |
| **2002** | 15475970 | 5994112 | 55689770 | 21470080 | 27.79% | 10.76% | 38.55% |
| **2003** | 18783400 | 8544937 | 66373880 | 27328340 | 28.30% | 12.87% | 41.17% |
| **2004** | 26001590 | 12419040 | 90412340 | 38420630 | 28.76% | 13.74% | 42.49% |
| **2005** | 31962600 | 15619490 | 109357900 | 47582090 | 29.23% | 14.28% | 43.51% |
| **2006** | 39358170 | 19348340 | 127702100 | 58706510 | 30.82% | 15.15% | 45.97% |
| **2007** | 51533760 | 24438860 | 163722300 | 75972610 | 31.48% | 14.93% | 46.40% |
| **2008** | 63238780 | 32480280 | 200632300 | 95719050 | 31.52% | 16.19% | 47.71% |
| **2009** | 50496890 | 24943030 | 171923400 | 75439920 | 29.37% | 14.51% | 43.88% |
| **2010** | 74271210 | 35084850 | 243141700 | 109356100 | 30.55% | 14.43% | 44.98% |
| **2011** | 84841670 | 46031460 | 278252200 | 130873100 | 30.49% | 16.54% | 47.03% |
| **2012** | 83259390 | 45354120 | 278618000 | 128613500 | 29.88% | 16.28% | 46.16% |
| **2013** | 86624330 | 46509800 | 291401700 | 133134100 | 29.73% | 15.96% | 45.69% |
| **2014** | 93104300 | 49609690 | 316020300 | 142714000 | 29.46% | 15.70% | 45.16% |
| **2015** | 82776960 | 44370840 | 294598200 | 127147800 | 28.10% | 15.06% | 43.16% |
| **2016** | 93309780 | 43761080 | 314138900 | 137070900 | 29.70% | 13.93% | 43.63% |
| **2017** | 95702930 | 47616880 | 337674700 | 143319800 | 28.34% | 14.10% | 42.44% |
| **2018** | 99309270 | 51336730 | 364109400 | 150646000 | 27.27% | 14.10% | 41.37% |

## الملحق رقم 12 بيانات سلاسل القيمة للمكسيك

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 4108310 | 7849954 | 33415090 | 11958260 | 12.29% | 23.49% | 35.79% |
| **1991** | 5299784 | 12287520 | 49774630 | 17587310 | 10.65% | 24.69% | 35.33% |
| **1992** | 6116265 | 14779370 | 57138420 | 20895630 | 10.70% | 25.87% | 36.57% |
| **1993** | 6700136 | 15719680 | 63654520 | 22419820 | 10.53% | 24.70% | 35.22% |
| **1994** | 7866197 | 20234620 | 73855000 | 28100820 | 10.65% | 27.40% | 38.05% |
| **1995** | 8803738 | 27002530 | 81875480 | 35806270 | 10.75% | 32.98% | 43.73% |
| **1996** | 9956667 | 31612400 | 93740210 | 41569060 | 10.62% | 33.72% | 44.34% |
| **1997** | 10772440 | 33745280 | 106600700 | 44517720 | 10.11% | 31.66% | 41.76% |
| **1998** | 11118110 | 40359550 | 119108600 | 51477660 | 9.33% | 33.88% | 43.22% |
| **1999** | 12444490 | 43644420 | 133095100 | 56088910 | 9.35% | 32.79% | 42.14% |
| **2000** | 15007530 | 52619520 | 154434500 | 67627050 | 9.72% | 34.07% | 43.79% |
| **2001** | 14904300 | 46990310 | 154633500 | 61894610 | 9.64% | 30.39% | 40.03% |
| **2002** | 15428230 | 47728030 | 159534600 | 63156250 | 9.67% | 29.92% | 39.59% |
| **2003** | 16425040 | 51915210 | 164667600 | 68340250 | 9.97% | 31.53% | 41.50% |
| **2004** | 20292980 | 60254360 | 194725600 | 80547350 | 10.42% | 30.94% | 41.36% |
| **2005** | 23621970 | 67160230 | 221390500 | 90782200 | 10.67% | 30.34% | 41.01% |
| **2006** | 30152780 | 78694270 | 265372100 | 108847100 | 11.36% | 29.65% | 41.02% |
| **2007** | 35104860 | 87300730 | 291976700 | 122405600 | 12.02% | 29.90% | 41.92% |
| **2008** | 40720390 | 93895270 | 316589400 | 134615700 | 12.86% | 29.66% | 42.52% |
| **2009** | 28523030 | 75663650 | 241191900 | 104186700 | 11.83% | 31.37% | 43.20% |
| **2010** | 37552640 | 98788830 | 305694300 | 136341500 | 12.28% | 32.32% | 44.60% |
| **2011** | 45218950 | 110026300 | 343900900 | 155245300 | 13.15% | 31.99% | 45.14% |
| **2012** | 44924560 | 109638300 | 346338800 | 154562900 | 12.97% | 31.66% | 44.63% |
| **2013** | 45941440 | 111106200 | 354482700 | 157047600 | 12.96% | 31.34% | 44.30% |
| **2014** | 49698600 | 117678400 | 383344300 | 167377000 | 12.96% | 30.70% | 43.66% |
| **2015** | 41786390 | 103940800 | 342922200 | 145727100 | 12.19% | 30.31% | 42.50% |
| **2016** | 42640670 | 105238400 | 347104900 | 147879000 | 12.28% | 30.32% | 42.60% |
| **2017** | 43990840 | 112799300 | 371009000 | 156790100 | 11.86% | 30.40% | 42.26% |
| **2018** | 45042170 | 120656500 | 393986700 | 165698600 | 11.43% | 30.62% | 42.06% |

## الملحق رقم 13 بيانات سلاسل القيمة لكمبوديا

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 14299.13 | 4792.823 | 53976.2 | 19091.96 | 26.49% | 8.88% | 35.37% |
| **1991** | 20645.59 | 6296.84 | 82963.75 | 26942.43 | 24.89% | 7.59% | 32.47% |
| **1992** | 24240.69 | 8418.386 | 95491.05 | 32659.07 | 25.39% | 8.82% | 34.20% |
| **1993** | 32979.24 | 23901.24 | 148467.7 | 56880.48 | 22.21% | 16.10% | 38.31% |
| **1994** | 42967.18 | 36552.88 | 197817 | 79520.07 | 21.72% | 18.48% | 40.20% |
| **1995** | 61263.14 | 61189.93 | 298218.4 | 122453.1 | 20.54% | 20.52% | 41.06% |
| **1996** | 60157.31 | 65290.66 | 316952.7 | 125448 | 18.98% | 20.60% | 39.58% |
| **1997** | 67411.88 | 93526.4 | 494994.2 | 160938.3 | 13.62% | 18.89% | 32.51% |
| **1998** | 68689.93 | 91300.95 | 484226.4 | 159990.9 | 14.19% | 18.86% | 33.04% |
| **1999** | 83250.1 | 115905.9 | 592279 | 199156 | 14.06% | 19.57% | 33.63% |
| **2000** | 108343.4 | 143523.3 | 714709 | 251866.6 | 15.16% | 20.08% | 35.24% |
| **2001** | 111997.1 | 141890.4 | 767848.7 | 253887.5 | 14.59% | 18.48% | 33.06% |
| **2002** | 120506 | 154998.9 | 831215.7 | 275504.9 | 14.50% | 18.65% | 33.14% |
| **2003** | 130789.3 | 173617.9 | 885729.2 | 304407.2 | 14.77% | 19.60% | 34.37% |
| **2004** | 167543.2 | 222282 | 1090567 | 389825.3 | 15.36% | 20.38% | 35.75% |
| **2005** | 205199.4 | 265549 | 1287105 | 470748.4 | 15.94% | 20.63% | 36.57% |
| **2006** | 256169.8 | 349606.4 | 1576932 | 605776.2 | 16.24% | 22.17% | 38.41% |
| **2007** | 300630.8 | 411597.9 | 1802942 | 712228.7 | 16.67% | 22.83% | 39.50% |
| **2008** | 361195.6 | 466907.7 | 2109302 | 828103.3 | 17.12% | 22.14% | 39.26% |
| **2009** | 266318.8 | 335635.9 | 1713681 | 601954.7 | 15.54% | 19.59% | 35.13% |
| **2010** | 393498.5 | 444844.2 | 2308947 | 838342.8 | 17.04% | 19.27% | 36.31% |
| **2011** | 402981.3 | 520282.6 | 2386578 | 923264 | 16.89% | 21.80% | 38.69% |
| **2012** | 390316.3 | 504364.9 | 2376987 | 894681.1 | 16.42% | 21.22% | 37.64% |
| **2013** | 419280.4 | 557036.7 | 2604883 | 976317.1 | 16.10% | 21.38% | 37.48% |
| **2014** | 444189.2 | 588523.3 | 2770760 | 1032713 | 16.03% | 21.24% | 37.27% |
| **2015** | 402009.7 | 507977.7 | 2666348 | 909987.4 | 15.08% | 19.05% | 34.13% |
| **2016** | 445658.7 | 550813.9 | 3053432 | 996472.7 | 14.60% | 18.04% | 32.63% |
| **2017** | 464562.7 | 612413.5 | 3381124 | 1076976 | 13.74% | 18.11% | 31.85% |
| **2018** | 480417.6 | 680378.6 | 3740180 | 1160796 | 12.84% | 18.19% | 31.04% |

## الملحق رقم 14 بيانات سلاسل القيمة لجنوب افريقيا

| | DVX المشاركة الأمامية | FVA المشاركة الخلفية | Va إجمالي الصادرات | GVC إجمالي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية | DVX/Va أنشطة المنبع | FVA/Va أنشطة المصب | GVC/Va معدل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 5517693 | 1997318 | 16769970 | 7515011 | 32.90% | 11.91% | 44.81% |
| **1991** | 1550796 | 2258303 | 19101080 | 8554250 | 8.12% | 11.82% | 44.78% |
| **1992** | 7548304 | 2769258 | 22944390 | 10317560 | 32.90% | 12.07% | 44.97% |
| **1993** | 7086545 | 2836095 | 22657080 | 9922640 | 31.28% | 12.52% | 43.79% |
| **1994** | 7653258 | 3234555 | 23734980 | 10887810 | 32.24% | 13.63% | 45.87% |
| **1995** | 9674213 | 4162440 | 28600020 | 13836650 | 33.83% | 14.55% | 48.38% |
| **1996** | 10495240 | 4643540 | 30291280 | 15138780 | 34.65% | 15.33% | 49.98% |
| **1997** | 10340320 | 4390906 | 31160010 | 14731230 | 33.18% | 14.09% | 47.28% |
| **1998** | 10815250 | 4600475 | 31057570 | 15415720 | 34.82% | 14.81% | 49.64% |
| **1999** | 10970350 | 4567133 | 31311040 | 15537480 | 35.04% | 14.59% | 49.62% |
| **2000** | 11646010 | 5055402 | 31381930 | 16701410 | 37.11% | 16.11% | 53.22% |
| **2001** | 11429750 | 5125845 | 31153720 | 16555600 | 36.69% | 16.45% | 53.14% |
| **2002** | 11400530 | 5567479 | 31325430 | 16968010 | 36.39% | 17.77% | 54.17% |
| **2003** | 15806440 | 6623555 | 41765730 | 22429990 | 37.85% | 15.86% | 53.70% |
| **2004** | 19973490 | 8258758 | 51445590 | 28232250 | 38.82% | 16.05% | 54.88% |
| **2005** | 22797750 | 9219073 | 56981780 | 32016820 | 40.01% | 16.18% | 56.19% |
| **2006** | 26665380 | 11633780 | 64624260 | 38299160 | 41.26% | 18.00% | 59.26% |
| **2007** | 31836540 | 14392240 | 75931380 | 46228780 | 41.93% | 18.95% | 60.88% |
| **2008** | 35975110 | 17345600 | 84178850 | 53320710 | 42.74% | 20.61% | 63.34% |
| **2009** | 30204720 | 13479690 | 76756410 | 43684410 | 39.35% | 17.56% | 56.91% |
| **2010** | 41615960 | 16951110 | 102810300 | 58567080 | 40.48% | 16.49% | 56.97% |
| **2011** | 44944430 | 19597150 | 109334700 | 64541580 | 41.11% | 17.92% | 59.03% |
| **2012** | 44133850 | 19181210 | 108800700 | 63315060 | 40.56% | 17.63% | 58.19% |
| **2013** | 43895430 | 20514870 | 109361900 | 64410300 | 40.14% | 18.76% | 58.90% |
| **2014** | 46053610 | 21478650 | 115885800 | 67532260 | 39.74% | 18.53% | 58.27% |
| **2015** | 39142940 | 18373150 | 102984700 | 57516090 | 38.01% | 17.84% | 55.85% |
| **2016** | 38873140 | 18956990 | 102932600 | 57830130 | 37.77% | 18.42% | 56.18% |
| **2017** | 40206350 | 19421090 | 104897700 | 59627450 | 38.33% | 18.51% | 56.84% |
| **2018** | 41960000 | 19761590 | 107336700 | 61721600 | 39.09% | 18.41% | 57.50% |

## الملحق رقم 15 اختبار التجانس والإحصاءات الوصفية لنموذج تركز الصادرات السلعية

```
. di in y "F1 = " in gr `F1'
F1 = 88.796702

.
. di in y "F2 = " in gr `F2'
F2 = 12.351947

.
. di in y "F3 = " in gr `F3'
F3 = 140.19757

.
.
.
. di in y "PvalF1 = " in gr `PVF1'
PvalF1 = 3.17e-145

.
. di in y "PvalF2 = " in gr `PVF2'
PvalF2 = 4.489e-40

.
. di in y "PvalF3 = " in gr `PVF3'
PvalF3 = 5.80e-120
```

| Variable | | Mean | Std. Dev. | Min | Max | Observations | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| CO | overall | .1623965 | .0804716 | .0685817 | .4722403 | N = | 338 |
| | between | | .0773711 | .0879745 | .3250679 | n = | 13 |
| | within | | .0305529 | .0599778 | .3095689 | T = | 26 |
| GI | overall | 52.81885 | 10.68426 | 19.9088 | 77.0315 | N = | 338 |
| | between | | 9.753905 | 37.73422 | 74.33221 | n = | 13 |
| | within | | 5.106129 | 34.96883 | 67.26842 | T = | 26 |
| FVA | overall | 4.29e+07 | 5.85e+07 | 1542378 | 3.40e+08 | N = | 338 |
| | between | | 4.72e+07 | 7983949 | 1.79e+08 | n = | 13 |
| | within | | 3.68e+07 | -1.14e+08 | 2.04e+08 | T = | 26 |
| DVX | overall | 6.29e+07 | 1.13e+08 | 1439167 | 7.25e+08 | N = | 338 |
| | between | | 8.75e+07 | 4803696 | 3.40e+08 | n = | 13 |
| | within | | 7.47e+07 | -2.38e+08 | 4.48e+08 | T = | 26 |

**تابع للملحق رقم 15 اختبار التجانس والإحصاءات الوصفية لنموذج تركز الصادرات السلعية**

| __000000 | CO | GI | FVA | DVX |
|---|---|---|---|---|
| ARG | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .158949 | 46.68525 | 1.00e+07 | 1.15e+07 |
| BRA | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .1173817 | 40.85897 | 1.90e+07 | 3.99e+07 |
| CHN | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .0946904 | 43.67176 | 1.79e+08 | 3.40e+08 |
| IDN | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .1343998 | 56.31074 | 2.04e+07 | 6.26e+07 |
| IND | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .1412055 | 37.73422 | 2.68e+07 | 5.30e+07 |
| MEX | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .1367659 | 51.96944 | 8.05e+07 | 3.01e+07 |
| MYS | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .1905869 | 74.33221 | 7.75e+07 | 5.87e+07 |
| PHL | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .3250679 | 58.62524 | 2.88e+07 | 2.36e+07 |
| RUS | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .3159216 | 50.42154 | 2.15e+07 | 1.09e+08 |
| THA | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .0879745 | 64.11478 | 5.08e+07 | 3.42e+07 |
| TUR | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .0882448 | 53.51411 | 2.23e+07 | 2.11e+07 |
| VNM | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .1868899 | 55.35947 | 7983949 | 4803696 |
| ZAF | 26 | 26 | 26 | 26 |
| | .1330765 | 53.04729 | 1.28e+07 | 2.85e+07 |
| Total | 338 | 338 | 338 | 338 |
| | .1623965 | 52.81885 | 4.29e+07 | 6.29e+07 |

## الملحق رقم 16 اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تركز الصادرات السلعية

```
Bootstrapping critical values under H0..........
Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests..........

Results for H0: no cointegration
With 28 series and 3 covariates
```

| Statistic | Value | Z-value | P-value | Robust P-value |
|---|---|---|---|---|
| Gt | -2.225 | -2.667 | 0.004 | 0.000 |
| Ga | -4.580 | 2.737 | 0.997 | 0.020 |
| Pt | -12.069 | -3.892 | 0.000 | 0.000 |
| Pa | -5.719 | -1.214 | 0.112 | 0.000 |

```
(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - Mean Group

Panel Variable (i): country                    Number of obs      =       286
Time Variable (t): year                        Number of groups   =        13

Degrees of freedom per group:                  Obs per group (T) =        22
 without cross-sectional averages   = 10
 with cross-sectional averages      = 3
Number of                                      F(247, 39)         =      4.51
 cross-sectional lags               0 to 1     Prob > F           =      0.00
 variables in mean group regression = 156      R-squared          =      0.03
 variables partialled out           = 91       R-squared (MG)     =      0.85
                                               Root MSE           =      0.01
                                               CD Statistic       =     -0.55
                                                  p-value         =    0.5793
```

| D.CO | Coef. | Std. Err. | z | P>\|z\| | [95% Conf. | Interval] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| Mean Group: | | | | | | |
| GI | -.0013225 | .0007873 | -1.68 | 0.093 | -.0028656 | .0002206 |
| FVA | -1.36e-09 | 3.76e-09 | -0.36 | 0.717 | -8.73e-09 | 6.01e-09 |
| DVX | -2.79e-09 | 1.53e-09 | -1.82 | 0.069 | -5.79e-09 | 2.18e-10 |
| D2.CO | .6305744 | .0524125 | 12.03 | 0.000 | .5278478 | .7333011 |
| LD2.CO | .3163167 | .0456786 | 6.92 | 0.000 | .2267883 | .4058451 |
| D.GI | .001186 | .0006959 | 1.70 | 0.088 | -.0001779 | .00255 |
| LD.GI | .0016587 | .0007809 | 2.12 | 0.034 | .0001282 | .0031893 |
| D.FVA | -9.75e-10 | 3.56e-09 | -0.27 | 0.784 | -7.94e-09 | 5.99e-09 |
| LD.FVA | -2.30e-09 | 1.03e-09 | -2.24 | 0.025 | -4.31e-09 | -2.83e-10 |
| D.DVX | 1.34e-09 | 1.38e-09 | 0.97 | 0.330 | -1.36e-09 | 4.05e-09 |
| LD.DVX | 1.09e-09 | 4.10e-10 | 2.66 | 0.008 | 2.86e-10 | 1.89e-09 |
| _cons | .0001397 | .0080688 | 0.02 | 0.986 | -.0156748 | .0159542 |

**الملحق رقم 17 اختبار التجانس والإحصاءات الوصفية لنموذج القيمة المضافة للصناعة التحويلية**

```
.
. di in y "F1 = " in gr `F1'
F1 = 73.660436

.
. di in y "F2 = " in gr `F2'
F2 = 12.018289

.
. di in y "F3 = " in gr `F3'
F3 = 140.54179

.
.
.
. di in y "PvalF1 = " in gr `PVF1'
PvalF1 = 6.05e-164

.
. di in y "PvalF2 = " in gr `PVF2'
PvalF2 = 1.309e-53

.
. di in y "PvalF3 = " in gr `PVF3'
PvalF3 = 1.77e-132
```

| Variable | | Mean | Std. Dev. | Min | Max | Observations | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| MVA | overall | 20.02519 | 5.969019 | 7.907479 | 32.45233 | N = | 403 |
| | between | | 5.49065 | 13.96277 | 30.64473 | n = | 13 |
| | within | | 2.780601 | 13.65275 | 29.60549 | T = | 31 |
| HDI | overall | .666928 | .1035453 | .368 | .848 | N = | 403 |
| | between | | .0871006 | .4839677 | .7947097 | n = | 13 |
| | within | | .0608382 | .525541 | .7935409 | T = | 31 |
| EMP | overall | 22.47129 | 6.073541 | 5.77 | 41.02 | N = | 403 |
| | between | | 5.141277 | 14.35774 | 30.38452 | n = | 13 |
| | within | | 3.525304 | 13.88355 | 36.91355 | T = | 31 |
| RD | overall | .5571922 | .4741701 | -.32787 | 2.2668 | N = | 403 |
| | between | | .3821128 | .0655915 | 1.265214 | n = | 13 |
| | within | | .2995386 | -.5977223 | 1.821188 | T = | 31 |
| FVA | overall | 3.61e+07 | 5.57e+07 | 4790 | 3.40e+08 | N = | 403 |
| | between | | 4.08e+07 | 313074.5 | 1.51e+08 | n = | 13 |
| | within | | 3.95e+07 | -1.10e+08 | 2.25e+08 | T = | 31 |
| DVX | overall | 5.21e+07 | 1.06e+08 | 14300 | 7.25e+08 | N = | 403 |
| | between | | 7.53e+07 | 237161.3 | 2.88e+08 | n = | 13 |
| | within | | 7.70e+07 | -2.20e+08 | 4.89e+08 | T = | 31 |

**تابع للملحق رقم 17 اختبار التجانس والإحصاءات الوصفية لنموذج القيمة المضافة للصناعة التحويلية**

| __000000 | MVA | HDI | EMP | RD | FVA | DVX |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ARG | 31<br>17.2094 | 31<br>.7947097 | 31<br>24.65806 | 31<br>.4786368 | 31<br>8515323 | 31<br>9979355 |
| BRA | 31<br>13.96277 | 31<br>.7013548 | 31<br>22.18516 | 31<br>1.084795 | 31<br>1.63e+07 | 31<br>3.46e+07 |
| CHN | 31<br>30.64473 | 31<br>.6403871 | 31<br>25.28871 | 31<br>1.265214 | 31<br>1.51e+08 | 31<br>2.88e+08 |
| IDN | 31<br>23.93903 | 31<br>.6300323 | 31<br>19.08194 | 31<br>.1366023 | 31<br>1.78e+07 | 31<br>5.41e+07 |
| IND | 31<br>15.88508 | 31<br>.5387419 | 31<br>19.62871 | 31<br>.678581 | 31<br>2.28e+07 | 31<br>4.53e+07 |
| KHM | 31<br>14.27992 | 31<br>.4839677 | 31<br>14.35774 | 31<br>.0655915 | 31<br>313074.5 | 31<br>237161.3 |
| MEX | 31<br>17.44408 | 31<br>.725871 | 31<br>25.39226 | 31<br>.3315619 | 31<br>6.99e+07 | 31<br>2.62e+07 |
| MYS | 31<br>25.69878 | 31<br>.7389677 | 31<br>29.8871 | 31<br>.7363207 | 31<br>6.79e+07 | 31<br>5.05e+07 |
| PHL | 31<br>22.49646 | 31<br>.6541936 | 31<br>15.85839 | 31<br>.1616347 | 31<br>2.54e+07 | 31<br>2.03e+07 |
| RUS | 31<br>16.0971 | 31<br>.758871 | 31<br>30.38452 | 31<br>.9927738 | 31<br>1.88e+07 | 31<br>9.49e+07 |
| THA | 31<br>27.90249 | 31<br>.6859355 | 31<br>20.32097 | 31<br>.4115237 | 31<br>4.44e+07 | 31<br>2.98e+07 |
| TUR | 31<br>18.49037 | 31<br>.7019355 | 31<br>27.25774 | 31<br>.6228342 | 31<br>1.94e+07 | 31<br>1.87e+07 |
| VNM | 31<br>16.27719 | 31<br>.6150968 | 31<br>17.82548 | 31<br>.2774283 | 31<br>6928387 | 31<br>4171839 |
| Total | 403<br>20.02519 | 403<br>.666928 | 403<br>22.47129 | 403<br>.5571922 | 403<br>3.61e+07 | 403<br>5.21e+07 |

## الملحق رقم 18 اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج (BC-GMM) للتأثيرات الثابتة للقيمة المضافة للصناعة التحويلية

```
Bootstrapping critical values under H0.........
Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests.........

Results for H0: no cointegration
With 13 series and 5 covariate
Average AIC selected lag length: 2.77
Average AIC selected lead length: 2
```

| Statistic | Value | Z-value | P-value | Robust P-value |
|---|---|---|---|---|
| Gt | -1.790 | -0.050 | 0.480 | 0.020 |
| Ga | -4.681 | 1.630 | 0.849 | 0.060 |
| Pt | -6.008 | -0.793 | 0.214 | 0.040 |
| Pa | -4.741 | -0.415 | 0.339 | 0.013 |

```
Bias-corrected estimation
Iteration 0:   f(b) =  .16042915
Iteration 1:   f(b) =  .00044533
Iteration 2:   f(b) =  1.214e-08
Iteration 3:   f(b) =  9.861e-18

Group variable: country                         Number of obs      =       390
Time variable: year                             Number of groups   =        13

Fixed-effects model                             Obs per group:  min =        30
                                                                avg =        30
                                                                max =        30

                                                (Std. Err. adjusted for clustering on country)
```

| MVA | Coef. | Robust Std. Err. | z | P>\|z\| | [95% Conf. | Interval] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| MVA | | | | | | |
| L1. | .8477095 | .0465359 | 18.22 | 0.000 | .7565008 | .9389182 |
| HDI | 6.248971 | 3.752621 | 1.67 | 0.096 | -1.106031 | 13.60397 |
| EMP | -.0115145 | .0272298 | -0.42 | 0.672 | -.0648839 | .0418549 |
| RD | -.7014374 | .3002344 | -2.34 | 0.019 | -1.289886 | -.1129888 |
| FVA | 7.58e-09 | 3.87e-09 | 1.96 | 0.050 | -1.28e-11 | 1.52e-08 |
| DVX | -3.23e-09 | 1.64e-09 | -1.97 | 0.049 | -6.45e-09 | -1.22e-11 |
| year | | | | | | |
| 1992 | -.2636477 | .2392595 | -1.10 | 0.270 | -.7325878 | .2052924 |
| 1993 | -.6113934 | .2703384 | -2.26 | 0.024 | -1.141247 | -.08154 |
| 1994 | .0057734 | .2906636 | 0.02 | 0.984 | -.5639168 | .5754635 |
| 1995 | -.6466597 | .6487665 | -1.00 | 0.319 | -1.918219 | .6248994 |
| 1996 | -.2463061 | .3365787 | -0.73 | 0.464 | -.9059882 | .4133759 |
| 1997 | -.0069015 | .280176 | -0.02 | 0.980 | -.5560363 | .5422333 |
| 1998 | -.3284991 | .3093174 | -1.06 | 0.288 | -.93475 | .2777518 |
| 1999 | -.3382846 | .3625781 | -0.93 | 0.351 | -1.048925 | .3723554 |
| 2000 | -.3340699 | .6043992 | -0.55 | 0.580 | -1.51867 | .8505307 |
| 2001 | -.0725555 | .6537806 | -0.11 | 0.912 | -1.353942 | 1.208831 |
| 2002 | -.0276444 | .4956234 | -0.06 | 0.956 | -.9990484 | .9437597 |
| 2003 | -.2893234 | .5327895 | -0.54 | 0.587 | -1.333572 | .7549249 |
| 2004 | -.587335 | .5248126 | -1.12 | 0.263 | -1.615949 | .4412788 |
| 2005 | -1.012007 | .4480638 | -2.26 | 0.024 | -1.890196 | -.1338181 |
| 2006 | -.4124374 | .5412927 | -0.76 | 0.446 | -1.473351 | .6484767 |
| 2007 | -1.100913 | .486311 | -2.26 | 0.024 | -2.054065 | -.1477613 |
| 2008 | -1.133814 | .4901987 | -2.31 | 0.021 | -2.094586 | -.1730422 |
| 2009 | -1.688327 | .5727601 | -2.95 | 0.003 | -2.810916 | -.5657375 |
| 2010 | -1.6096 | .797962 | -2.02 | 0.044 | -3.173577 | -.045623 |
| 2011 | -1.41248 | .6572798 | -2.15 | 0.032 | -2.700725 | -.1242354 |
| 2012 | -1.544508 | .6937521 | -2.23 | 0.026 | -2.904238 | -.1847793 |
| 2013 | -1.55672 | .7122703 | -2.19 | 0.029 | -2.952744 | -.160696 |
| 2014 | -1.314636 | .6844913 | -1.92 | 0.055 | -2.656215 | .026942 |
| 2015 | -1.244756 | .8169608 | -1.52 | 0.128 | -2.84597 | .3564578 |
| 2016 | -1.531249 | .7551888 | -2.03 | 0.043 | -3.011392 | -.051106 |
| 2017 | -1.190991 | .7679397 | -1.55 | 0.121 | -2.696125 | .3141433 |
| 2018 | -1.245216 | .7629382 | -1.63 | 0.103 | -2.740547 | .2501155 |
| 2019 | -1.711493 | .7522705 | -2.28 | 0.023 | -3.185916 | -.2370701 |
| 2020 | -1.364049 | .7562893 | -1.80 | 0.071 | -2.846349 | .1182503 |
| _cons | .1257977 | 1.577843 | 0.08 | 0.936 | -2.966717 | 3.218313 |

**الملحق رقم 19 تقدير نموذج (BC-GMM) للتأثيرات العشوائية للقيمة المضافة للصناعة التحويلية واختبار هوسمان المعمم**

```
Bias-corrected estimation

Step 1:
Iteration 0:   f(b) -  33.496797
Iteration 1:   f(b) -  1.3283547
Iteration 2:   f(b) -  1.0344161
Iteration 3:   f(b) -  1.0326651
Iteration 4:   f(b) -  1.0326252
Iteration 5:   f(b) -  1.0326232
Iteration 6:   f(b) -  1.0326231

Group variable: country                         Number of obs      =       390
Time variable: year                             Number of groups   =        13

Random-effects model                            Obs per group:     min =        30
                                                                   avg =        30
                                                                   max =        30

                                                (Std. Err. adjusted for clustering on country)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
         MVA |      Coef.   Std. Err.      z    P>|z|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         MVA |
          L1.|   .9961884   .0140822    70.74   0.000     .9685877    1.023789
             |
         HDI |  -1.032674   .6073487    -1.70   0.089    -2.223056    .1577072
         EMP |  -.0160189   .0142112    -1.13   0.260    -.0438723    .0118346
          RD |  -.1867508   .1779168    -1.05   0.294    -.5354613    .1619597
         FVA |   2.79e-09   1.37e-09     2.05   0.041     1.19e-10    5.47e-09
         DVX |  -9.17e-10   1.17e-09    -0.78   0.433    -3.21e-09    1.37e-09
             |
        year |
        1992 |  -.2407902   .2396548    -1.00   0.315    -.7105049    .2289245
        1993 |  -.5284717   .2359817    -2.24   0.025    -.9909874    -.065956
        1994 |   .1942179   .3055174     0.64   0.525    -.4045851     .793021
        1995 |  -.4485525   .6755549    -0.66   0.507    -1.772616    .8755107
        1996 |   .0591954   .3025107     0.20   0.845    -.5337147    .6521054
        1997 |   .3243249   .2529911     1.28   0.200    -.1715285    .8201784
        1998 |   .0040955   .2784163     0.01   0.988    -.5415904    .5497814
        1999 |   .0291664   .2635518     0.11   0.912    -.4873857    .5457185
        2000 |   .0985333   .4880531     0.20   0.840    -.8580332      1.0551
        2001 |   .3737916   .6076027     0.62   0.538    -.8170878    1.564671
        2002 |   .4154632   .5017157     0.83   0.408    -.5678814    1.398808
        2003 |   .1569368   .5470673     0.29   0.774    -.9152954    1.229169
        2004 |  -.0897191   .2669108    -0.34   0.737    -.6128546    .4334165
        2005 |  -.4515569    .395329    -1.14   0.253    -1.226387    .3232737
        2006 |   .2923551   .2639833     1.11   0.268    -.2250426    .8097528
        2007 |  -.3735236    .281576    -1.33   0.185    -.9254024    .1783553
        2008 |  -.3063147   .3276483    -0.93   0.350    -.9484936    .3358642
        2009 |  -.8317694   .2981586    -2.79   0.005    -1.416149   -.2473893
        2010 |  -.5225448   .6369124    -0.82   0.412     -1.77087    .7257806
        2011 |  -.1589815   .3454631    -0.46   0.645    -.8360767    .5181138
        2012 |  -.2277787     .26111    -0.87   0.383     -.739545    .2839876
        2013 |  -.1688673   .2665165    -0.63   0.526    -.6912301    .3534955
        2014 |   .1424756   .2389488     0.60   0.551    -.3258555    .6108067
        2015 |   .2117252   .3027754     0.70   0.484    -.3817038    .8051541
        2016 |  -.0751002   .2467669    -0.30   0.761    -.5587546    .4085541
        2017 |   .3324417   .2388839     1.39   0.164    -.1357622    .8006457
        2018 |   .2718886   .2773028     0.98   0.327    -.2716149     .815392
        2019 |  -.1817251   .2770559    -0.66   0.512    -.7247446    .3612945
        2020 |   .2463882    .281633     0.87   0.382    -.3056023    .7983787
             |
       _cons |   1.104741   .3466664     3.19   0.001     .4252877    1.784195
------------------------------------------------------------------------------

Generalized Hausman test                        chi2(2)     =  15.9610
H0: coefficients do not systematically differ   Prob > chi2 =   0.0003
```

## الملحق رقم 20 اختبار التجانس والإحصاءات الوصفية لنموذج الصادرات عالية التكنولوجيا

```
. di in y "F1 = " in gr `F1'
F1 = 46.995096

.
. di in y "F2 = " in gr `F2'
F2 = 7.4269344

.
. di in y "F3 = " in gr `F3'
F3 = 74.970982

.
.
.
. di in y "PvalF1 = " in gr `PVF1'
PvalF1 = 4.846e-42

.
. di in y "PvalF2 = " in gr `PVF2'
PvalF2 = 9.144e-16

.
. di in y "PvalF3 = " in gr `PVF3'
PvalF3 = 5.271e-55

.
```

| Variable | | Mean | Std. Dev. | Min | Max | Observations | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| htex | overall | 6.87e+10 | 1.60e+11 | 1604572 | 7.32e+11 | N = | 168 |
| | between | | 1.61e+11 | 7.86e+07 | 5.76e+11 | n = | 12 |
| | within | | 3.89e+10 | -1.64e+11 | 2.25e+11 | T = | 14 |
| sja | overall | 56996.21 | 112237.6 | 51.93 | 637912.8 | N = | 168 |
| | between | | 110143.9 | 101.3664 | 395544.8 | n = | 12 |
| | within | | 37549.81 | -123341.6 | 299364.2 | T = | 14 |
| ta | overall | 245966.7 | 609343.6 | 2758 | 3643270 | N = | 168 |
| | between | | 560043.4 | 5805.143 | 2012891 | n = | 12 |
| | within | | 286472.8 | -1099899 | 1876346 | T = | 14 |
| pa | overall | 66838.97 | 240832.5 | -5 | 1393815 | N = | 168 |
| | between | | 214746.8 | .75 | 748332.9 | n = | 12 |
| | within | | 124394.5 | -528433.9 | 712321.1 | T = | 14 |
| cip | overall | .1248155 | .0850175 | .013 | .391 | N = | 168 |
| | between | | .087523 | .0176429 | .3636429 | n = | 12 |
| | within | | .0128066 | .0681726 | .1521726 | T = | 14 |
| fva | overall | 6.34e+07 | 7.46e+07 | 335635.9 | 3.40e+08 | N = | 168 |
| | between | | 7.60e+07 | 553245 | 2.77e+08 | n = | 12 |
| | within | | 1.52e+07 | -4.01e+07 | 1.26e+08 | T = | 14 |
| dvx | overall | 9.94e+07 | 1.49e+08 | 266318.8 | 7.25e+08 | N = | 168 |
| | between | | 1.49e+08 | 412818.5 | 5.48e+08 | n = | 12 |
| | within | | 3.98e+07 | -1.27e+08 | 2.77e+08 | T = | 14 |
| gii | overall | 34.69235 | 6.281575 | 19.4 | 54.8 | N = | 168 |
| | between | | 5.256258 | 25.70643 | 45.27857 | n = | 12 |
| | within | | 3.739069 | 21.51378 | 44.21378 | T = | 14 |

## الملحق رقم 21 الإحصاءات الوصفية وتقدير نموذج التأثيرات الثابتة للصادرات عالية التكنولوجيا

| __000000 | htex | sja | ta | pa | cip | fva | dvx | gii |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ARG | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 1.39e+09 | 7896.134 | 70711.21 | 618.1429 | .0775 | 1.56e+07 | 1.70e+07 | 30.71607 |
| BRA | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 9.76e+09 | 49687.24 | 167438.1 | 4842.643 | .0992857 | 2.85e+07 | 6.08e+07 | 33.68393 |
| CHN | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 5.76e+11 | 395544.8 | 2012891 | 748332.9 | .3636429 | 2.77e+08 | 5.48e+08 | 45.27857 |
| IDN | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 6.48e+09 | 11332.63 | 54940.93 | 1271.286 | .0835714 | 2.92e+07 | 9.54e+07 | 29.46571 |
| IND | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 1.62e+10 | 95193.91 | 234684.3 | 12074.29 | .0758571 | 4.32e+07 | 8.34e+07 | 34.44143 |
| KHM | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 7.86e+07 | 101.3664 | 5805.143 | .75 | .0176429 | 553245 | 412818.5 | 25.70643 |
| MEX | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 5.92e+10 | 13574.4 | 113604.6 | 1130.357 | .172 | 1.08e+08 | 4.25e+07 | 33.46964 |
| MYS | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 6.68e+10 | 16213.39 | 34701.86 | 1103.929 | .1634286 | 1.09e+08 | 8.69e+07 | 42.60893 |
| RUS | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 8.53e+09 | 53270.12 | 65067.5 | 26173 | .1065714 | 3.22e+07 | 1.72e+08 | 35.43214 |
| THA | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 3.75e+10 | 8974.746 | 43420.29 | 1012.857 | .1525714 | 7.25e+07 | 5.03e+07 | 36.12464 |
| TUR | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 2.80e+09 | 29708.71 | 105840.2 | 5043.786 | .1235714 | 3.31e+07 | 2.94e+07 | 34.93679 |
| VNM | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 | 14 |
| | 4.04e+10 | 2457.08 | 42496.07 | 463.7857 | .0621429 | 1.15e+07 | 6417050 | 34.44393 |
| Total | 168 | 168 | 168 | 168 | 168 | 168 | 168 | 168 |
| | 6.87e+10 | 56996.21 | 245966.7 | 66838.97 | .1248155 | 6.34e+07 | 9.94e+07 | 34.69235 |

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       168
Group variable: country                         Number of groups   =        12

R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.9195                                         min =        14
     between = 0.9187                                         avg =      14.0
     overall = 0.9187                                         max =        14

                                                F(7,149)           =    243.11
corr(u_i, Xb)  = -0.0571                        Prob > F           =    0.0000
```

| htex | Coef. | Std. Err. | t | P>\|t\| | [95% Conf. | Interval] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| sja | 20093.87 | 87502.21 | 0.23 | 0.819 | -152811.6 | 192999.4 |
| ta | 56736.64 | 18732.91 | 3.03 | 0.003 | 19720.17 | 93753.1 |
| pa | 152976.8 | 31866.35 | 4.80 | 0.000 | 90008.52 | 215945.2 |
| cip | 5.22e+11 | 7.62e+10 | 6.85 | 0.000 | 3.72e+11 | 6.73e+11 |
| dvx | -264.9805 | 96.00149 | -2.76 | 0.007 | -454.6807 | -75.28026 |
| fva | 1115.333 | 101.2718 | 11.01 | 0.000 | 915.219 | 1315.448 |
| gii | 5.10e+08 | 3.19e+08 | 1.60 | 0.112 | -1.20e+08 | 1.14e+09 |
| _cons | -8.38e+10 | 1.35e+10 | -6.20 | 0.000 | -1.11e+11 | -5.71e+10 |
| sigma_u | 4.608e+10 | | | | | |
| sigma_e | 1.168e+10 | | | | | |
| rho | .93963724 | (fraction of variance due to u_i) | | | | |

```
F test that all u_i=0: F(11, 149) = 80.66                     Prob > F = 0.0000
```

## الملحق رقم 22 تقدير نموذج التاثيرات العشوائية للصادرات عالية التكنولوجيا واختبار (Breusch and Pagan) واختبار هوسمان (Hausman)

Random-effects GLS regression — Number of obs = 168
Group variable: country — Number of groups = 12

R-sq:
within = 0.9046
between = 0.9556
overall = 0.9524

Obs per group:
min = 14
avg = 14.0
max = 14

Wald chi2(7) = 2247.61
corr(u_i, X) = 0 (assumed) — Prob > chi2 = 0.0000

| htex | Coef. | Std. Err. | z | P>\|z\| | [95% Conf. | Interval] |
|---|---|---|---|---|---|---|
| sja | 81885.46 | 99830.31 | 0.82 | 0.412 | -113778.3 | 277549.3 |
| ta | 32159.95 | 22584.66 | 1.42 | 0.154 | -12105.17 | 76425.07 |
| pa | 150770.2 | 40202.65 | 3.75 | 0.000 | 71974.5 | 229566 |
| cip | 3.43e+11 | 6.87e+10 | 5.00 | 0.000 | 2.09e+11 | 4.78e+11 |
| dvx | 14.32331 | 80.756 | 0.18 | 0.859 | -143.9555 | 172.6022 |
| fva | 910.1923 | 97.79413 | 9.31 | 0.000 | 718.5193 | 1101.865 |
| gii | -3.17e+08 | 3.89e+08 | -0.81 | 0.416 | -1.08e+09 | 4.46e+08 |
| _cons | -4.49e+10 | 1.48e+10 | -3.04 | 0.002 | -7.38e+10 | -1.60e+10 |
| sigma_u | 1.011e+10 | | | | | |
| sigma_e | 1.168e+10 | | | | | |
| rho | .42840282 | (fraction of variance due to u_i) | | | | |

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

htex[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]

Estimated results:

| | Var | sd = sqrt(Var) |
|---|---|---|
| htex | 2.55e+22 | 1.60e+11 |
| e | 1.36e+20 | 1.17e+10 |
| u | 1.02e+20 | 1.01e+10 |

Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 364.49
Prob > chibar2 = 0.0000

| | Coefficients (b) fe | (B) re | (b-B) Difference | sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E. |
|---|---|---|---|---|
| sja | 20093.87 | 81885.46 | -61791.59 | 63627.48 |
| ta | 56736.64 | 32159.95 | 24576.69 | 11500.13 |
| pa | 152976.8 | 150770.2 | 2206.596 | 15570.2 |
| cip | 5.22e+11 | 3.43e+11 | 1.79e+11 | 7.69e+10 |
| dvx | -264.9805 | 14.32331 | -279.3038 | 101.724 |
| fva | 1115.333 | 910.1923 | 205.1412 | 95.96162 |
| gii | 5.10e+08 | -3.17e+08 | 8.27e+08 | 1.86e+08 |

b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

Test: Ho: difference in coefficients not systematic

chi2(2) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 33.57
Prob>chi2 = 0.0000

## الملحق رقم 23 التعامل مع مشكلتي عدم التجانس وارتباط المقاطع العرضية في نموذج الدراسة

Models of htex

| | fe_robust | PCSEs | FGLS | FGLS_igls | fe_dris_kr~y |
|---|---|---|---|---|---|
| sja | 20093.9 | 262479.0 | 251261.3*** | 37211.7*** | 20093.9 |
| | (195177.7) | (146798.0) | (8037.6) | (2.369) | (53729.3) |
| ta | 56736.6 | -4075.6 | -2843.1 | -1742.6*** | 56736.6** |
| | (29881.4) | (53302.2) | (3380.2) | (0.808) | (18659.9) |
| pa | 152976.8*** | 290303.6** | 293431.9*** | 130128.8*** | 152976.8** |
| | (31278.6) | (103004.3) | (6807.7) | (18.82) | (42693.9) |
| cip | 5.22181e+11 | 1.94952e+10 | 0 | 6.21184e+09*** | 5.22181e+11*** |
| | (2.59575e+11) | (9.46725e+10) | (.) | (831540.6) | (6.16398e+10) |
| dvx | -265.0 | -4.070 | -2.742 | 19.51*** | -265.0* |
| | (153.4) | (51.53) | (3.311) | (0.00258) | (93.98) |
| fva | 1115.3*** | 1033.7*** | 1051.5*** | 52.93*** | 1115.3*** |
| | (199.6) | (118.9) | (11.64) | (0.00694) | (142.3) |
| gii | 510180912.6 | -1.74208e+09*** | -1.69748e+09*** | 6126934.3*** | 510180912.6 |
| | (768345388.6) | (398735508.0) | (37347323.6) | (3219.7) | (334206151.6) |
| Constant | -8.38327e+10 | 2.82516e+10* | 2.84140e+10*** | -93273350.2*** | -8.38327e+10*** |
| | (4.97947e+10) | (1.35075e+10) | (1.03582e+09) | (567273.7) | (1.25622e+10) |
| Observations | 168 | 168 | 168 | 168 | 168 |

Standard errors in parentheses
* p<0.05, ** p<0.01, *** p<0.001